تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

تأليف الشيخ

محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني

تحقيق

الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

الجزء الرابع

المحتويات

الباب الخامس عشر
«باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر»

قال ابن قاسم: إنما قال: (الأحرف) ولم يقل (الحروف)؛ لأنها[1] جمع قلة، وقد انتقد المبرد وابن السراج على سيبويه قوله: (الحروف)، واعتذر عنه بأنه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله[2] تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ[3]﴾[4]، أو بأنها[5] جمع كثرة باعتبار ما يعرض لها من اللغات والتغيير.

قلت: التفريق بين جمع القلة وجمع الكثرة بأن الأول للعشرة فما دونها، والثاني لما فوق العشرة، أمر قد اشتهر وشاع قديماً وحديثاً بين الطلبة والعلماء، ووقع لمولانا سعد الدين التفتازاني في التلويح زيادة كلام في ذلك فقال:

واعلم أنهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة، فدل بظاهره على أن التفريق بينهما إنما هو في جانب الزيادة، بمعنى أن جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها، وجمع الكثرة غير مختص، لا أنه مختص بما فوق العشرة، وهذا أوفق[6] بالاستعمالات، وإن صرح بخلافه كثير من الثقات. هذا كلامه، ويعني بالمقام المشار إليه مقام التعريف بما يفيد الاستغراق، يريد أن العلماء لم يفرقوا في هذا المحل بين: ﴿فَٱقۡتُلُوا۟[7]

(١) لأنه، د.

(٢) لقوله، ز، ظ.

(٣) قرو، ز.

(٤) ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ.... وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكۡتُمۡنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِيٓ أَرۡحَامِهِنَّ....﴾ ٢٢٨ البقرة (٢).

(٥) عطفت بالواو في ز، ظ.

(٦) وفق، ظ.

(٧) اقتلوا، ظ.

ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [١]، و(أكرم العلماء) مثلاً، حيث جعلوا كلاً منهما شاملاً للثلاثة وما فوقها إلى غير النهاية، فدل عدم التفريق بحسب الظاهر في هذه الحالة على أن التفريق بينهما في حالة كونهما منكرين إنما هو في جانب الزيادة كما قال.

وحاصله أن الجمعين متفقان[٢] باعتبار المبتدأ مفترقان باعتبار[٣] المنتهى، فمبدأ كل منهما الثلاثة، ومنتهى جمع القلة العشرة، ولا نهاية لجمع الكثرة.

وبهذا[٤] التقرير لا يحتاج أن نقول[٥]: ـ في محل من المحال ـ هذا مما استعير فيه جمع الكثرة لجمع القلة نحو: (ثلاثة قروء)، وينحل الإشكال المعروف، فيما إذا أقر بدراهم، حيث قالوا: يقبل[٦] تفسيره بثلاثة، واستشكل بأنه جمع كثرة، وأقله أحد عشر، وأجابوا بأن جمع الكثرة يطلق على جمع القلة[٧] مجازاً، والأصل براءة الذمة مما[٨] زاد، فقبلنا تفسيره بثلاثة لذلك، وهذا غير سديد[٩]، إذ لا يقبل من اللافظ بحقائق

١٨٨ الألفاظ في الأقارير التفسير بالمجاز/؛ ألا ترى أن من أقر[١٠] بأفلس لا يقبل منه التفسير[١١] بفلس واحد، وإن صح إطلاق الجمع على الواحد مجازاً؟.

وإذا نظرت إلى التقرير المتقدم خرج الجواب سديداً، فإنا نمنع كون جمع الكثرة للثلاثة مجازاً، بل هو لكل من الثلاثة والأربعة إلى ما لا نهاية له حقيقة كما عرفت، فإذن[١٢] لم يقبل تفسيره بمجاز أصلاً، فلا إشكال، فتأمله.

---

(١) ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ . . . . . حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ ٥ التوبة (٩).
(٢) متفقين، د.
(٣) بحسب، ز، ظ.
(٤) ولهذا، ظ.
(٥) يقول، د.
(٦) نقبل، د.
(٧) العلة، ز.
(٨) عما، ر، ظ.
(٩) سديداً، د.
(١٠) اقرأ، ظ.
(١١) تفسيره، د.
(١٢) فإذا، د.

«**وهي (إنَّ)** » بكسر الهمزة «**للتوكيد**» ولم يذكر (أن) المفتوحة اقتداء بسيبويه [(١)] والمبرد في المقتضب [(٢)] وابن السراج في الأصول [(٣)].

وإنما تركوا [(٤)] عدها لأنها فرع المكسورة؛ و [لذا [(٥)]] أورد المصنف [(٦)] أن قضية هذا أن لا تعد (كأن) فإن أصل: (كأن زيداً [(٧)] الأسد) أن زيداً كالأسد، فقدمت الكاف فصار (كأن)، وأجاب بأن أصل (كأن) منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق، وبساطة (أن)، و(إن) غير مختلف فيها «**و (لكن)** » بتشديد النون، ومذهب البصريين أنها بسيطة، وقال الفراء: أصلها (لكن) (إن)، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون (لكن) للساكنين، وقال باقي الكوفيين: [مركبة [(٨)]] من (لا) [(٩)] و(أن) والكاف زائدة لا التشبيهية [(١٠)]، وحذفت الهمزة للتخفيف.

قلت: الكاف التشبيهية [(١١)] والزائدة كل منها مفتوح، فمن أين هذه الكسرة [(١٢)]؟. «**للاستدراك**» ، وهو أن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها؛ ولذلك لابد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، نحو: ما هذا ساكناً، لكنه متحرك، أو ضد له نحو؛ ما هذا أبيض، لكنه أسود، أو خلاف [له [(٣)]] - [على خلاف فيه [(٥)]] - نحو: ما هذا قائماً لكنه شارب.

فإن قلت: إذا نسبت إلى ما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها حصل المقصود من

(١) راجع الكتاب ١: ٢٧٩ وما يليها.

(٢) ٤: ١٠٧ - ١١٤.

(٣) ١: ٢٢٩.

(٤) تركرا، ظ.

(٥) سقطت من، د.

(٦) في شرح التسهيل ٦٥: ب.

(٧) زيد، ز.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) إلا، ز.

(١٠) لا للتشبيه، د.

(١١) التشبيه، د.

(١٢) هذا الكسر، د.

استفادة تخالف[1] الحكمين، فما معنى الاستدراك؟ وماذا أفاد[2] هذا الحرف؟

قلت: أفاد أن ما يأتي من الحكم مخالف لما قبله من أول الأمر، فإذا ذكر الحكم استفيدت المخالفة من جوهر اللفظ تفصيلاً، وأفاد[3] الحرف المخالفة في ابتداء الأمر إجمالاً. «و **(كأن) للتشبيه**» سواء كان خبرها جامداً أو مشتقاً، وقال الزجاج: هي للتشبيه إن كان الخبر جامداً نحو: كأن زيداً أسد، وللشك إن كان مشتقاً نحو: كأنك قائم؛ لأن الخبر هو الاسم، والشيء لا يشبه بنفسه.

وتندفع هذه الشبهة بأن المعنى: كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه[4] أحدهما بالآخر، إلا أنه لما قام الوصف مقام الموصوف، وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه، صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر؛ فلهذا تقول: كأني أمشي، وكأنك تمشي، والأصل كأني رجل أمشي، وكأنك رجل تمشي. كذا قدره الرضي[5]. «**وللتحقيق أيضاً على رأي**» ذهب إليه الكوفيون والزجاجي[6]، وأنشدوا عليه:

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام[7]

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) أفاده، ز، ظ.

(٣) وأفاد وأفاد، ظ، بين وجهي الورقة.

(٤) تشبه، ز.

(٥) في شرح الكافية ٢: ٣٤٦.

(٦) والزجاج، ظ، وليس صحيحاً، فقد سلف رأيه قريباً والزجاجي: هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (. . . ـ ٣٣٧هـ ـ . . . ـ ٩٤٩م) أصله ومولده نهاوند، ومنشؤه بغداد. لازم الزجاج فنسب إليه أخذ عن: المبرد وابن دريد وابن الأنباري. صنف: الجمل الكبرى ـ ط، الإيضاح، الكافي، مختصر الزاهر، شرح الألف واللام للمازني، الأمالي ـ ط، المخترع: في القوافي. وقد أكثر العلماء من تعقبه في ما ألف. القفطي ٢: ١٦٠ ـ ١٦١ الوفيات ٣: ١٣٦، البغية ٢: ٧٧.

(٧) نسب البيت إلى الحارث بين خالد المخزومي المتوفى سنة ٨٠ هـ يرثي هشام بن المغيرة المخزومي المتوفى قبيل البعثة، وعندي شك في هذه النسبة لأن الشاعر لم يدرك المرثيّ. وكان هشام من رجال قريش جوداً ورئاسة ومهابة، ولما مات أرخت العرب بوفاته. الاشتقاق ١٠١، ١٤٧، الكامل ٢: ٤٨٧، شرح التسهيل ٦٥: ب، المغني ١: ٢٠٩ ـ ٢١٠، التصريح ١: ٢١٢، اللسان (قشم)، السيوطي ٢: ٥١٥، الهمع ١: ١٣٣، الدرر ١: ١١١. يس ٢: ١٣٢.

إذ لا يكون تشبيهاً[١]؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة، وإنما المعنى أن بطن مكة اقشعر؛ لأن الأرض ليس بها هشام، وجاء معنى التعليل من جهة أن الكلام معها في المعنى جواب سؤال عن العلة مقدر[٢]، وأجيب بأمور:

أحدها: أن المراد بالظرفية الكون في بطنها، لا الكون على ظهرها، فالمعنى: أنه كان ينبغي أن يقشعر بطن[٣] مكة مع دفن[٤] هشام فيه[٥]؛ لأنه لها كالغيث.

والثاني: أنه يحتمل أن هشاماً قد خلفه[٦] من يسد مسده، فكأنه لم يمت.

فإن قلت: هذا يؤدي إلى أن يكون[٧] عجز البيت غير ملائم لصدره؛ وذلك لأن الصدر يتضمن أن بطن مكة اقشعر، والعجز يتضمن تشبيه فقد[٨] هشام بوجوده، باعتبار أنه خلّف من ينوب منابه، ولا مناسبة بين هذين المعنيين، وإنما المناسب لتقدير[٩] وجود من يخلفه[١٠] كون الأرض ناعمة غير مقشعرة.

قلت: الصدر يتضمن أمرين/ بحسب منطوقه ومفهومه: فالمنطوق [هو][١١] اقشعرار بطن مكة، والمفهوم هو عدم اقشعرار ظاهرها، فتقدير وجود هشام باعتبار أن ثم من يسد مسده ـ مناسب لهذا المفهوم، فارتبط العجز [حينئذ][١١] بالصدر من حيث مفهومه لا من حيث منطوقه، ويكون البيت قد اشتمل على حذف العلة من الصدر، والمعلل من العجز؛ لأن اقشعرار بطن مكة معلل بدفنه فيها، وضمها لأشلائه[١٢]، ١٨٩

(١) تشبها، ز.
(٢) مقدرا، ظ.
(٣) بطن، ظ.
(٤) دفين، ز.
(٥) فيها، د.
(٦) خلف، د.
(٧) الكون، ظ.
(٨) تعد، ز.
(٩) بتقدير، د.
(١٠) تخلف، ز، يخلف، ظ.
(١١) سقطت من، ز، ظ.
(١٢) لابانه، د، ولم تظهر للناسخ فكتب فوقها (كذا)، لكنه أهمل الذال.

فكأنها اقشعرت حزناً عليه، فحذفت هذه العلة، وتقدير وجود من يسد مسد هشام علة لعدم اقشعرار ظاهرها، وهذا المعلل محذوف لفهمه من صدر البيت.

والثالث: أن الكاف للتعليل و(أن) للتوكيد، فهما كلمتان لا كلمة، ونظيره: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[١]، أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين.

وادعى ابن الخباز الإجماع على أن (كأن) حرف مركب، وليس كذلك نعم[٢]: هو مذهب الأكثرين، قالوا: والأصل - في (كأن زيداً أسد) - إن زيداً كأسد، ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به، ففتحت همزة (إن) لدخول الجار.

قال[٣] الزجاج وابن جني: ما بعد الكاف جُرّ بها.

قال ابن جني: وهو حرف لا يتعلق[٤] بشيء؛ لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار[٥]، ولا يقدر له عامل، لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد؛ لإفادته التشبيه.

قال ابن هشام في المغني[٦]: وليس قوله بأبعد من قول أبي الحسن[٧]: إن كاف[٨] التشبيه لا تتعلق[٩] دائماً.

قال[١٠]: ولما[١١] رأى أن الجار غير الزائد حقه التعلق دائماً[١٢] قدر الكاف هنا اسماً بمنزلة (مثل) ثم لزم[١٣] أن يقدر له موضعاً، فقدره مبتدأ فاضطر إلى أن يقدر له خبراً لم ينطق

(١) ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ...﴾ ٨٢ القصص (٢٨).

(٢) بل، د.

(٣) ثم قال، د.

(٤) تتعلق، د.

(٥) أهملت الباء في، ز.

(٦) ١: ٢٠٩.

(٧) الأخفش: سعيد بن مسعدة.

(٨) كان، ز، ظ.

(٩) يتعلق، ز، ظ.

(١٠) ابن هشام في المغني ١: ٢٠٩.

(١١) لم، د، ز، ظ.، وما أثبته عن المغني.

(١٢) فإنما، ز.

(١٣) عطفت بالفاء في، ز، ظ.

به قط، ولا المعنى مفتقر إليه.

فقال: معنى (كأن زيداً أخوك) مثل أخوة[١] زيد إياك كائن.

وقال الأكثرون: لا موضع لـ(أن) وما بعدها؛ لأن الكاف و(أن) صارا بالتركيب [كلمة][٢] واحدة.

قال ابن هشام[٣]: وفيه نظر؛ لأن ذلك في التركيب [لوضعي، لا في التركيب][٤] الطارىء.

قلت: وهـذا تركيب وضعي، لأن واضع اللغة في معتقد هؤلاء [هو][٥] الذي وضعه كذلك، وليس من الأمور التي طرأت في الاستعمال من غير أن يكون للواضع فيها مدخل. وأما إذا قلنا: بأنها بسيطة ـ كما ذهب إليه بعضهم ـ فلا إشكال.

وتـرك المصنف حكـاية مذهب الكـوفيين في أن (كأن) تكون[٦] للتقريب، مع اشتهاره عنهم، وحملوا عليه: (كأنك بالشتاء مقبل) و(كأنك بالفرج[٧] آت) و:

كـأنـي بـك تنحـط[٨] ....

---

(١) أخوه، د.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) في المغني ١: ٢٠٩.

(٤) ليست في، ز.

(٥) سقطت من ز، ظ.

(٦) يكون، ز.

(٧) بالفرح، ز، ظ.

(٨) .... إلى اللحد وتنغط

وقد أسلمك الرهط إلى أضيق من سم

من قصيدة مربعة نظمها الحريري على لسان أبي زيد في المقامة الساوية ـ نسبة إلى بلدة (ساوة) ـ وأنشدها في موعظة بعد أن شهدوا ميتاً يدفن. أولها:

أيا من يدعي الفهم إلى كم ياأخا الوهم

تعبي الذنب والذم وتخطي الخطأ الجم

وقبل المثال:

ستذري الدم لا الدمع إذا عاينت لا جمع

يقي في عرضه الجمع ولا خال ولا عم

=

و(كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل)[١]، والصحيح أنها في ذلك كله للتشبيه، وخرج ذلك على وجوه:[٢]

فقال الفارسي: الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم (كأن).

[وقيل: الكاف اسم (كأن)[٣]]، وفي المثال الأول حذف مضاف، أي: كأن زمانك مقبل بالشتاء، ولا حذف في (كأنك بالدنيا لم تكن. . . .)، بل الجملة الفعلية خبر، والباء بمعنى في، وهي متعلقة بـ(تكن)، وفاعل (تكن) ضمير المخاطب.

وقال ابن عصفور: الكاف والياء في (كأنك) و(كأني) كافّتان لـ(كأن) عن العمل، كما تكفها (ما)[٤]، والباء زائدة في المبتدأ.

وقال ابن عمرون[٥]: المتصل بـ(كأن) اسمها، والظرف[٦] خبرها، والجملة بعده حال، بدليل: (كأنك[٧] بالشمس وقد طلعت) بالواو، ورواية بعضهم: (. . . . ولم تكن[٨] . . . . ولم تزل) بالواو، وهذه الحال[٩] متممة لمعنى الكلام، كالحال[١٠] في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[١١]، وكـ(حتى) وما بعدها في قولك: مازلت

وبعده:

هناك الجسم الممدود ليستأكله الدود

إلى أن ينخر العود ويمسي العظم قد رم

مقامات الحريري ٩٣ ـ ١٠٠، ط ـ صادر وبيروت ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م، المغني ١: ٢١٠.

(١) من كلام عمر بن عبدالعزيز رحمه الله، ولأمير المؤمنين علي ـ رضي الله عنه ـ كلام بمعناه لكن ليس فيه الشاهد. كشف الخفاء ٢: ١٢٨، ١٣٥، المقاصد الحسنة ٣١١، نهج البلاغة ١٢٤.

(٢) نقل الدماميني الوجوه المذكورة عن المغني ١: ٢١٠ ـ ٢١١. ماعدا كلام الرضيّ.

(٣) ليست في، ز.

(٤) تكفهما، ظ، والضمير عائد إلى (كأن).

(٥) أبو عبدالله محمد بن محمد.

(٦) والطرف، د.

(٧) وكأنك، د.

(٨) يكن، ز.

(٩) الحالة، د.

(١٠) كالحال كالحال، د.

(١١) ٤٩ المدثر (٧٤).

بزيد حتى فعل.

وقال المطرزيّ[١]: الأصل كأني أبصرك تنحط[٢]، وكأني أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل، وزيدت الباء.[٣]

وقال الرضي[٤]: الأولى أن لا يحكم بزيادة /شيء ونقول[٥]: التقدير كأنك تبصر بالدنيا، أي: تشاهدها، من قوله تعالى: ﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ﴾[٦]، والجملة بعد المجرور بالباء حال، أي: كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة، ألا ترى إلى قولهم: (كأني بالليل وقد أقبل) و(كأني بزيد وهو ملك)؟ والواو لا تدخل [على][٧] الجمل إذا كانت أخباراً لهذه الحروف.

«و (ليت) للتمني» وهو طلب حصول شيء مستحيل، أو ممكن غير متوقع على سبيل المحبة، ثم تعلقه بالمستحيل كثير، نحو: ليت الشباب يعود، وبالممكن قليل، نحو: ليت زيداً يحسن إلى من أساء إليه، ولكن يجب في التمني ـ إذا كان متعلقه ممكناً، كهذا ـ أن لا يكون [لك][٨] توقع وطماعية[٩] في وقوعه، وإلا صار ترجياً. **«و (لعل) للترجي»** وهو الطمع في حصول أمر محبوب ممكن الوقوع. **«والإشفاق»**[١٠] وهو توقع أمر ممكن مخوف. **«والتعليل»** قال الأخفش: نحو: قول الرجل [لصاحبه][٨]:

(١) أبو الفتح ناصر برهان الدين بن عبد السيد بن علي الخوارزمي المطرزي (٥٣٨ ـ ٦١٠هـ) (١١٤٤ ـ ١٢١٣م). لغوي أديب فقيه رأس في الاعتزال. صنف: الإيضاح: شرح مقامات الحريري، المصباح: في النحو ـ ط، المعرب: في اللغة، المغرب في ترتيب المعرب جزآن ـ ط، الإقناع بما حوى تحت القناع. معجم الأدباء ١٩: ٢١٢ ـ ٢١٣، القفطي ٣: ٣٣٩ ـ ٣٤٠، الوفيات ٥: ٣٦٩ ـ ٣٧١، البغية ٢: ٣١١.

(٢) منحط، ز.

(٣) كذا في المغني ١: ٢١١ وكلام المطرزيّ في الإيضاح: شرح المقامات (ص٣١٤) غير ماذكر، فلم يتكلم على: كأنك بالدنيا ولم يذكر زيادة الباء.

(٤) في شرح الكافية ٢: ٣٤٦، وعبارته: (والأولى أن نقول: ببقاء كأن على معنى التشبيه، وأن لا نحكم بزيادة شيء...).

(٥) ويقول، د، ز، وتقول، ظ، والتصحيح عن الرضيّ.

(٦) ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ... وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ١١ القصص (٢٨).

(٧) ليست في، ظ، ولا في الرضيّ.

(٨) ليست في، د.

(٩) وطماعة، ز، ظ.

(١٠) وللاشفاق، م.

افرغ[(١)] لعلنا نتغدى[(٢)]. والمعنى لنتغدى، وهي في ذلك ـ عند الأكثرين ـ للترجي **«والاستفهام»** وهذا إنما قال به بعض الكوفيين، وتبعهم المصنف، وجعل منه[(٣)] قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ[(٤)]﴾، وقول النبي ﷺ: لبعض الأنصار، وقد خرج إليه مستعجلاً ـ (لعلنا أعجلناك)[(٥)]، والآية عند غيرهم محمولة على الترجي، والحديث على الإشفاق.

«ولهن» أي لهذه الأحرف المذكورة **«شبه بـ«كان» الناقصة، في لزوم المبتدأ والخبر»** فخرج باللزوم (ألا) و(أما) الاستفتاحيتان[(٦)]؛ لأنهما يدخلان على الجملة الاسمية تارة، وعلى الفعلية أخرى، فلا يلزمان الدخول على المبتدأ والخبر. **«والاستغناء بهما»** عند دخول (كان) عليهما بحيث يستقل الكلام، ولا يحتاج معهما[(٧)] إلى شيء آخر، وخرج بهذا القيد (لولا) الامتناعية، و(إذا) الفجائية، فإنهما ـ وإن أشبها (كان) في لزوم المبتدأ والخبر ـ لكنهما يفارقانها من حيث افتقار (لولا) إلى جواب، و(إذا) إلى كلام سابق، فتقرر[(٨)] بذلك وجه الشبه بين (كان) الناقصة وهذه الأحرف الناسخة.

«فعملت عملها» أي: عمل (كان)، والأولى أن لو قال: فعملن عملها. **«معكوساً ليكونا»** أي: المنصوب والمرفوع **«معهن»** أي: مع هذه[(٩)] الأحرف. **«كمفعول قدم وفاعل أخر، تنبيهاً على الفرعية»** لأن الأصل تقديم المرفوع على المنصوب والعكس فرع. **«ولأن معانيها»** أي: معاني هذه الأحرف، والأولى: لأن

(١) أهملت الغين في د، ز، ظ.
(٢) أهملت الغين في د، وأعجمت الدال في، ز، ظ.
(٣) وحمل عليه، د.
(٤) ٣عبس (٨٠).
(٥) طرف من حديث رواه أبو سعيد الخدري في شأن رجل بعث إليه رسول الله ـ ﷺ ـ فجاء الرجل ورأسه يقطر ماء أخرجه البخاري ١: ٣٩، ومسلم ١: ح ٣٤٥.
(٦) باللزوم لولا ولوما الامتناعية، د.
(٧) معهما، د.
(٨) فيقرر، ز.
(٩) أهملت الذال في ز.

معانيهن. **«في الأخبار»** إذ لا يتحقق التأكيد والتشبيه إلى آخرها إلا باعتبار أخبارها. **«فكانت»** أي: الأخبار، والأولى: فكنَّ **«كالعمد**[١] **، والأسماء كالفضلات، فأعطيا»** أي: قسم الأخبار وقسم الأسماء. **«إعرابيها»** أي: إعرابي العمد والفضلات فنصبت الأسماء ورفعت الأخبار.

والاعتراض على هذا الكلام متوجه من حيث أن هاتين العلتين ثابتتان في (ما) الحجازية، ولم يقدم منصوبها.

وغير[٢] المصنف قدر العلة على وجه سالم من هذا الخدش بأن قال: هذه الأحرف مشابهة للفعل المتعدي، [ووجه الشبه أنها][٣] تقتضي[٤] أمرين، كما أن الفعل المتعدي يقتضي أمرين، أما في الفعل [المتعدي][٥] فظاهر، وأما في هذه الأحرف؛ فلأنها تقتضي النسبة في الجملة الاسمية، والنسبة تقتضي[٦] أمرين هما طرفا النسبة[٧]، فتعمل فيهما كعمل الفعل المتعدي في متعلقيه.

وأما تقديم[٨] المنصوب على المرفوع فلوجهين:

أحدهما: أن لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل، فإن (أنَّ) التي هي من جملة هذه الأحرف تشبه[٩] (أنَّ) في قولك: (أنَّ) زيد[١٠] قائماً، من الأنين[١١]، والمرفوع في الفعل[١٢] مقدم على المنصوب، فعكس هنا؛ ليحصل الفرق بين ما هو فعل وما هو حرف من أول الأمر.

١٩١

(١) كالعهد، د، ز.
(٢) أهملت الغين في، د.
(٣) ليست في، ز.
(٤) يقتضي، ز.
(٥) ليست في، د.
(٦) يقتضي، د، ز.
(٧) السنة، ز.
(٨) تقدم، د.
(٩) شبه، ز، ظ.
(١٠) زيداً، د.
(١١) أهملت النون الأولى والياء في، ز.
(١٢) أهملت الفاء في ظ.

والثاني: أن الفعل له عملان: أصلي، وهو أن يقدم [(١)] مرفوعه على منصوبه، وفرعي، وهو أن يكون على العكس، وعمل هذه الأحرف فرع على عمل الفعل؛ لأنها عملت بمشابهته فأعطيت [(٢)] من عمل الفعل ما هو فرعي.

فإن قلت: يرد على الثاني النقض [(٣)] بعين ما أسلفته.

قلت: لعل التعليل بمجموع [(٤)] الوجهين لا بكل منهما، فلا [(٥)] يرد. وقد يقال: هذه الأحرف مشابهة للفعل لفظاً ومعنى:

أما الأول: فلأن منها [(٦)] ما هو ثلاثي - وهو (إنَّ) و(أنَّ)و (ليت) - ومنها ما هو رباعي، - وهو - (لعل) - ومنها ما هو خماسي، وهو (لكنَّ)؛ ولأنها مبنية على الفتح كالفعل.

وأما الثاني: فلأن معانيها كمعاني الأفعال، كأنك قلت: أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت، وحينئذ [(٧)] فلا ينتقض بـ(ما) الحجازية أصلاً.

«ويجوز نصبهما» أي: نصب الجزأين [(٨)] **«بـ(ليت)، عند الفراء وبالخمسة عند أصحابه»** [(٩)] ومذهب الجمهور عدم الجواز مطلقاً، **«وما استشهد به»** لكل من المذهبين **«محمول على الحال، أو على إضمار** [(١٠)] **فعل، وهو رأي** [(١١)] **الكسائي»** لكن حمله على الحال إنما يتجه فيما هو نكرة، والثاني يمكن في النكرة والمعرفة، فيحمل ما [(١٢)] استشهد به الفراء من قول الشاعر [(١٣)]:

---

(١) تقدم، ز.
(٢) أهملت الفاء في، د.
(٣) النقص، د.
(٤) فمجموع، ز.
(٥) فلم، د.
(٦) منهما، ظ.
(٧) فحينئذ، د، لكن اختصرها (فح) كعادته.
(٨) الجزوين، ز، الجرين، د.
(٩) بعض أصحابه، م.
(١٠) إصبار، ظ.
(١١) على رأي، ظ، م.
(١٢) على ما، ز، ظ.
(١٣) لا يعرف.

يا ليـت أيـام الصبـا رواجعـا [١]

على أن (رواجعا) حال من ضمير مستكن في فعل محذوف تقديره: أقبلت: أو على أنه خبر لـ(تكون) محذوفة، أي: تكون رواجعا، ويحمل ما استشهد به غيره من قول عمر [٢] بن أبي ربيعة [٣]:

إذا اسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إنَّ حراسنا أسـدا [٤]

على أن [أسـداً] [٥] حال من محذوف، أي: تلقاهم أسداً، أو خبر [٦] لـ(تكون) مضمـرة، أي: يكونون، وهذا رأي الكسائي، وله ـ رحمه الله ـ إقدام على إضمار (كان)، فقد قال به في: ﴿انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ [٧]﴾.

وقد تبين بهذا [٨] أن في قول المصنف: (إضمار فعل) إجمالاً.

وقد يجاب بأنه لما جعل إضمار الفعل قسيماً [٩] لوجه الحال، وجب أن يكون الفعل المضمر لا يكون معه الجزء الثاني المنصوب حالاً، وإلا لم تصح [١٠] المقاسمة، فوجب أن يقدر الكسائي (كان) وهذا حسن [١١].

وبـالجملة فكـان [١٢] الأولى به أن يقول: وما استشهد به محمول على الإضمار،

(١) راجع البيت في سيبويه ١: ٢٨٤، الجمحي ١: ٧٨، الموشح ٣٤٠، الصحاح ١: ٢٦٥ (ليت)، ابن يعيش ١: ١٠٣، ١٠٤، ٨: ٨٤، المغني ١: ٣١٦، السيوطي ٢: ٦٩٠، الأشموني ١: ٢٧٠، الهمع ١: ١٣٤، الخزانة ٤: ٢٩٠ ـ ٢٩٢، الدرر ١: ١١٢.

(٢) عمرو، د، وهو خطأ.

(٣) ليس في ديوانه.

(٤) البيت في: المغني ١: ٣٦، الأشموني ١: ٢٦٩، السيوطي ١: ١٢٢، ابن مالك ١: ١٦٤، الهمع ١: ١٣٤، الدرر ١: ١١١ ـ ١١٢.

(٥) ليست في، ز.

(٦) عطف بالواو في، د.

(٧) ﴿... وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ... إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ...﴾ ١٧١ النساء (٤).

(٨) أهملت الباء في، ز.

(٩) قسيما، ز.

(١٠) يصح، د.

(١١) أحسن، ز.

(١٢) وكان، ز، ظ.

والمضمر (لنا) أو (أقبلت) لا (كان) خلافاً للكسائي.

«**وما لا تدخل عليه (دام)**» وهو المبتدأ المخبر عنه بطلبي [١] مفرداً أو جملة [٢] والمبتدأ الذي يلزم التصدير أو الحذف أو عدم التصرف أو الابتدائية لنفيه [٣] أو لمصحوب لفظي أو معنوي كما مر.

وقد سبق أن الإنشاء الذي ليس بطلبي حكمه حكم الطلبي (**لا تدخل عليه هذه الأحرف**) ومن هنا يعلم أن جملتي (نعم) و(بئس) خبريتان لا إنشائيتان [٤] لقوله تعالى: ﴿[إِنَّ ٱللَّهَ] [٥] نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [٦]، ولقوله [٧] تعالى: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [٨]، وسيأتي في ذلك كلام في [باب] (نعم) و(بئس) إن شاء الله تعالى.

«**وربما دخلت (إن) على ما خبره نهي** [٩]» كقوله: [١٠]

إن الذين [١١] قتلتم [١٢] أمس سيدهم ... لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما [١٣]

وقد مر في باب المبتدأ والخبر ما يعرف به وجه التأويل في ذلك، وسيأتي أن (أنْ) المخففة من الثقيلة قد يكون خبرها طلبياً [١٤]، وذكر أبو حيان [١٥] عن الفارسي في

(١) بالطلبي، د.

(٢) مفردا وجملة، د، في سطرين.

(٣) لنفسه، د.

(٤) انشائيات، ز.

(٥) سقطت من، د.

(٦) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ... إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ ٥٨ النساء (٤).

(٧) وقوله، د.

(٨) ﴿ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦٓ ..﴾ ٩ التوبة (٩).

(٩) فهي، ظ.

(١٠) أبي مكعد أخي بني سعد بن مالك.

(١١) الذي، ظ.

(١٢) فتلتم، د.

(١٣) راجع هذا الشاهد في: الشجري ١: ٣٣٢، شرح التسهيل ٦٦: ب، المغني ٢: ٦٤٧، التصريح ١: ٢٩٨، السيوطي ٢: ٩١٤، الهمع ١: ١٣٥، الدرر ١: ١١٢ ـ ١١٣.

(١٤) طلباً، ز.

(١٥) ليس هذا الكلام موجوداً في البحر ٦: ٣٤.

تفسير: ﴿أنْ غَضِبَ الله عليها﴾[1] أنها مخففة من الثقيلة، ورده بأن المشهور أن الجملة الطلبية لا تقع خبر (إن)، ولذلك أولوا:

إن الذين قتلتم ... .

البيت:

.... إني عسيت صائما[2]

وفي الكشاف[3]: (لا تكون مخففة من الثقيلة)[4]؛ لأنه لابد من (قد).

وقال بعض المتأخرين: الحق أن الطلبيةمعنى / الخبرية لفظاً تجوز[5]، نحو: (اللهم إني أسألك رحمة من عندك[6]) [الحديث[7]] (اللهم إني أعوذ بك من المغرم والمأثم[8])، وكثرة ذلك في الحديث معروفة، ولا يجوز: إني بعتك، ولا إنك طالق، بقصد الإنشاء، والفرق أن الطلب[9] يقبل التأكيد؛ لتأخر متعلقه فيؤكد طلبه كما تؤكد النسبة الخبرية، بخلاف الإنشاء الذي وقع متعلقه معه فلا يقبل التأكيد[10]. ١٩٢

(١) ﴿وَٱلْخَـٰمِسَةَ... إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ ٩ النور (٢٤)، وهذه قراءة نافع ويعقوب من العشرة، لكن الأول كسر الضاد وفتح الباء من (غضب)، والثاني ضم الباء، وقرأ باقي العشرة بتشديد النون ونصب (غضب) النشر ٢: ٣٣٠ - ٣٣١.

(٢) أوله:

أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تكثرن..........

وقد مر في ٣: ٢٩٣.

(٣) لم أجد هذا الكلام في الكشاف ٣: ٢١٦ حيث تكلم على هذه القراءة.

(٤) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٥) يجوز، ز.

(٦) من حديث طويل عن ابن عباس - رضي الله عنه - أخرجه الترمذي ٩: ح ٣٤٧٩، وقال عنه: حديث غريب، وهو في جامع الأصول ٥: ح ٢١٩٠ منسوباً للترمذي فقط.

(٧) ليست في، د.

(٨) بعض من حديث عن عائشة - رضي الله عنها - أخرجه البخاري ١: ١٣٧، ١٣٨، ٣: ١٠٣، ٨: ٦٦، ٦٨، ومسلم ١: ح ٥٨٩، ٤: ح ٢٠٧٨، وهو في جامع الأصول ٥: ح ٢١٨٦، وبين الروايات اختلاف في الألفاظ.

(٩) الطلبي، ز، ظ.

(١٠) التوكيد، ز.

«وللجـزأين[١]» وهما الاسم والخبر. **«بعـد دخـولهن»** أي: دخول (إن) وأخواتها. **«ما لهما مجردين»** من الأقسام: ككون[٢] المبتدأ لعين أو معنى، وكون الخبر مفرداً أو جملة، ومن الأحوال: كجواز حذف الخبر لدليل[٣]، ومن الشروط: كعود ضمير من الخبر إلى المبتدأ.

«لكن يجب هنـا تأخير الخبر» لضعف هذه العوامل بالحرفية. **«ما لم يكن[٤] ظرفاً»** نحو: إن عندك زيداً[٥]. **«أو شبهه»** أي: جاراً ومجروراً نحو: إن في الدار عمراً[٦]. **«فيجوز توسيطه[٧]»** كما رأيت، لما سمعت غير مرة من[٨] توسعهم في الظرف والجار والمجرور.

والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع، لا ما يقابل الوجوب؛ ليدخل نحو: إن في الدار صاحبها.

«ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر» بل يجوز حذفه في النثر والنظم، سواء كان ضمير شأن[٩] أو غيره كقولهم: إن بك زيد مأخوذ، وقوله[١٠]:

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً[١١] وظباء[١٢]

(١) وللجزئين، ز.
(٢) لكون د.
(٣) بدليل، د.
(٤) تكن، ز، ظ.
(٥) زيد، ز، ظ.
(٦) عمرواً، ظ.
(٧) توسطه، د، ز.
(٨) في، د.
(٩) الشان، د.
(١٠) الأخطل: غياث بن غوث، وليس في ديوانه.
(١١) أهملت الذال في، د، اجاذرا، ز، ظ.
(١٢) أنشده السيوطي بعده:
مالت النفس بعدها إذ رأتها فهي ريح وصار جسمي هباء
ولا أرى بين البيتين صلة متينة. الشجري ١: ٢٩٥، ابن يعيش ٣: ١١٥ ـ ١١٦، المقرب ١: ١٠٩، ٢٧٧، الرضي ١: ١٠٣، ٢: ٢٩، ٢٨٠، ٣٣١ ـ ٣٦٢. المغني ١: ٣٦، =

أي: إنه[1] بك زيد مأخوذ، وإنه من يدخل الكنيسة، فهذا مثال حذف الاسم الذي هو ضمير شأن نثراً ونظماً، وكقولهم: إن بك مأخوذ أخواك[2]، وكقوله[3]:

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكنّ زنجي[4] عظيم المشافر[5]

أي: إنك بك مأخوذ أخواك، ولا يجوز أن يقدر المحذوف ضمير شأن[6]، لأنه لا يفسر بمفرد، وتقدير البيت: ولكنك زنجي. فهذا مثال حذف الاسم الذي هو غير ضمير شأن[7] نثراً ونظماً.

قال المصنف[8]: ووقوع ذلك في الشعر أكثر. **«وقل ما يكون»** المحذوف **«إلا**

= ٢: ٦٥١، السيوطي ١: ١٢٢ - ١٢٣، ٢: ٩١٨، الهمع ١: ١٣٦، الخزانة ١: ٢١٩ - ٢٢١، ٢: ٤٦٣، ٤: ١٢، ٣٨٠، الدرر ١: ١١٥.

(١) إن، ز، ظ.

(٢) أهملت الخاء في، ظ.

(٣) الفرزدق.

(٤) أهملت الزاي في، د، ظ.

(٥) هكذا يرويه النحاة تبعاً لسيبويه: (المشافر)، والصواب: (غليظاً مشافره)، والبيت من قصيدة هجا فيها أيوب بن عيسى الضبي، أثبتها أبو الفرج وأغفلها جامع الديوان مقتصراً على الشاهد نقلاً عن سيبويه. والبيت أول القصيدة عند أبي الفرج، وفيه اختلاف، وفي ما يلي البيت الأول مع تاليه:

فلو كنت قيسيا إذن ماحبستني ولكن زنجياً غليظاً مشافره

متت له بالرحم بيني وبينه فألفيته مني بعيداً أواصره

يروى برفع (زنجي) ونصبه، فالأول على اعتباره خبر(لكن)، واسمها محذوف، وهو غرض الشارح من إيراده، والثاني على أنه اسم (لكن)، والخبر محذوف، أي: لا يعرف قرابتي. سيبويه ١: ٢٨٢، الفرزدق ٢: ٤٨١، الأغاني ٢١: ٢٣١ - ٢٣٢، المحتسب ٢: ١٨٢، المنصف ٣: ١٢٩، ٢٦٦، ثعلب ١٢٧، الإنصاف ١٨٢، ابن يعيش ٨: ٨١، ٨٢ - ٨٣، المقرب ١: ١٠٨، شرح التسهيل ٦٦: ب، الرضي ٢: ٣٦١، المغني ١: ٣٢٣، السيوطي ٢: ٧٠١ - ٧٠٢، الهمع ١: ١٣٦، ٢٢٣، الخزانة ٤: ٣٧٨ - ٣٨٠، الدرر ١: ١١٤، ١٩١.

(٦) الشأن، د.

(٧) الشأن، د.

(٨) في شرح التسهيل ٦٦: ب.

ضمير شأن»[١] وهذا الذي ذكره المصنف من أن حذف الاسم يجوز في الكلام، [وأكثر ما يكون ضمير شأن هو أحد الأقوال الثلاثة.

والثاني: أنه مختص بالشعر، قاله السخاوي[٢] في شرح المفصل.

والثالث: أنه يجوز في الكلام][٣] إلا إن كان ضمير شأن[٤] فلا يحسن حذفه إلا في الضرورة. **«وعليه يحمل»** الحديث الوارد: **«إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»**[٥] فيكون التقدير: إنه من أشد الناس. و(المصورون) مبتدأ خبره الظرف المتقدم. **«لا على زيادة (من)»** داخلة على اسم[٦] (إن) **«خلافاً للكسائي»**. فإنه لا يتحاشى من زيادة (من) في الكلام الموجب، ولا من دخولها زائدة على المعرفة، ولكن المعنى لا يساعد على تخريجه، فإن المصورين ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس.

«وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً» للقياس على حذف الخبر في غير هذا الباب؛ وللسماع، ففي التنزيل ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾[٧]، وفيه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾[٨]، وقال الشاعر[٩]:

---

(١) الشأن، م.

(٢) عليّ علم الدين بن محمد.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من، ز.

(٤) الشأن، د.

(٥) الحديث بهذا اللفظ شائع بين النحويين، ولكني لم أجده كذلك، فقد أخرجه عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ البخاري ٧: ١٤٣، ومسلم ٣: ح ٢١٠٩، وأحمد ١: ٣٧٥، ٤٢٦، وألفاظهم متقاربة، ولكن ليس في أكثرها شاهد، ومما يتحقق به الاستشهاد إحدى روايات مسلم وهي:
(إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً المصورون). وفي مسلم حديث عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ ٣: ح ٢١٠٧ (عام) ٩١ (خاص)، ولفظه: (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله).
وليس بقاطع في الشاهد؛ لأن (الذين) مبني، فيحتمل أن يكون في محل نصب أو رفع.

(٦) الاسم، د.

(٧) ﴿... وَإِنَّهُۥ لَكِتَـٰبٌ عَزِيزٌ﴾ ٤١ فصلت (٤١).

(٨) ﴿... وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَـٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ...﴾ ٢٥ الحج (٢٢).

(٩) الأخطل فيما قيل، ولكنه ليس في ديوانه.

سلوا[١] أن حياً من قريش تفضلوا   على الناس أو أن الأكارم نهشلا[٢]

وقال الآخر[٣]:

إذا قيل سيروا إن ليلى لعلها   جرى دون ليلى مائل القرن أعضب[٤]

فالخبر في ذلك محذوف؛ للعلم به، أي لهم عذاب شديد، وتفضلوا، وقريبة[٥]. «خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم» كقوله[٦]:

إن محلاً وإن مرتحلا   وإن[٧] في السفر إذ مضوا مهلا[٨]

ويقي على المصنف قول الفراء: إنه يشترط مع التنكير[٩] تكرير (إن) كالبيت.

---

(١) كذا في أصول التحقيق، والذي في المراجع: (خلا).

(٢) نمشلا، ز، ظ، يروى: (سوى أن...). المقتضب ٤: ١٣١، الخصائص ٢: ٣٧٤، السبع ٥٦، الشجري ١: ٣٢٢، ابن يعيش ١: ١٠٤، المقرب ١: ١٠٩، الرضي ٢: ٣٦٢، الخزانة ٤: ٣٨٥ - ٣٨٦.

(٣) لا يعرف.

(٤) أعجمت الغين في، ز، ظ، والبيت في الشجري ١: ٣٦١، المغني ٢: ٧٠١.

(٥) وقرينة، د، ز، ظ، وتصحيفه ظاهر.

(٦) الأعشى.

(٧) ألحقت بالصدر في، د، ز، ولم يميز الشطرين في، ظ.

(٨) مطلع قصيدة مدح بها سلامة ذا فائش وبعده:

استأثر الله بالوفاء وبالعد   ل وولى الملامة الرجلا

وفيها:

أصبح ذو فائش سلامة ذو التـ   تفضال هشاً فؤاده جذلا

يروى: (ما مضوا..) (.. في شعر من مضى..) (مضوا مثلاً).

الأعشى ١٧٠ - ١٧١، سيبويه ١: ٢٨٤، المقتضب ٤: ١٣٠، الخصائص ٢: ٢٧٣، المحتسب ١: ٣٤٩، الشجري ١: ٣٢٢، التبريزي ٣: ٢٥، ابن يعيش ١: ١٠٣، ٨: ٨٤، المقرب ١: ١٠٩، شرح التسهيل ٦٧: أ، الرضي ٢: ٣٦٢، المغني ١: ٨٧، ٢٦٣، ٢: ٦٧٣ - ٦٧٤، ٧٠٠، السيوطي ١: ٢٣٨ - ٢٣٩، ٢: ٦١٢، الهمع ١: ١٣٦، الخزانة ٤: ٣٨١ - ٣٨٥، العباسي ١: ٦٨ - ٦٩، الدرر ١: ١١٣، يس ١: ١٦٩.

(٩) الدليل، ز، ظ، والصواب ما أثبته.

«**وقد يسد**[١] **مسده واو المصاحبة والحالُ**» بالرفع عطفاً على فاعل (يسد)، وهو (واو المصاحبة)، أما الواو المذكورة فمثاله ما حكاه سيبويه: (إنك ما وخيراً)، أي: إنـك مع خير و(ما) زائدة، والخبر محذوف وجوباً مثل: (كل رجل وضيعته)، وقد ١٩٣ عرفت ما فيه في [باب[٢]] المبتدأ والخبر. / وحكى الكسائي: (إن كل ثوب وثمنه)، وقال الشاعر[٣]:

فدع عنك ليلى إن [ليلى[٤]] وشأنها   وإن وعدتـك الـدهـر لا يتيسر[٥]

وأما الحال فكقولك: إن ضربي[٦] زيداً قائماً، وقول الشاعر[٧]:

إن اختيـارك ما ترجـوه ذا ثقة   بالله مستظهراً[٨] بالحزم والجلد[٩]

«**والتزم الحذف في (ليت شعري)**[١٠] **مردفاً باستفهام**» كقوله[١١]:

ألا ليت شعري[١٢] هـل أبيتن ليلة   بواد وحولي[١٣] إذخر[١٤] وجليل[١٥]

---

(١) تسد، ز، ظ.

(٢) ليست في، د.

(٣) لم أقف على اسمه.

(٤) ليست في، ز.

(٥) تيسر، د، ظ. والبيت من شواهد شرح التسهيل ٦٧: أ، ولم أجده في سواه.

(٦) أهملت الضاد في، ظ.

(٧) لا يعرف.

(٨) متسطهراً، د.

(٩) يروى (... ما تبغيه...). شرح التسهيل ٦٧: أ، ابن مالك ١: ١٥٢ - ١٥٣، الهمع ١: ١٣٦، الدرر ١: ١١٤.

(١٠) أهملت الشين في، ظ.

(١١) بكر بن غالب بن عامر الجرهمي، أو بلال بن رباح رضي الله عنه.

(١٢) أعجمت العين في، د.

(١٣) وحوني، د.

(١٤) إذجر، ظ.

(١٥) بعده:

وهـل أردن يومـاً ميـاه مجنـة؟   وهـل يبـدون لـي شامـة وطفيـل

يقال: إن الشاعر بكراً أنشدهما حين نفتهم خزاعة من مكة، وكان بلال - رضي الله عنه - أصيب بالحمى لما وصل المدينة، فكان إذا أفاق أنشد البيتين. =

الشعر: بمعنى الفطنة، مصدر من قولك: (شعرت، أشعر) كنصرت أنصر.

قال سيبويه: أصله ليت شعرتي[١]، حذفوا الهاء في الإضافة، كما في قولهم: أبو عذرها.

قال الرضي[٢]: فلعله لم يثبت عنده مصدراً إلا بالهاء[٣]، كـ (النشدة)[٤]، وإلا فلا[٥] موجب لجعل المصدر من باب الهيئة[٦]، كـ (الجلسة[٧]) و(الركبة)، والمعنى: ليت علمي[٨] بجواب هذا الاستفهام حاصل.

قال ابن قاسم: وإنما التزم الحذف؛ لأن الاستفهام يسد مسد الخبر، وجملة الاستفهام في موضع نصب بـ(شعري)[٩]

قلت: نسب الرضي[٢] القول بذلك ـ أي: يسد الاستفهام مسد الخبر ـ إلى ابن يعيش، واستشكله بأن محل خبر (شعري) الذي هو مصدر بعد جميع[١٠] ذيوله من فاعله ومفعوله، فمحله بعد الاستفهام، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر،

= يروى: (بفخ وحولي. . .) (. . . مياه عدينة).
الإذخر: نبات طيب الرائحة له منافع كثيرة. الجليل: الثمام في لغة الحجاز.
فخ: بالخاء المعجمة وبالجيم ـ موضع على ثلاثة أميال من مكة.
مجنة: موضع على أميال قليلة من مكة ناحية مر الظهران، وكانت به سوق للعرب في الجاهلية.
شامة وطفيل: جبلان على نحو ثلاثين ميلاً من مكة. السيرة ٢: ٢٣٩، البخاري ٥: ٨٤ ط الشعب، شرح التسهيل ٦٧: أ، ١٤٢: ب، شواهد التوضيح ٧، اللسان (جلل)، البكري ٢: ٣٦٩ ـ ٣٧٠، ٣: ١٠١٤ ـ ١٠١٥، ٤: ١٣٥١.

(١) شعري، د.
(٢) في شرح الكافية ٢: ٣٦٢.
(٣) بها، ظ.
(٤) كالنشرة، ظ.
(٥) فهو، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضي.
(٦) الهبة، ز.
(٧) كالجملة، د، الحسنة، ظ.
(٨) علمي، ظ.
(٩) لشعري، ز، ظ.
(١٠) جمع، ظ.

ومقامه بعده!!، بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده؛ لكثرة الاستعمال. انتهى.

وذهب المبرد والزجاج إلى أن جملة الاستفهام هي الخبر، وموضعها رفع، ونسبه في الإيضاح إلى سيبويه، قال:

وتحقيقه: أن (شعري) بمعنى مشعوري، والجملة نفس المبتدأ، فلا يحتاج إلى ضمير.

قلت: الذي ينبغي ـ على تقدير أن يكون (شعري) بمعنى مشعوري ـ أن يكون الأصل: ليت مشعوري جواب (هل قام زيد)، والجملة مراد بها لفظها، أي: جواب هذا اللفظ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فالمعنى[1]: ليت معلومي قيام زيد أو عدم قيامه؛ لأن أحد هذين الأمرين هو جواب هذا الاستفهام، وإلا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهراً.

فإن قلت: أين الاستفهام الذي أردف[2] بـه (ليت شعري) في قول أبي طالب:

ليت شعري مسافر بن[3] أبي عمـ ـرو (ليت) يقولها المحزون؟[4]

قلت: ادعى ابن الحاجب أنه محذوف، والتقدير: أنجتمع[5] أم لا؟،

(١) والمعنى، د.

(٢) أردفت، د.

(٣) ابن، د، ولا يصح؛ لأن (مسافر) علم.

(٤) هذا البيت والبيت الآتي بعده يقعان أول قصيدة رثى فيها الشاعر مسافر بن أبي عمرو ذكوان بن أمية بن عبد شمس: أحد ازواد الركب الثلاثة، والآخران: زمعة بن الأسود بن المطلب ابن أسد بن عبد العزى، وأبو أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم. سمتهم العرب بذلك؛ لأنهم إذا سافر معهم أحد لم يأخذ زاداً اعتماداً عليهم. وبعدهما:

أنا حاميك مثل آبائي الزهـ ـر لآبائك التي لا تهون

ميت صدق على تبالة أمسيـ ـت ومن دون ملتقاك الحجون

مسافر: منادى يجوز فيه البناء على الضم والفتح؛ ولأنه موصوف بابن مضاف إلى علم، وحرف النداء محذوف، ولا يعرب مفعولاً به للمصدر (شعري)؛ لأن مفعوله لا يكون إلا جملة مصدرة باستفهام، ولا يعرب خبراً لـ(ليت)؛ لأن خبرها في مثل هذا واجب الحذف. وقد أعربه الأعلم بما منعنا وهماً منه؛ وجهلاً بما بعد البيت على الصحيح. أبو طالب ق ٧ مخطوطه بدار الكتب ٣٨ش وليس في المطبوع، سيبويه ٢: ٣٢، الأغاني ٩: ٥١، ابن مالك ١: ١٥٣، الرضي ٢: ٣٦٣، الخزانة٤: ٣٨٦، ٣٨٩.

(٥) الجمع، د.

[والمسافر منادى][١]، وتبعه الرضي الاستراباذي[٢] على ذلك، وهو سهو منهما عن قوله بعد هذا:

أي شيء دهاك أم غال[٣] مرآ ك، وهل أقدمت عليك المنون[٤]

فهذا هو الاستفهام الذي أردف به (ليت شعري) في البيت[٥] الأول، فلا حذف[٦] أصلاً، وغايته أن وقع الفصل باعتراض.

«**وقد يخبر هنا**» في باب (إن) «**ـ بشرط الإفادة ـ عن نكرة بنكرة**» كقول إمرىء القيس[٧]:

وإن شفاء عبرة[٨] مهراقة[٩] ....

(١) ساقط من، ز، ظ، والمناسب لما في البيت: (ومسافر...).

(٢) في شرح الكافية ٢: ٣٦٣.

(٣) أهملت الغين في، د.

(٤) المسنون، ز، ظ.

(٥) ليت، ظ.

(٦) أهملت الذال في، ظ.

(٧) الشاعر، د.

(٨) شكلت بالفتح في، د، ظ، وبالضم في، ز، وهو الصواب.

(٩) أهملت التاء في، د، ز، ظ، وعجزه:

.... فهل عند رسم دارس من معول

البيت من معلقته المعروفة التي مطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وقبل الشاهد:

وقوفاً بها صحبي عليّ مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل

وبعده:

كدأبك من أم الحويرث قبلها وجارتها أم الرباب بمأسل

قفا: في الألف ثلاثة أوجه:

أ ـ أن يكون خاطب رفيقين له، فالألف ضميرهما، وهو حينئذ جار على الأصل.

ب ـ أن يكون خاطب رفيقاً واحداً بخطاب الاثنين، وهو أسلوب عربي فصيح، وله شواهد منها: قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ ٢٤ ق (٥٠)، والخطاب لخازن النار (مالك). وقول الشاعر:

كذا رواه سيبويه بتنكير (شفاء).

«أو بمعرفة» كما حكاه سيبويه[١] [من قولهم][٢]: إن قريباً منك زيد، وإن بعيداً منك عمرو: وكقول الفرزدق:

وإن حراماً أن أسب مجاشعاً[٣] ....

وقد سبقت هذه المسألة في باب (كان)[٤]، ولم يكن بالمصنف داع إلى تكريرها.

«ولا يجوز [نحو][٥]: (إن قائماً الزيدان)، خلافاً للأخفش والفراء ولا [نحو][٦]: ظننت قائماً الزيدان[٧] خلافاً للكوفيين» فجوزوا في الصورتين دخول الناسخ على الوصف الرافع للفاعل.

= فإن تزجراني يابن عفان أنزجر وإن تدعاني أحم عرضاً ممنعا

جـ - أن تكون الألف بدلاً من نون التوكيد الخفيفة، والخطاب لواحد أجري الوصل مجرى الوقف.

اللوى: مستدق الرمل حيث تدخل منه إلى الحبل. سقط اللوى: منقطعه. وقوفاً: قيل في نصبه الكثير وأرجحه عندي أنه مصدر (قفا) المتقدم والمعنى قفا وقوفاً كوقوف صحبي على مطيهم، وهو قول المبرد. صحبي: موضعه رفع بالمصدر (وقوفاً). مطيهم. منصوب بالمصدر (وقوفاً). عبرة: دمع، دأبك: عادتك.

مأسل: موضع.

يروى: (وإن شفائي...) (.... عبرة إن سفحتها). وعلى الرواية الأولى لا شاهد في البيت. امرؤ القيس ٧ - ٢٦، سيبويه ١: ٢٨٤، المنصف ٣: ٤٠، ١٩٧، السبع: ١٥ - ١١٢، شرح التسهيل ٦٧: أ، الرضي ٢: ٢٩٩، ٣٦٣، المغني ١: ٣٨٨، ٢: ٥٣٦، ٥٣٧، الأشموني ٣: ١٢٢، السيوطي ٢: ٧٧٢، ٨٨٢ الهمع ٢: ٧٧، ١٤٠، الخزانة ٤: ٦١ - ٦٣، ٣٨٩، الدرر ٢: ٩٢ - ٩٣، ١٩٢.

(١) في كتابه ١: ٢٨٤.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) عجزه: (بآبائي الشم الكرام الخضارم)، وقد مر الكلام عليه في ٣: ٢٠٩.

(٤) في ٣: ٢٠٧ - ٢١٠.

(٥) سقطت من، د، ز، ظ.

(٦) ليست في، د.

(٧) إن قائماً، د، وهذا خطأ.

قال الرضي: وكلاهما[1] بعيد عن القياس؛ لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل، إلا مع دخول ما يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام، أو دخول ما لابد من[2] تقديرها[3] فعلاً بعده كاللام الموصولة، وأما (إن) و(ظننت) فليستا من ذينك في شيء، بل هما/ يطلبان الاسمية، فلا يصح تقديرها فعلاً بعدهما. ١٩٤

«**فصل**»: في المواضع التي[4] تكسر فيها همزة (إن) أو تفتح.

«**يستدام كسر (إن)**» وهي الأصل على الصحيح؛ لأن الجملة بعد دخولها باقية على جمليتها[5] لا تتغير عما[6] كانت عليه؛ ولأنها مستغنية بمعموليها[7] عن زيادة، بخلاف [أن[8]] المفتوحة في الوجهين.

«**ما لم تؤول هي ومعمولاها[9] بمصدر**».

قال ابن قاسم: وإنما قال: (بمصدر)، ولم يقل: (بمفرد)، لأنها إذا أولت بمفرد غير مصدر لم تفتح كما في قولك: ظننت زيداً إنه قائم، فهي هنا واجبة الكسر وإن كانت في موضع مفرد وهو المفعول الثاني.

قلت: أما أنها مع جزئيها في محل مفرد فصحيح، وأما أنها[10] مؤولة معها بمفرد فليس كذلك؛ إذ لا يلزم في الجملة الحالّة محل المفرد أن تؤوّل به، والتأويل إنما يكون في المصدرية. «**فإن لزم التأويل لزم الفتح، وإلا**»[11] يلزم التأويل، بل كان جائزاً «**فوجهان**»[12]. وهما الكسر والفتح.

(١) كلاهما، د.
(٢) في، ز، ظ.
(٣) تقريرها، د، ز، ظ، والمناسب ما صنعت.
(٤) الذي، د.
(٥) جملتها، د.
(٦) كما، د.
(٧) بمعمولها، ظ.
(٨) ليست في، ظ.
(٩) ومعمولها، م.
(١٠) إنه، د.
(١١) وإلا، وإلا، د.
(١٢) فالوجهان، د.

«**فلامتناع**[(١)] **التأويل كسرت: مبتدأة**[(٢)]» أي: واقعة في ابتداء الكلام هي ومعمولاها، نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾[(٣)]، ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾[(٤)] وسواء كانت[(٥)] في أول كلام المتكلم، نحو: إن زيداً قائم، أو كانت في وسط كلامه إذا كان ابتداء كلام آخر، نحو: أكرم زيداً إنه فاضل، فقولك: (إنه فاضل) كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه. «**وموصولاً بها**»[(٦)] مع جزءيها[(٧)]، نحو: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾[(٨)]، وليست ـ في قولهم: (لا آتيه ما أن في السماء نجماً) ـ موصولاً بها هي ومعمولاها، بل مؤولة معهما بمصدر هو فاعل فعل محذوف، أي: ما ثبت أن في السماء نجماً، والجملة الفعلية هي الصلة.

وفي الجزولية الكبرى: أن الموصوف بها مثل الموصول بها في وجوب الكسر، وأهمله المصنف[(٩)]، وكذا فعل أكثرهم، لكن في كتاب القصريات[(١٠)] ما ملخصه:

قدر سيبويه[(١١)] القسم في: (ما إن مفاتحه [لَتَنُوءُ][(١٢)])[(٨)].

قال أبو الفتح بن جني[(١٣)]: فسألت أبا عليّ[(١٤)]: لم احتاج إلى ذلك؟.

فقال: (إنّ) تقطع الكلام، وليس حق الصلة أن تقطع عن الموصول.

---

(١) ولامتناع، د.

(٢) مبتدأ، د.

(٣) الآية الأولى من سورة الكوثر (١٠٨).

(٤) ﴿. . . . وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ ١٢ البقرة (٢).

(٥) أكانت، ظ.

(٦) وموصولاتها، ز.

(٧) جزئها، د، جزويها، ز، جزوها، ظ.

(٨) ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ . . . بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ ٧٦ القصص (٢٨).

(٩) المنصف، ظ.

(١٠) لأبي علي الفارسي، لم ينشر.

(١١) في كتابه ١ : ٤٧٣.

(١٢) سقطت من، ز، ظ.

(١٣) عثمان.

(١٤) الفارسي.

قلت: قد يوصل بالشرط، وهو منقطع عما قبله.

فقال: ليس انقطاعه كانقطاع (إنّ)، ألا ترى أن الشرط يوصف به؟.

فقلت: وكذا الوصف[١]، يقال[٢]: مررت برجل إنّ زيداً خير منه.

فقال: من قال هذا!! أسمعته في شعر قديم، أو كلام فصيح!!.

فقلت: لا أحتاج[٣] إلى هذا، فإن القياس يوجبه.

فقال: بل القياس ينفيه، فإن [إن][٤] تقطع[٥] ما بعدها[٦] عما قبلها.

قلت: فكذلك يمتنع: مررت برجل لزيد خير منه، فإن لام الابتداء تقطع.

فقال: نعم، هو ممتنع لذلك، و(إنّ) واللام بمنزلة واحدة، وقد حكى أصحابنا أن بعضهم[٧] قرأ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ[٨] لِأَنفُسِهِمْ﴾[٩]، وتأولوه على أنه أجرى (إن) مجرى اللام من حيث اجتمعا في جواب القسم.

قلت له: فليس في[١٠] هذه الجملة قسم.

فقال: بلى، ﴿لا تحسبن﴾[١١] قسم، ألا ترى أن سيبويه أجاز: (حسبت لزيد خير منك)، و(حسبت ما زيد قائم).

قلت له: فإنك تقول: (مررت برجل ما زيد خير منه)، و(جاء الذي ما زيد خير منه)، ولا تقدر[١٢] قسماً.

(١) يوصف، د.

(٢) بأن يقال، د.

(٣) احتياج، د.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) انقطع، ظ، ولعله وصل (ان) بالفعل.

(٦) بعدهما، ز.

(٧) يحيى بن وثاب بالياء في (يحسبن) وكسر الهمزة في (إنّما). الكشاف ١ : ٤٤٤، البحر ٣: ١٢٣، الدر المصون ٣: ٤٩٦.

(٨) خيراً، ظ.

(٩) ﴿... إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ ١٧٨ آل عمران (٣).

(١٠) فليس، ز.

(١١) بلا، د.

(١٢) يقدر، د، ز، ظ، وهو غير متجه، لتقدم (تقول).

فقال: ليس لـ(ما) من الانقطاع ما لـ(إن) إذا كانت قسيمة[١] الإيجاب، وداخلة عليه فأعطيت حكمه. انتهى.

قلت: وقضية[٢] ما قاله[٣] أبو علي أن لا يوصل[٤] بالجملة المصدرة بـ(إن)، ولا يوصف[٥] بها، ولم[٦] يثلج[٧] لي ما علل به الامتناع، فتأمله.

«**وجواب قسم**» مثل: والله إن زيداً قائم.

قال ابن قاسم: وفيه خلاف سيأتي.

قلت[٨]: ليس الخلاف في جواب القسم، وإنما هو في الواقع بعد قسم لا لام معه، كالمثال (المتقدم][٩]، فمن أوجب الكسر جعله/ جواب قسم، ومن جوز الفتح لم يجعله جوابا، وإنما هو على تقدير (على)، أي: أقسم بالله على قيام زيد. «**ومحكية بالقول**»[١٠] نحو: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ﴾[١١]، فخرجت الواقعة بعد القول لا بقصد الحكاية، نحو: أخصك بالقول أنك فاضل، أي: لأنك [فاضل][١٢]، والواقعة بعد القول المراد به الظن، وسيأتي في باب (ظن).

١٩٥

«**وواقعة موقع الحال**» سواء اقترنت[١٣] بالواو، نحو: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[١٤]، أو لم تقترن[١٥] بها نحو: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ

---

(١) قسمية، ظ.
(٢) وقضيه، د.
(٣) ذكره، ز، ظ.
(٤) توصل، د.
(٥) توصف، د.
(٦) ولا، ظ.
(٧) يتلج، د، ز.
(٨) قلنا، د.
(٩) ليست في، د.
(١٠) بقول، م.
(١١) ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ ... إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ ١٤ البقرة ٢
(١٢) ليست في، د.
(١٣) قرنت، د.
(١٤) ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ...﴾ ٥ الأنفال (٨).
(١٥) يقترن، د، ز.

لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[1]. «أو موقع خبر اسم عين»[2] نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[3].

«أو قبل لام معلقة» نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[4]، وهذه لام الابتداء، [ولا تدخل إلا على المكسورة؛ لأن وضع لام الابتداء][5] [أن][6] تؤكد[7] مضمون الجملة كـ(إن) المكسورة فهما سواء في المعنى.

قال ابن قاسم[8]: وزاد بعضهم موضعاً ثامنا، وهو بعد (حيث)، وقد أولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها.

قلت: وهو صحيح؛ لأن (حيث) تضاف[9] إلى الجملة، وقد تضاف[10] إلى المفرد كقوله[11]:

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لَيِّ العمائم[12]

(١) ﴿... وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ ٢٠ الفرقان (٢٥).

(٢) على، ز.

(٣) ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ ١٧ الحج ٢٢.

(٤) ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ... وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ ١ المنافقون (٦٣).

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٦) ليست في، د.

(٧) توكيد، د.

(٨) ابن أم قاسم، ز، الزيادة مضافة فوق الكلمة، وهي صحيحة.

(٩) يضاف، د.

(١٠) قد وتضاف، ظ.

(١١) لا يعرف، وأخطأ العيني حين نسبه إلى الفرزدق، فليس في ديوانه.

(١٢) نظير هذا البيت في الاستشهاد قول كثير عزة:

وهاجرة ـ ياعز ـ يلطف حرها لركبانها من حيث لي العمائم

ابن يعيش ٤: ٩٠ ـ ٩١، ٩٢، ابن الناظم ١٥٢، الرضي ٢: ١٠٨، المغني ١: ١٤١، شرح التسهيل ١٠٤: ب، المقاصد ٣: ٣٨٧ ـ ٣٨٨، ٣٨٩، التصريح ٢: ٣٩، الأشموني ٢: ٢٥٤، السيوطي ١: ٣٨٩ ـ ٣٩٠، الهمع ١: ٢١٢، الخزانة ٣: ١٥٢ ـ ١٥٤، الدرر ١: ١٨٠.

بجر (لِيٍّ)، وكقول الآخر[(١)]:

أمـا تـرى حيث سهيلٍ طالعـا[(٢)] . . . .

بجر (سهيل)، فيجوز ـ إذن في (إن) الواقعة[(٣)] بعدها الوجهان.

فإن قلت: إضافة (حيث) إلى المفرد[(٤)] نادر، فلا يحمل عليه.

قلت: يجوز الفتح وإن قلنا: إنها مضافة إلى الجملة، بناء على أن (أن) ومعموليها[(٥)] بتأويل مصدر واقع في موضع مبتدأ الجملة[(٦)] لا في موضع مجموعها، وقد روي البيت الثاني برفع (سهيل) على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي حيث سهيل موجود، وحذف خبر المبتدأ الذي بعد (حيث) غير قليل.

نعم: زاد ابن الخباز من مواطن وجوب الكسر أن تقع بعد (إذ)، وما أشبهها من الظروف الماضية، نحو: جئتك إذ إن زيداً[(٧)] قائم، ويوم[(٨)] إن عبدالله مسافر، فلو قلت: أجيئك يوم إن زيداً قائم، لم يجز[(٩)]؛ لأن هذا يعتبر[(١٠)] بـ(إذا) الاستقبالية، ولا تضاف [إلا][(١١)] إلى الجملة الفعلية، والصواب: يوم يقدم زيد.

---

(١) مجهول.

(٢) عجزه:

. . . . نجماً يضيء كالشهاب لامعاً

يروى: (. . . . حيث سهيل. . .) بفتح الثاء وضمها، وجر سهيل ورفعه، (. . . كالشهاب ساطعاً). ابن يعيش ٤: ٩٠، ابن الناظم ١٥١، الرضي ٢: ١٠٨، المغني ١: ١٤١، المقاصد ٣: ٣٨٤ ـ ٣٨٦، الأشموني ٢: ٢٥٤، شرح التسهيل ١٠٤: ب، السيوطي ١: ٣٩٠ ـ ٣٩١، الهمع ١: ٢١٢، الخزانة ٣: ١٥٥ ـ ١٥٧، الدرر ١: ١٨٠، يس ٢: ٣٩.

(٣) الواقعه، د.

(٤) المفردات، د.

(٥) ومعمولها، د، ز، ظ، وليس صحيحاً؛ لأن لها معمولين.

(٦) والجملة، ظ.

(٧) زيد، ز.

(٨) عطفت بأو في، ز، ظ.

(٩) تجز، د.

(١٠) تعبير، د، والأولى: يعبر عنه.

(١١) ليست في، د.

«وللزوم التأويل فتحت بعد «لو» » نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا[1]﴾ التقدير: ولو صبرهم، وعلى ماذا ارتفع؟.

قال ابن قاسم: مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنه مبتدأ محذوف الخبر.

قال ابن هشام: ولا يجوز إظهاره، كحذفه بعد (لولا)[2].

وقال ابن عصفور: الذي أحفظه عن البصريين أنه مبتدأ لا خبر له؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه.

ومذهب الكوفيين والمبرد والزجاج على أنه فاعل بفعل[3] محذوف، أي ولو ثبت صبرهم.

[قلت: وهذا الذي اختاره المحققون][4] **«و» بعد «لولا»** نحو ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾[5]، وهو في موضع مبتدأ حذف خبره على الصحيح من الأقوال المتقدمة في باب المبتدأ. **«و» بعد (ما) التوقيتية»** نحو: اجلس ما أن زيداً قائم، لأنها لا تدخل إلا على الفعل؛ وذلك لأنها[6] مصدرية، ويندر دخولها على الاسمية كما مر، فالتقدير[7]: ما ثبت أن زيداً قائم، أي: ما ثبت قيامه. **«وفي[8] موضع مجرور»** بحرف نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[9]، أو إضافة[10] نحو: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[11] **«أو» في موضع «مرفوع فعل»** فاعلاً [كان][4] نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ

(١) ﴿. . . . حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٥ الحجرات (٤٩).

(٢) لو، ز.

(٣) يفعل، ز.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٥) الآية ١٤٣ الصافات (٣٧) وبعدها: ﴿لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾.

(٦) أنها، ز، ظ.

(٧) والتقرير، د.

(٨) أو في، د، ظ، ولا موجب لـ (أو).

(٩) ﴿. . . وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾. (٦) ﴿. . . وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ ٦٢ الحج (٢٢) وانظر الآية ٣٠ لقمان ٣١.

(١٠) عطفت بالواو ف، ز، ظ.

(١١) ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ. . .﴾ (٢٣). الذاريات (٥١).

أنزلنا﴾[١]، أو نائبه نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾[٢]، وهذا يغنيه[٣] عن مسألة (ما) التوقيتية في كل قول، وعن/ مسألة (لو) في قول المحققين، ولكنه لا يختاره ١٩٦
[هو][٤]، ثم إنه يخرج عنه المرفوعة[٥] بالابتداء، ولابد من إدخالها؛ للزوم فتحها، نحو: عندي أنك قائم. «أو» في موضع «منصوبه»[٦]، أي: منصوب فعل، فدخل المفعول به والمفعول له والمستثنى، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ[٧] أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ﴾[٨]، وجئتك أنك تحبني[٩]، أو أني[١٠] أحبك، وتعجبني أمورك إلا أنك تشتم الناس.

قال ابن الخباز[١١]: وتقع أيضاً مفعولاً معه نحو: يعجبني جلوسك عندنا وأنك تحدثنا، ولا[١٢] تقع مفعولاً فيه ولا حالاً ولا تمييزاً، «غير خبر» بالنصب على أنه حال من (منصوبه)، ويعني بذلك أن (أن) تفتح[١٣] إذا وقعت في [موضع][١٤] منصوب الفعل حال[١٥] كونه غير خبر؛ احترازاً من نحو؛ ظننت زيداً إنه قائم. فيجب الكسر هنا، وبقي عليه أن يقول[١٦]: ولا محكية بالقول. فإن قلت: سبق له أنها تكسر محكية

---

(١) ﴿... عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ٥١ العنكبوت (٢٩).

(٢) ﴿... نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ ١ الجن (٧٢).

(٣) بغنيه، ظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٥) المرفوع، ظ.

(٦) منصوبة، ز، ظ.

(٧) يخافون، ز، وليس بصحيح.

(٨) ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ... مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٨١ الأنعام (٦).

(٩) تجيني، د.

(١٠) عطفت بالواو في، د.

(١١) الخبا، ظ.

(١٢) أولاً، ز.

(١٣) يفتح، د، بفتح، ظ.

(١٤) سقطت من، ز، ظ.

(١٥) حالة، ظ.

(١٦) تقول، ظ.

بالقول، فاستغنى عن ذكره هنا. قلت: وسبق له أنها تكسر واقعة موقع خبر اسم عين، فهلا استغنى عنه، كما استغنى عن ذلك!!

«**ولإمكان الحالين**» وهما[(١)] التأويل بمصدر وعدم التأويل به. «**أجيز الوجهان**» وهما[(١)] الفتح والكسر «**بعد: أول قولي**» في مثل: أول قولي: إني أحمد الله. فالفتح على أن (قولي) مصدر مضاف إلى فاعله، وليس بمعنى المقول، والتقدير: أول قولي - أي: أقوالي - حمدُ الله، فلم يجمع؛ لأن المصدر لا يجمع إلا مع قصد الاختلاف، فيكون قد أخبر عن المصدر بالمصدر. كذا قال الرضي[(٢)].

والمعنى: وقوع الحمد منه أول أقواله بأي عبارة كان.

ولا يظهر لي مانع من جعل القول على هذا التقدير بمعنى المقول، ولا وجه لتعليله[(٣)] لعدم جمع المصدر بأنه لا يجمع إلا مع قصد الاختلاف، مع أن إضافة أول إليه تقتضي[(٤)] التعدد، فسبب الجمع موجود، فهلا جمع!!.

والكسر على أن (قولي) بمعنى مقولي، أي أول مقولاتي، فلم يجمع مع أنه يجمع المقول[(٥)] مراعاة لأصل المصدر، فالمعنى: أول مقولاتي هذا القول، وهو أني أحمد الله فيكون الحمد وقع بلفظ خاص، وهو هذه[(٦)] العبارة المعينة، وعلى هذا فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي علي[(٧)]، فإنه زعم أنها في موضع نصب بالقول، فبقى المبتدأ بلا خبر، فقدر (موجود) أو (ثابت).

وهذا المقدر مستغنى عنه، بل هو مفسد؛ لأن أول (أني أحمد الله) - باعتبار الكلمات - (أن)، وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك ثابت، ويقتضى بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، وهو خلف من القول «و» أجيز

---

(١) وهي، د.

(٢) في شرح الكافية ٢: ٣٥٠.

(٣) تعليله، ز، ظ.

(٤) يقتضي، د، ز.

(٥) المفعول، ز، ظ.

(٦) وهي هذه، ز، وهذه هي ظ.

(٧) الفارسي.

الوجهان بعد «(إذا) المفاجأة»(١) كقوله(٢):

وكنت أرى زيداً ـ كما قيل ـ سيداً(٣) إذا إنه عبدالقفا واللهازم(٤)

يروى: بالكسر على عدم التأويل بالمصدر، أي(٥): إذا هو عبد القفا، وبالفتح على التأويل بمصدره، أي: إذا عبودية قفاه ثابتة.

«و» بعد «فاء الجواب» نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾(٦)، قرىء بالكسر(٧) على عدم التأويل، وبالفتح على التأويل، [أي](٨) فغفرانه له حاصل.

وينبغي أن يكون ما يشبه الجواب مساوياً له في هذا الحكم، فيجوز الوجهان بعد [فائه(٩)] نحو: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾(١٠)، قرىء بفتح الهمزة وكسرها(١١)، فمن فتحها فـ(أن) وصلتها خبر لمحذوف، والجملة خبر (أن)، ومن كسرها فالكلام تام لا حذف فيه، وعليهما فـ(ما) موصولة وعائدها محذوف و(من شيء) حال، أي: واعلموا أنما غنمتموه قليلاً أو كثيراً، فالحكم أن لله خمسه، أو فلله خمسه.

---

(١) للمفاجأة، أ.

(٢) لم يسموه.

(٣) سداً، ز.

(٤) راجع هذا الشاهد في: سيبويه ١: ٤٧٣. المقتضب ٢: ٣٥١، الخصائص ٢: ٣٩٩، ابن يعيش ٤: ٩٧، ٩٨، ٨: ٦١، شرح التسهيل ٦٨: أ، ابن الناظم ٦٣، الرضي ٢: ٣٤٨، ٣٥٠، ابن عقيل ١: ٣٠٥ ـ ٣٠٦، المقاصد ٢: ٢٢٤ ـ ٢٢٥، التصريح ١: ٢١٨، الأشموني ١: ٢٧٦، الخزانة ٤: ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٥) بالمصدرى، د، سقطت الألف فامتزجت الكلمتان.

(٦) ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ ....﴾ ٥٤ الأنعام (٦).

(٧) قرأ به العشرة إلا ابن عامر وعاصم ويعقوب، وقرؤوا هم بالفتح. السبعة ٢٥٨، البحر ٤: ١٤١، النشر ٢: ٢٥٨.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) فإنه، د، وليست الكلمة في، ز.

(١٠) ﴿... وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ...﴾ ٤١ الأنفال (٨).

(١١) روي الكسر عن أبي عمرو وعاصم. البحر ٤: ٤٩٩.

«وتفتح[1] بعد «أما» بمعنى حقاً» نحو أما أنك ذاهب، فجعل المصنف (أما) كلمة واحدة بمعنى (حقاً)، وهو مصدر وقع [ظرفاً][2] مخبراً به عن المصدر الذي يؤوّل به (أن) وجزآها[3] وأجاز مع ذلك أن يكون[4] (أما) للاستفتاح، وما بعده/ مبتدأ خبره محذوف، كأنه قال: أما معلوم أنك ذاهب، وفيه بعد؛ لاستلزامه جواز الفتح بعد (ألا) الاستفتاحية، وإن ذكره بعضهم. ١٩٧

وقال جماعة: (أما) كلمتان، فالهمزة للاستفهام، و(ما) اسم بمعنى (شيء)، ذلك الشيء (حق)، والمعنى: أحقاً.

قال ابن هشام في مغنيه[5]: وهذا هو الصواب، وموضع (ما) النصب على الظرفية، كما انتصب (حقاً) على ذلك في[6] قوله[7]:

أحقاً أن جيرتنا استقلوا [فنيتنا ونيتهم فريق][8]

(١) ويفتح، ز، وبفتح، ظ.

(٢) ليست في، د.

(٣) وجزاها، د، وجزاوها، ز، وجزواها، ظ.

(٤) تكون، ظ.

(٥) ١: ٥٦.

(٦) في نحو، ز، ظ.

(٧) المفضل بن معشر بن أسحم بن عدي النكري. نسبته إلى نكرة بن لكيز بن أفصى بن عبد القيس. وقع تصحيف في نسبته، فقيل: البكري، السكري. وسماه السيوطي: عامر بن معشر. والمرجح ما قدمت. وهو شاعر جاهلي. الجمحي ١: ٢٧٤ ـ ٢٧٧، ابن حزم ٢٩٥، ٢٩٨ ـ ٢٩٩. المقاصد ٢: ٢٣٥، السيوطي ١: ١٧١، ونسب إلى عامر ابن أسحم بن عدي النكري ولعله عم المفضل، وجاء في المقاصد ٢: ٢٣٥ عن الحماسة البصرية: (الكندي). وأظنه تصحيف.

(٨) ساقط من، ز، ظ، والبيت مطلع قصيدة تسمى: المنصفة وللعرب قصائد سموها: المنصفات؛ لأن قائليها صدقوا فيها الحديث عنهم وعن أعدائهم، وما أظهروه من الشجاعة والصبر على لظى الحرب. وبعد الشاهد:

فدمعي لؤلؤ سلس عُراه يخر على المهاوي ما يليق

يروى: (ألم تر أن...). وبهذه الرواية يطّرح الشاهد.

أحقاً: ظرف واقع خبراً مقدماً للمصدر المؤول من (أن) وصلتها الواقع مبتدأ مؤخراً، والتقدير: أفي الحق استقلال جيرتنا. وجوز المبرد أن يكون (حقاً) مصدراً لفعل محذوف، والمصدر المؤول فاعله.

=

وهو قول سيبويه[(١)]، وهو الصحيح، بدليل قوله[(٢)]:

أفي الحق أني مغرم بك هائم[(٣)] ....

فأدخل عليها (في)، و(أن)[(٤)] وصلتها مبتدأ، والظرف خبره. «**وبعد (حتى) غير الابتدائية**» جارة كانت أو عاطفة، نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل[(٥)]، فإن جعلتها جارة فـ(أن) وجزآها في محل جر، وإن جعلتها عاطفة ففي محل نصب، فإن كانت [حتى][(٦)] ابتدائية كسرت (أن) بعدها كقولهم: مرض حتى إنهم لا يرجونه، وهذا مخالف لكلام ابن الحاجب، فإنه قال: إذا وقعت (أن) بعد حتى الابتدائية، فإن قلنا: لا يجوز في المبتدأ الواقع بعدها أن يحذف[(٧)] خبره وجب كسرها؛

= استقلوا: نهضوا للرحيل. نيتنا: جهتنا، وهو مبتدأ. فريق: مفترقة، يقع على الواحد وغيره، وهو خبر (نيتنا). عراه: خروقه، المفرد عروة، والضمير عائد على (لؤلؤ). مهاوي، جمع مهواة: ما بين العين إلى الصدر. ما يليق: ما يثبت.

سيبويه ١: ٤٦٨، الأصمعيات ١٩٩ ـ ٢٠٣، شرح التسهيل ٦٨: أ، ابن الناظم ٦٤، المغني ١: ٥٦، المقاصد ٢: ٢٣٥ ـ ٢٤١ التصريح ١: ٢٢٠ ـ ٢٢١، الأشموني ١: ٢٧٨ ـ ٢٧٩، السيوطي ١: ١٧٠ ـ ١٧٢، الهمع ٢: ٧١، الدرر ٢: ٨٧.

(١) راجع الكتاب ١: ٤٨٦.

(٢) فائد بن المنذر القشيري، وقد وقع في اسمه تلاعب عجيب، فهو في السيوطي: عابد بن المنذر العسيري، وفي الخالديين: فائد بن منير القشيري.

(٣) .... وأنك لا خلّ هواك ولا خمر

البيت ثاني أبيات ثلاثة أوردها في الحماسة وأولها:

هل الوجد إلا أن قلبي لو دنا ... من الجمر قيد الرمح لاحترق الجمر

وثالثها:

فإن كنت مطبوباً فلازلت هكذا ... وإن كنت مسحوراً فلا برىء السحر

يروى: (... لا خل لديّ ...) مطبوب: مسحور. الحماسة ٣: ٢٣٥ ـ ٢٣٦، الخالديان ٢: ٢٨٢ ـ ٢٨٣، المغني ١: ٥٦ ـ ٥٧، المقاصد ٣: ٨١ ـ ٨٣، التصريح ١: ٣٣٩، السيوطي ١: ١٧٢ ـ ١٧٣، الخزانة ١: ١٩٣.

(٤) سقطت الواو من، ظ.

(٥) فاصل، ز.

(٦) ليست في، د.

(٧) تحذف، ز.

لأنها حالّة محل الجملة، [وإن قلنا: يجوز حذفه وإثباته، فإن قدرتها[١] حالة محل الجملة][٢] كسرت، أو المفرد فتحت، وذلك نحو: عرفت أمور زيد حتى أن أكله بالليل [لك أن تفتح، فالتقدير: حتى أكله بالليل][٢] معروف، كما تقول: (أكلت السمكة حتى رأسها) بالرفع، أي مأكول، ولك أن تكسر، فيكون[٣] الكلام تاماً، أي حتى أكله بالليل، وهو حسن، والظرف مستقر على الثاني لغو على الأول. «**وبعد (لا جرم) غالباً**» نحو: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾[٤].

وعند سيبويه[٥] أن (جرم) فعل معناه (حق) ولا نافية رد على الكفرة وتحقيق لخسرانهم.

وقيل: فعل بمعنى (كسب) و(لا) زائدة، أي كسب لهم عملهم الندامة.

و(أن) وما في حيزها على هذا القول [في موضع نصب، وعلى الأول[٢]] في موضع رفع.

وقيل: (لا جرم) كلمتان ركبتا، وصار معناهما (حقا). وكثيراً ما يقتصر المفسرون على ذلك.

وقيل: (لا جرم) معناها[٦] (لابد)، و(أن) الواقعة بعدها مع صلتها في موضع نصب بإسقاط حرف الجر.

قال الفراء[٧]: (لا جرم) كلمة كانت في الأصل بمعنى (لابد) و(لا محالة)، فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة[٨] (حقاً) تقول: لا جرم لآتينك[٩]. «**وقد تفتح**[١٠] -

(١) قدرانها، د.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(٣) ويكون، د.

(٤) ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ... وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾ ٦٢ النحل (١٦).

(٥) صرح بذلك في كتابه ١: ٤٦٩.

(٦) معناه، ز، ظ.

(٧) في معاني القرآن ٢: ٨ - ٩.

(٨) بمعنى، ز، ظ.

(٩) لا تيتك، ز، ظ.

(١٠) يفتح، ظ.

عند الكوفيين ـ بعد قسم ما لم توجد اللام». نحو: والله أن زيداً قائم، بدون لام، فلو أدخلت اللام نحو: والله أن زيداً[(١)] لقائم، امتنع[(٢)].

قال ابن كيسان: الكوفيون يفتحون ويكسرون في المثال الأول، والفتح عندهم أكثر.

قلت: ووجه تجويز الأمرين أنه يجوز جعل (أن) وما في حيزها[(٣)] جواب[(٤)] القسم فتكسر[(٥)]، ويجوز تقدير حرف الجر قبلها ـ كما تقدم[(٦)] أي: أقسم بالله على أن زيداً قائم فتفتح[(٧)].

وينبغي أن ينظر في وجه أكثرية هذا الثاني بالنسبة إلى الأول.

وقد نبهناك على ما يقتضي حسن قول المصنف هنا: (بعد قسم) دون أن يقول[(٨)]: (في جواب قسم)[(٩)].

«فصل»: في الكلام على لام الابتداء الواقعة في هذا الباب، وعلى لامات تزاد في محالّ مخصوصة.

«يجوز دخول لام الابتداء بعد (إن) المكسورة» لا بعد (أن) المفتوحة، لأن وضع اللام المذكورة لتأكيد الجملة، و(أن) المفتوحة تصير الجملة معها في تأويل مفرد، فلو جامعتها اللام لزم خلاف وضعها، ولا بعد (ليت) و(لعل) و(كأن) بإجماع، ولا بعد (لكنّ) على الصحيح.

أما الثلاثة الأول فلأنهن يغيرن معنى الكلام[(١٠)] عما كان عليه، فزال الكلام الذي كانت اللام تدخل[(١١)] عليه.

(١) إنه، د.
(٢) لا امتنع، ز، لامتنع، ظ.
(٣) خبرها، د.
(٤) لجواب، د.
(٥) فيكسر، ز، ظ.
(٦) يقدم، د.
(٧) فيفتح، ز، ظ.
(٨) أهملت الياء في، د.
(٩) انظر ص ٣٤.
(١٠) اللام، ظ.
(١١) اللام الداخل، د.

وأما (لكن) فإن ما بعدها مطلوب لما قبلها، وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها، فزال التشابه [بينهما[1]] «على اسمها» أي: اسمَ/ المكسورة. «المفصول» ١٩٨ وكان[2] حق اللام المذكورة أن تدخل[3] أول الكلام، ولكن لما كان معناها [هو[4]] معنى (إن) سواء - أعني[5] التأكيد[6] والتحقيق، وكلاهما[7] حرف ابتداء - كرهوا اجتماعهما، فأخروا اللام، وصدّروا (إن) لكونها عاملة، والعامل حقيق بالتقديم على معموله، وخاصة إذا كان حرفاً؛ إذ هو ضعيف العمل، وراعوا - مع تأخير اللام - أن يقع بينهما فصل؛ لأن المكروه هو الاجتماع وشمل قوله: (المفصول) ما وقع فيه الفصل بالخبر، نحو[8] قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾[9]، وقوله عليه الصلاة والسلام: (إن من الشعر لحكمة[10]، وإن من البيان لسحراً)[11] أو وقع فيه الفصل بمعمول [الخبر[12]]، نحو: إن فيك لزيداً راغب، وهي مسألة خلاف، منعها

(١) ليست في، ظ.
(٢) فكان، ز، ظ.
(٣) يدخل، ز، ظ.
(٤) ليست في، ز.
(٥) أغني، د، ز، ظ، وهو خطأ بيّن.
(٦) في التأكيد، د، ولا معنى للزيادة، التوكيد، ز، ظ.
(٧) كلاهما، د.
(٨) في، د.
(٩) ٣ القلم ٦٨.
(١٠) لحكما، د.
(١١) رواه جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم -: ابن عباس، ابن مسعود، ابن عمر، أبيّ، بريدة، عمار، معن بن يزيد أو أبو معن، لم يجتمع ما عندنا عند واحد منهم، ولم أجد شاهداً للمسألة إلا ما أخرجه البخاري عن ابن عمر: (إن من البيان لسحراً) ٧: ١١٩، وابن ماجه عن أبيّ: (إن من الشعر لحكمة). ٢: ح ٣٧٥٥.
البخاري ٧: ١٨، ١١٩، ٨: ٢٩، مسلم ٢: ح ٨٦٩، أبو داود ٧: ح ٤٨٤٥، ٤٨٤٦، ٤٨٤٧، الموطأ ٣: ١٤٩ - ١٥٠، الترمذي ٦: ح ٢٠٩٧، ٨: ح ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ابن ماجة ٢: ح ٣٧٥٥، ٣٧٥٦، أحمد ١: ٢٦٩، ٢٧٣، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٩٧، ٤٥٤، ٢: ١٦، ٥٩، ٦٢، ٩٤، ٣: ٤٧٠، ٤: ٤٦٣.
(١٢) سقطت من، ز، ظ.

المغاربة، وأجازها آخرون أو بمعمول الاسم، نحو: إن في الدار لساكناً[(١)] زيد.

قال ابن قاسم: وفي جوازها نظر.

وحكى الكسائي: دخولها على الاسم غير مفصول بشيء، وذلك قول بعض العرب: خرجت فإذا إن لغداءنا[(٢)]، وينبغي أن يقدر الفاصل، أي: فإذا إن بالمكان لغداءنا. «**وعلى خبرها المؤخر عن الاسم**» نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[(٣)].

قال المصنف[(٤)]: ويعمل[(٥)] ما بعدها فيما قبلها، نحو: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾[(٦)].

«**وعلى معموله**» ظرفاً كان أو غير ظرف «**مقدماً عليه بعد الاسم**» كقوله[(٧)]:

إن امرءاً خصني عمداً[(٨)] مودته   على التنائي لعندي غير مكفور[(٩)]

---

(١) ساكنها، ظ.

(٢) لغداتا، ز.

(٣) ﴿... وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ ٧٣ النمل (٢٧).

(٤) لم أجده في مظنته من شرح التسهيل ٦٨: ب - ٦٩: ب، والضمير في قوله: (بعدها، قبلها) عائد على اللام، وبيانه أن الجار والمجرور (على رجعه) معلق بـ(قادر).

(٥) وتعمل، ز، ولعمل، ظ.

(٦) الآية ٨ الطارق (٨٦).

(٧) أبي زبيد الطائي: المنذر بن حرملة، أوحرملة بن المنذر (... - ٦٢هـ) (... - ٦٨٢م) شاعر معمر، مخضرم. استعمله عمر - رضي الله عنه - على صدقات قومه، وكان ينادم الوليد بن عقبة أخاه لأمه. وكان يكثر في الجاهلية من زيارة ملوك العجم. مات نصرانياً.
للجمحي ٢: ٥٩٣ - ٦١٥. ابن قتيبة ١: ٣٠١ - ٣٠٤، الأغاني ١٢: ١٢٥ - ١٣٩، الخزانة ٢: ١٥٥.

(٨) عمراء، ز.

(٩) من قصيدة مدح فيها الوليد بن عقبة.
مطلعها:
ياليت شعري بأنباء أنبؤها   قد كان يعيابها صدري وتقديري
وقبل الشاهد:
إن الوليد له عندي وحق له   ود الخليل ونصح غير مذخور
وبعده:
أرعى وأروى وأدناني وأظهرني   على العدو بنصر غير تعذير =

واحترز من أن يتأخر المعمول عن الخبر أو يتقدم على الاسم، فلا تدخل اللام عليه حينئذ.

«**وعلى الفصل المسمى عماداً**» كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[1] في أحد الاحتمالين. «**وأول جزءي الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما**[2]» فدخولها على أول الجزءين كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا[3] لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾[4]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[5] ودخولها على الثاني كقول الشاعر[6]:

وإنك من[7] حاربته لمحارب شقي ومن سالمته لسعيد[8]

= يروى: (... يوماً مودته). (لقد رعاني وأدناني...) على الأعادي...) أبو زبيد ٧٨ - ٧٩، ١٦٣، سيبويه ١: ٢٨١، ابن يعيش ٨: ٦٥ - ٦٦ ابن مالك ١: ٤١٥، شرح التسهيل ٦٩، أ، المغني ٢: ٧٥٢، الأشموني ٢: ٢٨٠، السيوطي ٢: ٩٥٣، الهمع، ١: ١٣٩، ٢: ٤٩، الدرر ١: ١١٦، ٢: ٥٩.

(١) ﴿... وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٦٢ آل عمران (٣)

(٢) ثانيها، ز، ظ.

(٣) إنا، د، ز، ظ. التبست عليه بآية ق: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ﴾ ٤٣

(٤) ﴿... وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ ٢٣ الحجر (١٥).

(٥) الآية ١٦٥ الصافات (٣٧).

(٦) أبي عزة: عمرو بن عبدالله بن عثمان الجمحي (... - ٣هـ / ... - ٦٢٥م) شاعر مفلق أسر يوم بدر، وكان ذا عيال، فسأل رسول الله - ﷺ - أن يمنّ عليه، وأظهر ضعفاً ومسكنة، وعاهده أن لا يظاهر عليه أحداً، فأطلق سراحه، ولكنه عاد سيرته الأولى يهجو المسلمين ويحرض عليهم القبائل، فأسر يوم أحد، فضرب عنقه. الجمحي ١: ٢٥٣ - ٢٥٧، المقاصد ٢: ٢٤٥ - ٢٤٦، ابن حزم ١٦٢.

(٧) لمن، ز.

(٨) آخر مقطوعة مدح بها رسول الله - ﷺ - يوم من عليه بفك أسره. أولها:

من مبلغ عني الرسول محمداً بأنك حق والمليك حميد

وقبل الشاهد:

ولكن إذا ذُكِّرْتُ بدراً وأهلها تأوب ما بي حسرة وتعود

الجمحي ١: ٢٥٣ - ٢٥٤، شرح التسهيل ٦٩: أ، ابن الناظم ٦٦، المقاصد ٢: ٢٤٥ - ٢٤٧، الهمع ١: ١٣٩. الدرر ١: ١١٥.

وعلى هذا يصح تخريج: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[١] ـ إذا قدرت (إن) مؤكدة[٢] شأنية على أن اللام دخلت على ثاني الجزءين، ولا[٣] يحتاج[٤] إلى تقدير مبتدأ، لكن صرح الشارح[٥] بأن دخولها على ثاني الجزءين شاذ وهو مخالف لظاهر كلام[٦] المصنف.

«**وربما دخلت على خبر (كان) الواقعة خبراً لـ(إن)**» كقول[٦] أم حبيبة[٧] رضي الله عنها: (إني كنت عن هذا لغنية)[٨] كذا هو في بعض نسخ البخاري، واعتمده المصنف[٩] في إثبات هذا الحكم على عادته في الاستدلال بالآثار، وسيجيء فيه كلام في باب الفاعل إن شاء الله تعالى.[١٠]

«**ولا تدخل على أداة شرط**» فلا يجوز: إن زيداً لئن يكرمني أكرمه، خوف التباس لام الابتداء باللام الموطئة للقسم. «**ولا على فعل ماض**» احترازاً من المضارع فإنها تدخل عليه لشبهه بالاسم، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[١١].

(١) ﴿قَالُوٓاْ . . . يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾ ٦٣ طه (٢٠).

(٢) موكدت، ظ.

(٣) فلا، د.

(٤) تحتاج، ز.

(٥) يعني ابن قاسم.

(٦) قول، ز، ظ.

(٧) رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية (٢٥ ق هـ ـ ٤٤ هـ / ٥٩٦ ـ ٦٦٤م). من السابقات للإسلام هاجرت إلى الحبشة في الهجرة الثانية مع زوجها عبيد الله بن جحش. وقد ارتد عبيد الله عن الإسلام فهجرته حتى مات، ثم تزوجها رسول الله ـ ﷺ ـ وهي في بضع وثلاثين من العمر. ماتت في المدينة رضي الله عنها. الاستيعاب ٤: ٣٠٣ ـ ٣٠٦، الإصابة ٤: ٣٠٥ ـ ٣٠٧.

(٨) قالته ـ رضي الله عنها ـ حين دعت بطيب فمست منه، وذلك في اليوم الثالث بعد نعيْ أبيها. أخرجه البخاري ٢: ٧٠ عن زينب بنت أبي سلمة، وهو في مسلم ٢: ح ١٤٨٦ (عام) ٦٢ (خاص)، ولفظه: (كنت عن هذا غنية).
ولا شاهد في رواية مسلم، واسم الإشارة عائد إلى الطيب.

(٩) في شرح التسهيل ٦٩: أ.

(١٠) انظر ص ٢٤١.

(١١) ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ . . يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ١٢٤ النحل (١٦).

«متصرف»[(١)]؛ احترازاً[(٢)] من الجامد فإنها تدخل عليه عند الأخفش، نحو: إن زيداً لعسى أن يقوم، وإنه لنعم الرجل. قالوا: ووجهه[(٣)] أن الجامد يشبه الاسم.

قلت: وأيضاً فالفعل فيهما إنشائي[(٤)]، وزمنه حالي ـ أي: زمن التلفظ به ـ فأشبه المضارع المراد به[(٥)] وقوع حدثه في الحال، وهذا بناء على أن (نعم) من أفعال الإنشاء، وفيه كلام ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

«خال[(٦)] من (قد)» احترازاً من أن يكون مقترناً بـ(قد) فتدخل اللام عليه، نحو: إن زيداً لقد[(٧)] قام؛ لأن (قد) تقربه من الحال فيشبه المضارع.

فإن قلت: الكسائي وهشام يجيزان دخولها على الماضي المتصرف على إضمار (قد)، فهل يؤخذ حكمه من كلام المصنف في المتن؟.

١٩٩ قلت: يحتمل أن يريد: خال من (قد) ـ لفظاً فيكون مخالفاً لهما، ويحتمل أن يريد: خال من (قد) لفظاً أو تقديرا. فيوافقهما، وشرحه ليس حاضراً عندي الآن حتى أتعرف [منه][(٨)] مذهبه في المسألة[(٩)]. **«ولا على معموله»** أي: معمول الفعل الماضي.

المذكور **«المتقدم، خلافاً للأخفش»** فلا يجوز: إن هنداً لطعامك أكلت. لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل، فلو قلت: إن زيداً لطعامك قد أكل، جاز عند المصنف أيضاً، وينبغي للأخفش أن يقول: بذلك في المنفي أيضاً نحو: إن

(١) منصرف، د.
(٢) أهملت الزاي في، ظ.
(٣) ووجه، ظ.
(٤) الشاي، د.
(٥) منه، د.
(٦) أهملت الخاء في، ظ.
(٧) قد، ز، ظ.
(٨) ليست في، د.
(٩) شرح ابن مالك هذه المسألة في شرحه على التسهيل ٦٩: أ، ولم يتعرض لما فيها من الخلاف، واقتصر في التمثيل للجائز على الماضي المقترن بـ(قد) لفظاً. فالظاهر أن مذهبه منع دخولها على الماضي المجرد من (قد) لفظاً.

زيداً لطعامك لم يأكل، أو لا[1] يأكل. «**ولا على حرف نفي إلا في ندور**» كقوله[2]:

وأعلم أن تسليماً وتركاً للامتشابهان[3] ولا سواء[4]

أنشده ابن جني.

وقضية هذا الكلام أنها تدخل على النافي إذا كان اسماً نحو: إن زيداً لغير قائم، وهو صحيح، ويدل عليه:

.... لعندي غير مكفور[5]

فدخلت على معمول ما عملت فيه (غير).

وقضيته أيضاً أنها تدخل على الفعل النافي نحو: إن زيداً لليس[6] قائماً، لكن هذا غير صحيح، ولم يقل به أحد. لا يقال: قد نص على أنها لا تدخل على الماضي؛ لأنا نقول: إنما نص على عدم دخولها عليه بقيد كونه متصرفا خالياً من (قد)، وهذا جامد، وهو ممن جوز دخولها على الجامد. «**ولا على جواب الشرط، خلافاً لابن الأنباري**[7]» فإنه أجاز: إن زيداً من يأته ليحسن إليه؛ لأن الجواب غير صالح للتوطئة بخلاف الشرط، والصحيح المنع لأن جواب الشرط وحده ليس هو الخبر، وإنما[8] الخبر هو جملة الشرط فقط دون جملة الجواب على الصحيح.

(١) لن، ز، ظ.
(٢) أبي حزم: غالب بن الحارث العكلي.
(٣) ألحقت بالصدر في، ز.
(٤) لم أقف له على مزيد.
المحتسب ١: ٤٣، شرح التسهيل ٦٩: أ، ابن الناظم ٦٥، الرضي ٢: ٣٥٦، ابن عقيل ١: ٣١٥، المقاصد ٢: ٢٤٤ ـ ٢٤٥، التصريح ١: ٢٢٢، الأشموني ١: ٢٨١، الهمع ١: ١٤٠، الخزانة ٤: ٣٣١، شواهد ابن عقيل ٧٦ ـ ٧٧، الدرر ١: ١١٦.
(٥) إن امرأ خصني عمداً مودته على التنائي....، وقد مر الكلام عليه في ص ٤٦.
(٦) ليس، ز، ظ.
(٧) أبو بكر صرح به ابن مالك في شرح التسهيل ٦٩: أ.
(٨) بل، د.

فإن قلت: الفائدة متوقفة[1] على الجواب. قلت: توقفها عليه من حيث التعلق[2]، لا من حيث الخبرية. كذا قرروه.

واعلم أن تعليلهم المنع بإيهام لام التوطئة[3] فيه نظر، لاقتضائه أن لا يجوز: إن زيداً لقد قام، لإيهامه[4] لام جواب القسم، وقد يفرق بأن الفرق يظهر إذا تقدم على (إن) فعل يعلق[5]، فإنه يعلق[6] مع لام الابتداء دون لام القسم، وقد يقال أيضاً: إنما توهم[7] لام التوطئة حيث يكون الجواب غير مجزوم ولا مقرون بالفاء وحينئذ يكون مؤكداً أو منفياً فلا يلتبس بلام الابتداء إلا إذا حذف الجواب، وذلك ضعيف جداً أن يحذف[8] الجوابان معاً **«ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، خلافاً للكسائي»** فإنه أجاز ذلك، وحكى [عن][9] بعض العرب أنه قال: إن كل ثوب لو ثمنه، وكأن هذا مبني على قولهم: إنه لا حذف، وإن قولك: (... وضيعته) ـ في المثال المشهور: (كل رجل وضيعته) خبر المبتدأ؛ لأن الواو بمعنى (مع) فكأنك قلت: كل رجل مع ضيعته، وأنت إذا صرحت بـ(مع) لم تحتج[10] إلى تقدير، فكذا مع الواو التي بمعناها، وقد مر.[11]

«وقد يليها» أي: يلي لام الابتداء **«حرف[12] تنفيس»**[13] نحو: إن زيداً لسوف يقوم. **«خلافاً للكوفيين»** فإنهم منعوه؛ لأن لام الابتداء الداخلة على المضارع

(١) تتوقف، د.
(٢) التعليق، ز.
(٣) المتوطية، ز.
(٤) لإبهامه، ز.
(٥) تعليق، ز، تعلق، ظ.
(٦) معلق، ظ.
(٧) يوهم، ز، ظ.
(٨) أهملت الذال في، ظ.
(٩) ليست في، ظ.
(١٠) يحتج، د، ز.
(١١) انظر ٣: ٢٩ ـ ٣٠.
(١٢) حرف حرف، ظ.
(١٣) التنفيس، م.

مخصصة له بالحال [عندهم][١]، كما أن حرف التنفيس مخصص له بالاستقبال؛ فلذلك لا يجيزون: (إن زيداً لسوف يقوم)؛ للتناقض، والبصريون يجوزون ذلك؛ لأن اللام باقية عندهم على إفادة التوكيد فقط، كما كانت تفيده لما أدخلت على المبتدأ. «**وأجازوا**» أي: الكوفيون «**دخولها بعد «لكن»**» احتجاجا بقول الشاعر[٢]:

.... ولكنني من حبها لعميد[٣]

«**ولا حجة**» لهم «**فيما أوردوه**» من هذا الشعر[٤] «**لشذوذه**» ولا يعرف له تتمة ولا قائل ولا نظير ولا رواه[٥] عدل يقول: سمعته ممن يوثق بلغته. «**وإمكان الزيادة**» على تقدير أن قائله ممن يحتج[٦] بكلامه، فتكون[٧] اللام فيه زائدة ولا تكون[٨] لام الابتداء، ثم على تقدير التسليم بكونها[٩] لام ابتداء يحتمل أن يكون أصله[١٠]: لكن أنني، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، ونون (لكن) للساكنين. «**كما زيدت مع الخبر مجرداً**» أي: ولإمكان أن تكون[٧] اللام في/ التركيب الذي احتجوا به زائدة كما زيدت اللام مع خبر المبتدأ مجرداً عن (أن) كقوله[١١]: ٢٠٠

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) لا يعرف.

(٣) صدره:

يلومونني في حب ليلى عواذلي ....

يروى: (.... لكميد). ابن يعيش ٨: ٦٢، ٦٤، ٧٩، شرح التسهيل ٦٩، ب، ابن مالك ١: ١٥٧، ابن الناظم ٦٦، الرضي ٢: ٣٥٨، ابن عقيل ١: ٣١٠-٣١٢، المغني ١: ٢٥٧، ٣٢٣، المقاصد ٢: ٢٤٧، التصريح ١: ١١٢، الأشموني ١: ٢٨٠، السيوطي ٢: ٦٠٥، الهمع ١: ١٤٠، الخزانة ٤: ٣٤٣-٣٤٤، الدرر ١: ١١٦-١١٧.

(٤) الشطر، ز، ظ.

(٥) رواة، ز، والصحيح ما أثبته.

(٦) لا يحتج، ظ. وليست الزيادة صحيحه.

(٧) فيكون، د.

(٨) يكون، د.

(٩) لكونها، د، ز، ظ، وهو غير صحيح، لذلك تصرفت بما ترى.

(١٠) تكون صلة، ظ.

(١١) عنترة بن عروس. شاعر هجاء، مولى لثقيف، وأبوه مولد، ولد في بلاد أزد شنوءة. وعروس =

أم الحليس لعجوز شهـــربه[1] ....

وظاهر كلام الكسائي جوازه. «**أو معمولاً لـ(أمسى)**» كقوله[2]:

مروا عجالا وقالوا: كيف سيدكم؟ فقال من سئلوا: أمسى لمجهودا[3]

«**أو (زال)**» [كقوله[4]]:

ومازلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم[5] المقصى[6] بكل[7] مراد[8]

= بفتح العين وضم الراء، وآخره سين مهملة، وبعضهم يقول: عروش، بفتح العين وسكون الراء، وآخره شين معجمة. وقيل: القائل رؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه.
الآمدي ١٥٢، المقاصد ١: ٥٣٥، الخزانة ٤: ٣٢٩.

(١) بعده: ترضى من اللحم بعظم الرقبة.
الكلام على الشاهد: (لعجوز) اللام داخلة على خبر المبتدأ مؤخراً، وقد اختلفوا في تخريجه، فقيل: زائدة، وقيل: بل دخلت في هذا الموضع ضرورة، وتكلف بعضهم، فقدرها داخلة على مبتدأ محذوف: لهي عجوز. (من اللحم): من بمعنى بدل، أي: ترضى بدل اللحم بعظم الرقبة، وقدر العيني مضافاً محذوفاً: بلحم عظم الرقبة، وهم يستهجنون لحم الرقبة بالنسبة لغيره، وما زالوا كذلك إلى اليوم.
ابن يعيش ٣: ١٣٠، ٥٧، شرح التسهيل ٤٨: ب، ٦٩: ب، ابن مالك ١: ١٥٧، ابن الناظم ٦٦، الرضي ٢: ٣٥٦، ٣٥٨، المغني ١: ٢٥٤، ابن عقيل ١: ٣١٣، المقاصد ١: ٥٣٥ ـ ٥٣٦، ٢: ٢٥١ ـ ٢٥٢، التصريح ١: ١٧٤، السيوطي ١: ٦٠٤، الهمع ١: ١٤٠، الخزانة ٣: ٣٢٨ ـ ٣٣٠، الدرر ١: ١١٧.

(٢) لا يعرف.

(٣) بعده:
ياويح نفسي من غبراء مظلمة قيست على أطول الأقوام ممدودا
يروى: (.... كيف صاحبكم) (قال الذي...). ثعلب ١٥٥ ـ ١٥٦، الخصائص ١: ٣١٦، ٢: ٢٨٣، الرماني ٥٢، ابن يعيش ٨: ٦٤، ٨٧، شرح التسهيل ٦٩: ب، ابن مالك ١: ١٥٧، الرضي ٢: ٣٥٦، ابن عقيل ١: ٣١٢ ـ ٣١٣، المقاصد ٢: ٣١٠ ـ ٣١١، الأشموني ٢: ٢١٤، الهمع ١: ١٤٠ ـ ١٤١، الخزانة ٤: ٣٣٠، الدرر ١: ١١٧.

(٤) ليست في، د، والقائل كثير عزة.

(٥) لكالها ثم، ز، ظ.

(٦) أعجمت الصاد في، ز، ظ.

(٧) لكل، د.

(٨) البيت آخر قصيدة، وفي ألفاظه ورويّه اختلاف، وهو على الرواية الصحيحة: =

«أو (أرى)»[١] كقول بعضهم: أراك لشاتمي[٢] «أو (أن)»، بفتح الهمزة كقراءة سعيد بن جبير: ﴿إلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ [الطَّعَامَ[٣]]﴾[٤]، بفتح الهمزة.

قال الرضي[٥]: وقرىء في الشواذ[٦]: ﴿وَأَنَّ اللهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٧] بالفتح.

وساق في المفصل[٨] ما يحكى عن الحجاج من جرأته على الله، وذلك أن[٩] لسانه سبق [في][١٠] مقطع[١١] ﴿وَالْعَادِيَاتِ...﴾[١٢] إلى فتحة (إن) فأسقط اللام من قوله: ﴿.... لَخَبِيرٌ﴾[١٣].

= ومازلت من ليلى لدن طر شاربي إلى اليوم كالمقصى بكل سبيل

وعلى هذه الرواية يبطل الاستشهاد، ومطلع القصيدة:

ألا حبيا ليلى أجد رحيلي وآذن أصحابي غداً بقفول

وقبل الشاهد:

لقد أكثر الواشون فينا وفيكم ومال بنا الواشون كل مميل

مراد: اسم مكان من الرود، وفعله: راد، بمعنى طلب الكلأ، أو جاء في المكان وذهب.

ويروى: (... بكل مذاد): اسم مكان من الذود، وهو الطرد. قفول: رجوع. طر: نبت.

القالي ٢: ٦٢ـ٦٧، كثير ١: ٢٣٥ـ٢٣٧، ٢: ٢٤٨ـ٢٥١، الشجري ١: ٢٢٢، شرح التسهيل ٦٩: ب، ابن مالك ١: ١٥٧، الرضي ٢: ٣٥٦، ابن الناظم ٦٦، المغني ١: ٢٥٧، المقاصد ٢: ٢٤٩ـ٢٥١، الأشموني ١: ٢٨٠، السيوطي ٢: ٦٠٥ـ٦٦٠، الهمع ١: ١٤١، الخزانة ٤: ٣٣٠ـ٣٣١، الدرر ١: ١١٧.

(١) رأى، م، والمثبت في المثال مضارعها.

(٢) الشاتمي، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ... وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ...﴾ ٢٠ الفرقان (٢٥).

(٥) في شرح الكافية ٢: ٣٥٦.

(٦) الشاذ، ظ.

(٧) ﴿.... لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ...﴾ ٤٢ الأنفال (٨).

(٨) راجع المفصل مع ابن يعيش ٨: ٦٦.

(٩) لأن، ظ.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) أي: الموضع الذي تنقطع فيه، أي: تنتهي.

(١٢) ﴿... ضَبْحًا﴾ ١ العاديات (١٠٠).

(١٣) ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ..﴾ ١١ العاديات (١٠٠).

قال ابن الحاجب: والحكم على الحجاج بأنه أسقط اللام تعمداً لا يثبت؛ لأنه يجوز أن يكون أسقط اللام[١] غلطاً، كما فتح (إن) [من][٢] أول الأمر غلطاً، وقد أثبت أنه فتحها غلطاً وسهواً بقوله: (إن لسانه سبق)، وهذا معنى الغلط، ثم حكم عليه بإسقاط اللام تعمداً، وهذا أمر[٣] يؤدي إلى الكفر، فلا معنى لإثباته من غير ثبت، فإن ذلك لا يفعله مسلم. «أو (ما) » النافية كقوله[٤]:

أمسى أبـــان ذليلاً[٥] بعد عزته وما أبـــان لمن أعـلاج سودان[٦]

وقال الكوفيون: اللام بمعنى (إلا) والتقدير: وما أبان إلا من أعلاج سودان.

وقيل: (ما) استفهامية، وتم الكلام عند (أبان)، ثم ابتدأ[٧]: لمن أعلاج سودان، بتقـــدير: لهو من[٨] أعـلاج. والمعنى على هذين القـولـين عكس المعنى على قول المصنف. كذا قال ابن قاسم في شرحه[٩]، وابن هشام في مغنيه[١٠]

قلت: ويمكن أن يكـــون تنـــوين[١١] (سـودان) للتعـظيم على قول المصنف، وللتحقير[١٢] على القولين الآخرين، فلا تنافي إذن في المعنى بينهما وبينه، فتأمل.

واعلم أن كلام المصنف يقتضي أن (ما) هذه حجازية، ولا أدري ما الذي دله[١٣]

---

(١) على اللام، د، والزيادة لا محل لها.

(٢) ليست في، د.

(٣) مر، د.

(٤) لقوله، د، والقائل مجهول.

(٥) دليلاً، ز.

(٦) راجع هذا الشاهد في:
شرح التسهيل ٦٩: ب، ابن مالـك ١: ١٥٨، المغني ١: ٢٥٦، ٢٥٧، السيوطي ٢: ٦٠٤، الأشموني ١: ٢٨٠، الهمع ١: ١٤١، الدرر ١: ١١٧ـ١١٨.

(٧) ابتدى، ز، ظ، بنيا الفعل للمجهول.

(٨) لمن هو، ظ.

(٩) على التسهيل، ولم ينشر بعد.

(١٠) ١: ٢٥٧.

(١١) أهملت التاء في، د.

(١٢) والتحقير، د.

(١٣) دل، ظ.

على ذلك.

«وربما زيدت»[١] اللام **«بعد (إن) قبل الخبر المؤكد بها»** مثل[٢]:

إني لبحمد[٣] الله لصالح، حكاه الكسائي[٤] والفراء[٥] عن العرب، وحكى قطرب[٦] عن يونس[٧]: إني لبك لواثق

قال الشارح[٨]: والصحيح[٩] جواز ذلك؛ لوروده نثراً ونظماً، وصحح ابن عصفور[١٠] المنع. **«و[١١]»** ربما زيدت اللام أيضاً **«قبل همزتها»** أي: همزة[١٢] (إن) **«مبدلة هاءً مع تأكيد الخبر»** كقوله[١٣]:

ثمانين حولاً لا أرى منك[١٤] راحة   لهنّك في الدنيا لباقية[١٥] العمر[١٦]

(١) زيد، ظ.

(٢) نحو، د.

(٣) أهملت الباء في، د، بحمد، ز.

(٤) علي بن حمزة.

(٥) يحيى بن زياد.

(٦) محمد بن المستنير.

(٧) ابن حبيب الضبي.

(٨) ابن قاسم.

(٩) فالصحيح، د.

(١٠) علي بن مؤمن.

(١١) ليست الواو في، د.

(١٢) بهمزة، ظ.

(١٣) عروة الرحال بن عتبة بن جعفر بن كلاب (.. حوالي ٣٢ ق هـ / ... - حوالي ٥٩٢ م). له منزلة عند الملوك، وكان يكثر زيارتهم.
أجاز قافلة كان يبعث بها النعمان في كل عام إلى عكاظ، فقتله البراض بن قيس الكناني، واستاق القافلة، فثارت حرب الفجار بين حيي خندف وقيس. سمط اللآلي ٢: ٦٧٢، الآمدي ١٢٥.

(١٤) لك، د.

(١٥) لباقيه، د.

(١٦) أول بيتين أوردهما القالي، وثانيهما:
فإن أنقلب من عمر صعبة سالما   تكن من نساء الناس لي بيضة العقر

«**أو تجريده**» من التأكيد، كقوله[1]:

ألا ياسنابرق على قلل[2] الحمى لهنّك من برق عليّ كريم[3]

قال الشارح[4]: وإنما جاز[5] دخول لام الابتداء على (إن) لأنها تغير[6] لفظها بالإبدال تنبيها على موضعها الأصلي.

قلت: هذا مع [أنه][7] كلام غيره أيضاً مخالف لقول المصنف: إنها زائدة.

«**فإن صحبت**» لام واقعة «**بعد (إنّ) نون توكيد**» نحو: إن زيداً ليقومنّ. «**أو ماضياً متصرفاً عارياً من (قد)**» نحو: إن زيداً لقام. «**نوي قسم**» فيقدر: والله ليقومنّ في الأول، ووالله[8] لقام في الثاني. «**وامتنع الكسر**» في (إنّ) إذا تقدم عليها مقتضٍ لفتحها، نحو: علمت أن زيداً ليقومنّ أو أن زيداً لقام.

وانظر هل المعنيّ بقوله: (عارياً من «قد») الخلوّ منها لفظاً وتقديراً أو لفظاً فقط، والظاهر الأول.

= بيضة العقر: مثل يضرب للمرة الأخيرة. أبو زيد ٢٨، القالي ٢: ٣٦، الخصائص ١: ٣١٥، ٣١٦، سمط اللآلي ٢: ٦٧١.

(١) فتى من بني نمير أو بني كلاب لم يسموه.

(٢) ذلك، د.

(٣) الأول في مقطوعة أوردها القالي وبعده:

لمعت اقتذاء الطير والقوم هجع فهيجت أسقاماً وأنت سليم

ويروى: (... على فمن...) (... اقتداء الطرف...).

القلل، جمع قلة: أعلى الجبل، ويمعناه القنن. اقتذاء الطير: أن يفتح عينه ثم يغمضها. ثعلب ١١٣ ـ ١١٤، القالي ١: ٢٢٠ ـ ٢٢١، الخصائص ١: ٣١٥، ٢: ١٩٥، الخالديان ٢: ١٥٧، ابن يعيش ٨: ٦٣، ٩: ٢٥، ١٠: ٤٢، المقرب ١: ١٠٧، شرح التسهيل ٦٩: ب، الرضي ٢: ٣٥٧، المغني ١: ٢٥٤، السيوطي ٢: ٦٠٢ ـ ٦٠٤، الهمع ١: ١٤١، الخزانة ٤: ٣٣٩ ـ ٣٤١، الدرر ١: ١١٨.

(٤) ابن قاسم.

(٥) أجاز، د.

(٦) بغير، ز.

(٧) ليست في، ظ.

(٨) والله، ز.

«**فصل**»: في الكلام على ما هو ثابت بالوضع لـ(إن) من عدم الإعمال، وما يعرض لها من التخفيف والإعمال والإهمال حينئذٍ، ودخول لام الفرق، وما يتعلق بذلك، والكلام على (لكن) وتخفيفها، ودخول (ما) الكافة.

٢٠١ ـ «**ترادف (إن)**» المكسورة الثقيلة «**(نعم) فلا إعمال**» أصلاً، بل تكون[١] ـ حينئذ ـ حرف جواب مهملاً لا عمل له[٢]، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وهو الصحيح، وأنكره أبو عبيدة[٣].

قال المصنف[٤]: والشواهد العربية قاطعة بذلك كقوله[٥]:

قالوا: أخفت؟ فقلت: إنّ[٦] وخيفتي ما إن تزال منوطة برجائي[٧]

وكقول ابن الزبير[٨] ـ رضي الله عنهما[٩] ـ لمن قال له: لعن الله ناقة[١٠] حملتني إليك[١١]: إن وراكبها. أي: نعم ولعن راكبها، ويحتمل أن يكون منه قوله[١٢]:

---

(١) لكون، د، يكون، ظ.
(٢) لها، د.
(٣) معمر بن المثنى.
(٤) في شرح التسهيل ٧٠: أ.
(٥) بعض الطائيين، ولم يسموه.
(٦) إني، ظ.
(٧) برجاي، ظ. والبيت لا يعرف له سابق ولا لاحق. شرح التسهيل ٧: أ، المغني ٢: ٧٢٣، السيوطي ٢: ٩٣٦.
(٨) أبي بكر عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي (١ ـ ٧٣هـ / ٦٢٢ ـ ٦٩٢م). أول مولود في المدينة بعد الهجرة. عرف ـ رضي الله عنه ـ بالشجاعة والفصاحة. بويع له بالخلافة سنة ٦٤هـ، واستمر ٩ سنين يحكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام، وكانت بينه وبين الأمويين معارك انتهت بمقتله في مكة.
الحلية ١: ٣٢٩ ـ ٣٤٧، الطبري ٧: ٢٠٢ ـ ٢٠٥، الإصابة ٢: ٣٠٩ ـ ٣١١.
(٩) عنه، د.
(١٠) ناقتي، ز.
(١١) قاله لعبد الله بن الزبير الأسدي ـ بفتح الزاي ـ الشاعر المعروف. شرح التسهيل ٧٠: أ.
(١٢) عبدالله بن قيس الرقيات.

ويقلن: شيب قد علا ك، وقد كبرت، فقلت: إنه[١]

فالهاء للسكت، وليس بقاطع؛ لجواز أن تكون[٢] الهاء ضميراً منصوباً بها، والخبر محذوف، أي: إنه كذلك.

«**وتخفف**»[٣] (إن) المؤكدة، لا الجوابية بدليل «**فيبطل الاختصاص**» لأن حرف الجواب لا اختصاص[٤] له؛ ولهذا لم يعمل.

ومعنى بطلان الاختصاص دخولها على الاسمية تارة و [على][٥] الفعلية أخرى.

«**ويغلب**[٦] **الإهمال**» على الإعمال، فتقول: إن زيد قائم، برفع الجزءين[٧]، وهو الغالب، وتقول: إن زيداً قائم، بنصب الأول، فتعملها كما كانت قبل التخفيف، وعليه قراءة الحرميّين[٨]: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٩]، بتخفيف (إن)، ونصب (كلا)، وتخفيف الميم من (لما)، وقرأ أبو بكر[١٠] مثلهما، إلا أنه شدد الميم، وحكى سيبويه: إن عمراً لمنطلق، بتخفيف (إن)، ونصب (عمراً)[١١].

(١) الثاني في قصيدة مطلعها:

بكرت عليّ عواذلي يلمنني وألومهنه

وبعد الشاهد:

إن العواذل لمنني ولن أطيع أمورهنه

ابن قيس ٦٦ ـ ٦٧، سيبويه ١: ٢٧٩، ٢: ٤٧٥، الأغاني ١: ١٦، ٤: ٢٩٤، ٢٩٥، الشجري ١: ٣٢٢، ابن يعيش ٣: ١٣٠، ٨: ٧٨، ١٢٢، ١٢٥، شرح التسهيل٧٠: أ، الرضي ٢: ٣٨٣، المغني ١: ٣٧، ٢: ٧٢٣، السيوطي ١: ١٢٦ ـ ١٢٧، الخزانة ٤: ٤٨٥.

(٢) يكون، ز.

(٣) ويخفف، ز.

(٤) لاختصاص، ظ.

(٥) سقطت من، د.

(٦) وتغلب، ز.

(٧) أهملت الزاي والياء في، ز.

(٨) نافع وابن كثير. النشر ٢: ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٩) ﴿... رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ١١١ هود (١١).

(١٠) ابن عياش.

(١١) عمرواً، ظ.

قال الشارح[١]: ومنع الكوفيون إعمالها، وهم محجوجون[٢].

قلت: كذا وقع في عبارة غيره، وهو غير محرر؛ لأن الكلام يفهم[٣] أن الكوفيين يوافقون على تخفيف (إن)، ويخالفون في إعمالها مخففة، وليس كذلك، فإنهم يرون أن (إن) الثقيلة[٤] لا تخفف أصلاً لا معملة[٥] ولا مهملة، ومذهبهم - في (إن) الخفيفة التي يعتقد البصريون تخفيفها من الثقيلة - أنها ثنائية الوضع، وأنها نافية لا تأكيدية[٦] كما سيأتي[٧].

«وتلزم[٨] **اللام بعدها**» أي: بعد (إن) المخففة «**فارقة**» أي: اللام بين النافية والمخففة. «**إن خيف اللبس**[٩] **بـ(إن) النافية**» فلا يلـــزم مع ظهور الإعمال، نحو: إن زيداً قائم؛ لعدم اللبس، ولا في موضع تقوم[١٠] [فيه][١١] قرينة على أن النفي فيه غير مراد، كقول الطرماح[١٢]:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن[١٣]

(١) الش، د، وهو ابن قاسم، وناسخ (د) يختصره كما رأيت، فلن ننبه على ذلك بعد الآن.

(٢) أهملت الجيم الأولى في، د.

(٣) مفهم، د، يفهم، ظ.

(٤) المثقلة، ز.

(٥) معمولة، ز، ظ.

(٦) تأكيد به، ز، ظ.

(٧) ساتي، ز.

(٨) ويلزم، ز.

(٩) لبس، د، ز.

(١٠) يقوم، ز.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

(١٢) أعجمت الحاء من فوق في، د، ز، ظ، وهو تصحيف، والطرماح: بن حكيم بن حكم الطائي القحطاني (. . . - حوالي ١٢٥هـ / . . . - حوالي ٧٤٣م). من فحول الشعراء يذهب مذهب الشراة من الأزارقة، ويتعصب للقحطانية.
ابن قتيبة ٢: ٥٨٥ - ٥٩٠، الأغاني ١٢: ٣٥ - ٤٥، الأمدي ١٤٨، الخزانة ٣: ٤١٨.

(١٣) من قصيدة مطلعها:
أساءك تفويض الخليط المباين؟ نعم والنوى قطّاعة للقرائن
=

فإن تمدحه وافتخاره قرينة لا يصلح معها أن تكون[1] (إن) نافية؛ لانقلاب المدح بذلك ذماً، فلا حاجة إلى اللام حينئذٍ.

وأما إذا خيف اللبس فيلزم[2] الإتيان باللام، كقولك إن زيد[3] لقائم، وإن هذا لذاهب[4]، وإن اعتقدت في (إن) الإعمال؛ لعدم ظهور الإعراب الرافع للّبس. **«ولم يكن بعدها نفي»** فلا تدخل اللام في مثل قولك: إن زيد[5] لن يقوم.

قال الشارح[6]: وقد يستغنى عن هذا الشرط بما سبق في المشددة.

قلت: يعني في الفصل المتقدم آنفاً، حيث قال المصنف [إن[7]] لام الابتداء لا تدخل على حرف نفي إلا في ندور.

ولم أتحقق[8] العلة الباعثة على اشتراط هذا الشرط، فتأمله[9]. **«وليست»** اللام الفارقة **«غير»** اللام **«الابتدائية، خلافاً لأبي علي»**[10] فإنه زعم أنها[11] غير لام

=

وقبل الشاهد:

ومـا أنا بالراضـي بما غيره الرضى	ولا المظهر الشكوى ببعض الأماكن
ولا أعرف النعمى علـيّ ولم تكن	وأعـرف فصـل المنطـق المتـغابن

وبعده:

وحيّ كـرام قـد هنأنـا جَرَبّة	ومـرت بهـم نعمـاؤنا بالأيامـــن

الجربة: أصله العانة من الحمر، وربما أطلق على الرجال الأقوياء إذا كانوا متساوين، وهو المراد هنا. الطرماح ١٦٤ ـ ١٧٤، شرح التسهيل ٧٠: أ، ابن مالك ١: ١٦١، ابن الناظم ٦٨، ابن عقيل ١: ٣٢٤ ـ ٣٢٥، المقاصد ٢: ٢٧٦ ـ ٢٧٨، التصريح ١: ٢٣١، الأشموني ١: ٢٨٩، الهمع ١: ١٤١، الدرر ١: ١١٨ ـ ١١٩.

(١) يكون، ظ.
(٢) لزم، د، ز، ظ، وما فعلته متعين لأنه في جواب (أما).
(٣) زيداً، ز، ظ.
(٤) الذاهب، ز.
(٥) زيداً، ز، ظ.
(٦) ابن قاسم.
(٧) سقطت من، ز، ظ.
(٨) الحق، ز.
(٩) فتأمل، ز، ظ.
(١٠) الفارسي.
(١١) إنها لام، ز.

الابتداء اجتلبت للفرق.

قال أبو الفتح[١]: قال لي أبو علي: ظننت أن فلاناً نحوي محسن حتى سمعته يقول: إن اللام التي تصحب (إن) الخفيفة[٢] هي لام الابتداء. فقلت له: أكثر[٣] نحويّ[٤] بغداد[٥] على هذا. انتهى.

وحجة أبي[٦] علي دخولها على الماضي المتصرف، نحو: إن زيد لقام[٧]، وعلى منصوب[٨] الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[٩]، و[كلاهما[١٠]] لا يجوز مع المشددة، ويظهر أثر[١١] الخلاف في مثل: (قد علمنا[١٢] إن كنت لمؤمنا)[١٣]، فعلى قول سيبويه والجماعة: ـ إنها لام الابتداء[١٤] ـ / تعلق العامل ٢٠٢

---

(١) ابن جني.

(٢) المخففة، ظ.

(٣) أكثري، ظ.

(٤) نحويين، د، نحوي ز، ظ، ولكن أهملت الياء في، ظ.

(٥) دار الخلافة الإسلامية زهاء خمسة قرون، وعاصمة العراق هذا اليوم، أنشأها أبو جعفر المنصور ثاني خلفاء بني العباس على شطّي دجلة، وسماها: دار السلام؛ لأن دجلة كانت تسمى: وادي السلام. موقعها في آخر الأقليم الثاني حيث الطول سبعون درجة، والعرض ثلاث وثلاثون درجة وخمس وعشرون دقيقة. صبح الأعشى ٤: ٣٣٠ ـ ٣٣٢، معجم البلدان ١: ٦٧٧ ـ ٦٩٣.

(٦) أي، د.

(٧) لقايم، ظ.

(٨) المنصوب، ظ.

(٩) ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ . .﴾ ١٠٢ الأعراف (٧).

(١٠) ليست في، د.

(١١) أمر، ز، ظ.

(١٢) علمت، ز، ظ.

(١٣) طرف من حديث في عذاب القبر وما يقوله الملكان للميت عن أسماء بنت أبي بكر ـ رضي الله عنها ـ أخرجه البخاري ١: ٢٤، ٤٠، ٤١، ٢: ٩، ١٠، ٣٣، والموطأ ١: ١٩٦ ـ ١٩٧.

بروايات مختلفة، لكن الشاهد يتحقق بها.

(١٤) راجع الكتاب ٢: ٣١١ وقد سماها لام التوكيد.

عن العمل، فتكسر (إن)، وعلى قول أبي علي الفارسي: ـ إنها[1] لام لمجرد الفرق ـ لا تعلق، فتفتح (إن) «ولا يليها» أي [إن][2] المخففة «غالباً» احترازاً من نحو:

... إن قتلت لمسلما[3] ....

(١) انهام، ظ.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) شَلّت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد
القائل: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية القرشية (...ـ حوالي ٤٠هـ / ...ـ حوالي ٦٦٠م).
صحابية جليلة مشهورة بالجمال. تزوجها عبدالله بن أبي بكر الصديق فشغلته عن الغزو فأمره أبوه فطلقها فحزن عليها ورق له أبوه فراجعها ثم خرج عبدالله إلى الطائف في غزوة فقتل. ثم تزوجها زيد بن الخطاب فقتل. ثم عمر بن الخطاب فقتل. ثم الزبير بن العوام وقتل. رضي الله عنهم. الاستيعاب ٤: ٣٦٤ ـ ٣٦٧، المقاصد ٢: ٢٧٨ ـ ٢٧٩، الإصابة ٤: ٣٥٦ ـ ٣٥٧، الخزانة ٤: ٣٥١ ـ ٣٥٢.
قال السيوطي: نسبه المصنف في شواهده ـ يعني ابن هشام ـ إلى صفية زوجة الزبير، والأسانيد الصحيحة ترده.
البيت الشاهد من قصيدة رثت فيها زوجها الزبير بن العوام، وقد قتله عمرو بن جرموز المجاشعي غدراً بعد انصرافه من وقعة الجمل سنة ٣٦هـ. والشاهد ثالث أبيات القصيدة عند البغدادي، وقبله:
غدر ابن جرموز بفارس بُهمة يوم اللقاء وكان غير معرد
ياعمرو لو نبّهته لوجدته لا طائشاً رعش الجنان ولا اليد
وبعده:
إن الزبير لذو بلاءٍ صادق سمح سجيته كريم المشهد
يروى:
(بالله ربك إن...) (تالله ربك إن...) (هبلتك أمك إن...) (... لفارسا) (وجبت عليك....) وبين المراجع اختلاف في ترتيب الأبيات.
بهمة: جيش، أو فارس، والمناسب الأول. معرد: فعله عرد، أي: فر.
المحتسب ٢: ٢٥٥ ـ ٢٥٦، الإنصاف ٦٤١، ابن يعيش ٨: ٧٠، ٧٢، ٧٦، المقرب ١: ١١٢، شرح التسهيل ٧٠: ب ابن مالك ١: ١٦٠، ابن الناظم ٦٨، الرضي ٢: ٣٥٩، المغني ١: ٢١، ابن عقيل ١: ٣٢٧، المقاصد ٢: ٢٧٨ ـ ٢٨٢، التصريح ١: ٢٣١، =

وسيأتي. «إلا[1]» فعل «ماضٍ ناسخ للابتداء». أما سبب كونه ناسخاً فقد قرره ابن الحاجب بما معناه: أنهم لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا في ذلك الفعل أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر؛ لئلا يزول عنها وضعها بالكلية، ألا ترى أنها إذا دخلت على ما ذكرناه يكون[2] مقتضاها موفراً عليها؛ إذ الاسمان مذكوران بعدها؛ لأنك إذا قلت: إن كان زيد لقائماً، فمعناه: إن زيداً لقائم.

وأما [سبب[3]] كونه ماضياً فلم أر من تعرض له، ويمكن أن يقال: إن (إن) وأخواتها مشابهة للفعل[4] لفظاً ومعنى:

أما لفظاً فلبنائها على الفتح، ولكونها[5] ثلاثية ورباعية وخماسية كالفعل.

وأما معنىً فلأنها في معنى (أكدت) و (شبهت)[6] إلى آخرها كما سبق، ومقتضى هذا مشابهتها للفعل الماضي، فقصدوا في (إن) حال[7] تخفيفها أن يدخلوها غالباً على ما هو مشابه لها لفظاً ومعنى، وهو الفعل الماضي رعاية لهذه المناسبة.

قال[8] المصنف[9]: واحترز بـ(ماضٍ) عن المضارع، فإن كان مضارعاً حفظ ولم يقس عليه. كذا نقله[10] الشارح[11] عنه.

قلت: وهذا عجيب من المصنف [رحمه الله تعالى][3] فإنه جعل مثل:

= الأشموني ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٠، السيوطي ١: ٧١ ـ ٧٣، الهمع ١: ١٤٢، الخزانة ٤: ٣٤٨ ـ ٣٥٢، الدرر ١: ١١٩.

(١) من الأفعال إلا، م.
(٢) تكون، د.
(٣) سقطت من، ز، ظ.
(٤) بالفعل، د.
(٥) سقطت الواو من، د.
(٦) أهملت الشين في، د.
(٧) بعد، ز، ظ.
(٨) وقال، د.
(٩) في شرح التسهيل ٧٠، ب.
(١٠) نقل، د.
(١١) ابن قاسم.

... ان قتلـــت لمسلماً[١] ....

مقيساً مع عدم وروده في القرآن، ومثل: إن أظن زيداً لمسلماً[٢] غير مقيس مع[٣] وقوعه في الكتاب العزيز قال [الله[٢]] تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾[٥]، وقد نقل ابن هشام في مغنيه[٦] الاتفاق على أن ذلك مقيس، أعني دخول (إن) المخففة على المضارع الناسخ.

«ويقاس على نحو» قول الشاعر:

شلت يمينك **«إن قتلت لمسلماً»** حلت عليك عقوبة المتعمد[١]

«وفاقا للكوفيين والأخفش» من البصريين، وباقيهم يمنع من القياس عليه لقلته. **«ولا تعمل»** إن **«عندهم»** أي: عند الكوفيين، فعليهم[٧] فقط يعود الضمير، لا عليهم مع الأخفش. **«ولا تؤكد»** فلا تكون[٨] مخففة من الثقيلة **«بل تفيد النفي»** فهي حرف ناف ثنائي الوضع غير مخفف من شيء **«واللام للإيجاب»**[٩]. وهي عندهم بمعنى «إلا»، واستدلوا على مجيئها لهذا المعنى بما تقدم[١٠] من قوله:

.... وما أبان لمن أعلاج سودان[١١]

---

(١) مضى الكلام عليه في ص ٦٣.
(٢) لقائها، د.
(٣) مع عدم، ظ، وهذا خطأ واضح.
(٤) ﴿وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ..﴾ ١٨٦ الشعراء (٢٦).
(٥) ﴿.. لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾ ٥١ القلم (٦٨).
(٦) ١ : ٢١.
(٧) فعلهم، ز، ظ.
(٨) يكون، د، ظ.
(٩) سقط الجار من، م.
(١٠) أهملت التاء في، د.
(١١) صدره: أمسى أبان ذليلاً بعد عزته. وقد مر في ص ٥٥.

وقد عرفت ما يقدح في الاستدلال بذلك.

«وموقع (لكن) بين متنافيين بوجه مّا» فإن وقعت بين نقيضين(١) أو ضدين جاز اتفاقاً، وإن وقعت بين متماثلين منع اتفاقاً، وإن وقعت بين خلافين ففيه خلاف، وكلام المصنف يدل على الجواز، وقد تقدم الكلام على ذلك(٢). **«ويمنع إعمالها مخففة، خلافاً ليونس والأخفش(٣)»**

«وتلي (ما) (ليت) فتعمل» ليت وتكون ما ـ حينئذ ـ لمجرد الزيادة. **«وتهمل»** فلا تعمل شيئاً، وتكون «ما» ـ حينئذ ـ كافة عن العمل، وقد روي بالوجهين قول النابغة(٤):

[قالت(٥)] ألا ليتما(٦) هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه(٧) فقد(٨)

---

(١) نقيصتين، ز.

(٢) في ذلك، ز، ظ. والكلام المتقدم في ص ٩.

(٣) هذه الجملة من المتن ساقطة من، د، ز، ظ، وهي ثابتة في (م) وفي المتن الذي شرح عليه ابن مالك ٦٩: ب، وقد رأيت أن أنقل كلامه عليها تتميماً للفائدة: (ولضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على ما خفف من (إن) و(أن) و(كأن). ورأيهما في ذلك ضعيف). شرح التسهيل ٧٠: ب.

(٤) الذبياني: زياد بن معاوية.

(٥) سقطت من، د، ز، ظ، ولا يستقيم البيت بدونها.

(٦) ليت ما، ز، ظ.

(٧) أو نصفه، د.

(٨) من قصيدة يعتذر فيها إلى النعمان بن المنذر. مطلعها:

يادار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

وقبل الشاهد:

واحكم كحكم فتاة الحيّ إذ نظرت إلى حمام سراع وارد الثمد

يحفّه جانبا نيق وتُتبعه مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد

وبعده:

فحسبوه فألفوه كما حسبت تسعاً وتسعين لم ينقص ولم يزد

العلياء والسند: موضعان. أقوت: خلت من الناس. سالف الأبد: الدهر الماضي.

فتاة الحي: زرقاء اليمامة، من بقية طسم وجديس، قيل: إنها ترى على مسافة ثلاثة أيام.

الثمد: الماء القليل الذي لا مادة له. يحفه: يحيط به، الضمير للحمام. نيق: أعلى موضع في =

يروى بنصب[١] (الحمام) ورفعه، ونقل المصنف[٢] الإجماع على جواز الوجهين في «ليت»، ونوزع بأن المنقول عن الفراء منع الإهمال في «ليت» و«لعل» مع دخول «ما» عليهما.

«وقلّ الإعمال في (إنما)». [في نحو: إنما[٣]] زيداً[٤] قائم، بنصب «زيد» رواه الأخفش والكسائي عن العرب.

«وعدم» بالبناء للمفعول **«سماعه»** أي: سماع الإعمال. **«في (كأنما) و (لعلما)[٥] و (لكنما) والقياس سائغ»**. فيجوز[٦] في الجميع أن تجعل[٧] «ما» لمجرد الزيادة[٨] فتعمل هذه الأحرف كما كانت قبل دخول «ما»، وظاهر كلام الزجاجي[٩] في

= الجبل. فقد: فحسب، اسم فعل. ألفوه: وجدوه.

قال سيبويه: (وقد كان رؤبة ينشد هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة الذبياني: (قالت...) فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: (مثلاً ما بعوضة)، أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيد منطلق. انتهى

يريد أن رؤبة رفع (حمام) فخرجه سيبويه على وجهين:

أ ـ أن تكون (ما) موصولة اسم ليت، و(هذا) خبر المبتدأ محذوف، والحمام بدل من الخبر، والجملة صلة (ما)، (لنا) خبر (ليت)، والتقدير: ليت الذي هو هذا الحمام لنا.

ب ـ أن تكون (ما) زائدة كافة لليت عن العمل، و(هذا) مبتدأ، والحمام بدل، و(لنا) خبر المبتدأ. النابغة ١ ـ ٢٦، سيبويه ١: ٢٨٢ ـ ٢٨٣، الشجري ٢: ٢٤١، شرح التسهيل ٧٠: ب، ابن مالك ١: ١٥٤، ابن الناظم ٦٦، الرضي ٢: ٣٤٨، المغني ١: ٦٢، ٣١٦، ٣٤١، المقاصد ٢: ٢٥٤ ـ ٢٦١، السيوطي ١: ٧٤ ـ ٧٨، ٢٠٠، الخزانة ٤: ٢٩٧ ـ ٣٠٣.

(١) بالنصب، ز.

(٢) في شرح التسهيل ٧٠: ب.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) زيد، ز، ظ.

(٥) ولعل، ز.

(٦) أهملت الجيم في، د، ز.

(٧) يجعل، د.

(٨) الزياة، ز.

(٩) الجرجاني، ظ، وهذا خطأ، فقد صرح الجرجاني في جمله ص ١٨ بأن (ما) تدخل على الأحرف الستة فتكفها.

الجمل[١] أن الإعمال في الجميع[٢] جائز، وأنه مسموع عن[٣] العرب، وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء:

ومن العرب من يقول: إنما زيداً[٤] قائم[٥] ولعلما[٦] بكراً قائم[٧]، فيلغي «ما»[٨] وينصب بـ(إن) وكذلك أخواتها. هذا كلامه.

٢٠٣ قال/ الشارح[٩]: وينبغي أن يحمل كلامه على أنه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبه إلى العرب.

قلت: هذا تأويل متعسف يفضي إلى عدم الثقة بما ينقل هذا الإمام عن العرب.

«**فصل**»: في الكلام على شيء من أحوال (أن) المفتوحة و(كأن) و(لعل).

«**لتأول (أن) ومعموليها بمصدر قد تقع**[١٠] **اسماً لعوامل هذا الباب**» من حيث إن المصدر الذي تؤوّل هي ومعمولاها [به][١١] مفرد، فيصح كونه اسماً «**مفصولاً بالخبر**» على الصحيح خلافاً لهشام[١٢] نحو: إن عندي أنك فاضل، فلو لم يفصل[١٣] بالخبر امتنعت المسألة؛ لأن الخبر قبل دخول (إن) وأخواتها عليه كان يجب تقديمه إذا[١٤] كان المخبر عنه (أن) وصلتها، فكذا بعد دخولها، بل إذا كان يجب تقديمه ثم، كان هذا أحق وأولى؛ لأن من جملة النواسخ (إن) و(أن) فيؤدي عدم

---

(١) أهملت الجيم في، د.
(٢) الجمع، د.
(٣) من، د.
(٤) زيد، ز، جاءت في آخر السطر.
(٥) اقائم، ز، جاءت في أول السطر.
(٦) ولعل، ز.
(٧) قام، ز.
(٨) بما، د، بإهمال الباء.
(٩) ابن قاسم.
(١٠) يقع، ز، ظ.
(١١) ليست في، ظ.
(١٢) ابن معاوية الضرير.
(١٣) أعجمت الصاد في، ظ.
(١٤) إذ، د.

التقدم إلى ثقل اللفظ، وتحمل البواقي عليها[١] في ذلك، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا[٢] تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ[٣]﴾ - في قراءة (أنك) بالفتح[٤]، فإنه عطف على اسم (إن)، وهو[٥] (ألا[٢] تجوع)[٦].

«**وقد تتصل**[٧] **بـ(ليت) سادة مسد معموليها**» نحو: ليت أنك قائم، قال الشاعر[٨]:

فياليت أن الظاعنين[٩] تلبثوا[١٠] ليعلم ما بي من جوى وغرام[١١]

فسدت (أن) ومعمولاها مسد معمولي (ليت) على نحو ما يقع[١٢] ذلك في باب (ظن)، وقال في البسيط[١٣]: إن فيه الخلاف الذي في: ظننت[١٤] أن زيداً قائم، فرأي[١٥] الأخفش أن الخبر محذوف كما هو عنده هنالك محذوف، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

«**ويمنع ذلك في (لعل)، خلافاً للأخفش**». فإنه أجاز لعل أن زيداً قائم، قياساً على (ليت)، وهو ضعيف، لأن ذلك في (ليت). شاذ في القياس، وإن كان قد

---

(١) عليها، د.
(٢) إن لا، ز، ظ، وما أثبته هو ما في المصحف.
(٣) ١١٨، ١١٩ طه (٢٠).
(٤) قرأ بالفتح العشرة إلا نافعاً وأبا بكر عن عاصم. السبعة ٤٢٤، النشر ٢: ٣٢٢.
(٥) هو، ز.
(٦) زاد في (ز): فيها ولا تعرى.
(٧) يتصل، د، ز، ظ، والضمير عائد على (أن).
(٨) لم أقف على اسمه.
(٩) الطاعنين، ز، ظ.
(١٠) تثبتوا، د.
(١١) لم أجده إلا في شرح التسهيل ٧١: أ.
(١٢) تقع، د.
(١٣) سبق أن نقل عن الواحدي في البسيط. والظاهر أنه يعنيه، والبسيط كتاب له في التفسير لم ينشر، وارجع إلى ١ : ٦٨، ففيها تفصيل لا يتسع المقام لإعادته:
(١٤) ظننت، د.
(١٥) فرأى، ظ، ومن عادته ألا ينقط الياء.

سمع كثيراً. [كذا][١] قال الشارح[٢].

«**وتخفف (أن)**» المفتوحة المشددة «**فينوى**[٣] **معها اسم**» فلا تلغى[٤] كما تلغى[٥] المكسورة، بل تكون عاملة، وذكر ابن الحاجب ـ رحمه الله [تعالى][٦] ـ في شرح المفصل فائدة غريبة جداً، وذلك أنه قال: والذي يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة وأن العرب تقصده قول الشاعر[٧]:

في فتية كسيوف الهند قد علموا　　أن هالك[٨] كل من يحفى[٩] وينتعل[١٠]

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) ابن قاسم.
(٣) فسوى، ز.
(٤) ولغي، ز.
(٥) الغيت، ز، ظ.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) الأعشى: ميمون، ويقال: عبدالله بن الأعور، قاله العيني.
(٨) هنالك، ز، ظ.
(٩) يخفى، ز.
(١٠) كذا يروي النحويون عجز هذا البيت، والذي في ديوانه:
(أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل) وقد وقع محققا المنصف في وهم فأنشدا البيت في الشرح هكذا:
إمّا ترينا حفاة لا نعال لنا　　إنا كذلك ما نحفى وننتعل
وهذا البيت للأعشى لكنه ليس المقصود بالاستشهاد، وليس فيه شاهد للمسألة.
والشاهد ـ بالرواية التي ذكرنا ـ من قصيدة قالها لأبي ثابت يزيد بن مسهر الشيباني. مطلعها:
ودع هريرة إن الركب مرتحل　　وهل تطيق وداعا أيها الرجل؟
وقبل الشاهد:
وقد غدوت إلى الحانوت يتبعني　　شاوٍ مِشَلّ شلول شُلْشُل شَوِل
وبعده:
نازعتهم قُضُب الريحان متكئاً　　وقهوة مُزة راووقها خضِل
قهوة: خمر. مزة: فيها حموضة. الراووق: المصفاة، وربما أطلق على الاناء. خضل: نديّ.
الأعشى ١٤٤ ـ ١٤٩، سيبويه ١: ٢٨٢، ٤٤٠، ٤٨٠، ٢: ١٢٣، المقتضب ٣: ٩، الخصائص ٢: ٤٤١، المحتسب ١: ٣٠٨، المنصف ٣: ١٢٩، ٢٦٧، الكشاف ٢: ٣٣١، الشجري ٢: ٢، الإنصاف ١٩٩، ابن يعيش ٨: ٧١، ٧٤، ٧٦، ابن مالك ١: ١٥٩، =

فلولا أن الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر هٰهنا[١]، والذي[٢] سوغ التقديم كونه جملة واقعة خبراً، فإن زعم زاعم أن التقديم إنما جاز لبطلان عمل (أن)، فصار مبتدأ وخبراً، والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع: (أن منطلق لزيد)، فدل ذلك على أنهم يعتبرون ـ بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ـ ما يعتبرونه مع التشديد. «**لا يبرز**» جملة في محل رفع على أنها صفة لـ(اسم) من قوله: (فينوى معها اسم)[٣]«**إلا اضطراراً**» كما في قول الشاعر[٤]:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني ... فراقك لم أبخل وأنت صديق[٥]

وكما في قول الآخر[٦]:

بأنْك ربيع وغيث مريع[٧] ... وأنْك هناك تكون الثمالا[٨]

= ابن الناظم ٦٩، الرضي ٢: ٢٣٣، ٣٥٩، المغني ١: ٧١، ٧٣، المقاصد ٢: ٢٨٧ ـ ٢٩٤، الهمع ١: ١٤٢، الخزانة ٣: ٥٤٧ ـ ٥٥٠، ٤: ٣٥٦، الدرر ١: ١١٩.

(١) هاهنا، د.

(٢) فالذي، ز، ظ.

(٣) اسم لا، ز، ظ.

(٤) لم يسموه.

(٥) بعده:

فما رد تزويج عليه شهادة ... ولا رد من بعد الحرار عتيق

صديق: يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع، وهذا قليل في (فعيل) بمعنى (فاعل)، لكن حمل على (فعيل) بمعنى (مفعول).

الحرار: مصدر حر يحر من باب (تعب)، صار حراً. الفراء ٢: ٩٠، المنصف ٣: ١٢٨ ـ ١٢٩، ٢٦٦، الإنصاف ٢٠٥، ابن يعيش ٨: ٧١، ٧٣، المقرب ١: ١١١، الرضي ٢: ٢٩، ٣٥٩، المغني ١: ٢٩، ابن عقيل ١: ٣٢٨، المقاصد ٢: ٣١١ ـ ٣١٣، الأشموني ١: ٢٩٠، السيوطي ١: ١٠٥، الهمع ١: ١٤٣، الخزانة ٢: ٤٦٥ ـ ٤٦٧، ٤: ٣٥٢، الدرر ١: ١٢٠.

(٦) جنوب بنت عاصم الهذلية، أو عمرة بنت العجلان، والأول أرجح.

(٧) مرتع، ز.

(٨) من قصيدة رثت فيها أخاها عمراً ذا الكلب، وقد قتلته (فهم) مطلعها:

سألت بعمرو أخي صحبه ... فأفظعني حين ردوا السؤالا

=

«والخبر جملة اسمية مجردة» نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1] «أو مصدرة بـ(لا)» نحو: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[2].

«أو بأداة شرط».

قال الشارح[3]: مثل: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ[4] . . . .﴾ الآية.

قلت: هذه فعلية[5]: والكلام في الاسمية، نحو: اعلم من زيد أن من يسأله فهو

= وقبل الشاهد:

وقد علم الضيف والمجتدون إذا اغبر أفق وهبت شمالا

وخلت عن أولادها المرضعات ولم ترعين لمزن بلالا

وبعده:

وخرق تجاوزت مجهوله بوجناء حرف تشكّى الطلالا

فكنت النهار به شمسه وكنت دجا الليل فيه هلالا

يروى:

بأنك كنت الربيع المغيث لمن يعتريك وكنت الثمالا

ولا شاهد على هذه الرواية. ويروى: (الضيف والمرملون).

المرملون: الذين نفد زادهم. أفق: ناحية. مريع: مخصب. تريد أنه ينفع إذا أغاث، كما تخصب الأرض من الغيث. الثمال: الغياث. خرق: أرض واسعة. وجناء: ناقة شديدة. حرف: ضامرة الصلب. الكلال: التعب.

الهذليون ٣: ١٢٠ ـ ١٢٣، الفراء ٢: ٩٠. السكري: ٢: ٥٨٣ ـ ٥٨٦، ٣: ١٤٤٤ ـ ١٤٤٥، حماسة الشجري ١: ٣٠٨ ـ ٣١٠، الحصري ٢: ٧٩٥ ـ ٧٩٦، الإنصاف ٢٠٧، ابن يعيش ٨: ٧٥ ـ ٧٦، شرح التسهيل ٧١ أ، ابن مالك ١: ١٥٨، ابن الناظم ٦٩، الرضي ٢: ٣٥٩، المغني ١: ٢٩، المقاصد ٢: ٢٨٢ ـ ٢٨٧، التصريح ١: ٢٣٢، الأشموني ١: ٢٩١، السيوطي ١: ١٠٦ ـ ١٠٩، الخزانة ٤: ٣٥٢ ـ ٣٥٥.

(١) ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ . . .﴾ ١٠ يونس (١٠).

(٢) ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ . . . فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ ١٤ هود (١١).

(٣) ابن قاسم.

(٤) ﴿. . . . يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ . . . .﴾ ١٤٠ النساء (٤).

(٥) فعلين، ظ.

محسن إليه، فتمثيله غير مطابق[(١)]، والظاهر في هذه الآية أنَّ (أنْ) فيها مفسرة؛ لأن (نزل عليكم) متضمن لمعنى القول، لا لحروفه[(٢)].

«أو بـ(رب)[(٣)]» كقول الشاعر[(٤)]:

تيقنت أن رب امرىء[(٥)] خيل[(٦)] خائنا أمين وخوان يخال أمينا[(٧)]

«أو بفعل[(٨)] يقترن غالباً إن تصرف» لا إن كان جامداً نحو: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[(٩)] ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[(١٠)] «ولم يكن دعاء» لا إن كان دعاء نحو: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾[(١١)]، بصيغة [الفعل[(١٢)]] الماضي[(١٣)]. ٢٠٤

«بـ(قد)» متعلق بـ (يقترن)، مثل: ﴿وَنَعْلَمَ[(١٤)] أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[(١٥)]. «أو بـ(لو)» نحو: ﴿وَ[(١٦)]أَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾[(١٧)].

---

(١) مطلق، ظ.

(٢) دون حروفه، د.

(٣) أورب، د، ز، ظ.

(٤) مجهول.

(٥) اهزي، ز.

(٦) خبل، ظ.

(٧) راجع الهمع ١: ١٤٣، ٢: ٢٦، الدرر ١: ١١٩، ٢: ١٩.

(٨) أو فعل، ز.

(٩) ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ .... فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ ١٨٥ الأعراف (٧).

(١٠) الآية ٣٩ النجم (٥٣).

(١١) ﴿.... إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ ٩ النور (٢٤).

(١٢) ليست في د.

(١٣) قرأ بها نافع. السبعة: ٤٥٣، النشر ٢: ٣٣٠.

(١٤) وتعلم، ز، تصحيف.

(١٥) ﴿قَالُوا۟ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا .... وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ ١١٣ المائدة (٥).

(١٦) وان لو، د، ز، ان لو، ظ، وما أثبته موافق لرسم المصحف.

(١٧) ﴿... لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ ١٦ الجن (٧٢).

«أو بحرف تنفيس» نحو: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[١].
«أو» حرف «نفي» كقوله[٢]:

ولا[٣] تدفنَنّي[٤] في الفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها[٥]

واستظهر المصنف بقوله: (غالباً) على ما إذا كان الفعل غير مقترن بشيء مما ذكر[٦] كقوله[٧]:

علموا أن يؤملون فجادوا[٨] قبل أن يسألوا بأعظم[٩] سؤل[١٠]

---

(١) ﴿ .... فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْءَانِ... وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ... ﴾ ٢٠ المزمل (٧٣).

(٢) أبي محجن: عبدالله بن حبيب بن عمرو بن عمير الثقفي (... ـ ٣٠هـ / ... ـ ٦٥٠م). في اسمه خلاف: مالك أو عمرو. شاعر مخضرم مطبوع وفارس حديد الفؤاد، لكنه كان مدمناً للخمر، حده فيها عمر ـ رضي الله عنه ـ خرج متنكراً من حبس ابن أبي وقاص في يوم من أيام القادسية فخاض المعركة مع المسلمين وأبلى بلاء حسناً، ثم عاد إلى الحبس، فلما علم سعد أطلقه وعفا عنه، فتاب أبو محجن من يومها وأقلع عن الخمر. الاستيعاب ٤: ١٨٢ ـ ١٨٧، الإصابة ٤: ١٧٣ ـ ١٧٦، السيوطي ١: ١٠١ ـ ١٠٣، الخزانة ٣: ٥٥٣ ـ ٥٥٦.

(٣) فلا، د.

(٤) تدفنيني، ز.

(٥) جاء هذا الشاهد الثاني في قصيدة أولها:

إذا مت فادفنّي إلى جنب كرمة تروّي عظامي بعد موتي عروقها

وبعد الشاهد:

أباكرها عند الشروق وتارة يعاجلني عند المساء غبوقها

يروى: (يقيناً إذا ما مت لست أذوقها). أبو محجن ٨، ٢٣ ـ ٢٤، الشجري ١: ٢٥٣، ابن الناظم ٢٦٢، الرضي ٢: ٢٣٣، المغني ١: ٢٨، المقاصد ٤: ٣٨١ـ٣٨٢، الأشموني ٣: ٢٨٣، السيوطي ١: ١٠١، الهمع ٢: ٣٠، الخزانة ٣: ٥٥٠ ـ ٥٥٣، الدرر ٢: ٢.

(٦) ذكروه، د.

(٧) لم يسموه، د.

(٨) فجاروا، ظ.

(٩) باعظم، ظ.

(١٠) البيت من الشواهد المفردة في ما اطلعت عليه. شرح التسهيل ٧١: ب. ابن مالك ١: ١٥٩، ابن الناظم ٦٩، ابن عقيل ١: ٣٣١، المقاصد ٢: ٢٩٤ ـ ٢٩٧ التصريح ١: ٢٣٣، الأشموني ١: ٢٩٢، الهمع ١: ١٤٣، الدرر ١: ١٢٠.

«وتخفف[١] (كـأن)، فتعمـل في اسم كاسم (أنّ)» المفتـوحـة المخففة «المقدر» ولا يلزم كونه ضمير شأن، بل تارة يكون[٢] ضمير الشأن كقوله[٣]:

ووجـه مشـرق النحـر كـأن ثديـاه حقـان[٤]

أي: كأن الشأن. وتارة[٥] يكون غير ضمير الشأن كقوله[٦]:

ويـوماً توافينـا بـوجـه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم[٧]

---

(١) ويخفف، ز.

(٢) تكون، ظ.

(٣) مجهول.

(٤) من الشواهد المفردة، وفيه روايات: (وصدر...) (... مشرق اللون) (ونحر مشرق اللون) (كأن ثدييه...).
وفيها شاهد على الإعمال مع التخفيف، وبالوجهين: الإعمال والإهمال أنشده سيبويه. سيبويه ١: ٢٨١، ٢٨٣، المنصف ٣: ١٢٨، ٢٦٦، الشجري ١: ٢٣٧، ٢: ٣، ٢٤٣، ابن يعيش ٨: ٨٢، شرح التسهيل ٧٢: أ، ابن الناظم ٧٠، الرضي ٢: ٣٦٠، ابن عقيل ١: ٣٣٤ ـ ٣٣٥، المقاصد ٢: ٣٠٥ ـ ٣٠٦، التصريح ١: ٢٣٤ ـ ٢٣٥، الأشموني ١: ٢٩٣ ـ ٢٩٤، الهمع ١: ١٤٣، الخزانة ٤: ٣٥٨ ـ ٣٦٠، الدرر ١: ١٢٠.

(٥) تارة، ظ.

(٦) ابن صُريم اليشكري، واسمه ـ على ما في التصريح ـ باغث أو باغت، أورده مرتين وضبطه في الأولى بالموحدة فالمعجمة فالمثلثة، ولم يضبطه في الثانية، لكن ياسين فسره بأنه من البغت: المفاجأة، وسماه السيوطي باعث، ولعل العين عنده مصحفه.
وقيل القائل: أرقم بن علباء اليشكري أو علباء بن أرقم بن عوف اليشكري، وهذا شاعر جاهلي عاصر النعمان بن المنذر، وذكره في قصيدة الشاهد بقوله:
أخوّف بالنعمـان حتى كأنمـا قتلت له خالاً كريماً أو ابن عم
ويروى: (أخوف بالجبار...). المرزباني ٣٠٤، ومراجع الشاهد.

(٧) من قصيدة شكا فيها ما يلقاه من امرأته، وذكر أنه ذبح كبشاً للنعمان بن المنذر، فاعتذر من ذلك، والشاهد الثالث في القصيدة عند الأصمعي، وأولها:
ألا تلكما عـرسي تصـد بوجهها وتزعم في جاراتها أن من ظلـم
أبونـا ولـم أظلـم لشيء علمته سوى ما ترين في القـذال مـن القدم
وبعد الشاهد:
ويوماً تريـد مالنـا مع مـالهـا فإن لم نُنلها لـم تُنمنا ولـم تنم

برفع (ظبية)، كذا قال الشارح[1]، ولا يظهر لي تعين[2] كون الاسم في الأول ضمير شأن، إذ يجوز أن يكون ضميراً عائداً إلى المتقدم الذكر أي: كأن النحر ثدياه حقان، وصريح كلام الزمخشري في المفصل[3] جواز إلغاء (كأن) عند التخفيف وإعمالها.

وقال ابن الحاجب في الكافية[4]: وتخفف[5] فتلغى. يعني (كأن)، وكلاهما مخالف لظاهر[6] قول المصنف، لكن ابن يعيش[3] تأول ما في المفصل على أن المراد بالإلغاء أن تعمل[7] في ضمير الشأن، وفيه ما لا يخفى.

«والخبر» عند تخفيف[8] (كأن). **«جملة اسمية»** نحو:

= توجيه الروايات: (ويوماً) يروى بالنصب ظرفاً لـ(توافينا)، وبالجر فالواو واو (رب). توافينا: من الموافاة: المجازاة الحسنة. مقسم: المحسن، من القسام: وقيل من قسمات الوجه: مجاري الدموع. ظبية: بالنصب فهي اسم (كأن) وجملة (تعطو) صفة لها، والخبر محذوف، أي: هذه المرأة، وبالرفع فهي الخبر، والاسم ضمير الشأن محذوفاً، وبالجر، وعليه فـ(أن) زائدة، الكاف حرف جر. تعطو: تتناول، وعدّي بـ(إلى) لتضمنه معنى (تتطاول). وارق السلم: مورقه، اسم فاعل فعله (أورق) على غير قياس، ويقال: فعله (ورقى)، فلا شذوذ، ويروى: (... ناظر السلم). سيبويه ١: ٢٨١، ٤٨١، الكامل ١: ٧٥ ـ ٧٦، الأصمعيات ١٥٧ ـ ١٦٠، القالي ٢: ٢١٠، المنصف ٣: ١٢٨، ٢٦٥، الكشاف ٤: ٢٨٦ الشجري ٢: ٣، الأنصاف ٢٠٢، ابن يعيش ٨: ٨٢، ٨٣، المقرب ١: ١١١، ٢: ٢٠٣، شرح التسهيل ٧٢: أ، ابن مالك ١: ١٥٨، ابن الناظم ٧٠، الرضي ٢: ٣٦٠، ٣٨٤، المغني ١: ٣٢، المقاصد ٢: ٣٠١ ـ ٣٠٥، ٤: ٣٨٤، التصريح ١: ٢٣٤، ٢: ٢٣٣، الأشموني ١: ٢٩٣ ـ ٢٩٤، ٣: ٢٨٦، السيوطي ١: ١١١ ـ ١١٢، الهمع ١: ١٤٣، ٢: ١٨، الخزانة ٤: ٣٦٤ ـ ٣٦٧، ٤٨٩، الدرر ١: ١٢٠ ـ ١٢١، ٢: ١٢.

(١) ابن قاسم.
(٢) معين، د.
(٣) راجع المفصل مع ابن يعيش ٨: ٨٢.
(٤) ٢: ٣٥٩.
(٥) وتخفف، د.
(٦) يخالف ظاهر، ز، ظ.
(٧) يعمل، د.
(٨) أهملت التاء والخاء في، د.

.... كـأن ثديـــاه حقـــــان[1]

«أو فعلية مصدرة[2] بـ(لم)» نحو: ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾[3].

«أو (قد) »[4] [كقوله[5]:

أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد[6]][7]

«أو مفرد». كما في البيت المتقدم:

.... كـــأن ظبيـــة........

أي: كأن هذه المرأة ظبية.

«ويقال: أما[8] إن جزاك الله خيراً» بكسر الهمزة على أن (أما) للاستفتاح، و(إن) مخففة من الثقيلة، مثلها في:

... إن قتلت لمسلمـــاً[9] ....

وهذا وجه شذوذه عند من يشترط في الفعل الذي تدخل[10] عليه (إن)[11] المخففة

---

(١) ووجـه مشــــرق النحـــر ....
وقد تكلمنا عليه في ص ٧٥.

(٢) مصدره، د، مبدوءة، م.

(٣) ﴿ ... حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا ... كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ٢٤ يونس (١٠)

(٤) سقطت من، د، ز، ظ، وهي ثابتة في نسخة دار الكتب (١٠١٠)، وفي المتن الذي شرح عليه المصنف ٧١: أ، وقد استشهد له بقول الشاعر:
لا يهولنّك اصطلاء لظـى الحـر ب فمحذورها كأن قـد ألـم
٧٢: أ.

(٥) النابغة الذبياني.

(٦) سبق الكلام عليه في ٢: ٣٥٥

(٧) أخذنا ما بين المعقوفتين عن نسخة دار الكتب (١٠١٠).

(٨) ما، ظ.

(٩) تقدم في ص ٦٣.

(١٠) يدخل، د.

(١١) إن أن، ظ.

أن يكون ناسخاً، ولا يجوز أن تضبط[1] (إن) هذه بالفتح، لأنه سيقدر في الوجه الآتي ضميراً هو اسمها، وإنما ذلك في المفتوحة، فوجب كون هذه هي المكسورة. «**وربما قيل: أن جزاك [الله[2]] بفتح همزة (أن). والأصل[3] أنّه**» وهذا فيه إشكال؛ لأنه لا يقال: أحقاً أنه جزاك الله خيراً؛ لأن التقدير: أفي حق جزاء[4] الله إياك خيراً؟، فيكون ـ إذن[5] ـ دالاً[6] على الاستفهام عن الجزاء أوقع أم لم يقع، ولا يكون دعاء، والغرض أن المراد هو الدعاء، فقد يقال: فإذا قد امتنع هذا فينبغي أن يكون (أما) حرف استفتاح مثلها في [قوله[7]].

أما والـذي أبكى وأضحك[8] ....

فيقال في رده: إن ذلك يقتضي كون (أنْ) مع صلتها مبتدأ بلا خبر، أو خبراً بلا

(١) يضبط، د.

(٢) ليست في، م.

(٣) واصل، ظ.

(٤) جزاك، ز.

(٥) إذا، د.

(٦) إلا، ز، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ، والقائل: أبو صخر عبدالله بن سلمة السهمي الهذلي (. . ـ حوالي ٨٠هـ / . . حوالي ٧٠٠م). شاعر مجيد، كان يتعصب لبني مروان. الأغاني ٢٤: ١١٠ ـ ١٣٤، المقاصد ١: ١٦٢، الخزانة ١: ٥٥٥ ـ ٥٥٦.

(٨) .... والـذي أمـات وأحيـا والـذي أمـره الأمر

من قصيدة مطلعها:

لليلى بـذات البين دار عرفتهـا وأخـرى بـذات الجيش آياتها سطر

وقبل الشاهد:

إذا ذكـرت يرتاح قلبي لذكـرهـا كما انتفض العصفـور بللـه القطر

وبعده:

لقد تركتني أغبط الوحـش أن أرى أليفين منهـا لا يروعهمـا الزجـر

يروى: (. . . آياتها عفر). القالي ١: ١٤٨ ـ ١٥٠، الحماسة ٣: ٢٠٨ ـ ٢٠٩، السكري ٢: ٩٥٦ ـ ٩٥٩، ٣: ١٤٧٧ ـ ١٤٧٨، ابن يعيش ٨: ١١٤، ١١٥، الأغاني ٢٤: ١٢٥، المغني ١: ٥٦، ٧١، المقاصد ٣: ٦٧ ـ ٦٩، السيوطي ١: ١٦٩ ـ ١٧٠، ٢١٠، الهمع ٢: ٧٠، الخزانة ١: ٥٥٢ ـ ٥٥٥، الدرر ٢: ٨٧.

مبتدأ، فيجاب: باختيار الأول، وهو أنها مع صلتها مبتدأ، وأنه على حذف الخبر، أي: معلوم أنك جزاك الله خيراً، كذا قدر المصنف في: أما أنك ذاهب، فيفرق بينهما بأن الإنشاء لا يحسن فيه هذا التقدير، وإنما يحسن في الجمل الخبرية، والحمل على هذا التقدير يخرج الكلام عن أن يكون دعاءً، والذي يظهر أن (أما) استفتاحية و(أنْ) زائدة لا مخففة من الثقيلة، ولا إشكال حينئذ، وعلى قول المصنف إنما وليت الفعلية (أنْ) المخففة بلا فاصل؛ لأنها دعائية.

«**وقد يبرز اسمها**» أي: اسم (كأن) [المخففة[1]] «**في الشعر**[2]» كما في قوله: ـ في البيت المتقدم[3]

.... كأن ظبية تعطو إلى وارق[4] السلم[5]

بنصب ظبية[6] على إعمال (كأنْ) المخففة، والخبر محذوف، والتقدير: , كأن ظبية[6] تعطو هذه المرأة.

«**وقد يقال في (لعل): (عل)**» بحذف اللام الأولى، قال الشاعر[7]:

عل[8] صروف الدهر أو دولاتها[9] ....

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) وقد يبرز اسمها في الشعر. جاءت هذه الفقرة في (م) قبل قوله: (ويقال: أما إن جزاك الله خيراً)، وهو أولى.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) وراق، ز.

(٥) تقدم في ص ٧٥.

(٦) أهملت الظاء في، د.

(٧) لم يسموه.

(٨) على ز، ظ.

(٩) بعده:

يدلننا اللمة من لماتها
فتستريح النفس من زفراتها
وتنقع الغلة من غلاتها

الفراء ٣: ٩، ٢٣٥، الخصائص ١: ٣١٦، الإنصاف ٢٢٠، ابن يعيش ٥: ٢٩، شرح

«و(لعنّ)». على التغيير في طرفها[1] الثاني[2] بالإبدال، كما غيروا[3] طرفها الأول بالحذف. «و(عنّ)» بالجمع بين/ تغييري[4] الطرفين المشروحين، وهما الحذف في الأول، والإبدال في الثاني. «و(لأنّ)» بتغيير الوسط والطرف الأخير دون الأول «و(أن)» بتغيير الثلاثة، ومنه: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا[5]﴾، بالفتح. «و(رعنّ)» بتغيير الطرفين فقط بالإبدال. «و(رغنّ)[6]» بتغيير الثلاثة بالإبدال. «و(لغنّ)» بتغيير الوسط والآخر كما قدمنا، ولكن تغيير العين المهملة هنا بالغين المعجمة، كما غيرت بالهمزة لتآخيهن[7] جميعاً في الحلقية. «و(لعلت)» مثل (ثمّت) و(ربّت). ٢٠٥

«وقد يقع خبرها» أي: خبر (لعل). «(أن يفعل) بعد اسم عين» كقوله عليه الصلاة [والسلام[8]] (لعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضرّبك آخرون)[9]، ومنه قول[10] الشاعر[11]:

= التسهيل ٧٢: أ، ابن الناظم ٢٦٩، ٣٠١ـ٣٠٢، المغني ١: ١٦٧، المقاصد ٤: ٣٩٦ـ٣٩٧، ٥١٧، التصريح ٢: ٣، الأشموني ٣: ٣١٢، ٤: ١١٨، السيوطي ١: ٤٥٤، شواهد الشافية ١٢٨ ـ ١٣٢، اللسان (عل) (لمم).

(١) أعجمت الطاء في، ظ.

(٢) أهملت الثاء في، د.

(٣) غير، د.

(٤) تغيير، د.

(٥) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ .... إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ١٠٩ الأنعام (٦).

(٦) أهملت الغين خطأ في، د.

(٧) لتأخيرهن، د.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) بعض من حديث طويل عن سعد بن أبي وقاص، قاله له رسول الله ـ ﷺ ـ حين مرض سعد في مكة في حجة الوداع على الراجح، وله روايات كثيرة، منها ما هو بهذا النص، ومنها ما فيه اختلاف في الألفاظ لا يتحقق معه الشاهد البخاري ٢: ٧٢: ٤: ٣، ٤، ٥: ٥٨، ١٤٦، ٧: ٥٤، ٨: ٦٧، ١٢٦، ١٢٧، مسلم ٣: ح ١٦٢٨ (عام) ٥ (خاص)، أبو داود ٤: ح ٢٧٤٤، أحمد ١: ١٧٣، ١٧٩، فتح الباري ١٢: ١٤.

(١٠) وكقول، د.

(١١) متمم بن نويرة رضي الله عنه.

لعلك يوماً أن تلم ملمة عليك من اللاتي يدعنك أخرعا[1]

وقد مر ضبط الأخرع بالخاء المعجمة والراء بمعنى الضعيف، وأن بعضهم ضبطه بالجيم والدال المهملة، وسبق تفسيره. «حملاً على (عسى)»؛ لاشتراكهما في الدلالة على الترجي[2] على سبيل الإنشاء، هذا إذا كان اسم[3] عين كما ذكر[4] المصنف، فأما بعد اسم معنىً نحو: [لعل[5]] اعتقاد زيد أن أقوم، فلا إشكال فيه، ولا هو خاص بها.

وهذه المسألة التي في المتن من أقوى دليل على أن مجيء خبر (عسى) مقروناً بـ(أن) لا يلزم منه خروجها عن باب النواسخ إلى باب الفعل والفاعل والمفعول، ألا ترى أنه لا سبيل إلى ذلك هنا؟.

«والجر بـ(لعلّ) ثابتة الأول أو محذوفته[6]، مفتوحة الآخر أو مكسورته لغة عقيليّة[7]» حكاها عنهم أبو زيد[8]، وروى الفراء أن الجر بـ(لعل) لغة قال الشاعر[9]:

فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت رفعة لعل أبي المغوار منك قريب[10]

---

(١) مضى في ٣: ٣٠٢.

(٢) التراخي، ظ.

(٣) كذا في أصول التحقيق، والصواب بعد اسم، ليوافق ما في التسهيل.

(٤) ذكره، ز، ظ.

(٥) سقطت من، د، ز، ظ، ولا يصح التمثيل بدونها.

(٦) أهملت التاء في، د.

(٧) نسبة إلى بني عقيل، بضم العين.

(٨) الأنصاري.

(٩) كعب بن سعد بن عمرو الغنوي (. . ـ حوالي ١٠ ق هـ / . . . ـ حوالي ٦١٢م). من بني غني: عمرو بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان شاعر جيد الشعر قتل أخوه في وقعة ذي قار فرثاه بالقصيدة التي منها الشاهد، وهذا يبطل ما زعمه القالي والبغدادي من أنه إسلامي تابعي. وقيل: القائل سهم الغنوي: أخو كعب، والراجح الأول. الجمحي ١: ٢٠٤، ٢١٢ ـ ٢١٣، المرزباني ٣٤١ ـ ٣٤٢، الخزانة ٣: ٦٢١، كشف الظنون ٨٠٨.

(١٠) من قصيدة رثى فيها أخاه شبيباً أو هرماً، والراجح الأول بدليل قوله في القصيدة نفسها:

أقام وخلى الظاعنين شبيب ....

وهي مشكلة؛ لأن جرها عمل مختص بالحروف[١] ورفعها لمشابهة الأفعال، وكون حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة [مما[٢]] لم يثبت، وأيضاً الجار لابد له من متعلق، ولا متعلق له هنا لا ظاهراً ولا مقدراً، فهو مثل (لولا) الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة لا متعلق لها، وكل هذا خروج عن القياس، وقد حاول بعضهم تأويل ما أورد في هذا المحل من الشواهد، وتعسف في التخريج، ولا وجه لذلك بعد نقل الأئمة الثقات أنه لغة لقوم[٣] من العرب.

«فصل»: في التوابع التي تذكر في هذا الباب.

«يجوز رفع[٤] المعطوف على اسم (إن)» المكسورة **«و (لكن) بعد»** ذكر

= مطلعها:

تقول سليمى: ما لجسمك شاحباً؟ كأنك يحميك الشراب طبيب

وقبل الشاهد:

وداع دعا يامن يجيب إلى الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيب

وبعده:

يجبك كما قد كان يفعل إنه مجيب لأبواب العلاء طلوب

يروى: (..... الصوت دعوة) (... الصوت جهرة) (... الصوت بعدها).

(لعل أبا....) (.... إنه بأمثالها رحب الذراع أريب).

يستجبه: يتعدى بنفسه وباللام، والثاني أكثر.

لعل أبي المغوار: يجر (أبي) بـ(لعل) لفظاً، لأنها حرف جر شبيه بالزائد، فالمجرور مبتدأ مرفوع المحل، و(قريب) خبره وقد ذهب النحويون في تخريج ذلك مذاهب أسهلها: اسم (لعل) ضمير الشأن، (أبي) مجرور بلام محذوفه، و(قريب) صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ، والخبر الجار والمجرور، والتقدير: لعله لأبي المغوار منك جواب قريب. ومحاولة التخريج سعي وراء ما لا جدوى منه، فالجر بـ(لعل) ثابت في لغة بني عقيل، ولا محل للتفصّي عنه.

أبو زيد ٣٧، الأصمعيات ٩٣ ـ ١٠٠، القالي ٢: ١٤٧ ـ ١٥٥، الجمحي ١: ٢١٢ ـ ٢١٣، القرشي ٦٩٢ ـ ٧٠٨، الشجري ١: ٦٢، ٢٣٧، الرضي ٢: ٣٦١، المغني ١: ٣١٧، ٢: ٤٩٢، ابن عقيل ٢: ٤، المقاصد ٣: ٢٤٧ ـ ٢٤٨، التصريح ١: ١٥٦، ٢١٣، الأشموني ١: ١٢٤، ٢: ٢٠٤ ـ ٢٠٥، السيوطي ٢: ٦٩١ ـ ٦٩٣، الهمع ٢: ٣٣. ١٠٨. الخزانة ٤: ٣٧٠ ـ ٣٧٥، شواهد ابن عقيل ١٣٩، الدرر ٢: ٣٣، ١٤٢.

(١) بالحزوف، ز.

(٢) سقطت من، ظ.

(٣) قوم، د.

(٤) أهملت الفاء في، ز.

«الخبر بإجماع» نحو: إن زيداً قائم وعمرو، وما زيد شاعراً[1] لكن عمراً شاعر[2] وبكر، والمجمع عليه إنما هو جواز هذا التركيب، وأما توجيهه[3] فمختلف[4] فيه:

فقيل: هو معطوف على محل اسم (إن) المكسورة، وذلك أنها لما كانت لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل رفع؛ لأنها كالعدم؛ إذ فائدتها[5] التوكيد فقط، و(لكن) أيضاً كذلك، [أي[6]] لا تغير معنى الابتداء، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع.

ووقع في عبارة الجزولي أن العطف على موضع (إن) مع اسمها.[7]

قال الرضي[8]: وكأن الأول[9] نظر إلى أن الاسم هو الذي كان مرفوعاً قبل دخول (إن)، ودخولها كلا دخول، فبقي على كونه مرفوعاً لكن محلاً، لاشتغال لفظه بالنصب، فـ(إن) كاللام في (لزيد)[10]، ولاشك أن المرفوع فيه هو (زيد) وحده لا الاسم مع الحرف، فكذا ينبغي أن يكون الأمر مع (إن)، ومن قال على موضعها مع اسمها نظر[11] إلى أن اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ، والمبتدأ مجرد عن العوامل اللفظية عندهم، واسمها ليس بمجرد، والجواب: أنه باعتبار الرفع مجرد؛ لأن (إن) كالعدم باعتباره، وإنما يعتد بها إذا اعتبرت النصب، ويشكل عليه أن (إن) مع/ اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ، والمبتدأ هو الاسم المجرد كما تقدم، وهي مع اسمها ليست اسماً، فالأولى أن يقال: العطف بالرفع على اسمها وحده. انتهى. ٢٠٦

---

(١) شاعر، ز.
(٢) شاعرا، ظ.
(٣) توجهه، ز، وزاد أيضاً: الشيخ أبو بكر وليس لها معنى.
(٤) فختلف، ظ.
(٥) أعجمت الدال في، ز.
(٦) ليست في، ز.
(٧) الجزولية: ٢١ ب
(٨) في شرح الكافية ٢: ٣٥٢ - ٣٥٣، مع اختلاف يسير في الألفاظ.
(٩) الأولى، ظ.
(١٠) كزيد، ز.
(١١) نظرا، ز، وليس صحيحاً.

وقيل: المرفوع بعد العاطف مبتدأ، وخبره محذوف، وهذا هو الصحيح على ما صرح به بعضهم، وعلى هذا هو من عطف الجمل[١]، وأما على ما تقدم فهو من عطف المفردات.

إذا تقرر هذا فالعبارة المحررة التي تتصور[٢] معها هذه الأقوال أن يقال: يجوز رفع التالي حرف العطف المشارك لاسم (إن) و(لكن) في المعنى.

لكن المصنف ـ على تقدير كونه يقول[٣]: هو من عطف الجمل[٣] على ما هو الصحيح ـ سماه معطوفاً، فإنه شريك في المعنى، وواقع بعد عاطف، وليس بعده اسم آخر يكون خبراً عنه، فلما اشبه المعطوف من هذه الأوجه سماه معطوفاً على سبيل التجوز. **«لا قبله»** أي: لا قبل ذكر الخبر. **«مطلقاً»** سواء كان الإعراب ظاهراً أو خفياً **«خلافاً للكسائي»** فإنه جوز ذلك على الإطلاق، فيجوز عنده: إن زيداً وعمرو[٤] ذاهبان، وإن الفتى وزيد قائمان[٥]، وإن هذا وبكر شاعران. **«ولا[٦] بشرط[٧] خفاء إعراب[٨] [الاسم[٩]]، خلافاً للفراء»** فوافق الجماعة على امتناع: إن زيداً وعمرو ذاهبان، وخالف الكسائي في ذلك، ووافقه[١٠] في مثل: إن موسى[١١] وزيد ذاهبان[١٢]، وإن هذا وعمرو[٤] منطلقان، وخالف الجماعة في ذلك.

فإن قلت: إنما اصطلاحهم في الخفاء أن يقيدوه بمعرب تعذر ظهور إعرابه

---

(١) اهملت الجيم في، د.
(٢) يتصور، د، ز.
(٣) مقول، ظ.
(٤) وعمروا، ظ.
(٥) قائماً، ظ.
(٦) لا، ز، ظ.
(٧) يشترط، د.
(٨) الإعراب، د، ز، ظ.
(٩) سقطت من، د، ز، ظ.
(١٠) ورافقه، ظ.
(١١) قوى، د.
(١٢) قائمان، د.

كـ(الفتى)، أو استثقل[١] كـ(القاضي)، فلا تصدق عبارته على جميع[٢] الصور التي أجازها[٣] الفراء؛ لخروج (إنك وزيد ذاهبان) ونحوه من المبنيات[٤].

قلت: ذلك إنما هو في التقدير، وأما الخفاء فلا يعرف لهم فيه هذا الاصطلاح. **«وإن تُوهِّم ما رأياه قدّر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله»** وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٥]، فإنه يتوهم أن الآية شاهدة لما رأياه من جواز العطف قبل ذكر الخبر[٦]؛ إذ[٧] الصابئون قد عطف، ولم يأت خبر (إن) بعد، فلك[٨] أن تقدر تأخير قوله: ﴿والصابئون والنصارى﴾ بعد تمام الجملة التي هي الخبر، وعلى هذا حمله سيبويه[٩]، ولك أن تقدر حذف خبر قبل المعطوف تقديره: إن الذين آمنوا فرحون، فلم يقع العطف على كلا التقديرين إلا بعد ذكر الخبر تقديراً. **«و(أن)»** المفتوحة **«في ذلك»** أي في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد مضي الخبر **«كـ(إن)»** المكسورة **«على»** القول **«الأصح»** وقيد[١٠] ذلك في الشرح[١١] بأن يتقدمها علم أو معناه، وهو اختيار ابن الحاجب، فإنه قال:

إن المفتوحة إذا كانت مكسورة حكماً جاز معاملتها في العطف معاملة (إن) المكسورة لفظاً.

قال: وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون، فإنهم إذا قالوا: يعطف على اسم (إن)

---

(١) عطفت بالواو في، ز.
(٢) في جميع، ظ.
(٣) قدرها، د.
(٤) المنبيات، ظ.
(٥) ٦٩ المائدة (٥).
(٦) أهملت الخاء والباء في، ز.
(٧) أهملت الذال في، ز.
(٨) أهملت الفاء في، د.
(٩) في كتابه ١: ٢٩.
(١٠) وقيل، ظ.
(١١) على التسهيل ٧٣: أ.

[المكسورة[1]] دون غيرها[2]، أوهموا[3] أنه لا يجوز العطف مع المفتوحة. والمفتوحة تنقسم قسمين: قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع، وقسم لا يجوز.

فالقسم الذي يجوز هو أن تكون[4] في حكم المكسورة: كقولك: علمت أن زيداً قائم، لأنه موضع الجملة المستقلة في المعنى، لاشتمال[5] المفعولين في باب (علمت) على المحكوم عليه والمحكوم به، بدليل وجوب الكسر إذا دخلت اللام، نحو. علمت إن زيداً لقائم، ولولا أنها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسر (إن)، ألا ترى أنك لا تقول: أعجبني إن زيداً لقائم بكسر (إن)؛ لأنه لم لما يكن هنا في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلاً ـ والفاعل يجب أن يكون مفرداً ـ لم يجز كسر (إن)، فثبت أن المفعولين في باب (علمت) [في معنى الجملة المستقلة، وإنما انتصب][6] [ما[7]] [بعدها توفيراً لما تقتضيه[8] (علمت)[9]] من معنى المفعولية/ وإذا كان[10] المفعولان في حكم الجملة المستقلة تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها، وإن كانت مفتوحة لفظاً؛ لأنها مكسورة معنىً باعتبار ما ذكرناه، وإن كانت المفتوحة على غير[11] هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع، مثل قولك: أعجبني أن زيداً قائم وعمراً[12]، فلا يجوز إلا النصب، ولا يستقيم [الرفع[1]] بحال عطفاً على اسم (أن)؛ لأنها ليست مكسورة، ولا في حكم المكسورة، لأنها [في[7]] موضع مفرد من كل وجه.

٢٠٧

(١) ليست في، ظ.
(٢) خبرها، ز، ظ.
(٣) أوهمو، د.
(٤) يكون، ز، ظ، وكل صحيح، إذ يعود الضمير على (قسم) أو على (أن).
(٥) لاشتماله على، ظ. والصحيح ما أثبته.
(٦) انتصبا، ظ، وما بين الحاصرتين ليس في، ز.
(٧) سقطت من، ز، ظ.
(٨) يقتضه، د.
(٩) مابين المعقوفتين ليس في، ز.
(١٠) كا، ظ.
(١١) خلاف، د.
(١٢) وعمروا، ظ.

قال الرضي[1]: وفيما قاله ابن الحاجب ـ مع هذا التحقيق البالغ ـ نظر؛ وذلك لأنا ـ بعد تسليم أنّ [أنّ[2]] المفتوحة وما في حيزها بتقدير اسمين ـ نقول[3]: إن ذينك الاسمين بتقدير [المفرد، فعلمت أن زيداً قائم، بتقدير][4]: (علمت زيداً قائماً)، و(علمت زيداً قائماً) بتقدير: (علمت قيام زيد)، وكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد؛ إذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد، هذا مع أن الحق أن (أن) وما في حيزها ليست بتقدير اسمين، بل هي من أول الأمر بتقدير اسم مفرد، أعني المصدر الذي ذانك الاسمان مؤولان به.

قال[1]: وإنما دعا المصنف ـ يعني ابن الحاجب ـ إلى هذا التكلف أنه رأى سيبويه مستشهداً(*) على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ[6] . . .﴾ الآية، و(أذان) بمعنى إعلام، وكذا استشهد بقوله[7]:

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا[8] في شقاق[9]

---

(١) في شرح الكافية ٢: ٣٥٣ مع زيادة ونقص نبهت على المهم منها.

(٢) ليست في أصول التحقيق، ولكن لا يستقيم الكلام بدونها.

(٣) يقول، ز، تقول، ظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوطات ثابت في الرضي، والسياق مفتقر إليه.

(*) مستشهد، ظ: ارجع إلى الكتاب ١: ١٢١، ٧٨٥، تجد ذلك فيه.

(٦) ﴿. . . إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ . . . .﴾ ٣ التوبة (٩).

(٧) بشر بن أبي خازم.

(٨) أهملت الباء في، د.

(٩) من قصيدة هجا فيها أوس بن حارثة الطائي. مطلعها:

أهمت منك سلمى بانطلاق وليس وصال غانية بباقي

وقبل الشاهد:

إذا جزّت نواصي آل بدر فأدوها وأسرى في الوثاق

وبعده:

وخيل قد لبسناها بخيل نساقيها كذلك ما نساقي

يروى: (فإن جزّت. . . .) (. . . ما حيينا. . .).

بشر ١٦١ ـ ١٦٦، سيبويه ١: ٢٩٠ ـ ٢٩٢، الإنصاف ١٩٠، ابن يعيش ٨: ٦٩ ـ ٧٠. شرح التسهيل ٧٣: أ، ابن مالك ١: ١٦٢، ابن الناظم ٦٧، الرضي ٢: ٣٥٣، المقاصد ٢: ٢٧١ ـ ٢٧٤، التصريح ١: ٢٢٨، الخزانة ٤: ٣١٥ ـ ٣١٩.

[على العطف][1] على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر في الأول، والتقدير: أنا بغاة، وأنتم بغاة، فلولا أن المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور، وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة[2]، قال[3]: إن المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع؛ لأنهما حرفان[4] مؤكدان أصلهما واحد، فيجوز العطف بالرفع، نحو: بلغني أن زيداً قائم وعمرو. والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه، فقالوا: لا يجوز العطف على محل اسم [أن][5] المفتوحة مطلقاً؛ إذ لم يبق معها الابتداء، بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور، فاسمها كبعض حروف الكلمة. انتهى.

وقال الشلوبين[6]: مذهب الأكثرين المنع وهو الصحيح.

«وكذا البواقي عند الفراء» فيجوز عنده رفع المعطوف بعد (كأن) و(ليت)، و(لعل)، كما جوزه بعد الثلاثة الأخر، واستدل بقوله[7]:

ياليتني وأنت ياليس في بلد ليس به[8] أنيس[9]

---

(١) ليس في، ظ.

(٢) فالمفتوحه، ز، ظ.

(٣) فإن، ز.

(٤) جرفان، ظ.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) الشلوبيين، ز، وهو خطأ.

(٧) جران العود، وقيل: رؤبة بن العجاج، والصحيح الأول.

(٨) بها، د.

(٩) من رجز قال فيه:

قد ندع المنزل ياليس يعيش فيه السبع الجروس
الذئب أو ذو لبد هموس بسابسا ليس به أنيس
إلا اليعافير وإلا العيس وبقر ملمع كنوس

وليس في هذه الرواية شاهد. جران العود ٥٢، رؤبة ١٧٦ (ما نسب إليه)، سيبويه ١: ١٣٣، ٣٦٥، الفراء ١: ٤٧٩، ثعلب ٣١٦، ٤٥٢، المقتضب ٢: ٣١٩، ٣٤٧، ٤: ٤١٤، الإنصاف ٢٧١، ابن يعيش ٢: ٨٠، ١١٧، ٧: ٢١، ٨، ٥٢، شرح التسهيل ٧٣/ أ، =

والفراء»[٢] لكن الجرمي والزجاج يجوزان ذلك بعد ذكر الخبر لا قبل ذكره، نحو: إن زيداً قائم العاقل أو بطة[٣] أو نفسه، فيجوز في الجميع الحمل على المحل والفراء إنما يجوّز ذلك بشرط خفاء الإعراب وفي قول المصنف: (كالمنسوق) إشارة إليه.

قال الرضي[٤]: ولم يذكر غيرهم في ذلك منعاً ولا إجازة، والأصل الجواز إذ لا فارق.

قال الزجاج: (علام الغيوب)ـ[٥] في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ[٦]﴾[٥] ـ صفة (ربي) ويحتمل وجوها أخر[٧].

قال الرضي[٨]: ولم يذكروا[٩] البدل، والقياس كونه كسائر التوابع في جوازه نحو: إن الزيدين استحسنتهما[١٠] شمائلهما، بالرفع انتهى.

= ابن مالك ١: ١٦٢ ـ ١٦٣، ابن الناظم ١١٨، الرضي ٢: ٣٣٣، شذور الذهب ٢٦٥، المقاصد ٢: ٣٢١ ـ ٣٢٢، ٣: ١٠٧ ـ ١٠٩، الأشموني ٢: ١٤٧، الهمع ١: ٢٢٥، ٢: ١٤٤، الخزانة ٤: ١٩٧ ـ ١٩٩، الدرر ١: ١٩٢، ٢: ٢٠٢.

(١) يخرجونه، ظ.

(٢) الجرمي والفراء والزجاج، م.

(٣) بطنه، ز، بطه، ظ، والصواب ما اخترت، وهو لقب، فيعرب عطف بيان.

(٤) في شرح الكافية ٢: ٣٥٤.

(٥) ٤٨ سبأ (٣٤).

(٦) العيوم، ظ.

(٧) (علام الغيوب): بالنصب وبالرفع، أما الأول فعلى أنه وصف لاسم (إن)، أو مفعول به لفعل محذوف: أعني علام الغيوب، وأما الثاني فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف: هو علام الغيوب أو خبر ثان لـ(إن)، أو بدل من الضمير المستتر في (يقذف)، أو وصف لاسم (إن) على الموضع العكبري ٢: ١٩٨.

(٨) في شرح الكافية ٢: ٣٥٤.

(٩) يذكر، د.

(١٠) استحسنهما، د.

وحكى ابن عصفور أنه لا يجوز عند المحققين من أهل البصرة في غير عطف النسق من التوابع إلا النصب فقط، قال: إلا أن يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس عليه.

٢٠٨ **«وندر» قول بعض العرب: «إنهم أجمعون/ ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان».**

قال الخضراوي[١]: وحكى الأخفش في كتابه الكبير[٢] أنه سمع من بعضهم: إن زيداً وأنت ذاهبان. والمثالان الأولان حكاهما سيبويه[٣]، ومحملها[٤] عنده على التوهم كما في قول زهير[٥]:

بدالي أني لست [مدرك[٦]] ما[٧] مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً[٨]

---

(١) لعله يعني: محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي.

(٢) له كتاب اسمه: مسائل الكبير والقصير، كشف الظنون ٢: ١٦٧٠.

(٣) في كتابه ١: ٢٩٠.

(٤) ومحلها، د.

(٥) ابن أبي سلمى، وقيل: صرمة بن أنس، أو قيس بن صرمة بن مالك: أو عبدالله بن رواحة.

(٦) سقطت من، ز.

(٧) من، د.

(٨) من قصيدة قالها يذكر النعمان حين طلبه كسرى ليقتله فالتجأ إلى طيء. مطلعها:

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بداليا

وقبل الشاهد:

بدالي أن الله حق فزادني إلى الحق تقوى الله ما قد بداليا

وبعده:

سابق: يروى، بالنصب وبالجر وبالرفع، ويروى: سابقي، فائتي. فالنصب على أنه عطف على خبر (ليس)، والجر على أنه عطف عليه أيضاً، لكن على توهم أنه جر بالباء؛ لكثرة ذلك فيه، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: ولا أنا سابق. شيء: من أضاف (سابق) رفعه، ومن لا نصبه. بدالي: ظهر لي، وفاعله مصدر مؤول من (أن) وصلتها، مأخوذ من معنى (ليس)؛ لأنه لا مصدر له لجموده، والتقدير: عدم أو انتفاء. ادراكي ما مضى. إذا: ظرف متعلق بـ (كان) على القول بدلالتها على الحدث، أو بـ (جائيا) على قول من نفى دلالتها على الحدث، وليست شرطية؛ إذ لا يسبق الشيء مجيئه. زهير ٢٨٣ ـ ٢٩٢، سيبويه ١: ٨٣، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢، ٢: ٢٧٨، الخصائص ٢: ٣٥٣، ٤٢٤، ابن يعيش ٢: ٥٢، ٧: ٥٦، ٨: ٦٩، شرح التسهيل ٦٢: أ، ٧٣: أ، ابن مالك ١: ١٣٨، ابن =

بجر (سابق) على توهم زيادة الباء في (مدرك)، وهو[1] في الحقيقة عكسها[2]؛ لأن فيه تقدير المعدوم موجوداً وهما بالعكس، والجامع بين الجميع تقدير الشيء على خلاف ما هو عليه، فهذا وجه الجمع، وخرّجها المصنف[3] على تقدير المؤكد في الأول، أي: إنهم هم أجمعون ذاهبون، وعلى تقدير المعطوف عليه في الثاني، أي: إنك أنت وزيد ذاهبان. ووقع في عبارة سيبويه[4] أن ذلك على سبيل الغلط فقال المصنف[5]:

وهذا[6] غير مرضي من سيبويه، فإن المطبوع على العربية لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه.

قال[7]: وسيبويه يوافق على هذا، ولولا ذلك لما قيل[8] نادراً.

قال أبو حيان: ولم يفهم أحد عن سيبويه ما فهمه ابن مالك من أنه أراد حقيقة الغلط: بل أراد أنه لم يشترك[9] في الناصب، وكأنه لم يتقدم ناصب ألبتة، بل ابتدأ بالاسم مرفوعاً فأتبعه مرفوعاً.

قال في البسيط[10]: سماه غلطاً لخروجه عن القياس.

[قلت: يريد ـ والله أعلم ـ أنه مردود؛ لخروجه عن القياس[11]]، كما يرّد الغلط؛ لأن قبول ما يقوله[12] العربي إنما كان للظن، بأنه على وفق ما وضعه الواضع، فإذا

= الناظم ٦٧، الرضي ٢: ٢٦٧، المغني ١: ١٠١، ٣١٩، ٢: ٥١٣، ٥٢٩، ٥٣١، ٦٠٨، ٧٥٥، المقاصد، ٢: ٢٦٧ ـ ٢٧١، ٣: ٣٥١ ـ ٣٥٢، السيوطي ١: ٢٨٢ ـ ٢٨٥، ٢: ٦٩٥، الخزانة ٣: ٥٨٨ ـ ٥٩١، ٦٦٥ ـ ٦٦٦.

(١) وهو وهو، ز.
(٢) عكسها، ظ.
(٣) في شرح التسهيل ٧٣: أ.
(٤) في كتابه ١: ٢٩٠.
(٥) في شرح التسهيل ٧٣: أ.
(٦) هذا، ز، ظ.
(٧) المصنف في شرح التسهيل ٧٣: أ.
(٨) قبل، ز.
(٩) أهملت التاء في، د.
(١٠) النسيط، ظ، وهذا تصحيف، ولنا في ١: ٦٨ عليه كلام.
(١١) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.
(١٢) يقول له، ز.

جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء[١] غلب على الظن نقيض ذلك، أي كونه ليس على وفق[٢] وضع الواضع، فزال الموجب لقبوله، فيكون مردوداً[٣]، كذا قرره بعض المحققين، ولا ينبغي حمل كلام سيبويه إمام الجماعة إلا على ذلك.

«وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول[٤] مفعولي (ظن) إن خفي إعراب الثاني» سواء كان خفاء إعرابه بكونه تقديرياً، وهو من المعربات، نحو: ظننت زيداً صديقي وعمرو، أو محلياً[٥]، وهو من المبنيات، نحو: ظننت زيداً[٦] من يكرمني وبكر، وإنما مثل المصنف[٧] بالأول.

(١) أهملت الفاء في، د.
(٢) وقف، د.
(٣) مردود، ز.
(٤) أولى، ز.
(٥) محكياً، د، ظ.
(٦) عمراً، د.
(٧) في شرح التسهيل ٧٣: أ.

الباب السادس عشر
« باب (لا) العاملة عمل (إن) »

ويقال لها: التبرئة، كأنه مأخوذ من [قولك[1]]: برّأت فلاناً عن كذا، إذا نفيته عنه، فهي مبرئة للجنس، أي: نافية له.

«إذا لم تكرر [لا][2]، وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها[3] غير معمول لغيرها، عملت عمل (إن)» [وجوباً[4]]، فاشترط لها في عملها [ذلك[1]] أمور:

أحدها: عدم تكرارها؛ لأنها إذا تكررت[5] لا يجب[6] إعمالها، بل يجوز، وسيأتي.

الثاني: أن يقصد خلوص العموم، أي: نفي الجنس على سبيل التنصيص؛ لأنه إذا لم يقصد ذلك لا تعمل عمل (إن)، وإنما تعمل - حينئذٍ - عمل (ليس)، أو تلغى، فيليها المبتدأ والخبر، ويحتمل - حينئذٍ - نفي الجنس ونفي الواحد، وفي عبارة الشارح[7]: ويحتمل - حينئذٍ - نفي العموم. وهي معكوسة؛ إذ المحتمل [حينئذ[8]] عموم النفي لا نفي العموم.

الثالث: أن يكون اسمها نكرة؛ لأنها لا تعمل في المعرفة إلا عند تأويلها بنكرة.

---

(١) ليست في، د.

(٢) ليست في، ز.

(٣) تليها، ز.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) كررت، ز، ظ.

(٦) أهملت الياء في، د، تجب، ز.

(٧) ابن قاسم.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

الرابع: أن يليها الاسم؛ لأنه لو فصل بينهما فاصل لم تعمل عمل (إن)، نحو: ـ ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[١] ـ.

قال الشارح: وأجاز الرماني أن تعمل[٢] مع الفصل النصب، نحو: لا كذلك رجلاً.

الخامس: أن يكون الاسم المنصوب غير معمول لغيرها؛ احترازاً من نحو: ـ ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾[٣] لأن (مرحباً) منصوب بفعل مقدر، وأنت خبير بأن هذا الشرط مستغنى عنه بما قبله، وهو كون الاسم والياً لها ضرورة أنه متى فرض عمل لغيرها في ذلك الاسم حصل الفصل بينهما بذلك العامل.

وقد يقال: إن قوله: (يليها) محتمل لكون الاسم يليها لفظاً وإن كان ثم فاصل تقديراً، فلا يكون قوله: (يليها) بمجرده مخرجاً لنحو: (لَا مَرْحَبًا بِهِمْ)[٣]، فلما قال: (غير معمول لغيرها) علم أن المراد كونه يليها من غير فاصل ألبتة، لا ظاهر ولا مقدر، فقد استفيد/ ثانياً ما لم يستفد أولاً، فلا تتجه[٤] مناقشته[٥] أصلاً. «**إلا أن الاسم إذا لم يكن مضافاً**» نحو: لا صاحب جود ممقوت «**ولا شبيهاً به**» سواء كان رافعاً نحو: لا حسنا فعله مذموم، أو ناصباً نحو: لا طالعاً جبلاً حاضر. «**ركب**» الاسم «**معها**» أي: مع (لا) تركيب خمسة عشر. «**وبني**» لأجل التركيب. ٢٠٩

قال الشارح[٦]: وهذا هو علة البناء عند سيبويه والجمهورانتهى.

قال الرضـي[٧]: ولم يقم دليل قاطع على أن (لا) مركبة مع المنفيّ، والذي[٨] ذهب إليه بعض المحققين أن علة البناء هي تضمن معنى الحرف الذي هو (من) الاستغراقية؛ وذلك لأن قولك: (لا رجل) نص في نفي الجنس بمنزلة: (لا من

---

(١) ﴿... وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ ٤٧ الصافات (٣٧).

(٢) يعمل، د.

(٣) ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ ... إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ﴾ ٥٩ ص (٣٨).

(٤) يتجه، د، ز، ظ، والتأنيث أولى.

(٥) مناقشة، د، . ز.

(٦) ابن قاسم.

(٧) في شرح الكافية ١: ٥٦، وقد لفق كلامه فقدم وأخر ونقص وزاد فراجعه.

(٨) الذي، ظ.

رجل)، بخلاف: (لا رجل في الدار) بالرفع كما أن[1] ما جاءني من رجل نص في الاستغراق، بخلاف: ما جاءني رجل، [إذ[2]] يجوز أن يقال: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، ولا يجوز: لا رجلَ في الدار ـ بالفتح ـ بل رجلان، ولا ما جاءني من رجل بل رجلان، لما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى (من)، فبنوه. «**على ما كان ينصب به**» فإن كان ينصب بالفتحة بني عليها نحو: لا رجل وإن كان ينصب بالياء بني [عليها[3]] نحو: لا رجلين عندك، ولا مسلمين مخلدون في النار، وهذه العبارة ـ لشمولها[4] للفتحة[5] ـ والياء أولى من قولهم: يبنى على الفتح. ويظهر من كلام بعضهم أن التنصيص على العموم مخصوص بها إذا كان اسمها مبنياً، وكلام المصنف صريح في خلافه[6] كما علمت. «**والفتح في نحو**» قول الشاعر[7]:

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ[8] «**ولا لذات للشيب**»[9]

---

(١) لأن، د.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) أهملت الشين في، ظ.

(٥) الفتحة، د.

(٦) خلافة، ز.

(٧) أبي مالك سلامة بن جندل بن عمرو السعدي (. . حوالي ـ ٢٣ ق هـ / . . . ـ حوالي ٦٠٠م) من سعد بن زيد مناة بن تميم. شاعر مجيد معدود في الفرسان الأشداء. يتقن وصف الخيل. ابن قتيبة ١ : ٢٧٢ ـ ٢٧٣، الخزانة ٢ : ٨٦.

(٨) تلذ، د، يلذ، ظ، والصواب ما أثبت.

(٩) الثالث في قصيدة قالها ينعي شبابه ويفتخر بأيامه. وقبله:

أودى الشباب حميداً ذو التعاجيب أودى وذلك شأو غير مطلوب

ولى حثيثاً وهذا الشيب يطلبه لو كان يدركه ركض اليعاقيب

وبعده:

وللشباب إذا دامت بشاشته ود القلوب من البيض الرعابيب

يروى: (. . . ذو الأعاجيب) (ولى وذلك. . .) (. . . جري اليعاقيب) (أودى الشباب الذي. . .).

التعاجيب: العجب، جمع لا واحد له. الشأو: طلق الفرس، أي: شوطها، يقال: جرت الفرس شأواً، ويمكن تفسيره بمصدر الفعل (شآه)، أي: سبقه. ركض: فاعل (يدركه)،

أولى من الكسر» وهذا كالاستثناء من القاعدة التي قدمها، وهي أنه يبنى على ما كان ينصب [به[1]]، وإذا ثبت هذا عن العرب - أعني جواز الوجهين مع أولوية أحدهما، وهو الفتح - علم[2] ضعف [قول[3]] من عيّن الكسر أو الفتح؛ ولهذا قال ابن خروف: لو وقفوا على[4] السماع ما اختلفوا.

«ورفع الخبر إن لم يركّب الاسم مع (لا) بها عند الجميع».

فـ(رفع) مصدر مبتدأ، و(بها) متعلق به، والخبر هو الظرف، أو (بها) خبر، والظرف متعلق به، يعني أن رفع خبر (لا) بها إذا انتفى تركيبها مع الاسم، نحو: لا غلام رجل عندك، ولا طالعاً جبلاً حاضر، قال به جميع النحاة[5]، وكأنه اعتمد في ذلك قول الشلوبين[6] في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها.

قلت: ينبغي أن يكون هذا الاتفاق مخصوصاً بطائفة من النحويين، وهم أهل البصرة؛ وذلك لأن الكوفيين يقولون: - في (إنّ) التي (لا) محمولة عليها - إنها لا عمل

= وروي منصوباً، فيحتمل وجهين: نصبه بنزع الخافض، أي أن تقديره: لو كان يدرك الشباب طالبه بركض كركض اليعاقيب، أن يكون مصدر فعل محذوف، والفعل المحذوف مع فاعله حال من فاعل (ولى)، فالتقدير، ولى حثيثاً يركض ركض اليعاقيب، وما بينهما معترض. اليعاقيب: جمع يعقوب، ذكر الحجل، أو ذوات العقب من الخيل، أي التي تجري جرياً بعد جري. لو كان يدركه: جواب (لو) محذوف، والتقدير: لطلبته. فيه نلذ: هذا خبر(إن) فيمن رواه كذلك، ومستأنف على رواية: (أودى). سلامة ٧، المفضليات ١١٩ - ١٢٤، ابن قتيبة ١: ٢٧٢، ابن الأنباري ٢٤٤ - ٢٤٥، شرح التسهيل ٧٣: ب، الرضي ١: ٢٥٦، شذور الذهب ٨٥، ابن عقيل ١: ٣٣٩، المقاصد ٢: ٣٢٦ - ٣٣٢، التصريح ١: ٢٣٨ - ٢٣٩، الأشموني ٢: ٨، الهمع ١: ١٤٦، الخزانة ٢: ٨٥ - ٨٦، شواهد ابن عقيل ٨١، الدرر ١: ١٢٦ - ١٢٧، اللسان ١: ٢١٣، رغبة الأمل ١: ١١ - ١٢.

(١) ليست في، ز.

(٢) استبان، د.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) على على، ظ.

(٥) النحويين، ظ.

(٦) الشلوبيين، ز، وليس صحيحاً.

لها في الخبر مطلقاً فما ظنك بهذه؟ **«وكذا مع التركيب على الأصح»**. تكون[١] (لا) عاملة في الخبر؛ لأن ما استحقت به العمل باق، والتركيب لا يبطله، هذا مذهب الأخفش والمازني وجماعة، وهو الأصح عند المصنف، وذهب قوم إلى أنها إذ ذاك ـ أعني[٢] عند التركيب ـ لا تعمل في الخبر، بل النكرة مع (لا) في موضع رفع بالابتداء، والخبر خبر المبتدأ، فهو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر، ولولا أنها في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك.

قال الشارح[٣] وهذا ظاهر مذهب سيبويه.

قلت: وبعضهم يبت[٤] القول بأنه مذهب سيبويه.

قال ابن هشام: والذي عندي أن سيبويه يرى ـ في (لا رجل) ـ أن كلمة (لا) لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر، لأنها صارت كجزء كلمة؛ ولهذا جعل النصب ـ في لا رجل ظريفاً[٥] كالرفع في (يازيد الفاضل)، لا على محل الاسم بعد (لا).

وفرق قوم بين ظهور عمل (لا) وعدم ظهوره، فقالوا: ـ في نحو: (لا رجل فاضلاً) بالنصب ـ إن الخبر هنا مرفوع بـ(لا)، وذلك أن عامل الصفة عامل الموصوف، فلما انتصب الوصف بـ(لا) علمنا أن (لا) قد نصبت الموصوف أيضاً، فإن قلت. (لا غلام ظريف) برفع الصفة، فرفع الخبر بالابتداء؛ لا تفاقهم إلا الأخفش/ أن عامل الصفة هو عامل الموصوف. ٢١٠

قلت: وقد عرفت أن قولهم: ـ في نحو: (لا رجل فاضلاً) ـ إن الوصف قد انتصب بـ(لا) دعوى قابلة للمنع.

وتظهر[٦] فائدة الخلاف في نحو قوله[٧]:

(١) يكون، ز.

(٢) يعني، د.

(٣) ابن قاسم.

(٤) أثبت، د، بيت، ز، يثبت، ظ، ولم أستسغ الكلمة فرجعت إلى نسخة دار الكتب (١٠١٠) فوجدت فيها (يبت) وهي الكلمة المناسبة للمعنى.

(٥) أهملت الظاء في، د.

(٦) ويظهر، د، ز، ظ، والتأنيث أولى

(٧) أمية بن أبي الصلت.

فــلا لغــو ولا تأثيم فيهــا[١] ....

فإن قلنا: بأن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول (لا) كان (فيها) خبراً عنها، إذ (لا) الأولى ملغاة، فما بعدها مرفوع[٢] بالابتداء، و(لا) الثانية مع الاسم المركب معها في محل رفع بالابتداء، فلا محذور في جعل (فيها) خبراً من هذين المبتدأين، وإن قلنا. بأن (لا) عاملة في الخبر ولو مع التركيب امتنع جعل (فيها) خبراً عنهما: لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، فيكون (فيها) خبراً عن أحد المبتدأين، وخبر الآخر محذوفاً.

«**وإذا علم**» خبر (لا) بقرينة لفظية أو حالية «**كثر حذفه عند الحجازيين**» نحو: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾[٣]، ومنه: (لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتىً إلا عليّ)[٤].

قال ابن الحاجب: وليس (ذو) و(عليّ) خبرين؛ لأنهما مستثنيان من مذكور، والمستثنى كذلك لا يكون خبراً عن المستثنى منه، لأنه لم يذكر إلا ليبين ما قصد

---

(١) .... ولا غــول ولا فيهــا مليــم

والبيت من قصيدة وصف فيها يوم القيامة والنار والجنة وأحوالهما. مطلعها:

جهنم تلك لا تبقي بغيــاً وعــدن لا يطالعهــا رجيــم

وقبل الشاهد:

وحلّوا مــن أساور من لجيــن ومن ذهب وعسجدة كريم

وبعده:

وكأس لا تصدع شاربيهــا يلــذ بحســن رؤيتهــا النديم

وكتب النحو تركب الشاهد مع عجز آخر، وهو: (وما فاهوا به لهم مقيم) وصدر هذا العجز: (وفيها لحم ساهرة وبحر).

(فلا لغو) الصواب: (ولا لغو) كما في الديوان، وهو المناسب لنسق الأبيات. أمية ٥٣ ـ ٥٥، ابن مالك ١: ١٦٦، ابن الناظم ٧٢، ابن عقيل ١: ٢٤٤، شذور الذهب ٨٨، المقاصد ٢: ٣٤٦ ـ ٣٥١، التصريح ١: ٢٤١، الأشموني ٢: ١١، الخزانة ٢: ٢٨٣، شواهد ابن عقيل ٨٣ ـ ٨٤.

(٢) مرفوعاً، ز.

(٣) ﴿... إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ ٥٠ الشعراء (٢٦).

(٤) هذا أثر واهٍ روي في مناقب عليّ ـ رضي الله عنه ـ على أنه نادى به ملك يوم بدر. وذو الفقار اسم سيف النبي ﷺ (المقاصد الحسنة: ٧٢٤ ـ ٧٢٥).

بالمستثنى منه. واحترز بقوله: (من مذكور) من نحو:- ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[١]

«ولم يلفظ به [حينئذٍ][٢]» أي [حين[٣]] إذ علم «عند التميميين».

وإنما قال: (حينئذٍ) دفعاً لتوهم من[٤] يتوهم أنّ (ولم يلفظ[٥] به) مستأنف لا مرتب على شرط العلم، وأما إذا لم [يعلم[٦]] الخبر لانتفاء القرينة الدالة عليه لم يجز حذفه عند أحد لا التميميين ولا غيرهم نحو: (لا أحد أغير من الله)[٧].

قال الشارح[٨]: ومن نسب إلى التميميين التزام الحذف مطلقاً كالزمخشري[٩]، أو بشرط[١٠] أن لا يكون ظرفاً كالجزولي[١١]، فليس بمصيب. «وربما أبقي» الخبر «وحذف الاسم» كقولهم: (لا عليك)، أي: لا بأس عليك.

و[قد[٣]] خرج بعضهم بيتاً على حذف الجزءين معاً، وذلك أن الفراء وأصحابه تمسكوا بقول الشاعر[١٢]:

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوّب قال: يالا[١٣]

(١) ﴿... قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ...﴾ ١٤٤ آل عمران (٣).

(٢) ليست في، م.

(٣) ليست في، د.

(٤) ما، د.

(٥) يتلفظ، ظ.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) من حديث أخرجه البخاري ٦: ٤٨ عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وتمامه: (... ولذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا شيء أحب إليه المدح من الله؛ ولذلك مدح نفسه).
والحديث مرويّ عن ابن مسعود وعن المغيرة بن شعبة وعن أسماء بنت أبي بكر، وعن أبي موسى ـ رضي الله عنهم ـ بألفاظ مختلفة أكثرها يشهد للمسألة.
البخاري ٦: ٤٨، ٤٩، ٧: ٣١، ٩: ٩٩، ١٠٠، مسلم ٢: ح ١٤٩٩، ٤: ح ٢٧٦٠ (عام) ٣٣، ٣٤ (خاص)، ٢٧٦٢ (عام) ٣٧ (خاص)، ٢٨٠٤ (عام) ٤٩ (خاص)، والترمذي ٩: ح ٣٥٩١.

(٨) ابن قاسم.

(٩) راجع المفصل مع ابن يعيش ١: ١٠٧، فقد صرح بذلك.

(١٠) سقط الجار من، د.

(١١) راجع الجزولية: ٣٦ ب.

(١٢) زهير بن مسعود الضبي.

(١٣) تكلمنا عليه في ٣: ٢١.

على زعمهم أن أصل (يالزيد)[١]: ياآل زيد، فقال هذا المخرج: لا دليل فيه، لجواز أن يكون الأصل: ياقوم لا فرار، فحذف المنادى وجزآ[٢] (لا)؛ لأن كل واحد منهما ثبت له جواز الحذف، فلا ضير إذا جمع جائز إلى جائز.

«ولا عمل لـ(لا) في لفظ المثنى من نحو: لا رجلين فيها».

وكذا المجموع على حدّه، نحو: لا مسلمين عندك، وكان ينبغي ذكره؛ لأن حكمهما في ذلك[٣] واحد. **«خلافاً للمبرد»** فإنه يقول: إن (لا) عاملة (في لفظ المثنى، وكذا)[٤] في لفظ المجموع على حدّه، فهما عنده معربان لا مبنيان.

قال الرضي[٥]: فإن قال لأن النون كالتنوين الذي هو دليل الإعراب، فمنقوض[٦] بنحو: يازيدان، ويازيدون، وهما مبنيان مع وجود النون، إذ[٧] لو كانا معربين لقيل: يازيدين، ويازيدين، والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن[٨]، ونقل عنه أنه قال: لأن المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه، [والمعطوف عليه[٩]] مضارع [للمضاف[١٠]]، فيجب النصب، وردّ بأن المعطوف عليه في باب (لا) مبني نحو: لا رجل وامرأة. وله أن يقول: أردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد، كما في باب النداء في نحو: ياثلاثة وثلاثين، ولا شك أن المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق، لكنه[١١] ينتقض بنحو: يازيدان، ويازيدون، وقيل: إنما قال ذلك؛ لأنه ليس شيء[١٢] من المركبات يثنى فيه

---

(١) بالزيد، ز.

(٢) وجزو، ز، وجزء، ظ.

(٣) أهملت الذال في، د.

(٤) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٥) في شرح الكافية ١ : ٢٥٦ بتصرف يقتضيه المقام.

(٦) لنوقض، د.

(٧) وضع مكانها واو في، د.

(٨) التمكين، د.

(٩) سقطت من، د، والرضي، والمعنى مفتقر إليها.

(١٠) سقطت من، د، ز، ظ، وأثبتها الرضي، ولابد منها.

(١١) ولكنه، ز، ظ.

(١٢) أهملت الشين في، د.

الجزء الثاني أو يجمع[1]، والجواب أنه لم يقم دليل قاطع على أن (لا) مركب، كما مر، ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر، وإن سلمنا[2] فنحن نقول: حضرموتان، وحضرموتون في المسمى بـ(حضرموت). هذا كلامه.

«**وليست الفتحة في نحو: (لا أحد فيها) إعرابية، خلافاً للزجاج والسيرافي**» فإنهما ذهبا[3] إلى أن الفتحة في ذلك إعرابية، وإنما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه؛ وذلك لأنه قال[4]: «ولا» تعمل فيما بعدها فتنصبه من غير تنوين. / ثم قال: وإنما ترك التنوين في معمولها؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر. ٢١١

فقال الزجاج: مراده أنه معرب، لكنه مع كونه معرباً ركّب مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل (عشر)[5] من (خمسة عشر)، فحذف التنوين مع كونه معرباً؛ لتثاقله بتركيبه مع عامله.

وقال السيرافي: إنما ركب مع عامله لإفادة (لا) التبرئة الاستغراق، كما أفادته (من) الاستغراقية في نحو: هل من رجل في الدار، [ولا رجل في الدار، جواب: هل من رجل[6]]، فركبوا (لا) مع النكرة، كما أن (من) مركب معها تطبيقاً للجواب بالسؤال، ثم حذف التنوين؛ لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة.

وقال المبرد[7]: مراده أنها نصبته أولاً: لكن بني بعد ذلك، فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في (خمسة عشر) للبناء اتفاقاً.

قال الرضي[8]: والأولى ما ذهب إليه المبرد وأصحابه؛ لأن حذف التنوين في

---

(١) لجمع، د، ز.
(٢) ولو سلمناه، ز، ظ.
(٣) ذاهبان، ظ.
(٤) في كتابه ١: ٣٤٥.
(٥) عشرة، د.
(٦) ليس في، د.
(٧) له في المقتضب ٤: ٣٥٧ ـ ٣٥٨ كلام بهذا المعنى، لكنه ليس تفسيراً لكلام سيبويه.
(٨) في شرح الكافية ١: ٢٥٥.

حال[1] الوصا من الاسم المنون لغير الإضافة والبناء غير معهود، وأيضاً التركيب بين (لا) والمنفي ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف إليه والجار والمجرور، ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضوعين.

«**ودخول الباء على (لا) يمنع التركيب غالباً**». فتقول[2]: جئت بلا مال، وغضبت من لا شيء، بالتنوين، ولا تركب[3] لتعذر تقدير (من) بعدها؛ إذ لا يجوز: بلا من مال، ومن لا من شيء.

وأشار بقوله: (غالباً) إلى قول بعض[4] العرب: جئت بلا شيء ـ بالفتح ـ وهذا مما رد به على الزجاج والسيرافي في دعواهما أن الفتحة ـ في [نحو]: (لا رجل) ـ إعرابية، فثبت[5] أن الفتحة فيه بنائية، وأنت خبير بأن التعليل المتقدم إنما يأتي عند من جعل[6] علة البناء تقدير[7] (من) لا التركيب.

«**وربما ركبت النكرة مع (لا) الزائدة**» كقوله[8]:

لو لم تكن غطفان[9] لا ذنوب لها إذن[10] للام ذوو[11] أحسابها عمرا[12]

(١) حالة، ز، ظ.

(٢) أهملت التاء في، ز.

(٣) يركب، ز، ظ.

(٤) إلى بعض قول، د.

(٥) فيثبت، د.

(٦) يجعل، د.

(٧) أهملت التاء والقاف في، د.

(٨) الفرزدق.

(٩) أهملت الغين في، د.

(١٠) إذ، ظ.

(١١) ذووا، ظ.

(١٢) من قصيدة هجا فيها عمر بن هبيرة الفزاري، وكان إذ ذاك أميراً، ثم حبس فمدحه في الحبس، فقال: ما رأيت أشرف من الفرزدق؛ هجاني أميراً، ومدحني أسيراً. مطلعها:

أنا ابن خندف والحامي حقيقتها قد جعلوا في يدي الشمس والقمرا

وقبل الشاهد:

ياغطفان دعي مرعى مهنّأة تعدي الصحاح إذا ماعرّها انتشرا

قال أبو الفتح بن جني[1]: أنشد أبو الحسن[2] في المعاني هذا البيت مستدلاً به على أن الحرف الزائد قد يعمل، فسألت أبا علي[3] فقلت: الزائد العامل (لم) أو (لا)؟. فقال: لم تأت (لم) زائدة في كلامهم، فيجب أن يكون[4] (لا)، وهي قد عملت النصب في الاسم.

«وقد يعامل غير المضاف معاملته» أي: معاملة المضاف. **«في الإعراب ونزع التنوين»** نحو: لا أبالك فيها. **«و»** نزع[5] **«النون»** نحو: لا غلامي لك فيها. **«إن وليه مجرور[6] بلام»** كما رأيت في المثالين.

واحترز بقوله: (وليه) من أن يقع فصل كما سيأتي. وقيد الجر باللام احترازاً من أن يقع الجر بغيرها فيتعين ـ حينئذٍ ـ حذف الألف وإثبات النون، نحو: لا أب فيها، ولا غلامين فيها، وإن[7] ورد خلاف ذلك فشاذ أو مؤول.

«معلقة[8] بمحذوف غير خبر» كما مر، فلو جر بلام متعلقة بمذكور أو

= لا يبرىء القطران المحض ناشرها إذا تصعد في الأعناق واستعرا

وبعده:

مما تشجع مني حين هجهج بي من بين مغربها والقرن إذ فطرا

مهنأة: إبل جرباء مطلية بالقار. العر: الجرب. هجهج: زجر. القرن: مطلع الشمس ومغربها. فطر: طلع. غطفان: بن سعد بن قيس عيلان، من مضر، وهو الجد الأعلى لفزارة. (ذوو أحسابها) رواية الديوان (ذوو أحلامها).

الفرزدق ١: ٢٨٢ ـ ٢٨٦، الخصائص ٢: ٣٦، معاني القرآن للأخفش ١: ١٨٠، ٢: ٣٢٢. الرضي ١: ٢٥٧، المقاصد ٢: ٣٢٢ ـ ٣٢٤، التصريح ١: ٢٣٧، الأشموني ٢: ٤، الهمع ١: ١٤٧، الخزانة ٢: ٨٧ ـ ٨٨، الدرر ١: ١٢٧.

(١) ابن، ز.

(٢) الأخفش في معاني القرآن ١: ١٨٠، ٢: ٣٢٢.

(٣) الفارسي.

(٤) تكون، د، والضمير يعود على (الزائد).

(٥) أهملت الزاي في، د.

(٦) أهملت الجيم في، ظ.

(٧) فإن، ز، ظ.

(٨) متعلقة، ظ.

محذوف[1] هو خبر تعين حذف الألف وإثبات النون، نحو: لا أب بار[2] لك، ونحو: لا أب لك، إذا جعلت (لك) متعلقاً[3] بمحذوف هو خبر.

ولم يقيد المصنف غير المضاف بأسماء بعينها، بل عمم[4] في المتن، ومثل في الشرح[5] بلا غلام لك، يعني: فلك تقدير حركته فتحاً ونصباً[6]، واقتضى كلام غيره، أن المسموع في ذلك هو الأب والأخ والمثنى والمجموع على حدّه، وخص في الارتشاف[7] المثنى باليدين، وعلى التقديرين - في لا غلام لك - يظهر الاختلاف في اللفظ في نحو لا مسلمات لك فإن جعلنا الحركة إعرابية تعين الكسر، وإن جعلناها بنائية فلك الفتح والكسر، والفتح أولى.

ثم اعلم أن ما ذكره المصنف من أن الاسم الواقع بعد (لا) في الضابط الذي ذكره غير مضاف، هو مذهب هشام[8] وابن كيسان، واختاره المصنف وابن الحاجب، وذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى أن هذا المذكور مضاف حقيقة/ باعتبار المعنى. ٢١٢

واعترض[9] بأن اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه، بل تقدر، وأجيب بأن اللام هٰهنا[10] أيضاً مقدرة، وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة كـ(تيم) الثاني في:

يـــاتيم[11] تيــم عـــــدي[12] ....

(١) أهملت الذال في، ز.

(٢) بارا، ز، ظ.

(٣) متعلقة، ز، ظ.

(٤) عم، ز، ظ.

(٥) على التسهيل ٧٥: أ، ونص على الإطلاق فقال: (ولا تختص هذه المعاملة بالمثنى وأخ وأب وأخواتها، بل هي جائزة في كل ما وليه لام جر معلقة بمحذوف غير خبر، حتى في: لا غلام لك، ولا بني لك، ولا بنات لك، ولا عشري لك).

(٦) نصباً وفتحاً، د.

(٧) لأبي حيان.

(٨) ابن معاوية الضرير.

(٩) فاعترض، ز، ظ.

(١٠) هنا، د، هاهنا، ظ.

(١١) تم، ز.

(١٢) ...... لا أبا لكـــم لا يوقعنكم في سوأة عمر =

على من قال: إن (تيم[1]) الأول مضاف إلى (عدي) الظاهر، فيكون الفصل[2] بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل.

فسئل[3]: ما الحامل[4] على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيداً دون سائر الإضافات المقدرة باللام؟.

فأجيب بأنهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بـ(لا) من غير تكريرها تخفيفاً[5] وحق المعارف المنفية بـ(لا) الرفع مع تكرير (لا)، ففصلوا بين المتضايفين لفظاً حتى يصير المضاف[6] بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف، فلا يستنكر نصبه[7] وعدم تكرير[8] (لا).

والدليل على قصدهم لهذا الغرض أنهم لا يعاملون بهذه المعاملة المنفي المضاف إلى النكرة، فلا يقولون[9]: لا أبا لرجل حاله كذا، ولا غلامي لشخص نعته كذا،

= من قصيدة لجرير هجا فيها عمر بن لجأ التيمي وقومه، وافتخر عليهم بقومه. مطلعها:

هاج الهوى وضمير الحاجة الذكر ... واستعجم اليوم من سلومة الخبر

وقبل الشاهد:

لا تمنعون لكم عرسا وما لكم ... إلا بغيركم ورد ولا صدر

وبعده:

ياتيم إن جسم الأمر ليس لكم ... ولا الجرائيم عند الدعوة الكبر

جرير ٢٨٣ - ٢٨٨، سيبويه ١: ٢٦، ٣١٤، المقتضب ٤: ٣٢٩، ٣٧٥، الخصائص ١: ٣٤٥ - ٣٤٦، الشجري ٢: ٨٣، ابن يعيش ٢: ١٠، ١٠٥، ٣: ٢١، الرضي ١: ١٤٦، ٢٦٥، ٧: ٣٤٤، المغني ٢: ٥١٠، ابن عقيل ٢: ٢١١، المقاصد ٤: ٢٤٠ - ٢٤٣، الأشموني ٣: ١٥٣، السيوطي ٢: ٨٥٥ - ٨٥٧، الهمع ٢: ١٢٢، الخزانة ١: ٣٥٩ - ٣٦٠، ٢: ١١٦، ٤: ٢٧٣، شواهد ابن عقيل ٢١٨ - ٢١٩، الدرر ٢: ١٥٤.

(١) تميم، ظ.
(٢) أهملت الصاد في، ز.
(٣) فقيل، د، فشيل، ز.
(٤) احامل، ز، الحاصل، ظ.
(٥) تحقيقاً، د، ظ.
(٦) الضاف، ز، ظ.
(٧) لفظه، ظ.
(٨) تكرار، د.
(٩) أهملت الياء في، د.

والدليل على أنه مضاف قوله[١] :

وقد مات شماخ ومات مزرد وأي كريم لا أباك مخلد[٢]

وقول الآخر[٣] :

أبالموت الذي لابد أني ملاق لا أباك تخوفيني[٤]

فصرح بالإضافة، وهو شاذ لا يقاس عليه، وتخريج المصنف[٥] لذلك ـ على أنه دعا على المخاطب بأن[٦] لا يأباه الموت فجعله [فعلاً[٧]] ماضياً والكاف مفعولاً به ـ يضعفه وروده حيث لم يذكر الموت كقوله[٨] :

(١) مسكين الدارمي.

(٢) من قصيدة طويلة رويها عين، ذكر فيها كثيراً من الشعراء الذين تقدموه، أورد البغدادي طرفاً منها، وفيها يأتي البيت الشاهد مع سابقه ولاحقه:

بنجران أوصال النجاشي أصبحت تلوذ به طير عكوف ووقع
وقد مات شماخ ومات مزرد وأي عزيز لا أبالك يمنع
أولئك قوم قد مضوا لسبيلهم كما مات لقمان بن عاد وتبع

ولا شاهد على هذه الرواية، لأنه أثبت اللام في (لا أبا لك).

يروى: (.. يخلد) (.. بخالد) (... ممنع).

شماخ: يعني الشماخ بن ضرار، اسمه معقل. مزرد بن ضرار أيضاً، واسمه يزيد. سيبويه ١ : ٣٤٦، المقتضب ٤ : ٣٧٥، الكامل ٢ : ٤٨٧، ٣ : ٩٥٣، ابن يعيش ٢ : ١٠٥، شرح التسهيل ٧٤ : ب، ٧٥ : أ، الرضي ١ : ٢٦٥، الخزانة ٢ : ١١٦ ـ ١١٩، رغبة الآمل ٥ : ٨٥، ٧، ١٤٧.

(٣) أبي حية النميري، أو الأعشى، وليس في ديوانه.

(٤) لم أقف على سابقه ولا لاحقه. المقتضب ٤ : ٣٧٤ ـ ٣٧٥، الكامل ٢ : ٤٨٧، ٣ : ٩٥٣، الخصائص ١ : ٣٤٥، الشجري ١ : ٣٦٢، ابن يعيش ٢ : ١٠٥، المقرب ١ : ١٩٢، شرح التسهيل ٧٤ : ب، ٧٥ : أ، ابن مالك ١ : ١٦٧، شذور الذهب ٣٢٨، التصريح ٢ : ٢٦، الهمع ١ : ١٤٥، الخزانة ٢ : ١١٨ ـ ١١٩، رغبة الآمل ٥ : ٨٥، ٧ : ١٤٧، الدرر ١ : ١٢٥.

(٥) في شرح التسهيل ٧٥ : أ.

(٦) بأنه، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) أبي طالب.

أما المصنف فاعترض[2] بقولهم: (لا أبالي)، و(لا أخالي)، إذ لو كان الاسم مضافاً ـ كما زعموا ـ لقالوا: (لا أب لي)، و(لا أخ لي) بكسر الباء والخاء، إشعاراً بأنها متصلة بالياء تقديراً، فإن اللام لا اعتداد بها على قولهم.

والجواب: أنهم [لم[3]] يكسروا الباء و[لا][4] الخاء، لأن الياء غير مباشرة[5] للآخر. واللام الجارة هي المباشرة له[6] لفظاً.

واعترض[2] أيضاً بأن الإضافة إن كانت محضة لزم كون اسم (لا) معرفة.

وإن كانت غير محضة لزم مخالفة النظائر، لأنها لا تكون[7] إلا فيما عمله[8] عمل الفعل، أو في معطوف[9] على ما لا يكون [إلاّ][3] نكرة.

---

(١) .... بمنسأة، قد جاء حبل وأحبل

وبعده بأبيات على ما في اللسان:

هلم إلى حكم ابن صخرة إنه سيحكم فيما بيننا ثم يعدل

كما كان يقضي في أمور تنوبنا فيعمد للأمر الجميل ويفصل

وفي الديوان: (أمن أجل حبل ذي رمام علوته). ولا شاهد على هذه الرواية. وقد تلاعب الرواة بعجز البيت فأنشدوا: (.. قد جر حبلك أحبل) (... قد جاء حبل بأحبل) (... قد جر حبلك أحبلا). ابن صخرة: الوليد بن المغيرة.

أبو طالب ١٤٢، المنصف ٢: ٥٨ ـ ٥٩، السبع ١٥١، الصحاح ١: ٧٦، اللسان (نسأ) (حبل).

(٢) في شرح التسهيل ٧٤: ب ـ ٧٥: أ.

(٣) ليست في، ظ.

(٤) ليست في، د.

(٥) لأنها غير مباشرتين، د، لأنها غير مباشرة، ظ، وهذا كله غير صحيح.

(٦) لها، ز، ظ.

(٧) أهملت التاء في، د.

(٨) عمل، ز، ظ.

(٩) المعطوف، ظ.

والجواب: أنه منقوض[١] بـ(غيرك) و(شبهك) ونحوهما، فإن الإضافة في ذلك غير محضة، وليست شيئاً مما ذكر.

وأما ابن الحاجب[٢] فاعترض: بأنه لو كان المذكور مضافاً حقيقة لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير[٣] (لا).

والجواب: أنه ترك الرفع والتكرير؛ لكونه في صورة النكرة، والغرض من الفصل باللام أن لا يرفع ولا تكرر[٤] [لا[٥]]، فكيف يرفع[٦] وتكرر[٧] مع الفصل باللام!!.

واعترض[٨] أيضاً بأن (لا أبالك)، و(لا أب لك)[٩] سواء في المعنى اتفاقاً، و(لا أب لك) نكرة بلا خلاف، فيلزم أن يكون (لا أبا لك) نكرة أيضاً؛ إذ المعرفة لا توافق النكرة معنى.

والجواب: أن الاتفاق في المعنى إنما هو بالنسبة إلى الجملتين وهما[١٠] (لا أبا لك) و(لا أب لك)، ولم يتفقوا أن (أبا لك) و(أب لك) بمعنى واحد، وقد يكون المقصود من الجملتين واحداً، مع أن المسند إليه في إحداهما[١١] معرفة، وفي الأخرى نكرة، والمسند ـ أي: خبر[١٢] (لا) في (لا أبا لك) ـ محذوف، أي: (لا أبا لك موجود)، وأما في (لا أب لك) فالخبر هو (لك)، أي: (لا[١٣] أب موجود لك)، فالجملة الأولى[١٤]

(١) أهملت الضاد في، ز، ظ.
(٢) نقل الرضي عنه هذين الاعتراضين في شرح الكافية ١ : ٢٦٥ وأجاب عنها.
(٣) وتكرار، د.
(٤) يكرر، د.
(٥) ليست في، د.
(٦) ترفع، ز.
(٧) ويكرر، د.
(٨) ابن الحاجب.
(٩) وإلا، ظ.
(١٠) وهي، ز.
(١١) إحدهما، د.
(١٢) في خبر، د، وهــو خطأ.
(١٣) إلا، د.
(١٤) في الأولى، د، ولا معنى للزيادة.

بمعني: لا كان أبوك موجوداً، والثانية بمعني: لا وجد لك أب. وفحوى الجملتين واحـدة[(١)] مع كون المسند إليه في إحداهما[(٢)] معرفة، وفي الأخرى نكرة. كذا قرره الرضـي[(٣)]. «**فإن فصلها**» أي: فإن فصل النكرة الواقعة بعد (لا) عن المجرور باللام «**جار آخر**» نحو: (لا يدَيْ بها لك)[(٤)]. «**أو ظرف**» نحو: (لا يدي اليوم [لـك][(٥)]، و(لا غلامي عنـدي[(٦)] لك). «**امتنعت المسألة في الاختيار**» لا في الضرورة «**خلافاً ليونس**» فإنه أجاز ذلك في الاختيار كما مثلنا، وأشار سيبويه[(٧)] إلى جوازه في الضرورة.

٢١٣ ـ «**وقد يقال ـ في الشعر ـ لا أباك**» كالبيتين اللذين أنشدناهما آنفاً[(٨)].

قال المصنف[(٩)]: أصله عنـدهم (لا أبا لك)، فإن زعموا أن الضمير مخفوض بالإضافة، فكيف يكون اسم (لا) معرفة!!.

فإن قالوا: الإضافة غير محضة لتقدير[(١٠)] اللام، لزم تقدير المحض غير محض.

وإن قالوا: الجر بلام مقدرة، لزم اتصال الضمير المجرور بغير جاره، ولا نظير لذلك، وإنما هذا عندي دعاء. وقد تقدم ذلك[(١١)] وتقدم رده، وأنت خبير بأن هذا الكلام مخالف لما قرره في الأصل.

«**وقد يحمل على المضاف مشابهه في العمل**[(١٢)] **فينزع تنوينه**» نحو: لا

---

(١) واحد، د.

(٢) إحدهما، د.

(٣) في شرح الكافية ١: ٢٦٥.

(٤) لم يفهمها ناسخ (ظ)، فرسمها: بهالبك.

(٥) ليست في، ظ.

(٦) عندك، ظ. وحاول تصحيحها لكن لم تتضح.

(٧) في كتابه ١: ٣٤٧.

(٨) في ص ١٠٦.

(٩) في شرح التسهيل ٧٥: أ.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) في ص ١٠٧.

(١٢) بالعمل، ز، ظ، م.

طالع جبلاً، وهذا مبني على أن الاسم معرب، ولكن ترك تنوينه لشبهه بها يجب ترك تنوينه[١]، وهذا مذهب البغداديين[٢]، ويقولون: كما حمل [على[٣]] المضاف في الإعراب، حمل عليه في ترك التنوين.

فإن قيل: لأي شيء كان إجراؤه مجرى المضاف في الإعراب واجباً وفي ترك التنوين جائزاً[٤]؟.

قلنا[٥]: الأصل في الاسم التمكن. بل الأمكنية، فيكون معرباً منوناً، فحمل على المضاف في الإعراب وجوباً؛ لأنه حمل يقتضي بقاءه على أصله، وجعل حمله عليه في ترك التنوين جوازاً؛ لأنه حمل يقتضي خروجه عن أصله.

قال ابن هشام: وعلى قولهم يتخرج الحديث: (لا مانع لما أعطيت. ولا معطي لما منعت)[٦]. وأما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين. هذا كلامه في مغني اللبيب[٧].

قلت: وقد رددناه[٨] في الحاشية[٩]، وفي مصابيح الجامع الذي [علقته][١٠] على البخاري بأن هذا يتخرج أيضاً على قول البصريين، بأن يجعل (مانع) اسم (لا) مفرداً مبنياً: إما لتركيبه معها تركيب (خمسة عشر)، وإما لتضمنه[١١] (معنى) (من) الاستغراقية على الخلاف المتقدم، والخبر محذوف، أي لا مانع مانع لما أعطيت، واللام

---

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) البغدادين، ز.

(٣) ليست في، ز.

(٤) أهملت الزاي في، ظ.

(٥) قلت، د.

(٦) من حديث رواه المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ وأوله (اللهم لا مانع....) أخرجه البخاري ١: ١٣٩، ٨: ٦١، ١٠٧، ٩: ٧٨، ومسلم ١: ح ٥٩٣، وأبو داود ٢: ح ١٤٥٠.

(٧) ٢: ٤٤١.

(٨) قد رددنا، د.

(٩) المسماه (تحفة الغريب) ١٨٣: أ ـ ب.

(١٠) ليست في، د.

(١١) لتضمينه، ظ.

للتقوية، فلك أن تقول: تتعلق[1]، ولك أن تقول: لا تتعلق[2]، وكذا القول في (ولا معطي لما منعت)، وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف، وحسنه دفع[2] التكرار، فظهر بذلك أن التنوين على رأي البصريين ممتنع لا واجب.

ولعل السر في العدول عن تنوينه إرادة التنصيص على الاستغراق، ومع التنوين يكون الاستغراق ظاهراً لا نصاً.

فإن قلت: إذا نون كان الاسم مطولاً، و(لا) عاملة، وقد تقدم أنها عند العمل تكون[3] ناصة[4] على الاستغراق.[5]

قلت: مر لنا أيضاً أن بعضهم يخص الاستغراق المنصوص بحالة بناء الاسم من جهة تضمن (من) الاستغراقية،[6] ولو سلم أن الاستغراق عند عملها ثابت على سبيل التنصيص لم يتعين عملها في (مانعاً)[7] النصب حتى يكون النص على الاستغراق ثابتاً؛ لاحتمال أن يكون (مانعاً)[7] منصوباً بفعل محذوف، أي لا نجد أو لا نرى مانعاً لما أعطيت، فعدل إلى البناء لسلامته من هذا الاحتمال، وإن بنينا على أن غير المضاف يعامل معاملة المضاف في الإعراب ونزع التنوين والنون عند وجود الضابط المتقدم، وأن ذلك لا يخص بالأب والأخ والمثنى والمجموع على حدّه، كما هو ظاهر كلام المصنف، فلك أن تقدر الفتحة في (لا مانع)، و(لا معطي) إعرابية، وإن كان غير مضاف إجراءً له مجرى المضاف؛ لوجود المسوّغ له، كما في (لا غلام[8] [لك[9]]) على ما مثل به المصنف في الشرح كما مر[10].

«فصل» في الكلام على بطلان عمل (لا)، وفي فروعٍ تتعلق[11] بها وبتوابع اسمها.

(١) يتعلق، ز، ظ.

(٢) رفع، د.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) ناصبة، ز.

(٥) راجع ص ٩٣.

(٦) راجع ص ٩٤، ١٠١.

(٧) كذا في أصول التحقيق، والذي في الحديث (مانع).

(٨) الأعلام، ز.

(٩) سقطت من، ز، ظ. (١٠) في ص ١٠٤. (١١) يتعلق، ز.

«إذا انفصل مصحوب (لا)» نحو: ـ ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[(١)] **«أو كان معرفة»** نحو: لا زيد ولا عمرو[(٢)]. **«بطل العمل بإجماع»**.

أما مسألة[(٣)] الفصل فلم يخالف فيها إلا الرماني كما سبق في أول الباب.

وأما مسألة المعرفة فبطلان العمل فيها إنما هو مجمع عليه عند البصريين، وأما الكوفيون فإنهم جوزوا بناء العلم.

وإنما بطل العمل في المفصول بينه وبين (لا)؛ لأنه قد ضعف أمر (لا) بالفصل، وهي في نفسها عامل ضعيف؛ لأنها تعمل بمشابهة (إنَّ) التي تعمل[(٤)] / بمشابهة الفعل لا بالأصالة. ٢١٤

قالوا: ووجه المشابهة بين (إن) و(لا) [أنَّ][(٥)] (إن) للمبالغة في الإثبات و(لا) للمبالغة في النفي، لأنها لنفي الجنس، فلما توغلتا في طرفي الإثبات والنفي تشابهتا.

قلت: (إن) ليست للإثبات وإنما هي لتوكيد النسبة الواقعة في الكلام الذي تدخل عليه إثباتاً كان أو نفياً.

وإنما بطل عملها في المعرفة؛ لأنها لنفي الجنس، ولا يمكن حصوله مع دخولها على المعرفة؛ إذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها. **«ويلزم ـ حينئذٍ ـ»** أي: حين إذ بطل العمل «التكرار» أي تكرار (لا) مع المفصول ومع المعرفة.

«في غير ضرورة، خلافاً للمبرد وابن كيسان».

أما لزوم التكرار مع الفصل فإنه جعل تكريرها منبِّهاً على كونها لنفي الجنس في النكرات؛ لأن نفي الجنس هو تكرار[(٦)] النفي في الحقيقة.

وأما مع[(٧)] المعارف فالتكرار جبرانٌ[(٨)] لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن

(١) ﴿... وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ ٤٧ الصافات (٣٧).
(٢) عمر، د، ز.
(٣) في مسيلة، د.
(٤) لا تعمل، ظ، والزيادة خطأ.
(٥) ليست في، د.
(٦) تكرير، ز، ظ.
(٧) على، ز.
(٨) جبر، د، جيران، ز.

حصوله مع المعرفة، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرار (لا) في الموضعين، فأجازا نحو: لا زيدٌ في الدار، ونحو: لا فيها رجلٌ، واستدلا[١] بقول الشاعر[٢]:

بكت جزعاً واسترجعت ثُمَّ آذنت ركائبها أَنْ لا إلينا رجوعها[٣]

وهو عند الجماعة محمول على الضرورة. **«وكذا»** (لا) **«التاليها خبر مفرد»** نحو: زيد لا كاتبٌ ولا شاعر، واحترز من الجملة الفعلية، نحو: زيد لا يقوم، فلا يلزم فيها التكرار. **«أو شبهه»** أي شبه الخبر المفرد من النعت نحو: مررت برجلٍ لا شجاعٍ ولا كريمٍ، والحال نحو: جاء زيد لا ضاحكاً ولا ماشياً، وقد جاء عدم التكرار في ذلك لأجل الضرورة قال [الشاعر[٤]]:

وأنت امرؤٌ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع[٥]

(١) استدلالاً، ز، ظ.

(٢) لا يعرف.

(٣) يروى: (قضت وطراً...) (... جزعاً واستعبرت..).
(لا إلينا رجوعها): أكثر النحويين على أن (لا) نافية للجنس، واختلفوا في السبب الذي لأجله لم تكرر: فيرى سيبويه أن ذلك لأنها دخلت على معرفة، ومعنى ذلك أن (رجوعها) مبتدأ خبره محذوف، أي موجود، أو نحوه، أما (إلينا) فهو للتبيين. ويرى المبرد وابن كيسان أن عدم التكرار لكون اسمها لم يتصل بها، والظاهر من هذا أن الجار والمجرور خبر المبتدأ مقدماً، ولا يخفى أن (لا) هنا ملغاة؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة، وعندهما أن عدم التكرار في مثل هذا جائز، وعند غيرهما شاذ، والقول قول سيبويه. جزعاً: مفعول مطلق مبيناً للنوع، أي: بكاءَ جزعٍ، فلما حذف المضاف حل المضاف إليه محله ويجوز أن يعرب مفعولاً لأجله. استرجعت: طلبت الرجوع، أو قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون. آذنت: أشعرت. أن: مفسرة؛ لتقدم (آذنت)، وفيه معنى القول دون حروفه. ويجوز أن تكون مخففة، فاسمها ضمير الشأن.
سيبويه ١: ٣٥٥، المقتضب ٤: ٣٦١، الشجري ٢: ٢٢٥، ابن يعيش ٢: ١١٢، ٤: ٦٥، ٦٦، المقرب ١: ١٨٩، شرح التسهيل ٧٥، ب، الرضي ١: ٢٥٨، الأشموني ٢: ١٨، الهمع ١: ١٤٨، الخزانة ٢: ٨٨ ـ ٨٩، الدرر ١٢٩.

(٤) ليست في، د، والشاعر: الضحاك بن هشام الرقاشي، وقيل: جنف بن مالك بن الحُرث بن ثعلبة القضاعي، وقال سيبويه: رجل من سلول. والراجح الأول.

(٥) الأول من أبيات قالها لحضين ـ بالضاد المعجمة ـ بن المنذر الرقاشي، من سادات ربيعة وصاحب راية أمير المؤمنين علي يوم صفين وبعد الشاهد:

=

وقال الآخر[١] :

قهرت العدا[٢] لا مستعيناً بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر[٣]

«**وأفردت**» (لا) فلم تكرر «في» قولهم : «**(لا نولك أن تفعل) ؛ لتأوله بـ(لا ينبغي)**» فلا حجة حينئذ فيه[٤] للمبرد وابن كيسان ؛ لأن (لا) في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها . والنول[٥] مصدر بمعنى التناول ، وهو هنا[٦] بمعنى المفعول ، أي : ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل ، أي لا ينبغي [لك[٧]] أن تتناوله .

«**وقد يؤول**[٨] **غير عبدالله**» وهو مما [لا[٩]] تنزع[١٠] منه الألف واللام بحال ، أعني من الجزء الثاني لو أفرد . «**وعبد الرحمن**» وهو مما لا تنزع[١١] الأداة من جزئه[١٢] الثاني لو أفرد إلا في النداء والإضافة . «**من الأعلام بنكرة ، فيعامل معاملتها بعد**

= وأنت على ما كان منك ابن حرة أبيٌّ لما يرضى به الخصم مانع
وفيك خصال صالحات يشينها لديك جفاء عنده الود ضائع

يروى : (أنت امرؤ . . .) (حياتك لا ترجى . . .) (وإني لما يرضى . . .) .

سيبويه ١ : ٣٥٨ ، المقتضب ٤ : ٣٦٠ ، الشجري ٢ : ٢٣٠ ، التصحيف ٤٠٥ ، ابن يعيش ٢ : ١١٢ ، شرح التسهيل ٧٥ : ب ، ابن مالك ١ : ١٧٠ ، الرضي ١ : ٢٥٨ ، الأشموني ٢ : ١٨ ، الهمع ١ : ١٤٨ ، ٢٤٥ ، الدرر ١ : ١٢٩ ، ٢٠٢ .

(١) مجهول .
(٢) العدي ، ز ، ظ .
(٣) لم أقف له على مزيد ، وهو من شواهد : شرح التسهيل ٧٥ : ب ، ١٢٧ : ب ، ابن مالك ١ : ١٧٠ ، الأشموني ١٢ : ١٨ ، الهمع ١٤٨ ، ٢٤٥ ، الدرر ١ : ١٢٩ ، ٢٠٢ .
(٤) فيه ح ، د . (ح) اختصار (حينئذ) ، لا ننبه إليه إلا تبعا لأن (د) دائماً تختصره .
(٥) والنزل ، ز .
(٦) هاهنا ، ز ، ظ .
(٧) ليست في ، د .
(٨) تؤول ، ز .
(٩) ليست في ، ظ .
(١٠) ينزع ، د ، ز .
(١١) ينزع ، د .
(١٢) أهملت الجيم والزاي في ، د .

نزع ما فيه أو فيما أضيفت إليه من ألف ولام».

فالأول: كالبصرة، فتقول: لا بصرة[١] لكم.

والثاني: كقولهم: (قضية ولا أبا حسن لها)، والمراد بـ(أبي[٢] الحسن) عليّ رضي الله عنه.

وفي كلام المصنف مسامحة حيث جعل (الحسن) مضافاً إليه العلم، وليس كذلك، وإنما[٣] العلم مجموع المضاف والمضاف إليه.

قال المصنف[٤]: قدر قوم العَلَم المعامل بهذه المعاملة مضافاً إليه (مثل)، وقدره آخرون بـ(لا[٥] مسمًّى بهذا الاسم)، أو بـ(لا واحد من مسميات هذا[٦] الاسم). ولا يصح واحد من هذه التقديرات الثلاثة على الإطلاق:

أما الأول فممنوع من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه قد ذكر (مثل) بعده نحو:

تبكي على زيد ولا زيد مثله بريءٌ[٧] من الحمىّ سليم الجوانح[٨]

الثاني: أن المتكلم إنما يقصد نفي مسمى العَلَم المقرون بـ(لا)، فإذا قدر (مثل) لزم خلاف المقصود.

الثالث: أن المعامل بهذا يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد[٩]، فلا يكون في نفيه

---

(١) بقرة، د.

(٢) أبو، ز، ظ.

(٣) إنها، د.

(٤) في شرح التسهيل ٧٦: أ، وقد اختصره.

(٥) بلى، د.

(٦) هذه، د، بهذا، ظ.

(٧) يرى، د، وألحقت فيها بالصدر.

(٨) لم أقف على اسم القائل، ولا وجدت له سابقاً ولا لاحقاً. المقرب ١: ١٨٩ - ١٩٠، شرح التسهيل ٧٦: أ، ابن مالك ١: ١٦٨، الهمع ١: ١٤٥، الخزانة ٢: ٩٨، يس ١: ٢٣٦، الدرر ١: ١٢٤.

(٩) واحد، ظ، وعلى الواو شطب لم يظهر.

فائدة، نحو: لا بصرة لكم.

وأما التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقاً، فإن من الأعلام المعاملة بذلك ماله مسميات كثيرة كأبي حسن وقيصر، فتقدير ما كان هكذا بـ(لا مسمى) أو بـ(لا واحد من مسمياته) كذب، فالصحيح أنه لا يقدر بتقدير واحد، بل بما يليق/ ، ٢١٥ فيقدر: (لا زيد) بـ(لا مسمى بهذا[1] الاسم) أو بـ(لا واحد من مسمياته)، ويقدر: (لا قريش) بـ(لا بطن من بطون قريش)، و(لا أبا حسن) و(لا كسرى)[2] و(لا قيصر)[2] بـ(و(لا مثل).

«**ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير**» فلا يقال: لا إياه[3] ههنا[4]. «**ولا اسم إشارة**» فلا يقال: لا هذا هنا. «**خلافاً للفراء**» فإنه جوز إجراء المعرفة[5] في ذلك مجرى النكرة بالتأويل كما في الأعلام المذكورة، وهو بعيد غير مسموع.

قلت: وقد يؤخذ من قول[6] الفراء هذا أن الكاف من (ذاك)[7] ونحوه ضمير[8] مضاف إليه، لا حرف خطاب[9]، كما يقول[10] الجماعة، لقيام المسوغ للإضافة[11] على رأيه، فتأمله.

«**ويفتح أو يرفع الأول**» على طريق التنازع، فتعمل[12] الثاني وتضمر[13] في

(١) بهذ، د.
(٢) جاءتا في قوله ﷺ: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده...»، وقد مر في ٣: ١١٢.
(٣) أباه، ظ.
(٤) هاهنا، ظ.
(٥) المعرف، ز، ظ.
(٦) كلام، د.
(٧) ذلك، د.
(٨) وضمير، ظ.
(٩) أهملت الخاء في، د.
(١٠) تقول، ز، ظ.
(١١) بالإضافة، ز، ظ.
(١٢) فيعمل، د.
(١٣) ويضمر، د.

الأول على المختار. «من نحو: لاحول ولا قوة إلا بالله[١]» والمراد[٢] بذلك أن تكرر [لا[٣]] فتذكر مرتين مثلاً [مع[٤]] أن عقب كل واحدة منهما ـ بلا فصل ـ نكرة[٥].

«فإن فتح» الأول «فتح الثاني أو نصب أو رفع[٦]، وإن رفع» الأول «رفع الثاني أو فتح» فهذه خمسة أوجه جائزة في هذا التركيب.

الأول: (لا حولَ ولا قوةَ) بفتحهما، ووجهه أن تجعل (لا) في الموضعين للتبرئة، فتبني[٧] اسميهما[٨] كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها، ويجوز على مذهب سيبويه أن تقدر بعدهما خبراً واحداً لهما معاً، أي: لا حول ولا قوة لنا، أي: موجودان [لنا[٣]] لأن مذهبه أن (لا) المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر، فهما في موضع رفع[٩]، فـ(لا قوة) مبتدأ معطوف على مبتدأ، والمقدر مرفوع بأنه خبر المبتدأين[١٠] المتعاطفين، لا خبر المبتدأ الأخير فقط، فيكون الكلام جملة واحدة نحو: زيد وعمرو ضاربان، ويجوز أن

(١) تتكرر هذه الجملة في كثير من الأحاديث، ومن ذلك ما أخرجه البخاري ٨: ٦٩، ٧٣، ٧٤، ومسلم ٤: ح ٢٧٠٤ (عام) ٤٤، ٤٥، ٤٧ (خاص). والترمذي ٩: ح ٣٥٢٨ عن أبي موسى رضي الله عنه، وألفاظهم متقاربة، وهذا لفظ البخاري:
(قل: لا حول ولا قوة إلا بالله: فإنها كنز من كنوز الجنة).
(ألا أدلك على كلمة من كنز الجنة؟ قلت: بلى، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله). ومن ذلك ما أخرجه الترمذي ١٠: ح ٧٦٥٢ عن قيس بن سعد بن عبادة، وما أخرجه أحمد ٢: ٣٠٩ عن أبي هريرة.

(٢) فالمراد، ز، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) ليست في، ز.

(٥) النكرة، د.

(٦) أو رفع أو نصب، د، ز، ظ.

(٧) فيبني، د.

(٨) اسمها، د.

(٩) الرفع، ز، ظ.

(١٠) المبتدأين، د.

تقدر[١] لكل واحد منهما خبراً، أي: لا حول موجود لنا، ولا قوة موجودة لنا، فيكون الكلام جملتين، وأما على مذهب غيره[٢] ـ وهو أن (لا) المفتوح اسمها عاملة في الخبر ـ فيجوز أن يقدر لهما معاً خبراً واحداً، وذلك الخبر يكون مرفوعاً بـ(لا) الأولى والثانية، وهما وإن كانا عاملين إلا أنهما متماثلان، فيجوز أن يعملا في اسم واحد [عملاً واحداً][٣]، كما في: إن زيداً وإن عمراً[٤] قائمان كأنهما شيء واحد، وإنما امتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملاً واحداً في معمول واحد؛ قياساً على امتناع حصول أثر واحد من مؤثرين، ويجوز أيضاً عندهم أن تقدر[٥] لكل منهما[٦] خبراً على حياله.

الثاني: (لا حولَ ولا قوةٌ) بفتح الأول ورفع الثاني على أن (لا) الثانية زائدة لتأكيد [نفي[٣]] الأولى، كما في قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو، كأنك قلت: لا حول وقوة، نحو:

فلا[٧] أبَ وابنٌ[٨] ....

كما يجيء والعطف[٩] على المحل، فعند سيبويه يجوز[١٠] أن يقدر لهما [معاً[١١]] خبراً واحداً؛ لكونه خبر المبتدأ، وعند غيره لابد لكل واحد من خبر مفرد؛ لئلا يجتمع الابتداء ولفظ (لا) في رفع الخبر، ويجوز أن تجعل[١٢] (لا) غير زائدة، بل لنفي الجنس،

---

(١) يقدر، د.
(٢) الضمير عائد على سيبويه.
(٣) ما بين الحاصرتين ليس في، ظ.
(٤) عمرواً، ظ.
(٥) يقدر، ظ.
(٦) من هما، د.
(٧) ولا، ز، ظ.
(٨) سيأتي في ص ١٢١.
(٩) في العطف، د.
(١٠) أهملت الزاي في، د.
(١١) سقطت من، ز، ظ.
(١٢) يجعل: ز.

لكن تلغيها لضعفها، والإلغاء يجوز إذا كان اسمها نكرة تليها[(١)]، وقد حصل شرط الإلغاء، وهو تكرير (لا)؛ لأن التكرير حاصل سواء ألغيت الأولى والثانية كما في[(٢)]: (لا حولٌ ولا قوةٌ) ـ أو ألغيت الأولى دون الثانية ـ كما في (لا حولٌ ولا قوةَ)، [كما يجيء ـ أو ألغيت الثانية دون الأولى، كما في مسألتنا، وهي (لا حولَ ولا قوةٌ)][(٣)]، وتقدير الخبر مع جعل الثانية ملغاة مثله مع جعلها زائدة، ومن يجوّز[(٤)] إعمال (لا) عمل (ليس) يجوز[(٤)] هنا أن تجعل[(٥)] الثانية معملة عمل (ليس)، فيلزم تقدير خبر لها على حيالها، ولا تجعل[(٦)] الخبر لهما جميعاً؛ لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد؛ ولاستحالته هنا؛ لأن [لا[(٧)]] التبرئة خبرها مرفوع بها، أو بما يرتفع به خبر المبتدأ، و(لا) العاملة عمل (ليس) خبرها منصوب، فيكون الكلام عند هؤلاء جملتين.

الثالث: (لا حولَ ولا قوةً) بفتح الأول ونصب الثاني، على أن (لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي كما مر، فلا[(٨)] يجوز عند سيبويه أن تقدر[(٩)] لهما خبراً واحداً بعدهما؛ لأن خبر (لا حول) مرفوع عنده بالمبتدأ، وخبر (لا قوة) مرفوع بـ(لا)، لأن الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقاً لغيره، فيلزم/ ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وأنه لا يجوز، فيجب أن تقدر[(٩)] لكل منهما خبراً على حياله[(١٠)]، فيكون الكلام عنده جملتين. كذا قرره الرضي[(١١)]، وفيه بحث، وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما؛ لأن العامل عندهم ٢١٦

---

(١) يليها، د.
(٢) في قولك، د.
(٣) مابين المعقوفتين ليس في، ز.
(٤) تجوز، د.
(٥) يجعل، ز، ظ.
(٦) يجعل، ظ.
(٧) ما بين الحاصرتين ليست في، د.
(٨) ولا، د.
(٩) يقدر، د، ز.
(١٠) حياته، ز.
(١١) في شرح الكافية ١: ٢٦٠.

(لا) وحدها، فيكون الكلام ـ حينئذٍ ـ جملة واحدة، ويجوز أن تقدر[١] عندهم لكلٍ خبراً، فيكون الكلام جملتين.

الرابع: (لا حولٌ ولا قوةٌ) برفعهما، فتكون[٢] (لا) الأولى ملغاة؛ لوجود المسوِّغ للإلغاء، ويكون[٣] الاسمان مرفوعين[٤] بالابتداء، و(لا) الثانية: إما زائدة لتأكيد النفي كما مر، وإما ملغاة غير زائدة كـ(لا) الأولى. ومذهب سيبويه وغيره في هذا الوجه واحد؛ إذ لا عامل هنا إلا الابتداء فقط: فإما أن تقدر[٥] لكل واحد خبراً والكلام جملتان، أو تقدر[٥] لهما معاً خبراً، والكلام جملة، وإن جعلت (لا) الأولى عاملة[٦] [عمل[٧]] (ليس)، والثانية ملغاة وجب تقدير خبرين لما تقدم، وكذا إن جعلت الثانية عاملة عمل (ليس) والأولى ملغاة، وإن جعلت الثانية زائدة قدرت خبراً واحداً، وكذا إن جعلتهما معاً عاملتين[٨] عمل (ليس) جاز لك تقدير خبر واحد، ولا ضير كما مر، وجاز لك تقدير خبرين، ووحدة الجملة وتعددها بحسب ذلك.

الخامس: (لا حولٌ ولا قوةَ) برفع الأول على إلغاء (لا) أو إعمالها[٩] عمل (ليس)، وفتح الثاني للتركيب، والكلام جملتان، ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الأول، ولا نصبهما معاً إلا في ضرورة.

«وإن سقطت (لا) الثانية فتح الأول ورفع الثاني أو نصب» كقوله[١٠]:

---

(١) يقدر، ز، ظ.

(٢) فيكون، د، ز.

(٣) فيكون، د.

(٤) مرفوعان، د.

(٥) يقدر، د.

(٦) عامله، ظ.

(٧) ليست في، ز.

(٨) عاملين، ز، ظ.

(٩) عطفت بالواو في، د.

(١٠) رجل من عبد مناة بن كنانة، ولم يسموه، وقيل: الفرزدق. ولكن ليس في ديوانه. وقال البغدادي: من أبيات سيبويه الخمسين.

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا[١]

روي: (وابناً[٢]) بالرفع عطفاً على موضع (لا) واسمها[٣]، وبالنصب على موضع اسمها باعتبار عملها.

«وربما فتح منوياً معه[٤] (لا)». حكى أبو الحسن[٥]: (لا رجل وامرأةَ) بفتح المعطوف على تقدير ولا امرأة، فحذفها وأبقى حكمها، وليس هذا ببعيد ألبتة لأن نظيره متفق على ثبوته، لكنه على العكس من المحذوف والثابت، وهو (لا عليك)؛ إذ تقديره: لا بأس عليك، وانظر هل يجوز على هذا الوجه الذي حكاه الأخفش أن ترفع[٦] الأول كما يجوز لو صرحت بهما؟

«وتنصب[٧] صفة اسم (لا) أو ترفع مطلقاً» أي: سواء كان ذلك مع التركيب[٨] نحو: لا رجل ظريفاً وظريف، أو مع[٩] فقده نحو: لا غلام[١٠] رجل ظريفاً وظريف، وسواء اتصلت الصفة كما مثلنا، أو لم تتصل نحو: لا رجل[١١] عندك فاضلاً وفاضل، وسواء كانت الصفة مفردة كما مثلنا، أو غير مفردة بأن تكون مضافة نحو:

---

(١) يروى: (إذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزرا). قالوا: الممدوح مروان بن الحكم بن العاص بن أمية، وابنه عبدالملك.
سيبويه ١: ٣٤٩، المقتضب ٤: ٣٧٢، الكشاف ١: ٣٧٢، ابن يعيش ٢: ١٠١، ١١٠، ابن الناظم ٧٢، الرضي ١: ٢٦٠، ٢٦٢، المقاصد ٢: ٣٥٥ ـ ٣٥٨، التصريح ١: ٢٤٣، الأشموني ٢: ١٣، الهمع ٢: ١٤٣، الخزانة ٢: ١٠٢ ـ ١٠٣، شواهد الكشاف ١١٣ ـ ١١٤، الدرر ٢: ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٢) ابن، د، وهي مضافة بين السطرين.

(٣) وسمها، ظ.

(٤) مع، د.

(٥) الأخفش.

(٦) يرفع، د.

(٧) أو تنصب، ظ.

(٨) المركب، ظ.

(٩) عطفت بالواو في، ز.

(١٠) أهملت الغين في، ظ.

(١١) نحولا رجل نحو لا رجل، ز.

لا رجل ذكي[١] الفهم عندك، أو مطولاً نحو: لا رجل طالعاً جبلاً وطالعٌ جبلاً والنصب[٢] في ذلك باعتبار عمل (لا)، وقيل: باعتبار الإتباع للحركة البنائية؛ لكونها بمنزلة الإعرابية، كما في النداء، والرفع في ذلك بتقدير عمل الابتداء؛ لأن موضع (لا رجل) رفع بالابتداء كما مر.[٣]

وقال ابن معط[٤]: صفة المبني المضافة[٥] منصوبة[٦] لا غير نحو: لا عبد كريم الحسب.

قال الرضي[٧]: ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة[٨] ولفارق أن يفرق بأن (يا) لو باشرت المضاف لم يكن فيه إلا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرته، ويجوز في المضاف الذي باشرت (لا) الرفع عند التكرار، نحو: لا غلام رجل في الدار، ولا غلام امرأة، فلم يلزمه النصب لما[٩] وقع صفة لما باشرته (لا).

«وقد تجعل» الصفة **«مع الموصوف كخمسة عشر إن أفردا»** أي: الصفة والموصوف **«واتصلا»**[١٠] فيجوز في نحو: لا رجل ظريف أن يبني الموصوف والصفة جميعاً على الفتح، فتركبه[١١] [معها تركيب[١٢]] خمسة عشر، ووجه التركيب أن الصفة من تمام الموصوف فاغتفر فيها ذلك، وجوز بعضهم أن تكون فتحة[١٣] الصفة إعرابية لكن حذف تنوينها [طلباً[١٢]] للتشاكل، فيكون[١٤] محمولاً على محله أو على لفظه في

(١) أهملت الذال في، د.
(٢) أو النصب، د.
(٣) راجع ص ٩٧.
(٤) يحيى بن عبدالمعطي.
(٥) المضافه، ز، المضاف، ظ.
(٦) منصوبه، د.
(٧) في شرح الكافية ١ : ٢٦٣.
(٨) مضافه، ظ.
(٩) كما، ز، ظ.
(١٠) أو اتصلا، م، وهو خطأ؛ لأن الشرط اجتماع الأمرين.
(١١) فتركيبه، د.
(١٢) ساقط من، د.
(١٣) يكون فتحه، ز.
(١٤) أهملت الياء في، د.

الإعراب؛ لشبه فتحته بحركة[1] الإعراب كما مر. «**وليس رفعها**» أي: رفع الصفة «**مقصوراً على تركيب الموصوف**» حتى [إنه[2]] إذا لم يركب لا يجوز الرفع، نحو: لا غلام رجل ظريف[3] عندك. «**ولا دليلاً**[4]/ **على إلغاء (لا)**» فيما إذا قلت: لا رجل ظريف[5] في الدار. «**خلافاً لابن برهان في المسألتين**» وشبهته في ذلك أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه فلا عمل له في صفته، والاسم المبني على الفتح إن نصبت صفته دل ذلك عنده على الإعمال، وإن رفعت دل على الإلغاء[6] . ٢١٧

قال المصنف[7] : وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأن إعمال (لا) عند استكمال شروطها ثابت بإجماع العرب، فالحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له.

وقوله: لا عمل للابتداء في الاسم [المنصوب[2]] غير مسلم، بل له عمل في موضعه، كما [أن[8]] له عملاً[9] بالإجماع في موضع المجرور بـ(من) في نحو: هل من رجل في الدار؟

واختار بعض المتأخرين قول ابن برهان في المسألة الثانية، وهو أن رفع الصفة عند تركيب الموصوف مع (لا) دليل على إلغائها، ووجه ما اختاره هذا المتأخر أن (لا) ـ والحالة هذه ـ لا عمل لها؛ لكونها قد ركبت فصارت كالجزء، والحرف إذا كان كالجزء لم يعمل مثل: (قد) والسين ولام التعريف، وجزئية المركب أقوى من جزئية غيره،

---

(١) لحركة، ز، ظ.

(٢) ساقط من، د.

(٣) أهملت الظاء في، د.

(٤) دليل، ظ.

(٥) طريف، ظ.

(٦) أهملت الغين في، ظ.

(٧) في شرح التسهيل ٧٦: ب.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) عمل، ز، ظ.

فلهذا كان الحكم بالرفع المحلي لمجموع (لا رجل)، ومن ثم قال سيبويه: - في (لا رجل ظريفاً) - إنه تابع على اللفظ مثل: يازيد الظريفُ، ولم يجعله مثل: إن هذا الظريف[١] في الدار، وقد مرت الإشارة إلى نحو هذا عن ابن هشام[٢].

«**وللبدل الصالح لعمل (لا) النصب والرفع**» نحو: لا أحد فيها[٣] رجلاً[٤] ولا امرأة، فلك[٥] نصب البدل نظراً إلى عمل (لا)، [ولك[٦]] رفعه[٧] نظراً إلى عمل الابتداء، ولا فرق بين أن يكون البدل مفرداً أو غيره، ولا يجوز تركيبه مع الاسم؛ إذ هو في نية تكرار العامل. «**فإن لم يصلح**»البدل «**لعملها**» أي: لعمل (لا) بأن كان معرفة[٨] نحو: لا أحد فيها زيد ولا عمرو «**تعين رفعه**»؛ لأن مقتضى[٩] النصب منتف، ومنه (لا إله إلا الله)، ثم المبدل منه ما هو؟ فقيل: هو الضمير المستتر في الخبر المقدر - وقيل: بدل من اسم (لا) باعتبار عمل الابتداء، أي: باعتبار محل الاسم قبل دخول (لا). والأول أولى؛ لأن فيه إبدالاً من الأقرب، بخلاف الثاني، فإن الإبدال فيه من الأبعد؛ ولأنه لا داعي[١٠] إلى الإتباع باعتبار المحل مع إمكان الإتباع باعتبار اللفظ.

فإن قيل: كيف يصح هذا، والبدل هو المقصود بالنسبة، وهي بالنسبة إلى المبدل منه سلبية[١١].

فالجواب: أنه إنما وقعت النسبة إلى البدل بعد النقض[١٢] [بـ(إلا)]، فالبدل هو

---

(١) أهملت الظاء في، د.

(٢) راجع ص ٩٧.

(٣) في الدار، د.

(٤) رجل، ظ.

(٥) ذلك، ز.

(٦) ليست في، د.

(٧) والرفع، د.

(٨) معرفه، ز.

(٩) مقتضى، د، ظ، والغالب على الأول أن لا ينقط الياء، أما الثاني فذلك دأبه.

(١٠) داعيه، د.

(١١) وسيلة، ظ.

(١٢) النقص، د.

المقصود بالنفي المعتبر في المبدل [منه[1]] لكن بعد نقضه، ونقض النفي إثبات. والكلام على إعراب هذه الكلمة الشريفة ـ أعني (لا إله إلا الله) ـ طويل الذيل، وقد أفرد في ذلك التصنيف، فلا نطوّل به، ولعلنا نلم بشيء من ذلك في باب المستثنى إن شاء الله تعالى. «**وكذا المعطوف نسقاً**» هو على التفصيل المذكور، فيجوز الوجهان في: (لا رجل وامرأة)، ويتعين الرفع في: (لا امرأة فيها وزيد)[2].

فإن قلت: كلامه شامل لما إذا كررت (لا) مع النسق، وما إذا لم تكرر، وقد كان قال فيما مضى: (وإن سقطت[3] (لا) الثانية فتح الأول ورفع الثاني أو نصب، وربما فتح.) فزاد هناك وجهاً لم يذكره هنا، فما باله أعاد المسألة، ثم إنه أعادها ناقصة؟.

قلت: إنما مراده هنا النسق الذي لم تكرر معه (لا)، وأما ما كررت معه (لا) فـ[قد[1]] مضى حكمه، فلا حاجة [به[1]] إلى أن يذكره ثانياً، والمقصود هنا بيان أن حكم النسق حكم البدل في التفصيل المذكور، فذكره لهذا الغرض وإن لزم من ذلك تكرار مسألة، فلا ضير.

«**وإن كرر اسم (لا) المفرد دون فصل فتح الثاني أو نصب**» نحو: لا ماءَ ماءً بارداً، عندنا. فلك[4] في (ماء) الثاني ثلاثة أوجه، حكى المصنف منها وجهين:

أحدهما: الفتح على تركيب الثاني مع الأول كالصفة والموصوف.

وثانيهما: نصب الثاني.

والثالث: الذي أهمله المصنف ـ رفع[5] الثاني، كما أهمل بيان الإعراب في هذه المسألة، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه صفة، لأن هذه النكرة/ موطّئة[6] للنعت، وإذا وصف الاسم جاز أن يوصف به. ٢١٨

---

(١) ليست في، د.

(٢) ولا زيد، د وكلامه الآتي دليل على صحة ما أثبتنا.

(٣) اسقطت، ز، ظ.

(٤) أهملت الفاء في، د.

(٥) ورفع، ز.

(٦) موطية، د.

الثاني: أنه توكيد لفظي.

ثم الأوجه الثلاثة: وهي الفتح والنصب والرفع - إنما تجوز[١] في الاسم الثاني حيث لا يجعل بدلاً، فإن جعل بدلاً امتنع الفتح؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فيمتنع تركيبه.

و(بارد) صفة (ماء)[٢] الثاني، فإن فتح أو نصب فـ(بارد) منصوب، وإن رفع (ماء)[٤] الثاني فـ(بارد) مرفوع.

«ولـ(لا)[٣] **مقرونة بهمزة الاستفهام**» سواء تجردت للاستفهام عن النفي المحض كقوله[٤]:

ألا اصطبار لسلمى أم لها[٥] جلد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي[٦]

والشلوبين ينكر هذا القسم، أو كانت للإنكار التوبيخي كقول حسان[٧] رضي الله عنه:

ألاطعان ألا فرسان عادية ألا تجشؤكم[٨] حول التنانير[٩]

---

(١) يجوز، د، ز، ظ، لكن الأول أهمل الياء.

(٢) ما، ز، ظ.

(٣) وإلا، ز، ظ.

(٤) قيس بن الملوح: المجنون.

(٥) الها، ز.

(٦) بيت مفرد في ديوان المجنون وروايته (لليل) ابن الملوح ٢٢٨ (نشر مكتبة مصر)، شرح التسهيل ٧٦: ب، ابن الناظم ٧٣: المغني ١: ٨، ٧٢، ابن عقيل ١: ٣٤٩، المقاصد ٢: ٣٥٨ - ٣٦٠، التصريح ١: ٢٤٤، الأشموني ٢: ١٥، السيوطي ١: ٤٢، ٢١٣، الهمع ١: ١٤٧، شواهد ابن عقيل ٨٤ - ٨٥، الدرر ١: ١٢٨.

(٧) ابن ثابت، أو خداش بن زهير، وهو أقدم من حسان.

(٨) أهملت الجيم في، ظ.

(٩) الثانير، ز، ظ، أما قصيدة حسان فهجا فيها بني الحارث بن كعب، ومنهم النجاشي، وكان بينه وبين حسان مهاجاة مطلعها:

حار بن كعب ألا الأحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوف الجماخير

«في غير تمن» في محل نصب على الحال من همزة الاستفهام أي: لـ(لا) مقرونة[1] بهمزة الاستفهام حالة كونها حاصلة في غير تمنّ[2].

«وعرض[3] مالها مجردة» من ذلك فتجري[4] عليها الأحكام المتقدمة.

وفي كلام المصنف انتقاد من وجهين:

أحدهما: أن ذكر العرض هنا[5] لا معنى له، وإلا فيلزم ذكر (ألا) الاستفتاحية[6] والتحضيضية[7]، والواقع فيهن أن (ألا) كلمة واحدة، وهل هي

= وقبل الشاهد:

كأنكم خشب جوف أسافله مثقب فيه أرواح الأعاصير

وبعده:

لا ينفع الطول من نوك الرجال ولا يهدي الإله سبيل المعشر البور

وأما قصيدة خداش فخاطب فيها بعض بني تيم من أجل مسابقة كانت بينهم وبين كرز بن ربيعة، وهو من رهط خداش، والشاهد ثاني أبياتها على ما نقل البغدادي عن أبي محمد الأعرابي، أولها:

أبلغ أبا كنف إما عرضت له والأبجرين ووهب وابن منظور

وبعده:

ثم احضرونا إذا ما احمر أعيننا في كل يوم يزيل الهام مذكور

يروى: (... ألا أحلام...) (.... غادية) ـ بالغين المعجمة، من الغدوّ (عند التنانير) (مثقب لفحت فيه...) (مثقب نفخت فيه...) وعلى هاتين الروايتين يكون (الأعاصير) مرفوعاً، فينشأ عنه إقواء في القصيدة؛ لأن الرويّ مكسور.

الجوف، جمع أجوف: واسع الجوف. الجماخير، جمع جمخور: العظيم الجسم الضعيف القوة. لفحت: أحرقت. نُوك، جمع أنوك: أحمق، بور، جمع بائر: هالك.

سيبويه ١: ٣٥٨، حسان ٢١٣ ـ ٢١٥، شرح التسهيل ٧٦: ب، ١٤٨: ب، ابن الناظم ٧٣، الرضي ١: ٢٦١، المغني ١: ٧٢، ٣٨٦، المقاصد ٢: ٣٦٢ ـ ٣٦٦، الأشموني ٢: ١٤، السيوطي ١: ٢١٠، الهمع ١: ١٤٧، الخزانة ٢: ١٠٣، الدرر ١: ١٢٨.

(١) مقترنة، ظ.

(٢) ثمن، ظ.

(٣) وعوض، ظ.

(٤) فيجرى، د.

(٥) ههنا، د.

(٦) الاستفهامية، د، ولا وجود لها في أدوات الاستفهام.

(٧) والتخضيضية، ز، ظ.

بسيطة أو مركبة؟ مسألة أخرى.

الثاني: أن (ألا) التي للتمني كلمة واحدة بمنزلة (ليت) ولا يصح أن يقال: إنها همزة الاستفهام [و(لا)، وإن الاستفهام][١] مثله[٢] في: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾[٣])؛ لأنه لو قيل: ليت لنا[٤] شفعاء صح، ولو قيل: (ليت لا) لم يصح.

«ولها في التمني من لزوم العمل» في الاسم خاصة، ولم ينبه عليه. **«ومنع الإلغاء و»** منع **«اعتبار الابتداء مالـ(ليت)، خلافاً للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة»** فيتعين إذن في قول الشاعر[٥]:

ألا[٦] عمر ولّى مستطاع رجوعه فيرأب[٧] ما أثأت[٨] يد الغفلات[٩]

تقدير (رجوعه) مبتدأ و(مستطاع) خبره، والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في محل رفع على أنها خبر، لأن (ألا) التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه ومن[١٠] تابعه لا لفظاً ولا تقديراً، فإذا قيل[١١]: (ألا ماء) كان ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف واسم، وإنما تم الكلام بذلك حملاً على معناه، وهو أتمنى ماءً، ولذلك يمتنع تقدير (مستطاع) [خبراً، و(رجوعه) فاعلاً؛ لما ذكرنا، ويمتنع أيضاً تقدير (مستطاع)[١٢]] [صفة على

(١) سقط من، ز، ظ.

(٢) مثل، ز، ظ.

(٣) ﴿... قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ .... فَيَشْفَعُواْ لَنَآ...﴾ ٥٣ الأعراف (٧).

(٤) لي، د.

(٥) لا يعرف.

(٦) للا، ظ.

(٧) أهملت الياء والباء في، ز.

(٨) أثاب، ز.

(٩) هذا الشاهد مفرد في مراجعي: شرح التسهيل ٧٦: ب، ابن الناظم ٧٣ المغني ١: ٧٢، ٢: ٤٢٦، ابن عقيل ١: ٣٥٠، المقاصد ٢: ٣٦١-٣٦٢، التصريح ١: ٢٤٥، الأشموني ٢: ١٥-١٦، السيوطي ١: ٢١٣، ٢: ٨٠٠، شواهد ابن عقيل ٨٥-٨٦.

(١٠) كررت بين وجهي الورقة في، ظ.

(١١) قلت، د.

(١٢) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

المحل، أو تقدير (مستطاع)[1]] رجوعه جملة في موضع[2] رفع على أنها صفة على المحل إجراء لـ(ألا)[3] مجرى (ليت) في امتناع مراعاة محل اسمها، وهذا أيضاً قول سيبويه ومتابعيه[4] وخالف في ذلك كله المازني والمبرد، ولا يفهم من كلام المصنف أنها لا خبر لها عند سيبويه.

قال الشارح[5]: ويبطل مذهب المازني والمبرد[6] ما حكاه سيبويه من أن من[7] قال: لا غلام أفضل منك، لم يقل: ـ في (ألا غلام[8] أفضل منك) ـ إلا بالنصب، فلو كان لها خبر لسمع.

ويجوز إلحاق (لا) العاملة» عمل (إنّ) «**بـليس» فيما لا تمني فيه من جميع مواضعها»** كقوله[9]:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله[10] واقيا[11]

«وإن لم تقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم». فتعمل عمل (إن) كما تقدم، ولا تعمل عمل (ليس).

(١) مابين المعقوفتين ساقط من، د.

(٢) محل، د.

(٣) للا، د.

(٤) ومتابعته، ز، ومتابعيه، ظ.

(٥) ابن قاسم.

(٦) المبرد والمازني، د.

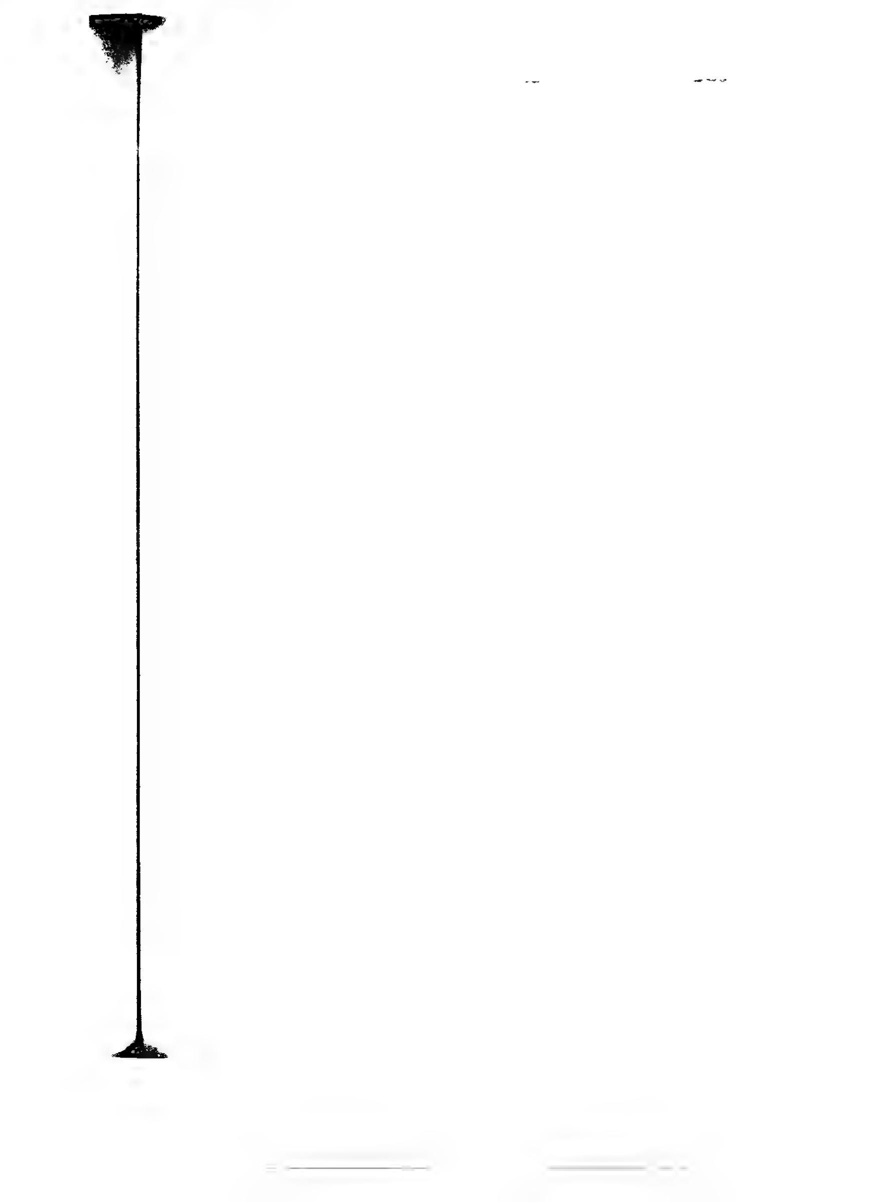
(٧) ما من، د.

(٨) أهملت الغين في، د.

(٩) مجهول.

(١٠) له، د.

(١١) مضى في ٣: ٢٥٥.



الباب السابع عشر
«باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر»

ويشكل على ذلك حسبت أن زيداً قائم، و. . . أن يقوم زيد، كلاهما على مذهب سيبويه، وأفعال التصيير[1] نحو: صيرت الطين خزفاً، ونحو: حسبت زيداً عمراً[2].

«الداخل[3] عليهما (كان)، والممتنع دخولها» أي: دخول (كان) **«عليهما؛ لاشتمال المبتدأ على استفهام»** وإنما قيد المبتدأ بذلك؛ لأن اشتمال[4] الخبر على استفهام غير مانع في البابين نحو[5]: أين كنت[6]؟ وأين ظننت عمراً[7]، وأما المبتدأ المشتمل على الاستفهام فيجوز وقوعه في باب (ظن) دون باب (كان)، نحو[5]: أيهم ظننت قائماً لأنه منصوب فيتقدم، بخلاف اسم (كان). **«فتنصبهما[7] / مفعولين»** ٢١٩ لأن هذه الأفعال وضعت للدلالة على التعلق[8] بالشيء على صفة، وذلك لا يتأتى إلا بين شيئين، وهذه[9] الأفعال تكون[10] متعلقة بذينك الشيئين فتنصبهما كما ينصب[11] (أعطى) ونحوه المفعولين لتعلقه[12] بهما.

---

(١) أهملت الياء الأولى في، د.

(٢) عمروا، ظ.

(٣) الداخلة، د.

(٤) أهملت الشين في، ظ.

(٥) تقول، د.

(٦) بيتك، ز، ظ.

(٧) فنصبهما، ز.

(٨) التعليق، ظ.

(٩) فهذه، د.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) تنصب، ز، ظ.

(١٢) متعلقاً، د.

وتكرر[١] في كلام الرضي أن المفعول به في الحقيقة هو ما يتضمنه الجزء الثاني مضافاً إلى الأول؛ إذ[٢] معنى (علمت زيداً قائماً): علمت قيام زيد.

وقد يقال عليه: إذا كان [هذا هو[٣]] معناه الحقيقي فليجز النطق به كذلك، فيقال: علمت قيام زيد، ولا يقدر شيء آخر.

وجوابه: أنه لما كان المضاف إليه غير معتمد لذاته وإنما يؤتى به لغيره، وكانت هذه الأفعال مستدعية في المعنى لشيئين ينعقد منهما ما أريد بها من المعنى، شرطوا استقلال كل منهما بنفسه[٤] وأن لا يكون أحدهما كالتتمة للآخر، فتكون[٥] كأنها طلبت شيئاً واحداً، كما أن (قام) ـ في [نحو[٣]]: قام غلام زيد ـ إنما طلب شيئاً واحداً، وجاء الآخر تتمة لذلك الواحد.

«ولا يحذفان معاً أو أحدهما إلا بدليل». لأنك إذا قلت: علمت أو ظننت[٦] ـ مثلاً ـ وتركت المفعولين أصلاً ورأساً لم يكن في ذلك فائدة؛ لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين، وأما مع القرينة الدالة عليها فحذفهما جائز، نحو: (من يسمع يخل[٧])، أي: يخل[٨] مسموعه صادقاً، قال الكميت[٩]:

بأيّ كتاب أم[١٠] بأية سنة ترى حبهم[١١] عاراً عليّ[١٢] وتحسب؟[١٣]

(١) ومكرر، ز.
(٢) أهملت الذال في، د.
(٣) ليس في، د.
(٤) تنفسه، ظ.
(٥) فيكون، د، ز.
(٦) أهملت الظاء في، د.
(٧) أهملت الخاء في، د.
(٨) أهملت الخاء في، ظ.
(٩) ابن زيد الأسدي.
(١٠) أو، د.
(١١) حبه، ز.
(١٢) عليك، ز.
(١٣) تقدم في ٢ : ٢١٠.

وأما حذف أحدهما لا لقرينة فيمتنع[(١)]، لأن أصلهما المبتدأ والخبر، ولا يحذف واحد منهما إلا لقرينة، فإن وجدت القرينة جاز الحذف لكنه هنا قليل، وحذف المبتدأ [والخبر[(٢)]] غير قليل، والسر فيه أن المفعولين كاسم واحد؛ لأن ثانيهما - كما مر قريباً عن الرضي - متضمن للمفعول الحقيقي، وأولهما ما يضاف[(٣)] إليه [ذلك[(٢)]] المفعول الحقيقي؛ إذ معنى (علمت زيداً قائماً): علمت قيام زيد، كما مر، فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع قيام الدليل عليه.

أما حذف المفعول الأول فكما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ[(٤)] ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[(٥)] على قراءة من قرأ [يحسبن[(٢)]] بالياء التحتية[(٦)]، أي: بخلهم هو خيراً لهم.

وأما حذف المفعول الثاني فكما في قول عنترة[(٧)]:

ولقد[(٨)] نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة[(٩)] المُحَبِّ[(١٠)] المكرم[(١١)]

أي: فلا تظني غيره واقعاً.

---

(١) فتمتنع، ز.
(٢) ليست في، د. (٣) تضاف، د. (٤) تحسبن، ز، ظ.
(٥) ﴿... بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ...﴾. ١٨٠ آل عمران (٣).
(٦) قرأ بها السبعة ماعدا حمزة، فقد قرأها بالتاء الفوقية. السبعة ٢١٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١: ٣٦٥.
(٧) عنتر، ز، ظ، وهو عنترة بن شداد العبسي.
(٨) وقد، ز.
(٩) في منزله، د.
(١٠) الحبيب، د.
(١١) ليس العجز في (د)، وأضافه أحد المطلعين في هامش النسخة هكذا: (تتمته ولقد....)
والبيت من معلقته التي مطلعها:
هل غادر الشعراء من متردم؟ ... أم هل عرفت الدار بعد توهم؟
وقبل الشاهد:
علقتها عرضا وأقتل قومها ... زعمًا - لعمر أبيك - ليس بمزعم
وبعده:

قلت: كذا أورده الشارح[1] وغيره شاهداً على حذف الثاني، ولا يتعين؛ لجواز أن يكون (مني) ظرفاً مستقراً في محل نصب على أنه المفعول الثاني، أي فلا تظني غيره كائناً[2] مني، وهم جعلوه[3] ظرفاً لغواً متعلقاً بـ(نزلت) فالتجؤوا[4] إلى جعل الثاني محذوفاً، وليس بقاطع في مطلوبهم كما رأيت.

واعلم أنهم يسمون الحذف لدليل: اختصاراً. ولغير دليل[5]: اقتصاراً، فأما حذفهما اختصارا فلا خلاف فيه، وأما اقتصاراً ففيه مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً، وهو ما أورده المصنف في المتن. قال في الشرح[6] وهو مذهب سيبويه[7] والمحققين ممن تدبر كلامه.

= كيف المزار وقد تربع أهلها بعنيزتين وأهلنا بالغيلم!!

يروى:

شط المزار إذا تربع أهلنا حضنا وأهلك ساكن بالغيلم

متردم يقال ثوب مردم أي مرقع، يريد: لم يتركوا من الشعر فنا إلا طرقوه. علقتها: أحببتها.

المحب: اسم مفعول فعله (أحبّ)، وهذا هو القياس، والكثير (محبوب) أجروه على الفعل الثلاثي (حبب).

شط: بعد. المزار: مكان الزيارة. تربع: نزل في الربيع.

حضن: جبل في نجد. عنيزتان، الغيلم: موضعان. عنترة ٢٠٦ ـ ٢٢٦، الخصائص ٢: ٢١٦، السبع ٢٩٣ ـ ٣٦٦، المقرب ١: ١١٦ ـ ١١٧، شرح التسهيل ٧٧: أ، ١٥٠: ب، الرضي ١: ٢١٠، ٢: ٢٧٨، شذور الذهب ٣٧٨، ابن عقيل ١: ٣٧٨ ـ ٣٧٩، المقاصد ٢: ٤١٤ ـ ٤١٦، التصريح ١: ٢٦٠، الهمع ١: ١٥٢، الخزانة ١: ٥٣٩ ـ ٥٤٠، ٤: ٤ ـ ٥، شواهد ابن عقيل ٩٧، الدرر ١: ١٣٤ ـ ١٣٥، يس ١: ٢٦١.

(١) ابن قاسم.

(٢) حاصلا، د.

(٣) يجعلوه، ظ.

(٤) فالتجيئوا، د، فالتجوا، ز.

(٥) ولغيره، ظ.

(٦) على التسهيل ٧٧: أ.

(٧) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٧٧: أ (ومما يدل على ذلك من كلام سيبويه قوله في باب إضمار المفعولين اللذين يتعدى إليهما فعل الفاعل: وذلك أن (حسبت) بمنزلة (كان) إنما تدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم =

الثاني: الجواز مطلقاً، وهو مذهب الأكثرين، وصححه ابن عصفور.

الثالث: التفصيل، فيجوز في (ظننت[1]) وما في معناها، ويمتنع في (علمت) وما في معناها.

وأما حذف أحدهما اقتصاراً فممنوع باتفاق، وأما اختصاراً فذكر المصنف أنه جائز كما علمت، وظاهر كلام ابن الحاجب في الكافية[2] المنع؛ لأنه قال: ومن خصائصها أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر.

وقال ابن عصفور: حذف أحد المفعولين للدلالة عليه قليل، فلا ينبغي أن يقاس عليه. وكأنه[3] اعتد[4] بكلام ابن الحاجب دون المصنف.

«ولهما» أي: للمفعولين المذكورين[5] **«من التقديم والتأخير ما لهما»** من ذلك **«مجرّدين»** عن هذه الأفعال فيكون الأصل تقديم/ المفعول الأول؛ لأنه المبتدأ[6]، ٢٢٠

= الذي بعدهما، كما لا تقتصر عليه مبتدأ. فالمنصوبان بعد (حسب) بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس) و(كان) في احتياجها إلى المرفوع والمنصوب، فكما لا يقتصر على (ليس) و(كان) دون المرفوع والمنصوب لا يقتصر على (حسب) ومرفوعها دون المنصوبين. وهذا واضح، ويؤيده قوله في آخر الباب الذي يلي الباب المشار إليه بعد ذكر (حسب) وأخواتها: والأفعال الأخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ، والأسماء مبنية عليها، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبني على المبتدأ. يريد أنك تقتصر على (ضربت) كما تقتصر على المبتدأ وخبره. ثم قال: فلما صارت (حسبت) وأخواتها بتلك المنزلة، جعلت بمنزلة (إن) وأخواتها إذا قلت: إني ولعلي؛ لأن (إن) وأخواتها لا يقتصر على الاسم الذي يقع بعدها. فجعل افتقار (حسب) وأخواتها مع فاعلها إلى الجزءين كافتقار (إن) و(لعل) مع منصوبيها إلى الخبر. وهذا أيضاً واضح، وفي هذا الكلام تسوية بين (حسبت) وأخواتها، فعلم أنه حين قال: لأنك قد تقول (ظننت) فتقتصر لم يقصد الإطلاق ولا الاختصاص، بل قصد التنبيه على أن بعض المواضع قد يقتصر فيه على الفعل ومرفوعه لقرينة تحصل بها الفائدة، واكتفى بـ(ظننت)؛ اختصاراً واتكالاً على العلم بمساواة غير (ظننت) لـ(ظننت). انتهى كلامه، وما نقله عن سيبويه موجود في كتابه ١: ٣٨٤ - ٣٨٦ وبينهما اختلاف صححت المهم منه.

(١) طننت، د.

(٢) راجع الكافية مع شرحها للرضيّ ٢: ٢٧٩.

(٣) لأنه، ز، ظ.

(٤) اشبه، د، اسعد، ز، ظ، وكله تصحيف لا يستقيم به المعنى.

(٥) المذكور، ز، ظ، وكانت في (ز) (المذكورين) لكن شطبت الياء والنون.

(٦) مبتدأ، ظ.

وتأخير الثاني؛ لأنه الخبر، وقد يعرض[(١)] ما يوجب تقديم الأول، نحو: ما ظننت زيداً إلا قائماً، أو تقديم الثاني، نحو: ما ظننت[(٢)] قائماً إلا زيداً، وحيث ينتفي[(٣)] الأمران جاز لك التقديم والتأخير على ما تقدم في باب المبتدأ.

«**ولثانيهما**» أي: ثاني المفعولين «**من الأقسام والأحوال ما لخبر (كان)**». فمن الأحوال أنه لا يكون جملة طلبية، فأما[(٤)] قول أبي الدرداء رضي الله عنه: (وجدت الناس اخبر تقله[(٥)]) فمؤوّل كما أوّل:

وكوني بالمكارم ذكريني[(٦)] ....

إلا أن تأويل هذا أن لفظه طلب ومعناه خبر، أي: تذكريني[(٧)]؛ وأما ذاك - أعني قول أبي الدراداء - فعلى إضمار القول، أي: وجدت الناس مقولاً في [حق[(٨)]] كل [واحد[(٩)]] منهم: اخبر تقله، فالطلب هنا معمول للقول لا منصوب بالناسخ [وهناك منصوب بالناسخ][(٩)] لا بغيره، وهو هنا على معناه وهناك على غير معناه، وسيأتي فيه زيادة كلام إن شاء الله تعالى.

وإنما قال المصنف: (ما لخبر كان)، ولم يقل: (ما لخبر المبتدأ)؛ لأن ذاك لا يصح كونه جملة طلبية؛ وخبر المبتدأ يصح كونه جملة طلبية كما سبق في بابه[(١٠)]، وثاني[(١١)] مفعولي هذا لا يكون كذلك كما هو في باب (كان)؛ فلهذا أحال عليه.

---

(١) أعجمت العين في، ز.

(٢) ظننت، د.

(٣) ينبغي، ز، ظ.

(٤) وأما، د.

(٥) تكلمنا عليه في ١: ١٧٨.

(٦) عجزه: ودلي دلَّ ماجدة صناع. وقد مضى الكلام عليه في ٣: ١١٦.

(٧) تذكريني، د، ز ظ، ولا جازم هنا ولا ناصب.

(٨) ليست في، د.

(٩) ساقط من، ز، ظ.

(١٠) بيانه، د.

(١١) وباي، ز، وبابي، ظ، لكن أهمل الياءين الأخيرتين.

«**فإن وقع موقعهما**» أي: في الموضع الذي يقعان فيه لو ذكرا «**ظرف**» نحو: ظننت عندك. «**أو شبهه**» نحو: ظننت لك. «**أو ضمير**» نحو: ظننته. «**أو اسم إشارة**» نحو ظننت هذا. «**امتنع الاقتصار عليه**» أي: على ذلك الشيء الذي وقع في موضع المفعولين من ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة، والمراد بالاقتصار عليه الاكتفاء به لا الحذف[(١)] لغير دليل كما هو عند ابن عصفور وغيره لما ستعرفه[(٢)].

«**إن كان**» ذلك[(٣)] المقتصر عليه من ظرف وما ذكر معه «**أحدهما**» أي: أحد المفعولين، فإذا جعلت الظرف ـ مثلاً من قولك: ظننت عندك ـ ظرفاً مستقراً على أنه المفعول الثاني، والأول محذوف امتنع؛ لما تقدم من أن حذف أحدهما لا يجوز إلا لدليل، ولا دليل هنا على الأول فيمتنع الحذف وكذا القول في: (ظننت[(٤)] لك) وكذا: (ظننته)[(٥)] و(ظننت هذا) [يمتنع[(٦)]] إن جعلت الضمير أو اسم الإشارة أحد المفعولين والآخر محذوفاً. «**لا إن لم يكنه**» بأن يجعل الظرف وشبهه ـ في ظننت عندك ولك ـ لغواً متعلقاً بنفس الفعل، ويجعل الضمير ـ في[(٧)] قولك: ظننته[(٨)] ضمير المصدر، وكذا اسم الإشارة من قولك: (ظننت[(٤)] هذا) بجعله[(٩)] راجعاً إلى المصدر فتجوز[(١٠)] المسألة حينئذٍ[(١١)]؛ وما ذلك إلا لانتفاء علة الامتناع، ألا ترى أن امتناع نحو: (ظننت) مع الاقتصار إنما كان لعدم الفائدة؛ لأن الإنسان لا يخلو[(٥)] في الأغلب من ظن كما تقدم، فإذا كان الظن مقيداً بالظرف مثلاً حصلت الفائدة؛ إذ الوجود قد يخلو[(١٢)] من ظن يقع منك عند المخاطب، فحيث قيد[(١٣)] بذلك تحققت فائدة لم تكن

---

(١) به اسما الحذف، ز.
(٢) تعرفه، د.
(٣) أي ذلك، د.
(٤) أهملت الظاء في، د.
(٥) بيانه، د.
(٦) ساقط من، ز، ظ.
(٧) من، ز، ظ.
(٨) ظننت، د.
(٩) يجعله، د.
(١٠) فيجوز، د.
(١١) لم تختصر في (د). على غير عادته.
(١٢) يخلوا، د.
(١٣) تقيده، ز، ظ.

معلومة فجاز.

قال ابن هشام[(١)]: فظهر صحة المسألتين [الأوليين[(٢)]] يعني مسألة الظرف، ومسألة شبه الظرف ـ دون الأخريين[(٣)] ـ يعني مسألتي الضمير واسم الإشارة ـ لأن الظرف والمجرور يفيدان تقييد العامل وتجدد الظن أو العلم، وأما الضمير واسم الإشارة فإنهما مفعـولان مطلقـان[(٤)] فلا يفيدان إلا مجرد التأكيد[(٥)]، فوجودهما كالعدم، فالحق أن المسألة معهما ممتنعة[(٦)].

قلت: وفيه نظر، لأن قضية كلامه أن مجرد التأكيد هو المستفاد من المفعول المطلق، وليس كذلك، ضرورة انقسامه إلى تأكيدي ونوعي وعددي، وحينئذ فلا نسلم أنهما في ذلـك للتـأكيد، بل[(٧)] للنـوع؛ فمعنى (ظننتـه)[(٨)]: [ظننت][(٩)] الـظن، أي [الظن][(١٠)] المعهود المعروف، وكذا ظننت هذا، فتحقق الفائدة على هذا التقدير، إذ المعلوم الذي لا فائدة فيه هو وقوع ظن في الجملة، أما وقوع ظن مقيد فليس كذلك.

«ولم يعلم المحذوف». هذا شرط في المسألة الأولى وهي مسألة امتناع الاقتصار على ما ذكر من أحد تلك الأشياء الأربعة إن كان أحد المفعولين، فكان[(١١)] حقه أن يقدمه[(١٢)] مذكوراً/ إلى جانب قوله: (إن كان أحدهما). ٢٢١

وإنما حملنا الاقتصار ـ من قوله: (امتنع الاقتصار عليه) ـ على مجرد الحذف [لا على

(١) عبدالله بن يوسف.
(٢) ليست في، د، الأولتين، ز.
(٣) الآخرتين، د، ز.
(٤) مطلقاً، ظ.
(٥) التوكيد، د.
(٦) ممنوعة، ز، ظ.
(٧) أهملت الباء في، ظ.
(٨) أهملت الظاء في، د.
(٩) أهملت الظاء في، د، وسقطت الكلمة من، ز، ظ.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) وكان، د.
(١٢) أهملت الياء في، ز.

الحذف][1] لغير دليل؛ لقوله[2] هنا: (ولم يعلم المحذوف)، فإذا كان قيداً في الأولى[3] ـ كما قررناه ـ يصير[4] معناه: امتنع الحذف لغير دليل إن لم يعلم المحذوف. [ولو جعل قيداً في الثانية صار المعنى: لا يمتنع الحذف لغير دليل إن لم يعلم المحذوف][1]، وكلاهما خلف[5] من الكلام، وأيضاً فالمصنف لم يعول على هذا الاصطلاح في شيء من كتبه، وإذا[6] تأملت وجدت[7] قوله: (فإن وقع موقعهما ظرف . . .) إلى آخره[8] تقييداً لقوله: (ولا يحذفان معاً[9] . . . إلا بدليل[10])، ألا ترى أنه إذا وقع التقييد[11] بذلك ـ لا على أنه على أحد المفعولين ـ جاز الاقتصار على ذلك من غير ذكر المفعولين مع عدم العلم بالمحذوف، فهو كالاستثناء مما تقدم[11].

«وفائدة هذه الأفعال» الناصبة للمفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر **«في الخبر»** متعلق بالفائدة وإن كانت اسماً لما يستفاد؛ لما[12] فيها من رائحة الفعل، أي الذي تفيده[13] هذه الأفعال في الخبر[14] **«ظن»** فقط **«أو تيقن»**[15] فقط **«أو كلاهما أو تحويل»** فهذه أربعة أقسام تشترك في نصب المفعولين المذكورين:

---

(١) مابين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٢) كقوله، ز، ظ.
(٣) الأول، ز، ظ.
(٤) أهملت الياء في، ز.
(٥) خلف خلف، ز.
(٦) فإذا، ز، ظ.
(٧) أهملت الجيم في، د.
(٨) الخ، ظ.
(٩) مكان النقط في المتن. (أو أحدهما).
(١٠) الدليل، ز، ظ.
(١١) أهملت التاء في، د.
(١٢) لها، ظ.
(١٣) يفيده، ز.
(١٤) في الخبر هذه الأفعال، ز، ظ.
(١٥) يقين، م.

«**فالأول**»[١] من الأقسام الأربعة[٢]، وهو[٣] ما يفيد الظن فقط «**حجا**[٤] **يحجو**[٥]» أي: ظن يظن كقوله[٦]:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا[٧] ثقة   حتى ألمت بنا يوماً ملمات[٨]

«**لا لغلبة**» في المحاجاة[٩] كقولك: حاجيته[١٠] فحجوته أحجوه، إذا غلبته في ذلك «**و [لا**[١١] **] قصد**» كقولك: حجوته، أي: قصدته «**ولا ردّ ولا سَوْق**» كقولهم: حجت الريح السفينة أي: ساقتها. «**ولا حفظ ولا كتم**[١٢]» فإنه إذا كان بمعنى شيء مما ذكر من الغلبة وما بعدها تعدى إلى مفعول واحد. «**ولا إقامة**» نحو:

---

(١) فللأول، م.

(٢) الأربعة الأربعة، ز.

(٣) هو، ز، ظ.

(٤) رسمت بالياء وأهملت الجيم في، د.

(٥) أهملت الجيم في، د.

(٦) أبو كعب تميم بن أبي بن مقبل بن عوف (. . ـ حوالي ٣٧هـ / . . . ـ حوالي ٦٥٧م) من بني العجلان، شاعر مخضرم، كان بينه وبين الشاعر النجاشي من بني الحارث بن كعب مهاجاة. عاش نيفا ومائة عام. وضعه ابن سلام في الطبقة الخامسة من الجاهليين.
الجمحي ١: ١٤٣، ١٥٠، الإصابة ١: ١٨٧ ـ ١٨٨، الخزانة ١: ١١٣. وقيل: القائل أبو شنبل الأعرابي.

(٧) أهملت الخاء في، ظ.

(٨) بعده:
فقلت: ـ والمرء قد تخطيه مُنْيته   أدنى عطيته إياي ميآت
فكان ما جادَلي ـ لا جاد مِنْ سَعَةٍ   دراهم زائفات ضربجيات
ألمت: نزلت. منيته. أمنيته. ميآت: جمع مائة. ضربجيات: زائفات، صفة مؤكدة للصفة التي قبلها. شرح التسهيل ٧٧: ب، ابن مالك ١: ١٧١، ابن الناظم ٧٥، شذور الذهب ٣٥٧، ابن عقيل ١: ٣٦٢، المقاصد ٢: ٣٧٦ ـ ٣٧٧، التصريح ١: ٢٤٧ ـ ٢٤٨، الأشموني ٢: ٢٣، الهمع ١: ١٤٨، شواهد ابن عقيل ٩١، الدرر ١: ١٣٠.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) حاجبته، ز، ظ.

(١١) ليست في، د.

(١٢) ولا كتم ولا حفظ، م.

حجوت بالمكان، أي: أقمت به. «**ولا بخل**» نحو: حجوت بكذا أي: بخلت به، فإنه إذا كان بمعنى أقام أو بخل كان لازماً.

«**وعدّ**» أيضاً، فهو[1] من أفعال هذا القسم على ما ذهب إليه الكوفيون، واختاره ابن أبي الربيع والمصنف واستشهد عليه بقول الشاعر[2]:

فلا تعدد[3] المولى شريكك في الغنى ولكنما[4] المولى شريكك[5] في العدم[6]

«**لا لحسبان**» بضم الحاء مصدر قولك: حسبه[7] ـ بالفتح ـ يحسبه[8] بالضم، أي: عده[9]، فيتعدى ـ حينئذٍ ـ إلى مفعول واحد.

«**وزعم**» كقول الشاعر[10]:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهل[11]

---

(١) هو، د.

(٢) النعمان بن بشير الأنصاري.

(٣) يعدد، ز.

(٤) لكنكما، ز.

(٥) شريك، د.

(٦) قبله:

وإني لأعطي المال من ليس سائلاً وأغفر للمولى المجاهر بالظلم
وإني متى ما تلقني حازماً له فما بيننا عند الشدائد من صرم

شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧٢، ابن الناظم ٧٥، ابن عقيل ١: ٣٦١، المقاصد ٢: ٣٧٧ ـ ٣٧٨، الأشموني ٢: ٢٢، الهمع ١: ١٤٨، الخزانة ١: ٤٦١، شواهد ابن عقيل ٩١، الدرر ١: ١٣٠.

(٧) حسبت، د.

(٨) يحسب، د.

(٩) عد، د.

(١٠) أبي ذؤيب الهذلي.

(١١) من قصيدة مطلعها:

ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت: بلى، لولا ينازعني شغلي

وقبل الشاهد:

وما أم خشف بالعلاية ترتعي وترمق أحياناً مخاتلة الحبل

«**لا لكفالة**»[(١)] يقال: زعمت[(٢)] [به[(٣)]] أزعم[(٢)] زعامة[(٢)] أي: كفلت. «**ولا لرئاسة**[(٤)]» يقال: زعم[(٢)] فلان إذا صار رئيساً[(٥)] «**ولا سِمَن ولا هزال**» يقال: زعمت الشاة، بمعنى (سمنت)، وبمعنى (هزلت).

«**وجعل**» الاعتقادية كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾[(٦)]، أي: اعتقدوا فيهم الأنوثة[(٧)]. «**لا لتصيير**» فإنها إذا كانت لهذا[(٨)] المعنى كانت من القسم الرابع، وسيأتي إن شاء الله تعالى[(٩)]. «**ولا إيجاد**» كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[(١٠)]. «**ولا إيجاب**» كقولهم[(١١)]: جعلت للعامل كذا «**ولا ترتيب**[(٣)]» كقولك[(١٢)]: جعلت بعض متاعي فوق بعض. وعبر[(١٣)] عن هذا المعنى

= بأحسن منها يوم قالت تدللا: أتصرم حبلي أم تدوم على وصلي؟

وبعده:

وقال صحابي قد غبنت فخلتني غبنت، فما أدري أشكلهم شكلي؟

يروى: (... قال كليمة) (فإني اشتريت...) (.... وخلتني).

الخشف: ولد الظبي. شريت: بعت. الهذليون ١: ٣٤ - ٤٣، سيبويه ١: ٦١، السكري ١: ٨٨ - ٩٧، ٣: ١٣٦٩ - ١٣٧١، شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧٢، ابن الناظم ٧٤، المغني ٢: ٤٦٤، ابن عقيل ١: ٣٦٠، المقاصد ٢: ٣٨٨ - ٣٩١، السيوطي ٢: ٦٧١ - ٦٧٣، ٨٣٤، الهمع ١: ١٤٨، شواهد ابن عقيل ٩٠، ٩١، الدرر ١: ١٣١.

(١) لزعامة، ز، ظ، وشطبت الأولى وكتب فوقها: (كفالة)، والصواب ما أثبت وإلا لكان تكرارا من المتن التالي.

(٢) أهملت الزاي في، ز.

(٣) ليست في، د.

(٤) سقط الجار من، د.

(٥) أعجمت الراء في، ز.

(٦) ﴿... أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَـٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ ١٩ الزخرف (٤٣).

(٧) الأنوثية، ز، ظ.

(٨) بهذا، ز، ظ.

(٩) راجع ص ١٥٠.

(١٠) ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ... ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (١) الأنعام (٦).

(١١) كقوله، ز، ظ.

(١٢) تركيب، ز، ظ.

(١٣) وغير، د.

بالإلقاء، أي: ألقيت[1] بعض متاعي.

قلت: ولا مانع أن يجعل في هذا المثال بمعنى (صيّر). «**ولا لمقاربة**[2]» كقوله[3]:

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل[4]

وهذه تقدم الكلام عليها في باب أفعال المقاربة.[5]

«**و (هَبْ) غير متصرف**» أي: مقصوراً على صيغة المخاطب لا يستعمل[6] في[7] غيرها، وكونها من أفعال هذا الباب مذهب كوفي اختاره المصنف وأنشد عليه قول الشاعر[8]:

فقلت: أجرني أبا مالك وإلا فهبني امرأً هالكا[9]

---

(١) أهملت القاف في، د.

(٢) سقط الجار من، م.

(٣) مختلف فيه، فراجعه في ص ٣: ٣٠٧ - ٣٠٨

(٤) مضى في ٣: ٣٠٧.

(٥) راجع ٣: ٢٨١. (٦) تستعمل، ز، ظ.

(٧) على، د.

(٨) أبي عبدالرحمن: عبدالله بن همام بن نبيشة بن رياح السلولي (.. حوالي ١٠٠هـ / ... - حوالي ٧١٨م).
من بني مرة بن صعصعة، من قيس عيلان، وبنو سلول بنو مرة، نسبوا إلى أمهم سلول بنت ذهل بن شيبان زوجة مرة بن صعصعة. شاعر جيد الشعر، حلو الديباجة؛ لذلك لقبوه: العطار. أدرك خلافة سليمان بن عبدالملك. وضعه ابن سلام في الطبقة الخامسة من فحول الإسلام.
الجمحي ٢: ٥٩٣، ٦٢٥ - ٦٣٧، ابن قتيبة ٢: ٦٥١ - ٦٥٢، الخزانة ٣: ٦٣٨ - ٦٣٩.

(٩) من أبيات قالها ليزيد بن معاوية يستجير به من عبيد الله بن زياد، وكان قد هدده فهرب إلى يزيد فأمنه. وصواب الإنشاد:
(... أبا خالد)، ولعل التصحيف طرأ على الرواة من قوله في القصيدة نفسها:
فلما خشيت أظافرهم نجوت وأرهنهم مالكا
وأبو خالد هو يزيد بن معاوية. يروى: (وإلا تجدني....).
شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧٢، ابن الناظم ٧٥، المغني ٢: ٦٥٨، شذور

قال في الصحاح[1]: وهبني فعلت ذلك، أي: احسبني واعددني، ولا يقال: هب أني.

«**والثاني**[2]» من الأقسام الأربعة، وهو ما يفيد العلم فقط.

«**(عَلِمَ) لا لعُلْمة**» احترازاً من[3]: علم فلان علمة[4]، فهو أعلم، إذا كان مشقوق الشفة العليا، فهو إذ ذاك فعل قاصر لا متعد. «**ولا عرفان**» احترازاً من[5] (علم) بمعنى (عرف)، فإنها إذ ذاك تتعدى[6] إلى مفعول واحد/، وهذا على أن بين العلم والعرفان فرقاً كما ذهب إليه ابن الحاجب وغيره. ٢٢٢

قال: فعلمت الشيء بمعنى عرفته لا يقتضي إلا متعلقاً واحداً؛ لأن معناه عرفت الشيء [في نفسه، يعني: وأما الذي[7] يتعدى[8] إلى اثنين فهو بمعنى: عرفت الشيء[9]] لكن لا في نفسه، بل على صفة.

قال[10] الرضي[11]: ولا[12] يتوهم أن بين (علمت) و(عرفت) فرقاً معنوياً كما قال

= الذهب، ابن عقيل ١: ٣٦٤، المقاصد ٢: ٣٧٨ـ٣٧٩، التصريح ١: ٢٤٨، الأشموني ٢: ٢٤، السيوطي ٢: ٩٢٣ـ٩٢٤، الهمع ١: ١٤٩، العباسي ١: ٩٦. شواهد ابن عقيل ٩٤، الدرر ١: ١٣١.

(١) لم أجده في مظنته، وإنما فيه: (وتقول: هب زيداً منطلقاً، بمعنى أحسب، يتعدى إلى مفعولين، ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى) ١: ٢٣٥ (وهب).

(٢) وللثاني، م.

(٣) من مثل، د.

(٤) علمه، ز، ظ

(٥) من نحو، د.

(٦) يتعدى، ز، ظ.

(٧) التي، د، ز، ظ. والتذكير أولى ليوافق ما قبله وما بعده.

(٨) تتعدى، ظ.

(٩) مابين المعقوفتين ساقط من، ظ.

(١٠) وقال، د.

(١١) في شرح الكافية ٢: ٢٧٧.

(١٢) لا، د.

بعضهم، فإن معنى (علمت أن زيداً قائماً) و(عرفت أن زيداً قائم) واحد، إلا أن (عرفت) لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبها[١] (علم)، لا لفرق معنوي بينهما، بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر.

«ووجد» كقوله [تعالى[٢]]: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ[٣]﴾. قال الأخفش: مصدرها[٤] الوجدان. وقال السيرافي: مصدرها الوجود. **«لا لإصابة»** احترازا من نحو: وجد ضالته، إذا أصابها، ومنه قول المتنبي[٥]:

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة[٦] لا يظلم[٧]

ومصدر هذه الوجدان والوجود أيضاً. **«ولا استغناء»** احترازاً[٨] من نحو: وجد زيد [إذا استغنى وصار ذا جدة. **«ولا حُزن»** احترازاً من نحو: وجد زيد[٩]]. على محبوبه، أي: حزن عليه.

«ولا حقد» نحو: وجد على عدوه إذا حقد.

---

(١) لا ينصبها، ز، ظ. وليس صحيحاً.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ . .﴾ ١٠٢ الأعراف (٧).

(٤) ومصدرها، ز، ظ.

(٥) المتنبي، ز.

(٦) فلعله، ز، ظ.

(٧) من قصيدة هجا فيها إسحاق بن إبراهيم الأعور بن كيغلغ. مطلعها:

لهوى النفوس سريرة لا تعلم عرضاً نظرت وخلت أني أسلم

وقبل المثال:

يؤذي القليل من اللئام بطبعه من لا يقل كما يقل ويلؤم

وبعده:

يحمي ابن كيغلغ الطريق وعرسه ما بين رجليها الطريق الأعظم

المتنبي: ٢٤٧ ـ ٢٦١، يّس ١: ٢٥٠.

(٨) احترازه، د.

(٩) مابين المعقوفتين ليس في، ز.

«و(ألفى) مرادفتها» أي: مرادفة (وجد) التي تتعدى[١] إلى اثنين كقول الشاعر[٢]:

قد جربوه فألفوه المغيث إذا ... ما الروع عمّ فلا يلوي على[٣] أحد[٤]

واحترز بقول: (مرادفتها) من (ألفى) التي بمعنى (أصاب)، نحو: ضاع مالي ثم ألفيته، أي: أصبته، فيتعدى إلى واحد.

«ودرى» كقوله[٥]:

دريت الوفيّ العهد ياعرو[٦] فاغتبط ... فإن اغتباطاً[٧] بالوفاء حميد[٨]

قال المصنف[٩]: وأكثر ما تستعمل معدّاة بالباء كقولك: دريت به، فإذا أدخلت[١٠] عليها همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثان بالباء، قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾[١١] قال الشارح[١٢]: ولم يذكر أكثرهم (درى) فيما يتعدى إلى اثنين، قيل: ولعل قوله:

(١) يتعدى، ز.

(٢) مجهول.

(٣) إلى، ز.

(٤) لم أقف له على مزيد، شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧٢، ابن الناظم ٧٤، المقاصد ٢: ٣٨٨، الهمع ١: ١٤٩، الدرر ١: ١٣٢.

(٥) لا يعرف.

(٦) ياعرو، ز.

(٧) أهملت الغين في، د.

(٨) يروى: (... بالوفاء جميل). شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧١ ـ ١٧٢، ابن الناظم ٧٤، شذور الذهب ٣٦٠، ابن عقيل ١: ٣٥٦، المقاصد ٢: ٣٧٣ ـ ٣٧٤، التصريح ١: ٢٤٧، الأشموني ٢: ٢٣، الهمع ١: ١٤٩، شواهد ابن عقيل ٨٨، الدرر ١: ١٣٢.

(٩) في شرح التسهيل ٧٨: أ.

(١٠) دخلت، د.

(١١) ﴿... فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ١٦ يونس (١٠).

(١٢) ابن قاسم.

دريـــــــــــت الوفـــيّ ....

من باب التضمين، وهو لا ينقاس.

واحترز بقوله: «لا لـ(خَتْل)» من قولهم[١]: درى الذئب الصيد، إذا استخفى له ليفترسه، فيتعدى إلى واحد.

«و(تَعَلَّمْ) بمعنى (اعلم)» كقوله[٢]:

تعلم شفاء النفس قهـر عدوهـا فبالغ بلطـف في التحيل والمكر[٣]

«غير متصرف» فلا يستعمل منه غير صيغة الأمر، وهذا الذي قاله المصنف ذهب إليه الأعلم، والصحيح أنها تتصرف، حكى[٤] ابن السكيت: تعلمت أن فلانـاً خارج، بمعنى (علمت).

«والثالث[٥]» من الأقسام الأربعة، وهو ما يفيد كلا الأمرين، أي الظن تارة والعلم أخرى. «ظنّ» وغالب ما يستعمل في غير المتيقن، نحو: ظننت زيداً قائماً، إذا كان[٦] قيامه مترجح الوقوع عندك لا متحققه[٧]، وقد يستعمل[٨] في المتيقن، قال تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ[٩]﴾، أي: تيقنت.

---

(١) أهملت القاف في، ز.

(٢) زياد بن سيار بن عمرو بن جابر. وبعضهم يقول: زياد بن يسار... والصواب ما قدمت. شاعر جاهلي عاش في عصر النابغة.

(٣) هكذا ينشدونه وحيداً دون مزيد. شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧٢، ابن الناظم ٧٤، المغني ٢: ٦٥٨، شذور الذهب ٣٦٢، ابن عقيل ١: ٣٥٧، المقاصد ٢: ٣٧٤ ـ ٣٧٦، التصريح ١: ٢٤٧، السيوطي ٢: ٩٢٣، الهمع ١: ١٤٩، الخزانة ٤: ٢، شواهد ابن عقيل ٨٨ ـ ٨٩، الدرر ١: ١٣٢، الأشموني ٢: ٢٤.

(٤) وحكى، د.

(٥) وللثالث، م.

(٦) إذا لم يكن، ز، ظ، وهو غلط.

(٧) متحققة، ظ.

(٨) تستعمل، ز، ظ.

(٩) ٢٠ الحاقة (٦٩).

واحترز بقوله «لا لتهمة» من أن يجيء[١] (ظن) بمعنى (اتهم[٢]) فينصب[٣] مفعولاً واحداً، ومعنى الاتهام أن تجعل[٤] شخصاً موضع الظن السيىء تقول[٥]: ظننت[٦] زيداً، أي ظننت به أنه فعل سيئاً[٧]، وكذا[٨] اتهمته[٩].

«وحسب[١٠]» وأكثر استعمالها في غير المتيقن، ووقوعها للمتيقن قليل كقوله[١١]:

حسبت التقى والجود[١٢] خير تجارة[١٣] ....

---

(١) تجي، ظ.

(٢) إتهم، ز.

(٣) فتنصب، ز، ظ.

(٤) يجعل، ظ.

(٥) يقول، د.

(٦) أهملت الظاء في، د.

(٧) شيئاً، ز، وهو تصحيف.

(٨) وكذلك، د.

(٩) اغلمته، د.

(١٠) وحسبت، ز، ظ.

(١١) لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(١٢) والخير، ز.

(١٣) .... رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

والبيت من قصيدة مطلعها:

كبيشة حلت بعد عهدك عاقلاً وكانت له خبلاً على النأي خابلا

وقبل الشاهد:

تلوم على الإهلاك في غير ضلة وهل لي ما أمسكت إن كنت باخلا!!

وبعده:

وهل هو إلا ما ابتنى في حياته إذا قذفوا فوق الضريح الجنادلا

يروى: (رأيت التقى...) (.. والخير خير...) (.. والحمد خير..). كبيشة: اسم امرأة.

عاقل: اسم جبل. لبيد ١١٢ ـ ١٢٢، شرح التسهيل ٧٨: أ، ابن مالك ١: ١٧١، ابن الناظم ٧٥، ابن عقيل ١: ٣٥٩، المقاصد ٢: ٣٨٤ ـ ٣٨٥، التصريح ١: ٢٤٩، الأشموني ٢: ٢١، الهمع ١: ١٤٩، شواهد ابن عقيل ٨٩ ـ ٩٠، الدرر ١: ١٣٢ ـ ١٣٣،

وفي كتاب معاني القرآن للزجاج في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ﴾[1]: ولو قرىء (أحياء) بالنصب بتقدير: بل احسبهم أحياءً، لجاز.

ورد عليه أبو علي الفارسي فقال: هذا لا يجوز؛ لأنه لا يؤمر بالشك، ولا يجوز أن يتأول: احسبهم على معنى (أعلمهم)؛ لأن ذلك لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة.

قلت: هذا[2] مخالف لنقل المصنف أن (حسب) ترد[3] بمعنى اليقين، والذي ينبغي أن يرد به قول الزجاج أن الحسبان المذكور في الآية ظن، أعني في قوله: ﴿ولا تحسبن﴾، / فلا يكون دليلاً على المحذوف الذي هو بمعنى اليقين. ٢٢٣

واحترز [بقوله[4]]: «لا للون» من قولهم: حسب الرجل، إذا احمرَّ لونه وابيضَّ كالبرص، وهو فعل لازم.

«وخال يخال[5]» وأكثر استعمالها أيضاً فيما ليس متيقناً.

واحترز بقوله: «لا لعجب» من: خال الرجل، إذا تكبر.

قلت: ووقع في الكشاف[6] في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً﴾[7] أنه يقال: خال[8] الرجل يخول[9] إذا اختال وافتخر. فإذا كان المضارع من هذا (يخول)[10] فلا

---

(١) ﴿... عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ ١٦٩ آل عمران (٣).

(٢) فهذا، د، ز.

(٣) يرد، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) بخال، ز.

(٦) وردت كلمة (خولنا) في الآيات ٩٤ من سورة الأنعام (٦)، ٨، ٤٩ من سورة الزمر (٣٩)، ولم يرد في كلامه عليهن ما نقل الشارح عنه.

(٧) ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ... مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ...﴾ ٨ الزمر (٣٩).

(٨) حال، ز، ظ.

(٩) تحول، ز، ظ.

(١٠) يحول، ز.

يحتاج المصنف إلى الاحتراز عنه؛ لأنه لم يدخل تحت قوله: (خال يخال[١])، نعم: إن ثبت أن مضارعه (يخال[٢] حسن التحرز[٣] منه، فينبغي أن يحرر.

واحترز بقوله: «ولا ظَلَع» من قولهم: خال الفرس[٤] يخال[٥] إذا ظلع[٦].

«ورأى» وقد استعملت[٧] بمعنى الظن وبمعنى العلم في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[٨]، أي: يظنونه[٩] ونعلمه.

واحترز بقوله: «لا لإبصار» من استعمال (رأى) بمعنى (أبصر)، نحو رأيت الشمس.

وبقوله: «ولا رأي» من استعمالها بمعنى الاعتقاد في مثل قولك: رأيت رأي فلان.

وبقوله: «ولا ضرب» من استعمالها في مثل[١٠] قولهم: رأيت الصيد، إذا ضربته في رئته، فهي في هذه المعاني الثلاثة متعدية إلى واحد، لكن بعضهم[١١] صرح بأن (رأى)[١٢] الاعتقادية متعدية إلى اثنين.

«والرابع»[١٣]. من الأقسام الأربعة، وهو ما يفيد التحول[١٤]. «(صيّر)

---

(١) بخال، ز، بجال، ظ.

(٢) بحال، ز.

(٣) التجوز، ز، ظ.

(٤) أعجمت السين في، ز.

(٥) بجال، ظ.

(٦) طلع، د.

(٧) استعمل، د.

(٨) الأيتان ٦، ٧ المعارج (٧٠).

(٩) يطنونه، د.

(١٠) مثال، د.

(١١) أهملت الباء في، د.

(١٢) أعجمت الياء في د، ز.

(١٣) وللرابع، م.

(١٤) التحويل، ز.

و(أصار[١])» وهما منقولان من (صار) التي من أخوات (كان)، نقل الأول بالتضعيف والثاني بالهمزة. «وما رادفهما[٢] من (جعل)» نحو: ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ[٣] هَبَآءً مَّنثُورًا[٤]﴾.

«و (وهب) غير متصرف» فلا يستعمل إلا بصيغة[٥] الماضي، نحو: وهبني الله فداك، أي: صيّرني. «وردّ» كقوله[٦]:

فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سوداً[٧]

«وترك» كقوله[٨]:

وربيته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه[٩]

---

(١) عطفت بـ(أو) في، ز، ظ.

(٢) أعجمت الراء في، ز.

(٣) جعلناه، ز، ظ.

(٤) ﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل . . .﴾ ٢٣ الفرقان (٢٥).

(٥) يصيغه، ظ.

(٦) عبدالله بن الزَّبير الأسدي.

(٧) مر في ٣: ١٩٧.

(٨) فرعان بن الأصبح بن الأعرف السعدي التميمي. وبعضهم يسقط (الأصبح). شاعر مخضرم أدرك عمر بن الخطاب في خلافته، معدود في اللصوص. ابن قتيبة ٢: ٦٤٤، المرزباني ٣١٦-٣١٧، الآمدي ٥١، الإصابة ٣: ٢١٢.

(٩) من أبيات قالها في ابنه منازل، وكان تزوج على أمه، فغضب منازل فاستاق إبل أبيه. أولها:

جزت رحم بيني وبين منازل جزاء كما يستنزل الدَّيْن طالبه

وقبل الشاهد:

وكان له عندي إذا جاع أو بكى من الزاد أحلى زادنا وأطايبه

وبعده:

وجمعتها دُهما جِلاداً كأنها أشاء نخيل لم تقطع جوانبه

فأخرجني منها سليباً كأنني حسام يمان فارقته مضاربه

يروى:

. . . . جزاء مسيء لا يفتّر طالبه

جلاد، جمع جلدة: أدسم الإبل لبنا. الأشاء: صغار النخيل، المفرد: أشاءة، والهمزة منقلبة

«**وتخذ**» كقولك[١]: تخذت زيداً خليلاً[٢]. «**واتّخذ**» كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا[٣]﴾.

«**وأكان**» المنقولة[٤] من (كان) التي بمعنى صار وهو قليل الاستعمال ومعنى (أكان زيداً عمراً[٥] قائماً) أصاره قائماً، فحصل[٦] من الهمزة معنى نقل غير الكائن إلى الكون، وهو معنى التصيير[٧]، حكاه المصنف[٨] عن ابن أفلح قال[٨]: وما حكم به جائز قياساً، لكن لا أعلمه مسموعاً.

قلت: وسيأتي الخلاف إن شاء الله تعالى في كون النقل بالهمزة في المتعدى قياساً.[٩]

«**وألحقوا**» أي: العرب «**بـ(رأى) العِلْميّة**» رأى «**الحُلْمية**» كقوله[١٠]:

أراهــم رفقتي حتى إذا مــا تجافى[١١] الليل وانخزل انخزالا[١٢]

= عن الياء. الحماسة ٤: ١٨ - ٢٠، ابن مالك ١: ١٢٨، ١٧٣، ابن الناظم ٧٥، ابن عقيل ١: ٣٦٥، المقاصد ٢: ٣٩٨ - ٤٠٠، الأشموني ٢: ٢٥، الهمع ١: ١٥٠، يّس ١: ٢٥٢، شواهد ابن عقيل ٩٢ - ٩٣، الدرر ١: ١٣٣ - ١٣٤.

(١) كقوله، د.

(٢) ظن ناسخ (د) هذا المثال شعرا فوضعه بين نقطتين.

(٣) ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾. ١٢٥ النساء (٤).

(٤) المنقولة، ظ.

(٥) عمروا، ظ.

(٦) فيحصل، د.

(٧) التصبير، ز، ظ.

(٨) في شرح التسهيل ٧٨: ب.

(٩) راجع ص ٢١٥.

(١٠) عمرو بن أحمر الباهلي.

(١١) تجافا، د، ظ، وأهملت الجيم في، د، قعر، ز.

(١٢) من قصيدة قالها في نفر من قومه لحقوا بالشام، فكان يراهم في منامه.

أولها:

أبت عيناك إلا أن تلجّا وتحتالا بمائهما اختيالا

وقبل الشاهد:

أبو حنش يؤرقني وطلق وعمار وآونة أثالا

وبعده:

=

فعداها إلى مفعولين، وكذا في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾[١]، فأعمل مضارع (رأى) الحلمية في ضميرين[٢] متصلين لمسمى واحد، وذلك مما يختص به (علم) ذات المفعولين وما جرى مجراها، ونوزع في الاستدلال بالبيت بأن (رفقتي) حال، وإضافته غير محضة لأنه بمعنى مرافقيّ، وفي الاستدلال بالآية بأن يكون ([إني[٣]] أراني أعصر [خمراً[٤]]) ـ نحو: فقدتني وعدمتني.

«و» ألحقوا أيضاً بذلك «(سمع) **المعلقة بعين**» نحو: سمعتك تقول، واحترز من أن تعلق[٥] بمسموع نحو: سمعت قراءة زيد أو كلامه، فإنها لا تتعدى[٦] إلى غيره، قال تعالى ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ[٧] كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[٨].

«**ولا يخبر**[٩] **بعدها**» أي بعد (سمع) المعلقة بعين. «**إلا بفعل دال على صوت**» كما مثلنا.

= إذا أنا كالذي أجرى لورد إلى آل فلم يدرك بلالا

تلجا: توغلا في البكاء، ويروى بالحاء المهملة: من ألحّ المطر إذا دام.

أثال: مرخم (أثالة) على غير قياس؛ لأنه في غير النداء.

تجافى: ارتفع. الخزل: القطع. ورد: ورود الماء. آل: سراب.

بلال: ما يبل به الحلق من ماء أو لبن.

الشجري ١: ١٢٦ ـ ١٢٧، ١٢٨، ١٣٧ ـ ١٤٥، ٢: ٩٢ ـ ٩٥، شرح التسهيل ٧٨: ب، ابن الناظم ٧٩، ابن عقيل ١: ٣٧٦ ـ ٣٧٧، المقاصد ٢: ٤٢١ ـ ٤٢٥، التصريح ١: ٢٥٠، الهمع ١: ١٥٠، شواهد ابن عقيل ٩٥ ـ ٩٦، الدرر ١: ١٣٤.

(١) ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ... وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ...﴾ ٣٦ يوسف (١٢).

(٢) أهملت الضاد في د، ضمير من، ز، وفي (ظ) قسمت بين سطرين.

(٣) ليست في، د.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) يعلق، ظ.

(٦) فإنه لا يتعدى، د.

(٧) أهملت الياء في، د.

(٨) ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ... ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ ٦ التوبة (٩).

(٩) يجبر، ظ.

قال الرضي[١] : وأنا لا أرى[٢] منعاً من نحو: سمعتك تمشي؛ لجواز سمعت أنك تمشي اتفاقاً، قال[٣] :

سمعت الناس ينتجعون غيثاً[٤] فقلت لصيدح انتجعي بلالا[٥]

بنصب (الناس)، وقد روي برفعه على حكاية الجملة.

وما ذكره المصنف من أن (سمع) المعلقة بعين متعدية إلى اثنين هو مذهب الأخفش والفارسي وابن بابشاذ[٦]،

---

(١) في شرح الكافية ٢ : ٢٨٧ .

(٢) ادرى، ز.

(٣) ذو الرمة.

(٤) أهملت الغين في، ز، ظ.

(٥) من قصيدة مدح فيها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري مطلعها:

أراح فريق جيرتك الجمالا كأنهم يريدون احتمالا

وقبل الشاهد:

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيماً أن يكون أصاب مالا

ولكن الكرام لهم ثنائي فلا أخزى إذا ما قيل: قالا

وبعده:

تنافى عند خير فتى يمانٍ إذا النكباء ناوحت الشمالا

ندًى وتكرماً ولباب لب إذا الأشياء حصّلت الرجالا

يروى: (رأيت الناس....) ولا شاهد عليها

صيدح: اسم ناقته. النكباء: ريح تأتي من بين ريحين.

ناوحت: قابلت، وهذا دليل على شدة الشتاء وقسوة البرد.

حصلت: ميزت الشريف من الوضيع. ذو الرمة ٤٢٩ ـ ٤٥١، المقتضب ٤ : ١٠، الكامل ١ : ٣٩٦، الصحاح ١ : ٣٨١، الكشاف ١ : ٢٣، الرضي ٢ : ٢٨٧، التصريح ٢ : ٢٨٢، الأشموني ٤ : ٩٣، الخزانة ٤ : ١٧ ـ ٢٠، رغبة الأمل ٤ : ١٨٠ ـ ١٨٢.

(٦) أهملت الباءان والذال في، د، والباء والشين في، ظ، باشاذ، ز، وكل هذا تصحيف، وهو أبو الحسن طاهر بن أحمد بابشاذ بن داود (... ـ ٤٦٩ أو ٤٥٤ هـ / ... ـ ١٠٧٧ أو ١٠٦٢م).

من أهل مصر. كان يتجر في اللؤلؤ فذهب إلى العراق وأخذ عن علمائه ثم عاد إلى مصر فاشتغل في ديوان الإنشاء. وكان مبرزاً في اللغة والنحو: تنسك في آخر أيامه، ولزم غرفة في سطح جامع عمرو بن العاص، فخرج منها ذات ليلة وفي عينيه بقية نوم فسقط من السطح، وكان فيها
=

واختاره [ابن الصائغ[(١)] و[(٢)]] ابن أبي الربيع وابن عصفور في شرح الإيضاح، ومذهب الجمهور أن (سمع) لا يتعدى إلا إلى واحد، واختاره ابن الحاجب قال: وهو من الأفعال المتعدية إلى واحد في التحقيق كقولك: (سمعت كلاماً) وشبهه، وقد يتوهم أنه متعد إلى مفعولين/ من جهة المعنى والاستعمال: ٢٢٤

أما المعنى فلأنه يتوقف[(٣)] على مسموع منه، كما تتوقف[(٤)] السرقة على مسروق منه، فالوجه الذي تتعدى[(٥)] به[(٦)] السرقة إلى مفعولين[(٧)] موجود في السماع.

وأما من جهة الاستعمال فلقولهم[(٨)]: سمعت زيداً يقول[(٩)] ذلك، وسمعته[(١٠)] قائلاً، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ[(١١)]﴾، فلولا أن الفعل يتعدى إلى مفعولين لم يقل (إذ تدعون)؛ لأن المعنى حينئذٍ: هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون؟ وذلك لا يحسن.

= حتفه. أخذ عنه أبو عبدالله محمد بن بركات السعدي وغيره. ألف: المحتسب ـ في النحو ـ وشرحين على أصول ابن السراج وجمل الزجاجي، وتعليقة في النحو، يقال: إنها تقارب خمسة عشر مجلداً كتبها في عزلته، ولم تبيض، وسماها تلامذته بعد وفاته تعليق الغرفة. باب شاذ: كلمة أعجمية معناها الفرح والسرور.
معجم الأدباء ١٢: ١٧ ـ ١٩، القفطي ٢: ٩٥ ـ ٩٧، الوفيات ٢: ٥١٥ ـ ٥١٧، البغية ٢: ١٧.

(١) الصانع، ظ، وهو تصحيف.
(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٣) متوقف، د.
(٤) يتوقف، ز، ظ.
(٥) يتعدى، د، ز، ظ، والمناسب ما أثبت.
(٦) إليه، د.
(٧) أهملت الفاء في، ظ.
(٨) فكقولهم، د.
(٩) لقول، ز.
(١٠) وسمعت زيداً، د.
(١١) ﴿قَالَ. . . .﴾ ٧٢ الشعراء (٢٦).

قال[١] في أمالي القرآن: والجواب عن الأول أن السرقة ليست كالسماع من حيث أن السرقة لا تعقل[٢] باعتبار معناها الذي وضعت له إلا[٣] بمسروق منه، ألا ترى أنك لو قدرت شيئاً موجوداً ليس في يد أحد وأخذته خفية لا يقال: إنك سرقته[٤]؛ لفقدان المسروق منه بخلاف السماع، فإنك لو قدرت صوتاً لفهمت معنى السمع بالنسبة إليه، وكذلك لو قدرت غافلاً[٥] عن المسروق منه لم يفهم معنى السرقة، ولو قدرت [غافلاً[٥] عن المسموع منه لم يتعذر معنى السماع. يعني أنك لو قدرت[٦]] [أن[٧]] شخصاً يعقل[٨] المسروق مع غفلته عن المسروق منه[٩] لا يكون المعقول له هو معنى السرقة، ولو قدرت أنه يعقل المسموع مع غفلته عن المسموع منه، لم يتعذر تعقل معنى السماع يعني يكون ما هو المعقول له هو معنى السماع، ثم قال[١]: وإنما المسموع منه بالنسبة إلى السمع كالمشموم[١٠] بالنسبة إلى الشم، فكما[١١] أن الشم[١٢] لا يتعدى إلا إلى واحد فكذا السماع.

والجواب عن الثاني أنهم لما حذفوا المضاف وأقاموا المضاف[١٣] إليه مقامه للعلم [به[٦]] وجب تقديره باعتبار قرينته، وقرينته لا تكون إلا صوتاً فذكر بعده حال تبين

---

(١) ابن الحاجب.
(٢) يعقل، ز.
(٣) لا، ظ.
(٤) لا يقال له سرقة، ز، ظ.
(٥) عاقلاً، ز.
(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٧) سقطت من، ز، ظ.
(٨) أنه يعقل، د، لعقل، ز.
(٩) عنه، ز، ظ.
(١٠) كالمشموم منه، د، ز، ولا معنى للزيادة.
(١١) كما، د.
(١٢) أهملت الشين في، ظ.
(١٣) وأقاموا المضاف وأقاموا المضاف، ظ.

خصوصية ليست مفهومة من ذكر المتعلق[١] فـ(قائلاً) و(يقول[٢] ذلك) منصوبان[٣] على الحال، وليس مثل قولك: سمعت قول زيد قائلاً، ولا مثل: [ضربت[٤]] زيداً[٥] ضارباً[٦]؛ لأنه هاهنا قدر عين[٧] الأول، وثمة قدر مثله أو نوعه فافترقا لذلك يعني قدر أنه قائل[٨] عين[٧] القول المضاف إلى زيد، وأما ثمة[٩] فإن[١٠] (قائلاً) و(يقول) مثل القول الأول إن كان التقدير: سمعت قول زيد قائلاً أو يقول (أو نوعه إن كان التقدير: سمعت صوت زيد قائلاً أو يقول)[١١] فإن القول نوع من الصوت، ثم قال: ويخرج قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ[١٢]﴾ على أن التقدير هل يسمعون أصواتكم إذ تدعون؟، وهو أبلغ في المعنى المقصود من (هل يسمعون دعاءكم؟)؛ لأنه إذا تحقق أنهم لا يدركون هذا الصوت فهم في انتفاء إدراك الدعاء أجدر[١٣].

«**ولا يلحق**[١٤]» بأفعال هذا الباب، وليس مراده: ولا يلحق بأفعال التصيير، وإن كان القائل بأن (ضرب) الملحقة يقول[١٥]: إنها بمعنى (صيّر)؛ لأجل قوله: (ولا عرف وأبصر)؛ إذ لم يقل أحد إنهما[١٦] بمعنى (صير)، فتعين أن يكون المراد:

---

(١) التعلق، ز، ظ.
(٢) وتقول، ظ.
(٣) منصوب، ز، ظ.
(٤) ليست في، ظ.
(٥) زيد، ظ.
(٦) أهملت الضاد في، ظ.
(٧) غير، ز، ظ.
(٨) قابل، ز، ظ.
(٩) ثمه، د.
(١٠) وإن فان، د.
(١١) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
(١٢) ﴿قَالَ. . . .﴾ ٧٢ الشعراء (٢٦).
(١٣) أهملت الجيم في، ز.
(١٤) تلحق، م.
(١٥) تقول، ظ.
(١٦) لأنه لم يقل إحداهما، ز، ظ.

ولا يلحق بأفعال [هذا[١]] الباب «(ضرب) مع المثل» أي: (ضرب) التي أعملت في (المثل) كقوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ[٢]﴾. «على الأصح» بدليل قوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟[٣] لَهُۥٓ[٤]﴾[٥]، فبني (ضرب) لما لم يسم فاعله، واكتفت[٦] بمرفوعها، ولو كانت من أفعال هذا الباب لم يكن كذلك. قاله المصنف[٧]، وفيه نظر؛ لأن غاية ما فيه عدم ذكر المفعول الأول، فقد يكون محذوفاً لدليل، والأصل: ضربنا[٨] ما سنذكر[٩] مثلاً، ثم حذف المفعول الأول وأقيم الثاني مقام الفاعل عند بناء الفعل [للمفعول[١٠]]، والظاهر المذهب الآخر الذي لم يرتضه المصنف.

ويسأل لم قدم المثل على المضروب، وهو المفعول الأول؟[١١] وجوابه: أن المضروب مثلاً يوصف[١٢] بصفة تبين وجه ضرب ذلك الشيء مثلاً لغيره، فلو أخر المثل لطال الفصل بينهما؛ ولهذا قال ابن الحاجب في قصيدته العروضية:

وضرب[١٣] الزرع في صفاتهم مثلاً ....

لما كان ذكر الزرع كافياً.

---

(١) ليست في، د.

(٢) ١٣ يس (٣٦).

(٣) فاستمعوا، ظ.

(٤) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ... إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ...﴾ ٧٣ الحج (٢٢).

(٥) أهملت الياء في، ظ.

(٦) واكتفيت ز، ظ.

(٧) في شرح التسهيل ٧٨: ب - ٧٩: أ.

(٨) عريناه، د.

(٩) سيذكر، د.

(١٠) ليست في، ظ.

(١١) الآخر، ز، ظ.

(١٢) لا يوصف، ز، ظ، وهو خطأ.

(١٣) وضورب، د.

«**ولا**» يلحق بأفعال هذا الباب «**(عرف) و(أبصر)، خلافاً لهشام، ولا (أصاب) و(صادف)**[١] **و(غادر)، خلافاً لابن درستويه**» لأن هذه الأفعال[٢] ثبت تعديتها إلى واحد/، فإن جاء بعده[٣] منصوب فهو منصوب على الحال، والدليل على ذلك التزام تنكيره[٤]. كذا قال الشارح[٥]. ٢٢٥

قلت: هي دعوى لم يقم عليها دليل، بل قام الدليل على خلافها في بعض هذه الأفعال، وهو (غادر)، فقد حُكي مجيء منصوبه الثاني معرفة بمقتضى شاهد عربي، ولا[٦] أستحضره الآن.

«**وتسمى**[٧]» الأفعال «**المتقدمة على (صيّر) قلبيّة**» لقيام معناها بالقلب، ولا تختص[٨] هذه التسمية بها، بل يسمى بها كل فعل تعلق معناه بالقلب وإن لم يكن ناصباً لمفعولين نحو: عرف وفكر.

«**وتختص**[٩] **متصرفاتها**» أي متصرفات الأفعال القلبية، وهي ما عدا (هب) و(تعلم[١٠]) «**بقبح الإلغاء**» وهو ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع، فهو أمر اختياري. «**في نحو: ظننت زيد قائم**» حيث يكون الفعل الملغى مُصدَّراً، ونسب المصنف في الشرح[١١] القول بقبح الإلغاء فيها إلى سيبويه.

وقال الشارح[٥]: هي مسألة خلاف، فالبصريون على المنع، والكوفيون

(١) وصادق، د، ز، ظ.
(٢) فعال، د.
(٣) في المخطوطات: بعدها. والصواب ما صنعت.
(٤) تنكيرها، د.
(٥) ابن قاسم، ولم يختصره ناسخ (د) في هذه المرة.
(٦) فلم، د.
(٧) ويسمى، ز.
(٨) يختص، د، ز، ظ، والمناسب ما صنعت.
(٩) ويختص، ز.
(١٠) ويعلم، د.
(١١) على التسهيل ٧٩: أ.

[والأخفش[١]] على الجواز. كذا نقل عنهم، وظاهره أن الجواز ثابت عندهم من غير قبح، وأما المصنف فجوزه على قبح فيه. «**وبضعفه**[٢] » [أي[٣]] بضعف[٤] الإلغاء، وهو أخف[٥] من القبح. «**في نحو: متى ظننت زيد قائم**» حيث يتقدم على الفعل الملغى السابق على المعمولين ما يتعلق بثانيهما، فإن (متى) [يتعلق[٣]] بقائم، وصرح بعضهم بأنه إذا جعل (متى) معمولاً للظن لم يجز؛ لكون[٦] (ظن[٧]) لم يقع معترضاً بين[٨] أجزاء الجملة، وهو مبني على مذهب البصريين القائلين. بمنع الإلغاء عند تقدم العامل على الجزئين.

«و» في نحو قولك: «**زيد أظن أبوه قائم**» حيث يقع العامل مؤخراً عن المبتدأ الذي بني عليه الكلام، ويتقدم على المبتدأ والخبر اللذين[٩] له تسلط عليهما، [وهما[٣]] معه خبر عن المبتدأ الأول، ومنه قول الشاعر[١٠] :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاكُ الشيمة[١١] الأدب[١٢]

---

(١) ليس في، د.
(٢) ويضعفه، ز، ظ.
(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من، ز، ظ.
(٤) ويضعف، ز، ظ.
(٥) أحق، ز.
(٦) يكون، ز.
(٧) أهملت الظاء في، د.
(٨) معرضاً بهن، د.
(٩) الذي، د.
(١٠) بعض الفزاريين، ولم يسموه.
(١١) الشمة، ز.
(١٢) ثاني بيتين رواهما أبو تمام، وقبله:
أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوءة اللقب
البيتان يرويان بنصب الروي ورفعه، والشاهد إنما يتم على رواية الرفع، وبيانه: أن (وجد) لم تعمل في (ملاك) و(الأدب)، فحمل ذلك على أنها ملغاة مع تقدمها، وهو محمل مستضعف؛ لأن الإلغاء إنما يكون بتوسط العامل بين المعمولين أو تأخره عنهما؟ لذلك خرجوه على أن (وجد) لم تلغ، وقدروا المفعول الأول ضمير الشأن، والجملة الاسمية في محل نصب =

وإنما جاز ذلك مع ضعفه، لأن أفعال القلوب ضعيفة؛ إذ ليس تأثيرها بظاهر[١] كالعلاج، وأيضاً معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة كما مر، وسيبويه[٢] لا يحمل ما في البيت على الإلغاء، [بل على التعليق[٣]]، ويقول[٤]: اللام مقدرة حذفت للضرورة وبعضهم يقول: ضمير الشأن مقدر بعد الفعل [القلبي[٥]]، وهذا أقرب؛ لثبوت ذاك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء، كقوله[٦]:

إن من يدخل الكنيسة يوماً   يلق فيها جآذرا[٧] وظباء[٨]

[فعلى هذا الفعل[٣]] عامل لا ملغى ولا معلق. **«وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو: زيد قائم ظننت»** حيث تأخر[٩] العامل عن الجزئين اللذين له تسلط

= مفعولاً ثانياً، وقيل: إن (وجد) معلقة بلام مقدرة، أي: وجدت لملاك....، أما على النصب فلا شاهد في البيت؛ لأن (وجد) عاملة في المفعولين.

إيضاح البيت الأول: على رواية الرفع تكون جملة (والسوْءة اللقب) في محل نصب حال، أما على رواية النصب فيوجه بوجهين:

أ ـ اللقب: مفعول به، والعامل (ألقبه). السوءة: مفعول معه.

ب ـ السوءة: مفعول به لفعل محذوف، ومحلها بعد (اللقب)، فحذف العامل وقدم المعطوف عليه، والأصل: ولا ألقبه اللقب، ولا أسوؤه السوْءة. الحماسة: ٣: ١٤٧ ـ ١٤٩، المقرب ١: ١١٧، ابن الناظم ٧٧، ١١١، الرضي ٢: ٢٨٠، ٣٥٧، ابن عقيل ١: ٣٧٢ ـ ٣٧٣، المقاصد ٢: ٤١١ ـ ٤١٣، ٣: ٨٩ ـ ٩١، التصريح ١: ٢٥٨، الأشموني ٢: ٢٩، ١٣٧، الهمع ١: ١٥٣، الخزانة ٤: ٥ ـ ٧، ٣٣٢، شواهد ابن عقيل ٩٥، الدرر ١: ١٣٥.

(١) أهملت الظاء في، ز.
(٢) لم يختصره في، د، خلافاً لعادته.
(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من، ز، ظ.
(٤) وتقول، ظ.
(٥) ليس في، د.
(٦) الأخطل فيما قيل، وليس في ديوانه.
(٧) جاآذرا، د، حاذرا، ز، ظ.
(٨) مر في ص ٢٢.
(٩) أخر، د.

على نصبهما. «**وزيد ظننت قائم**» حيث يتوسط بينهما، والإلغاء في المسألة الأولى ـ وهي مسألة التأخر[١] ـ أقوى عند الجميع من الإعمال، وأما مسألة التوسط فقيل: هما سواء، وقيل: الإعمال أرجح، وظاهر كلام المصنف الأول.

«**وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلِّقة في نحو: ظننت زيد قائم**» حيث يكون العامل مصدراً «**أولى من الإلغاء**». وقد تقدم[٢] أنه خرج على ذلك نحو:

.... أني وجدت ملاك الشيمة[٣] الأدب

وعلى كل منهما فالجملة الاسمية[٤] في محل نصب: أما على تقدير ضمير الشأن فعلى أن تكون[٥] المفعول الثاني وأما على تقدير لام التعليق فعلى أن تكون[٦] الجملة في محل المفعولين[٧].

«**وقد يقع**» الفعل[٨] «**الملغى بين معمولي (إنّ)**» كقوله[٩]:

إن المحب علمت مصطبر[١٠] ولديه ذنب الحب مغتفر[١١]

«**وبين**[١٢] **(سوف) ومصحوبها**» كقول زهير[١٣]:

---

(١) التأخير، د.
(٢) في ص:
(٣) الشمة، ز.
(٤) اسمية، د، ظ.
(٥) يكون، د، ز، ظ، والضمير عائد على الجملة، فالتأنيث متعين.
(٦) يكون، د، ز.
(٧) نصب المفعولين، ز، ظ.
(٨) ألحقت في (ز) بالمتن، ويبدو من حال الخط في (ظ) أنها كذلك، ولكن مدادها في (د) مداد الشرح وليست في (م)، والمختار ما صنعت.
(٩) لا يعرف.
(١٠) إنه مصطبر، ز.
(١١) لم يذكروا له سابقاً ولا لاحقاً. شرح التسهيل ٧٩: أ، ابن الناظم ٧٧، المقاصد ٢: ٤١٨ ـ ٤١٩، يس ١: ٢٥٣.
(١٢) أو بين، د.
(١٣) ابن أبي سلمى.

وما أدري ـ وسوف إخال أدري ـ أقوم آل حصن أم نساء؟[١]

قلت: يرد [هذا[٢]] على قولهم: [إن][٣] الإلغاء ترك العمل لا لمانع؛ ضرورة أن العمل[٤] هنا غير ممكن، فتأمله.

«وبين معطوف ومعطوف عليه» كقوله[٥]:

فما[٦] جنة الفردوس أقبلت تبتغي ولكن دعاك الخبز[٧] أحسب والتمر[٨]

«وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه» نحو: قام ظننت زيد، ويقوم ظننت زيد.

«جائز لا واجب، خلافاً للكوفيين» / ورجح الخضراوي[٩] وأبو حيان[١٠] قولهم؛ ٢٢٦

(١) من قصيدة هجا فيها بني عليم. مطلعها:

عفا من آل فاطمة الجواء فيمن فالقوادم فالحساء

وقبل الشاهد:

يجرون البرود وقد تمشت حُمَيّا الكأس فيهم والغناء

وبعده:

فإن تكن النساء مخبآت فحق لكل محصنة هداء

يروى: (... وقد تفشت) (رجال آل...) (فإن قالوا النساء...).

الجواء، يمن ـ بكسر الياء وضمها، والثاني قليل، القوادم، الحساء: الأربعة مواضع. حميا الكأس: سورتها. حصن: من كلب، وهو حصن بن كعب بن عليم. هداء: زفاف.

زهير ٥٥ ـ ٨٦، الشجري ١: ٢٦٦، ٢: ٣٤٤، التبريزي ١: ١٣، شرح التسهيل ٧٩: أ، ١٣٠: ب، المغني ١: ٤٠، ١٤٨، ٢: ٤٣٨، ٤٤٤، السيوطي ١: ١٣٠ ـ ١٣١، ٤١٢، ٢: ٨٢٠، الهمع ١: ١٥٣، ٢٤٨، ٢: ٧٢، يس ١: ٢٥٣، العباسي ٢: ٥٢ ـ ٥٣، الدرر ١: ١٣٦، ٢٠٦، ٢: ٨٩.

(٢) ليست في، د.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) العمال، ز.

(٥) لم أقف على اسمه.

(٦) وما، ز، ظ.

(٧) الخير، ز، ظ.

(٨) شرح التسهيل ٧٩: أ، الهمع ١: ١٥٣، الدرر ١: ١٣٦.

(٩) محمد بن يحيى بن هشام.

(١٠) جيان، ز، وهو تصحيف.

وذلك لأنه لا ينصب[١] إلا ما كان مبتدأ قبل مجيء (ظننت)، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل، وهي حجة ظاهرة، واستند البصريون إلى السماع استدلالاً بقول الشاعر[٢]:

شجاك[٣] أظن[٤] ربع الظاعنينا[٥] ....

فإنه يروى برفع (ربع) ونصبه. وإنما يتأتى ذلك على قولهم، وقد نوزع فيه بأنا لا نسلم أن (شجاك[٣]) فعل ومفعول، بل هو مضاف ومضاف إليه، فعلى تقدير[٦] رفع[٧] الربع يكون (شجاك[٣]) مبتدأ، و(ربع الظاعنين) خبره، والعامل ملغىً لتوسطه بين المفعولين[٨]، وهو جائز بلا قبح، وعلى تقدير نصب الربع يكون (شجاك[٣]) منصوباً بفتحة مقدرة على الألف. على أنه مفعول أول تقدم، و(ربع الظاعنين) مفعول ثان، و(أظن) عامل ولا إلغاء.

[والشجى: الحزن، والمعنى: أن[٩] سبب حزنك ربع الأحبة الظاعنين أي المرتحلين باعتبار ما تثيره[١٠] عندك رؤيته خالياً منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأنس الفائتة[١١]، وهذا مثل المعنى عند من يرى (شجاك[٣]) فعلاً ومفعولاً[١٢] أي

(١) ينتصب، ز، ظ.
(٢) لم يسموه.
(٣) أهملت الشين في، ز.
(٤) أطن، د.
(٥) .... ولم تعبأ بعذل العاذلينا
لم أعرف عنه شيئاً. ابن الناظم ٧٧، المغني ٢: ٤٣٢، المقاصد ٢: ٤١٩ ـ ٤٢٠، التصريح ١: ٢٥٤، الأشموني ٢: ٢٨، السيوطي ٢: ٨٠٦ ـ ٨٠٧، الهمع ١: ١٥٣، الدرر ١: ١٣٦.
(٦) تقديره، ظ.
(٧) يرفع، ز، ظ.
(٨) المعمولين، د.
(٩) أنه، ز.
(١٠) تنثره، ز.
(١١) الغايته، ز.
(١٢) مفعولاً وفعلاً، ظ.

أحزنك ربع الظاعنين، والإسناد مجاز من قبيل الإسناد إلى السبب، أي: أحزنه الله عند رؤية الربع الخالي من الأحبة] [(١)] .

«**وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح**» نحو: [زيد [(٢)]] ظننت ظناً قائم؛ إذا التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والإلغاء [ظاهر [(٣)]] في ترك الاعتناء به، فبينهما شبه التنافي.

«**وبمضاف إلى الياء ضعيف**» نحو: زيد ظننت ظني منطلق؛ لأن عدم ظهور النصب يكسر من سورة [(٤)] القبح. «**وبضمير أو اسم إشارة أقل ضعفاً**». نحو: زيد ظننته قائم، وزيد ـ أحسب ذلك ـ قائم؛ وإنما كان ذلك أقل ضعفاً، لأن الضمير واسم الإشارة ليسا بصريحين في المصدرية.

والحاصل أن سبب القبح في المسألة الأولى تقوية الفعل بإعادة مصدره [(٥)] صريحاً وظهور أثره لفظاً وهو النصب صريحاً، وأما [(٦)] الثانية فسقط منها الثاني، [وأما الثالثة فسقط منها الثاني [(٧)]]والأول جميعاً.

---

(١) ما بين المعقوفتين مغاير لما في، د، وقد رجعت إلى (ك) فوجدت ما فيها مماثل لما في (د)، وفي ما يلي نصه:
(ومعنى البيت أن ظعن الأحبة من ربعهم الذي كانوا قاطنين به هو المشجي لك، والشجى يطلق ويراد به ما ينشب في الحلق من عظم وغيره، فعلى الأول جعل ظعن الأحبة ومفارقتهم شجى له، أي: حزناً باعتبار أن ذلك سبب فيه، وعلى الثاني يكون استعارة، شبه مفارقة الأحبة بما يعترض في الحلق من عظم وغيره من جهة أن كلاً منهما مؤثر للألم والتأذي المفضي إلى الهلاك). انتهى. وقد أصلحت ما في النسختين من هـ ز متروك وحرف مهمل أو معجم، وحقه العكس، وقد انفردت (د) بالأخطاء الآتية: (ما ما ينشب) (أن يكون) (والتنادب المفضى).

(٢) ليست في، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) بكثرة من صور، ز، ظ.

(٥) مصدرة، د.

(٦) فأما، ز، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ، وأضيفت في هامش (د).

«**وتؤكد**[١] **الجملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً**» «نحو: زيد قائم ظني أو ظنا، وكذا مع التوسط، ويكون مؤكداً لغيره. «**فيلغى**» [أي[٢]] المصدر المذكور «**وجوباً**» «لأنه من جملة أخرى، كما أن المصدر - في (زيد ابني حقاً) - كذلك، وحينئذ فلا تسلط له على ما قبله؛ ولأنه جيء به بعد تمام تلك الجملة لتوكيدها ورفع الاحتمال عنها، والعامل لابد من تصور كونه سابقاً على معموله، وقد يعلل[٣] [أيضاً] بأن معمول المصدر لا يتقدمه، ويرد بأنه ليس في تأويل حرف مصدري، ويجاب بأنه لم تنحصر علة المنع في ذلك، بدليل أسماء الأفعال على الأصح.

وقد ذكر المصنف خلافاً في: (ضرباً زيداً[٤]) بالنسبة إلى تحمل الضمير، وجواز تقديم المفعول على المصدر، وصحح الجواز، فلا يكون علة المنع عنده ذلك، «**ويقبح تقديمه**» أي: تقديم المصدر، فخرج التوسط، فلا قبح فيه، ويدل على ذلك جعله المسألة بعدها قليلة القبح مع التقديم على جميع الجملة، وإنما قبح تقديمه؛ لأن ناصبه فعل تدل[٥] عليه الجملة، فكما يقبح تقديم (حقاً) في قولك: (زيد ابني حقاً) يقبح تقديم هذا.

قال المصنف[٦]: ولذلك لم يعمل لأنه لو عمل وهو مؤكد لاستحق[٧] التقديم بالعمل، والتأخير بالتأكيد[٨]، واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حالة واحدة محال. «**ويقل القبح في نحو: متى ظنك زيد ذاهب**» بنصب (ظنك) مفعولاً مطلقاً مؤكداً، والأصل[٩]: متى زيد ذاهب ظنك؟.

---

(١) وتوكيد، ظ.
(٢) ما بين الحاصرتين ليس في، د.
(٣) تعلل، ز.
(٤) زيد، د.
(٥) يدل، د، ظ، والملائم ما أثبت.
(٦) في شرح التسهيل ٧٩: أ- ٧٩: ب.
(٧) يستحق، ز.
(٨) بالتوكيد، د.
(٩) الأصل، ز، ظ.

وقد سبق أن القبح ـ في [نحو[١]]: متى ظننت زيد ذاهب ـ قليل[٢]، فقلّته هنا أولى.

«وإن جعل (متى) خبراً لـ(ظن)» فأخرج المصدر المذكور عن التوكيد، وتقدير كونه مقدماً من تأخير فجعل مبتدأ والظرف خبره **«رفع»** المصدر[٣] حينئذ، لأنه مبتدأ كما قلنا. **«وعمل وجوباً»** فينصب المفعولين لأنه إذ ذاك ليس بمصدر مؤكد ولا بدل من اللفظ بالفعل. ولكنه مقدر بحرف مصدري والفعل كما تقول[٤]: متى ضربك زيداً[٥]؟

فإن قيل: هلا جاز إلغاؤه، كما في قولك: متى ظننت[٦] زيد قائم؟ إذا قدرت/ ٢٢٧ (متى) ظرفاً لـ(قائم) أو لـ (ظننت[٧]).

فالجواب: أن (ظننت) في المثال المذكور قد تأخرت عن معمول معمولها أو عن معمولها فضعفت، وأما هنا فإنها تأخرت عن معمول عامل أجنبي، وهو الاستقرار.

فإن قيل: بل هو معمول للظن؛ إذ هو خبره.

فالجواب: أن المعتبر هنا العمل الذي هو من جهة أحرف الفعل ومعنى الحدث لا ذلك العمل، فإنه باب آخر، ألا ترى أن خبر المصدر يتقدم عليه، نحو: حسنٌ قيامك، مع قولنا: إن المبتدأ عامل في الخبر، ومع قولنا: إن معمول[٨] المصدر لا يتقدم على المصدر؟.

«وأجاز الأخفش والفراء إعمال المنصوب في الأمر» نحو: ظناً زيداً منطلقاً.

---

(١) ليست في، د.
(٢) راجع ص ١٦٠.
(٣) ألحقت في (ز) بالمتن، وليست في، م، أما في (د، ظ) فيبدو أن المداد مداد المتن وليس قاطعاً لأجل التصوير.
(٤) يقول، ز.
(٥) زيد، د
(٦) طننت، د.
(٧) سقط الجار من، د.
(٨) المعمول، ظ.

والجار والمجرور ظرف مستقر[١] في محل نصب على الحال من (المنصوب) و(في) للمصاحبة مثلها في: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ[٢] ﴾، ولا يكون لغواً متعلقاً بالإعمال؛ إذ لا معنى له.

والمعنى على الأول: أنهما أجازا إعمال المصدر المنصوب مصاحباً للأمر، أي: للدلالة على الأمر[٣].

«والاستفهام» نحو: أظنا عمراً[٤] ذاهباً.

وهذا لا ينبغي أن يكون قول هذين فقط، بل قول الجميع؛ لأن (ظناً زيداً قائماً) بمنزلة (ضرباً [زيداً[٥]])، وهو قياس، وكذا أظناً، نحو: أقائماً وأقاعداً.

«وتختص[٦] أيضاً» الأفعال «القلبية المتصرفة» لا غير المتصرفة، ليخرج (تَعَلَّمْ) و(هَبْ) «بتعدّيها معنىً لا لفظاً إلى ذي استفهام[٧]» نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو؟.

وأطلق المصنف الاستفهام، فشمل الاستفهام بـ(هل) نحو: علمت هل زيد قائم؟: وفيه خلاف، فأجازه قوم ومنعه آخرون، مع اتفاقهم على جواز: علمت أزيد[٨] قائم أم عمرو؟.

وقال ابن الحاجب: فالمجيزون نظروا إلى صورة الاستفهام في الموضعين، والمانعون نظروا إلى أن مضمون الاستفهام لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم إلا بتأويل، وهو أن يكون ما يقال في جوابه، والذي يقال [في[٩]] جواب الاستفهام مع (أم) أحد الشيئين

---

(١) مستقل، ز.

(٢) ﴿ ... قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ ٧٩ القصص (٢٨).

(٣) عليه، د.

(٤) عمروا، ظ.

(٥) ليست في، د.

(٦) ويختص، ز.

(٧) الاستفهام، د.

(٨) زيد، ز، ظ.

(٩) ليست في، ز.

قيام إلى زيد أو غيره حتى يصح أن يقال: تعلق العلم بذلك حسبما تعلق مع (أم)، وإنما جوابه (نعم) أو (لا)، فهو غير متعين، وكيف يصح تعلق العلم بذلك؟.

والجواب: أن المعنى مع (نعم) زيد قائم، ومع (لا) [ما[1]] زيد قائم، ولولا[2] ذلك لم يستقم أن يكون (نعم) و(لا) مفيدتين[3]، فجعل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به[4] هو الجواب، وهو المصحح للتعلق، فاستقام[5].

«أو» إلى **«مضاف إليه»** أي: [إلى[6]] مضاف إلى ذي استفهام، نحو: علمت غلام من عندك؟.

وكان المصنف في غنية عن ذكر هذا؛ لأن ذا الاستفهام يشمله، وقد ذكره. **«أو»** إلى **«تالي لام الابتداء»** كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ[7]﴾، [فيندرج فيه نحو: علمت إن زيداً لقائم[8]]. **«أو»** [إلى[8]] تالي لام **«القسم»** كقول الشاعر[9]:

ولقد علمت لتأتينَّ منيّتي إن المنايا لا تطيش سهامها[10]

---

(١) ليست في، ظ.

(٢) ولو، ز.

(٣) أهملت التاء في، د، معندين، ز، معندين، ظ.

(٤) من محكوم به بمحكوم عليه، د.

(٥) فاستفهام، ز، استقام، ظ.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ﴿. . وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ. . . وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ ١٠٢ البقرة (٢)

(٨) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٩) لبيد رضي الله عنه.

(١٠) هذه رواية النحويين لهذا البيت، والصدر لم يثبت في معلقة لبيد ـ رضي الله عنه ـ لا في الديوان ولا في كتب المعلقات، وإنما الثابت فيهن:

=

وفي الغرة[1] أن لام القسم لا تعلق. «أو» إلى تالي «(ما) و(إن)[2] النافيتين[3]»

= صادفن منها غرة فأصبنه ....

ونقل السيوطي عن ابن هشام في شرح شواهده أن الشاهد يروى هكذا:

ولقد علمت لتأتين منيتي لا بعدها خوف عليَّ ولا عدم

ومطلع المعلقة:

عفت الديار محلها فمقامها بمنىً تأبد غولها فرجامها

وقبل الشاهد:

خنساء ضيعت الغرير فلم يرم عرض الشقائق طوفها وبغامها

لمعفَّر قَهْد تنازع شِلْوه غُبْسٌ كواسب لا يُمنّ طعامها

وبعده:

باتت وأسبل واكفٌ من ديمة يرْوي الخمائل دائماً تسجامها

عفت: درست. منى، غول، رجام: مواضع في تحديدها اختلاف راجعه في السبع الطوال.

خنساء: من الخنس، وهو تأخر الأنف في الوجه، يصف بقرة وحشية. الغرير: ولد البقرة، وأصله الخروف. لم يرم: لم يبرح. عرض: ناحية. الشقائق، جمع شقيقة: أرض غليظة بين رملتين. طوفها: طوفانها: بغامها: صوت تختلسه البقرة. معفر: ترك من الرضعة والرضعتين؛ استعداداً لفطامه. قهد: ضرب من الضأن آذانهن صغار تعلوهن حمرة. شلوه: بقيته. غبس، جمع أغبس من الغبسة: صفرة إلى سواد، يصف ذئاباً. يمن: من المنة. لا تطيش: لا تخفّ.

أسبل: سال. واكف غزير. ديمة: مطر يدوم ليس بالشديد. الخمائل: جمع خميلة رملة تنبت الشجر وتعشب. تسجامها: صبها.

الكلام على الشاهد: خرّج على وجهين:

أ - (علم) مُنَزَّلة مَنزلةَ القسم، فالجملة بعدها جوابه، ولا عمل لها حينئذ.

ب - (علم) على أصلها، واللام، في (لتأتين) علقتها عن العمل، والجملة جواب لقسم مقدم، والتقدير: والله لتأتين، وموضع القسم وجوابه نصب بـ(علم).

لبيد ١٦٣ - ١٨٠، سيبويه ١: ٤٥٦، السبع ٥١٧ - ٥٩٧، شرح التسهيل ٧٩: ب، ابن الناظم ٧٨، الرضي ٢: ٢٨١، ٣٥٧، المغني، ٢: ٤٤٨، ٤٥٥، شذور الذهب ٣٥٦، القرشي ٢٨٨ - ٣٣٣، المقاصد ٢: ٤٠٥ - ٤٠٨، التصريح ١: ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩، الأشموني ٢: ٣٠، السيوطي ٢: ٨٢٨ - ٨٢٩، الهمع ١: ١٥٤، الخزانة ٤: ١٣ - ١٤، ٣٣٢، الدرر ١: ١٣٧.

(١) العزة، ظ، والصواب (الغرة)، كتاب لابن الدهان.
(٢) أو إن، م.
(٣) النعتيين، د، بإهمال التاء الثانية.

ن
(ا
«و
أخ
الم
التز
وفـ
الـو
(ء]
(١)
(٢)
(٣)
(٤)
(٥)
(٦)
(٧)
(٨)
(٩)
(١٠)
(١١)
(١٢)
(١٣)
(١٤)
(١٥)
(١٦) و
(١٧) إد

نحـو: ﴿ وَظَنُّوا[1] مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ[2] ﴾ ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ[3]﴾ ﴿وَتَظُنُّونَ[4] إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا[5]﴾.

واحترز بـ(النافيتين) من غيرهما كـ(ما) الموصولة و(إن) المخففة من الثقيلة. «أو (لا)» نحو أظن لا يقوم زيد، وهو من أمثلة ابن السراج، ولم يذكرها المغاربة[6].

«ويسمى» ما ذكرناه من تعدي الأفعال القلبية معنىً لا لفظاً إلى ما ذكر «تعليقاً» أخذاً من قولهم: امرأة معلقة، أي[7]: مفقودة [الزوج[8]]، تكون[9] كالشنّ المعلق، لامع الزوج لفقدانه، ولا بلا[10] زوج لتجويزها وجوده[11]، فلا تقدر[12] على التزوج، فالفعل[13] المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظاً، عامل معنىً وتقديراً، وفسره المصنف[14] في الاصطلاح بأنه إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل/ ٢٢٨ الوجوب، وأورد أن من التعليق ما هو على سبيل الجواز، كما سيأتي في مسألة: ([علمت[15]] زيداً أبو من هو).

وقيل[16]: التعليق ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع وهو كالأول، أو[17] هو

(١) فظنوا، ز، ظ، وهو خطأ.
(٢) ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَدْعُونَ مِن قَبْلُ....﴾ ٤٨ فصلت (٤١).
(٣) ﴿ثُمَّ نُكِسُوا عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ....﴾ ٦٥ الأنبياء (٢١).
(٤) ويظنون، ظ، تصحيف.
(٥) ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ....﴾ ٥٢ الإسراء (١٧).
(٦) العامرية، ز، ظ.
(٧) إلى، ز.
(٨) ليست في، ز.
(٩) يكون، ز.
(١٠) بدون، د.
(١١) وجودها، د، ز، ظ، ولا يصلح؛ لأن الضمير عائد على الزوج.
(١٢) يقدر، ز، ظ.
(١٣) والفعل، د.
(١٤) في شرح التسهيل ٧٩: ب.
(١٥) سقطت من، ز، ظ.
(١٦) وقبل، ظ.
(١٧) إذ، د.

[هو[١]]، وفيه[٢] نظر.

وإنما أثبتوا العمل بحسب المحل والتقدير مع التعليق؛ لأن النصب يظهر في التابع، تقول: عرفت من زيد وغيرَ ذلك من أموره، واستدل عليه ابن عصفور[٣] بقول كثيّر[٤]:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت[٥]

بنصب (موجعات)، وليس بقاطع؛ لاحتمال أن تكون (ما) زائدة والبكاء مفعولاً[٦] [به[٧]]، وأن[٨] الأصل: ولا أدري موجعات القلب، فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال، و(موجعات) اسم (لا)، أي وما كنت أدري قبل عزة والحالة[٩] أنه

---

(١) ليست في، ظ.

(٢) ففيه، ز، ظ.

(٣) أبو الحسن علي بن مؤمن.

(٤) أهملت الثاء في، ز، ظ، والياء في، ز، وهو كثير عزة.

(٥) من قصيدة جيدة وقع فيها شواهد كثيرة بمسائل نحوية، وقد التزم في قافيتها اللام والتاء إلا في بيت واحد، وهو:

فما أنصفت: أما النساء فبغّضت إليّ، وأما بالنوال فضنَّتِ

مطلعها:

خليلي هذا ربع عزة فاعقلا قلوصيكما ثم أبكيا حيث حلت

ولا تيأسا أن يمحو الله عنكما ذنوباً إذا صليتما حيث صلت

وبعد:

وقد حلفت جهداً بما نحرت له قريش غداة المأزمين وصلت

يروى: (... رسم عزة..) (... ثم انظرا...) (... ما الهوى) (... موجعات الحزن....).

كثير ١: ٣٥ ـ ٥٩، القالي ٢: ١٠٧ ـ ١١٠. الأغاني ٩: ٢٩ ـ ٣٠، المغني ٢: ٤٦٧، المقاصد ٢: ٤٠٨ ـ ٤١٠، التصريح ١: ٢٥٧ ـ ٢٥٨، الأشموني ٢: ٣٢، السيوطي ٢: ٨١٣ ـ ٨١٥، ٨٣٤، ٨٣٥، الخزانة ٢: ٣٧٨.

(٦) أن يكون البكاء مفعولاً وما زائدة، د.

(٧) ليست في، د.

(٨) أو أن، ز.

(٩) والحال، ز.

لا موجعات [القلب] موجودة [ما[١]] البكاء[٢].

«ويشاركهن» أي الأفعال القلبية **«فيه»** أي في التعليق. **«مع الاستفهام (نظر)»** قلبية [كانت] نحو: ﴿فَانظُرِي[٣] مَاذَا تَأْمُرِينَ[٤]﴾، أو بصرية[٥] نحو: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾[٦].

قال الأستاذ[٧] أبو جعفر بن[٨] الزبير[٩]: لم يذهب أحد إلى تعليق (انظر) - يعني البصرية - سوى ابن خروف[١٠]، وتبعه أبو الحسن - يعني ابن عصفور -، وقد ذكر سيبويه[١١] تعليق (انظر[١٢])، ثم حمل الناس ذلك على النظر بمعنى التفكر. **«وأبصر»** نحو:

---

(١) سقطت من، د، ز، ظ.

(٢) بالبكاء، د، والبكاء، ز.

(٣) فانظري أي، ظ، وليس صحيحاً.

(٤) ﴿قَالُوا نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ...﴾ ٣٣ النمل (٢٧).

(٥) بصرته، ز.

(٦) ﴿.. قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ.. فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ ١٩ الكهف. (١٨).

(٧) أهملت الذال في، د، ز.

(٨) ابن، د.

(٩) أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي (٦٣٧-٧٠٨هـ / ١٢٣٠-١٣٠٨م) متصرف في فنون شتى من العلوم النظرية متفوق فيها، معروف بفصاحة اللسان وقوة العارضة وثبات الجنان، صداع بالحق دماغ للباطل. من أصل عربي، ومولده بجيّان، ومنشأه بغرناطة، وكان خطيب الجامع فيها، وفيها أقرأ وأفاد، وانقطع إليه علم الحديث في المغرب من أشهر تلامذته، أبو حيان، وروى عنه: أبو الخطاب بن خليل، وعبدالرحمن بن الفرس، وابن فرتون، صنف: تعليقاً على كتاب سيبويه، صلة الصلة - ط (ذيل به الصلة لابن بشكوال)، ملاك التأويل في المتشابه اللفظ في التنزيل، البرهان في ترتيب سور القرآن، الإعلام بمن ختم به القطر الأندلسي من الأعلام. الدرر الكامنة ١: ٨٤ ط حيدر أباد ١٩٤٥-١٩٥٠. البغية ١: ٢٩١-٢٩٢، الشذرات ٦: ١٦.

(١٠) خاروف، ز، وناسخها سيلتزم هذا غالباً في ما يأتي، ولكنه مخطىء.

(١١) راجع الكتاب ١: ١٢٠.

(١٢) إلنظر، ز.

تبصر خليليَّ هل ترى من ظعائن[1] ....

(١) جاء هذا المصراع صدرا لبيتين في قصيدتين لامرىء القيس وزهير بن أبي سلمى، وعجزه عند الأول:

.... سوالك نقباً بين حزمي شعبعب

وعجزه عن الثاني:

.... تحملن بالعلياء من فوق جرثم

أما قصيدة الأول فمطلعها:

خليلي مرّابي على أم جندب نقضّي لبانات الفؤاد المعذب

وقبل الشاهد:

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وإن يكشف غرامك تدرب

وبعده

علون بأنطاكية فوق عقمة كجرمة نخل أو كجنة يثرب

وأما قصيدة الثاني فهي معلقته المعروفة، ومطلعها:

أمن أم أوفىٰ دمنة لم تكلمي بحومانة الدراج فالمتثلم

وقبل الشاهد:

فلما عرفت الدار قلت لربعها ألا انعم صباحاً أيها الربع واسلم

وبعده في الديوان:

علون بأنماط عتاق وكِلّـةٍ وِراد حواشيها مشاكهة الدم

وفي السبع الطوال:

جعلن القنان عن يمين وحزنه وكم بالقنان من محل ومحرم

يروى: (لنقضي حاجات...) (..كجربة....) (الاعم...) (وعالين أنماطا...) (علون بانطاكية فوق عقمة) ـ وهذا المصراع روي في القصيدتين.. (سلكن ضُحيّا...).

لبانات: حاجات. عقمة: ضرب من الوشي، أو ثوب أحمر.

انطاكية: بلد بالشام. جرمة. ما صرم من النخل وصار في الأرض. جربة: موضع فيه نخل وزرع. شعبعب: اسم ماء. الدمنة: آثار الديار. حومانة: مكان غليظ منقاد الدراج: ـ بضم الدال وكسرها ـ موضع. المتثلم: ـ بفتح اللام وكسرها ـ موضع أيضاً ـ ظعائن، جمع ظعينة: المرأة في الهودج، ثم أطلق توسعاً على كل امرأة. والظعائن ممنوع من الصرف لأنه على صيغة منتهى الجموع، لكن صرفه الشاعر للضرورة. العلياء: بلد. جرثم: ماء لبني أسد. الأنماط: ما يفترش على أعلى المتاع. كلة: ستر أو ثياب رقيقة.

وراد: كلون الورد. مشاكهة: مشابهة. امرؤ القيس ٤٠ ـ ٥٥، زهير ٣ ـ ٣٢، السبع ٢٣٧ ـ ٢٩٠، القرشي ١٧٨ ـ ٢١٦، ابن عقيل ٢: ٢٦٤، المقاصد ٢: ١٢٦ ـ ١٣٤، ٤: ٣٦٨

والأظهر[١] أنها هنا[٢] من الإبصار بالعين، ومثل له المصنف[٣] بقوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ، بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[٤]، ويحتمل جعل (أي) موصولة والباء زائدة، وصدر الصلة محذوف، أي: أيكم هو المفتون، فلا تعليق إذن.

«وتفكر» كقوله[٥]:

.... تفكّر أَئِيَّاه[٦] يعنون[٧] أم قردا[٨]

= ـ ٣٧٠، الأشموني ٣: ٢٧٤، الهمع ١: ٣٧، شواهد ابن عقيل ٢٢٦ ـ ٢٢٧، الدرر ١: ١١.

(١) والإظهار، ظ.

(٢) هنا أنها، ز، ظ.

(٣) في شرح التسهيل ٧٩: ب.

(٤) الآيتان ٥، ٦ القلم (٦٨).

(٥) جامع بن عمرو بن مرخية الكلابي.

(٦) إياه، د، ز.

(٧) بعنون، ز، ظ.

(٨) قرادا، ز، قراد، ظ وصدر البيت:

حُزُقّ إذا ما الناس أبدوا فكاهة ....

من قصيدة نقل البغدادي شيئاً منها عن أبي محمد الأعرابي، وأول ما نقل منها:

تعالى بأيد ذارعات وأرجل منكّبة رُوح يخدن بنا وخدا

وقبل الشاهد:

إذا ما دعوا للخير أو لحقيقة دعوا رعشنيا لم يكن خاله عبدا

وليس بحِواز لأحلاس رحله ومزوده كيساً من الرأي أو زهدا

وبعده:

ولا هجرع سمج إذا مات لم يجد به قومه في النائبات له فقدا

يروى: (... إذا ما القوم....).

تعالى: ترتفع، أصله: تتعالى. ذارعات: مسرعات، والذرع: تحريك الذراعين في المشي. منكبة: اسم فاعل فعله المجرد نكب ـ بتخفيف الكاف ـ أي: عدل عنه، مثل نكب بتشديد الكاف. روح، جمع أروح، أو روحاء من الرَوَح: أن تتباعد صدور القدمين، ويتدانى العقبان. أو لحقيقة: لحماية حقيقة، والحقيقة: ما يجب عليك حمايته من عشيرة أو غيرها. رعشني: مسرع. حوّاز: جمّاع. الأحلاس، جمع حلس: أثاث البيت. الرحل: المنزل =

«وسأل» نحو: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ[1]﴾[2] ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ[3]﴾.. «وما وافقهن».

قال المصنف[4]: أشرت به إلى نحو: أما ترى أيّ برق هٰهنا[5]؟، بمعنى: أما تبصر؟، حكاه سيبويه. وما اختاره من جعل (ترى[6]) هذه بصرية هو[7] رأي المازني، وحملها شراح (الكتاب) على أنها علمية، قال ابن عصفور: وهو أولى. وحينئذ فقول المصنف: (بمعنى [أما[8]] تبصر) من كلامه لا من كلام سيبويه.

قال[4]: وأشرت[9] به أيضاً إلى نحو: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ[10] أَحَقٌّ هُوَ[11]﴾. يعني لأنه بمعنى (يستعلمونك[12])، فهو طلب للعلم.

«أوقاربهن» نحو: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا[13]﴾، قاله[14] المصنف[4]،

= والمأوى. المزود: ما وضع فيه الزاد، عطفه على (أحلاس). كيسا، زهدا: نصبا على المفعول لأجله. حزقّ: قصير، وجره عطفا على (حوّان). الفكاهه: المزاح. هجرع: طويل. سمج: قبيح.

الصحاح ٤: ١٤٥٩ (حزق)، ابن يعيش ٩: ١١٨، ١١٩، شرح التسهيل ٧٩: ب، شرح الشافية ٣: ٦٤، الهمع ١: ١٥٥، شواهد الشافية ٣٤٨ - ٣٥٢، الدرر ١: ١٣٧.

(١) الدين، د، وهو خطأ.
(٢) الآية ٦ القيامة (٧٥).
(٣) الآية ١٢ الذاريات (٥١).
(٤) في شرح التسهيل ٧٩: ب.
(٥) هاهنا، ز، هما هنا، ظ.
(٦) يرى، د، ز.
(٧) وهو، ظ.
(٨) ليست في، د.
(٩) أهملت الشين في، ظ.
(١٠) بدون واو الجمع، وهو موافق لما في المصحف.
(١١) ﴿... قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ ٥٣ يونس (١١).
(١٢) يستعملونك، ز، ظ.
(١٣) ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ... وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ ٧ هود (١١)، ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ... وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ ٢ الملك (٦٧).
(١٤) قال، د.

يريد: لأن المراد بالبلوى الاختبار[١]، وهو سبب للعلم، فهو قريب منه، وكثيراً ما يعامل[٢] السبب معاملة المسبب.

«لا ما لم يقاربهن، خلافاً ليونس» فإنه جعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ[٣]﴾ فـ(أيّ) استفهامية عنده والضمة إعرابية، و(ننزع)[٤] معلق عن العمل، وقد سبق ذلك في باب الموصول[٥].

«وقد تعلق[٦] (نسي)» كقوله[٧]:

من أنتم إنا نسينا من أنتم ... وريحكم من أيِّ ريح الأعاصر[٨]

قال المصنف[٩]: لأنه ضد (علم)، والضد قد يحمل على الضد.

واعترض بأن ضد العلم الجهل لا النسيان، وضد النسيان[١٠] الذكر، ولم يذكر[١١] المغاربة تعليق (نسي)[١٢].

---

(١) الاختيار، ز.

(٢) يعمل، ز، ظ.

(٣) ﴿.... عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ ٦٩ مريم (١٩).

(٤) وتنزع، ظ، خطأ.

(٥) في ٢: ٢٣٠.

(٦) يعلق، م.

(٧) زياد الأعجم.

(٨) رابع أبيات أربعة - فيما وقفنا عليه - هجا فيها قوماً، وعابهم بأن شرفهم طارىء لا قديم له.

وقبل الشاهد:

قضى الله خلق الناس ثم خلقتم ... بقية خلق الله آخر آخر

فلم تسمعوا إلا بمن كان قبلكم ... ولم تدركوا إلا مدق الحوافر

وأنتم الى جئتم مع البقل والدبى ... فطار وهذا شخصكم غير طائر

الحماسة ٤: ١٠٧ - ١٠٨، المحتسب ١: ١٦٨، شرح التسهيل ٧٩:ب، ابن الناظم ٧٨، المقاصد ٢: ٤٢٠ - ٤٢١، الهمع ١: ١٥٥، يس ١: ٢٥٢، الدرر ١: ١٣٧.

(٩) في شرح التسهيل ٧٩: ب.

(١٠) بل ضده، د.

(١١) تذكر، ز.

(١٢) بشي، ز، ظ.

«ونصب مفعول نحو: علمت زيداً أبو من هو؟، أولى من رفعه» لأن عامل النصب تسلط[1] [عليه[2]]، ولا مانع يمنع من عمله، فينصب وهو المختار، لكن يجوز رفعه على الصحيح، وهو مذهب سيبويه، ووجهه أن الاسم المذكور مستفهم عنه من حيث المعنى؛ لأن المعنى: علمت أبو من زيد؟، فعومل معاملة ذي الاستفهام لفظاً، وأحسن من هذا أن يقال: زيد هو نفس الأب، والأب هنا له الصدر؛ لإضافته إلى ماله الصدر، فعومل معاملته[3]، وقد ورد السماع بمذهب سيبويه [فمن ذلك][4] قول الشاعر[5]:

فوالله ما أدري غريم لويته[6] أيشتد[7] إن قاضاك[8] أم[9] يتضرع[10]

يروى برفع (غريم)، وإن كان الأولى نصبه.

وزعم ابن عصفور: أن التعليق أولى، [قال[11]]: لأن الاعتناء بالمعاني أولى من الاعتناء بالألفاظ.

٢٢٩ وأجيب بالمنع / إذا[12] لم تخلّ[13] رعاية اللفظ بجهة المعنى كما في مسألتنا [بل[14]] رعاية[15] اللفظ ـ إذ ذاك ـ أحق.

---

(١) سلط، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) معاملته، معاملته، د.

(٤) سقطت من، ز، ظ، في ذلك: د، والمناسب صنيعي.

(٥) لم أقف على اسمه.

(٦) لويته، ز، ظ.

(٧) أيشهد، ز، ظ.

(٨) فاضاك، ز، ظ.

(٩) لم، ز، ظ.

(١٠) لم أقف له على مزيد. شرح التسهيل ٧٩: ب، الهمع ١: ١٥٥، الدرر ١: ١٣٧.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

(١٢) إذ، ظ.

(١٣) يخل، د، ز، ظ.

(١٤) ليست في، ز.

(١٥) أهملت الياء في، ز.

[أسمى]

والدليل على أن (أرأيت) بمعنى (أخبرني) أنك تقول: أرأيت زيداً ما صنع؟ فيقال: سافر، أقام، كتب، قرأ، ولا يقال: لا ولا نعم، ولو كان الاستفهام[٤] على ظاهره لقيل ذلك؛ لأنها ـ حينئذ ـ لطلب التصديق، كما يقال: أجاءك زيد؟، فتقول[٥]: نعم أوْ لا، وكلام سيبويه يشير إلى أن (أرأيت) بمعنى (أخبرني) لا تعلق[٦]، وقد صرح به أبو علي[٧] في التذكرة، واعترض بورودها معلقة كثيراً كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ[٨] إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ[٩]﴾ ونحوه في القرآن كثير، وانفصل ابن عصفور عن ذلك بأن قدر المفعول محذوفاً اختصاراً، والتقدير: قل أرأيتكم عذابه[١٠]، فلا تعليق.

فإن قلت: أهو معلق عن الجملة الاستفهامية، وهي في موضع المفعول الثاني؟.

قلت: قد سبق في باب اسم الإشارة[١١] أن جملة الاستفهام[١٢] لا محل لها، على ما

---

(١) عن زيد عن زيد، ظ.
(٢) ليست في، د.
(٣) سقطت من، ز، ظ.
(٤) للاستفهام، ز.
(٥) فيقول، د، ز، لكن أهملت الياء في، د.
(٦) يعلق، د.
(٧) الفارسي.
(٨) أرايتم، ظ، وهو خطأ.
(٩) ﴿. . . . إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ ٤٠ الأنعام (٦).
(١٠) عذابكم، ز، ظ.
(١١) في ٢ : ٣٣٨.
(١٢) الجملة الاستفهامية، د.

اختاره الرضي[١]، ولئن سلم أن لها محلاً فلا نسلم أن العامل معلق عنها[٢] بناء على قول الزمخشري: إن التعليق هو أن يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعاً، وسيأتي قريباً[٣]، و[من[٤]] مثل هذه المسألة قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[٥]. أي: أخبروني، فـ(شركاؤكم)، مفعول بـ(أخبروني)، ورفعه ممتنع، و(ماذا خلقوا): إما لا محل له كما تقدم، أو محله النصب على أنه مفعول ثان[٦]، كما رآه[٧] جماعة، و(أروني) قال الزمخشري[٨]: بدل من (أرأيتم)، ورده أبو حيان[٩] بأنه لم يقرن[١٠] بهمزة الاستفهام كما قرن الأول [بها[١١]]، وبأن البدل في الجمل لم يثبت، وبأن البدل عند النحويين على إعادة العامل، ولا عامل هنا فيعاد. والأوجه الثلاثة مردودة:

أما الأول[١٢] فمبنيّ على قاعدة لا وجود لها في الخارج، ولو ثبت لم يجز هنا؛ لأن الاستفهام فيه غير حقيقي.

وأما الثاني فالبدل في الجمل ثابت، قال تعالى: ﴿[وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ[١٣]] أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ[١٤]﴾ الآية.

وأما الثالث فالعامل موجود: وهو (قل)، وقد جاء: ﴿قُلْ أَرُونِىَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم

---

(١) في شرح الكافية ٢: ٢٨٢.

(٢) غها، ز.

(٣) في ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) ﴿.... أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَـٰهُمْ كِتَـٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ....﴾ ٤٠ فاطر (٣٥).

(٦) ثاني، ز، ظ.

(٧) رواه، د، ظ.

(٨) في الكشاف ٣: ٦١٧.

(٩) في البحر ٧: ٣١٧.

(١٠) يقترن، د.

(١١) ليست في، د.

(١٢) الأولى، ز.

(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ظ.

(١٤) بعدهما: ﴿وَجَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ ١٣٢ ـ ١٣٤ الشعراء (٢٦).

[بِهِۦ شُرَكَآءَ[1]]﴾[2] ، على أني أقول: إذا ثبت مجيء البدل في الجمل[3] سقط هذا السؤال؛ إذ الجمل تارة تكون ذات[4] محل من الإعراب، وتارة لا تكون ذات محل، فتكون المبدلة بحسب المبدل منها، ألا ترى إلى مجيء البدل في الآية في جملة الصلة، ولا محل لها من الإعراب قطعاً؟.

ويحمل[5] قولهم: (البدل على نية تكرار العامل) على أنه مخصوص بالمعربات لفظاً أو تقديراً أو محلاً.

فإن قلت: البدل من جملة التوابع فيلزم أن يكون له إعراب؛ إذ التابع ما كان ثانياً [معرباً] بإعراب سابقه[6] من جهة واحدة.

قلت: والعطف أيضاً من جملة التوابع، ولا شك أن الجملة الثانية في[7] قولك: (جاء[8] زيد وأكرمته) معطوفة على الأولى، وهي مستأنفة فلا محل لها، فما كان جواباً لهم عن مثل هذا فهو جوابنا عما قلت.

وقول أبي حيان[9] : وإنما (أروني)[10] معترض، أو المسألة من باب التنازع. فيه نظر بالنسبة إلى الشق الثاني، إذ[11] ليس بين العاملين ارتباط فيتنازعا[12].

«ولـلاسم المستفهم به والمضـاف إليه مما بعدها ما لهما دون الأفعال

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٢) ﴿.... كَلَّاۚ بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٢٧ سبأ (٣٤).

(٣) الجملة، ز، ظ.

(٤) ذا، ز.

(٥) ويحتمل، ظ.

(٦) سابقة، ز.

(٧) من، ز، ظ.

(٨) جاءني، د.

(٩) في البحر ٧: ٣١٧.

(١٠) راجع ص ١٨٠ .

(١١) أهملت الذال في، ز.

(١٢) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب النفي.

المذكورة» وذلك لأن [اسم[1]] الاستفهام والمضاف إليه لا يعمل فيهما[2] ما قبلهما، فلا تؤثر[3] فيهما العوامل السابقة شيئاً، بل يبقى[4] حالهما[5] على ما كان عليه قبل دخول العوامل السابقة، ويعتبر ما كان لهما بالنسة إلى ما بعدهما، فيحكم بثبوته لهما مع وجود الأفعال المذكورة، وذلك مثل: علمت[6] أيهم[7] صديقك؟ فلا تنظر[8] إلى (علمت)، وإنما تنظر[9] إلى ما بعد اسم الاستفهام، فتجد بعده خبراً يقتضي أنه هو مبتدأ[10] فتحكم[11] مع / وجود (علمت) بأن [اسم[1]] الاستفهام مبتدأ، وما بعده خبر عنه كما كان قبل دخول (علمت)، وكذا[12]: علمت أيهم ضربت، فاسم[13] الاستفهام مفعول بما بعده، وهو مصدر في قولك: علمت أي قيام قمت، وظرف مكان في [نحو[14]]: علمت أين خالد، وظرف زمان في نحو: علمت متى ضربت زيداً، وحال في نحو علمت كيف ضربت زيداً؟، وعلى ذلك فقس المضاف إلى اسم الاستفهام. ٢٣٠

«**والجملة بعد**» العامل «**المعلَّق**» عن العمل «**في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به**» أي: بحرف[15] الجر، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٢) فهما، ز.
(٣) يوثر، ز.
(٤) تبقى، ظ.
(٥) على حالهما، ز، ظ.
(٦) اعلمت، ظ.
(٧) انهم، ز.
(٨) ينظر، د.
(٩) ينظر، د، ز، ظ، والصواب ما صنعت بدليل (فتجد).
(١٠) مبتد، د.
(١١) فاحكم، ز، ظ.
(١٢) وكذلك، د.
(١٣) فالاسم، د.
(١٤) ليست في، ظ.
(١٥) بحرف، ز.

مِّن جِنَّةٍ[(١)]﴾، ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا[(٢)]﴾، ﴿يَسْـَٔلُونَ[(٣)] أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ[(٤)]﴾؛ لأنه يقال: فكرت فيه، ونظرت فيه، وسألت عنه، ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول[(٥)] في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور: أنه لا يعلق[(٦)] فعل غير (علم) و(ظن) حتى يضمن معنى أحدهما، فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين.

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾[(٧)]، فقيل: التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم، وقيل: يتعرفون[(٨)]، وقيل: يقولون. فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح[(٩)]، وعلى الثالث ليست من باب التعليق [ألبتة[(١٠)]].

«وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد» نحو: عرفت من أبوك؟، ومنه ـ على رأي المازني والمصنف ـ أما ترى أي برق ههنا؛ لأن الرؤية فيه عندهما[(١١)] بصرية. **«وسادة مسد مفعوليه[(١٢)] إن تعدى إلى اثنين»** نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو. **«وبدل من المتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد»** نحو: عرفت زيداً

---

(١) ﴿.... إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ ١٨٤ الأعراف ٧.
(٢) من الآية ١٩. الكهف (١٨)، وتقدمت في ص ١٧٣.
(٣) يسأل، د، خطأ.
(٤) الآية ١٢ الذريات (٥١).
(٥) الموصول، ز، ظ.
(٦) تعلق، د، ز.
(٧) ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ .. وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ ٤٤ آل عمران (٣).
(٨) ينفرون، ز، ظ، لكن أهملت الياء والنون في، ظ.
(٩) المصرح، د، الصواب (بالسين).
(١٠) ليست في، د.
(١١) عندهما فيه، د.
(١٢) مفعوله، م.

أبو من هو، لكن من أي أقسام البدل[هو[١]]، فقيل هو بدل كل، والأصل[٢] : عرفت شأن زيد، قاله ابن عصفور. وقيل: بدل اشتمال، مثل: عرفت زيداً خبره، واختاره ابن الصائغ[٣]، وذهب جماعة إلى أنه حال، وردّ[٤] بأن الجملة الإنشائية لا تكون حالاً. وقيل: مفعول ثان، على تضمين (عرف) معنى[٥] (علم) حكاه ابن جني عن الفارسي، ورد بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس. **«وفي موضع الثاني إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول»** لا إن لم يوجد فإنها [تكون[١]] سادة مسد المفعولين كما سبق، ومثال هذه المسألة: علمت زيداً أبو من هو؟ وهل[٦] الفعل معلق[٧] عن الجملة الاستفهامية في هذه الصورة أو لا؟ قال جماعة من المغاربة: نعم، هو معلق وهو عامل[٨] في محلها النصب، على أنها مفعول ثان كما هو صريح كلام المصنف، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأن الجملة حكمها ـ في مثل هذا ـ أن تكون[٩] في موضع نصب، و[أن[١٠]] لا يؤثر العامل في لفظها، وإن لم يوجد معلّق، وذلك نحو: علمت زيداً أبوه قائم، واضطرب في ذلك كلام الزمخشري، فقال[١١] :ـ في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا[١٢]﴾، في سورة هود ـ بأن الفعل معلق، وقال[١٣] في تفسير الآية في سورة الملك: ولا يسمى هذا تعليقاً، وإنما التعليق أن يوقع بعد العامل ما

(١) ليست في، د.

(٢) وإلا قيل، ز، ظ.

(٣) الصانع، ز، ظ، تصحيف.

(٤) ورده، د.

(٥) بمعنى، ز، ظ.

(٦) وهو، ز.

(٧) تعلق، ز.

(٨) عالم، ز.

(٩) يكون، ز.

(١٠) ليست في، ظ.

(١١) في الكشاف ٢ : ٣٨٠.

(١٢) من الآيتين ٧ هود، ٢ الملك، وتقدمتا في ص ١٧٦.

(١٣) في الكشاف ٤ : ٥٧٥.

يسدّ مسدّ منصوبيه جميعاً، كعلمت أيهما عندك، ألا ترى أنه لا يفترق[١] الحال بعد تقـدم[٢] أحـد المفعولين بين مجيء[٣] ماله صدر[٤] [الكلام[٥]] وغيره؟، ولو كان تعليقاً لافترقا كما افترقا في: علمت زيداً منطلقاً، وعلمت أزيد منطلق.

وحاول[٦] الطّيبيّ[٧] رفع الاضطراب والتوفيق بين كلاميه بما هو مقرر في حاشية المغني[٨] فراجعه إن شئت.

---

(١) يقترن، ز، ظ.

(٢) بعدم، ز، ظ.

(٣) يجي، ز، ظ، لكن أهملت الحروف في، ز.

(٤) الصدر، ز.

(٥) ليست في، ز.

(٦) وحال، ز، ظ.

(٧) الحسين شرف الدين بن محمد بن عبدالله الطيبي (. . ـ٧٤٣هـ / . . ـ١٣٤٢م). مقدم في التفسير والحديث والبيان.

أنفق ثروتـه الـطائلة في وجـوه الخير حتى أملق في آخر أيامه. صحيح الاعتقاد يقف من المبتـدعـة. والفـلاسفـة الموقف الشديد، ويرد عليهم الرد المفحم. أخذ عن أبي حفص السهروردي. ألف شرح الكشاف للزمخشري، شرح مشكاة المصابيح ـ حديث ـ الخلاصة في معرفة الحديث التبيان في المعاني والبيان. الدرر الكامنة ٢ : ٦٨. (ط حيدر أباد ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠م) البغية ١ : ٥٢٢ ـ ٥٢٣، الشذرات ٦ : ١٣٧، البدر ١ : ٢٢٩.

(٨) المغني، ز، تصحيف، ويعني بها: تحفة الغريب، فقد بسط القول هناك ١٩٦ : أ ـ ب فقال:ـ بعد أن نقل كلام الزمخشري في الموضعين ـ (والاضطراب عليه لائح كما ذكر المصنف وأشار إليه الطيبي حاكياً له عن صاحب التقريب، وحكى عنه استمساكاً لوقوع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً.

قلت: وقد كنت أجبت عن هذا الاضطراب الذي يلوح في كلام الزمخشري عند قراءة هذا المحل من المغني عليّ بالديار المصرية في سنة ثماني عشرة وثماني مائة: بأنه يحتمل أن يكون مراده بالتعليق المذكور في سورة هود ليس التعليق المصطلح عليه، وهو الإعمال في المحل لمانع يمنع من الإعمال في اللفظ، وإنما المراد به تسليط فعل البلوى على الجملة الاستفهامية بحسب المعنى، بحيث يكون بينهما ارتباط واتصال معنوي، ولم أر قبل إلقائي لهذا الجواب أحداً تعرض إليه، ثم رأيت في أثناء كتابتي لهذا التأليف بنهروالة في شرح اليمني على الكشاف ما نصه: هٰهنا أثبت التعليق المعنوي، ولم يعن التعليق الاصطلاحي الآتي ذكره في سورة الملك، =

فإن قلت: ما الراجح من هذين الرأيين[1]؟ قلت: رأي من ذهب إلى أنه من باب التعليق بدليل [مثل[2]] قوله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ[3] ﴾، ألا ترى أن (سأل) التي يراد بها طلب العلم لا المال، إنما يتعدى إلى الثاني بالجار[4]؟ فلو[5] كان وصول (سل) إلى (كم) كوصول (ظنّ) إلى الجملة في[6] نحو: ظننت زيداً أبوه قائم، لزم تعديه[7] إلى اثنين بنفسه، - وذلك ممتنع، وإذا ثبت أنه علق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار، لم يكن كون الفعل ناصباً لأحد المفعولين لفظاً[8] مانعاً من كونه معلقاً عن الآخر، والله [تعالى[9]] أعلم بالصواب.

٢٣١

«وتختص[10]» أيضاً الأفعال «القلبية المتصرفة و(رأى) الحلمية والبصرية

= فإذن لا تناقض، والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال. انتهى، وهذا عين ما كنت قلته أولاً، ولله الحمد والمنة.

وقد حاول الطيبي دفع الاضطراب بما حاصله: أن الفعل المعلق في سورة هود محذوف، والتقدير: ليبلوكم فيعلم أيكم أحسن عملاً، ويكون المراد بقوله: تعليق فعل البلوى تعليق ما هو مسبب عنه، وهو العلم، فاكتفى بالسبب، وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم، وهو المراد بقوله: (لأنه طريق إليه كالنظر والسمع)، وأما في سورة الملك، فلا حذف، ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم، كأنه قيل: ليعلمكم أيكم أحسن عملاً، فامتنع التعليق، لأنه إنما يكون حيث يوقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعاً، وهنا سبق المفعول الأول وهو المضمر المنصوب، فامتنع القول بالتعليق، فالزمخشري اختار في هذا الموضع التضمين، وهو باب واسع صحيح من حيث العربية، وإليه الإشارة بقوله: (من حيث تضمن معنى العلم). . .

(١) الراين، ز.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) ﴿. . . وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ ٢١١ البقرة (٢).

(٤) أهملت الجيم في، د، وزاد في (ظ): (والمجرور). وهو خطأ.

(٥) ولو، د.

(٦) من، د.

(٧) تعدية، ظ.

(٨) مطلقاً، ظ.

(٩) ليست في، ظ.

(١٠) ويختص، ز.

بجواز[١] **كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى»**. نحو: ظننتُني، وعلمتُني، ورأيتُني، وكذا بقية أفعال القلوب المتصرفة، قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ[٢]﴾.

واحترز بالمتصرفة[٣] من (هب) و(تعلم) فلا يقال: هبك محسناً، ولا: تَعلَّمْك[٤] صنعت كذا.

قال أبو حيان: وفي منع (هبك محسناً) نظر. وما أظنه إلا مسموعاً من[٥] كلامهم.

وألحقت بها في ذلك (رأى) الحلمية، كقوله تعالى: ـ حكاية ـ ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[٦] و(رأى) البصرية، كقول عائشة رضي الله [تعالى[٧]] عنها: (لقد رأيتُنا[٨] مع رسول الله ﷺ، ومالنا طعام [إلا[٩]] الأسودان التمر والماء[١٠]).

قال المصنف[١١]: وهذا في (رأى) البَصَرية شاذ، ومنه قول قطريّ[١٢]:

---

(١) الجواز، ز، ظ.

(٢) الآيتان ٦، ٧ العلق (٩٦).

(٣) بالمصرفة، ز.

(٤) يعلمك، ز.

(٥) في، د.

(٦) ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَآ . . . وَقَالَ ٱلْـَٔاخَرُ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُ . . .﴾ ٣٦ يوسف (١٢).

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) رأيتني، ز.

(٩) ليست في، ظ.

(١٠) سبق الكلام عليه في ١: ٨٩.

(١١) الذي في شرح التسهيل ٨٠: أ (وهذا في عدم وفقد شاذ).

(١٢) قطرب، ز، ظ، والمراد: قطريّ بن الفجاءة:

جعونة بن مازن بن يزيد بن زياد المازني التميمي (. . . ـ ٧٨هـ / . . . ـ ٦٩٧م).

فارس جريء وخطيب مفوّه، من غلاة الخوارج. خرج في أيام مصعب بن الزبير حين ولي العراق من قبل أخيه عبدالله، واستمر بعدهما واستفحل أمره حتى سلم عليه بالخلافة.

قطري: لقبه، يقال: إنه نسب إلى (قطر) الموضع المعروف في الخليج العربي. والفجاءة: =

فلقد[١] أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي[٢]

قلت: وكان[٣] عليه أن ينبه على الشذوذ في المتن، وكلامه[٤] يوهم [المساواة[٥]]، على أن ما مثل به من الحديث والبيت محتمل لأن تجعل[٦] الرؤية فيه قلبية.

وإنما لم يجز ذلك في غير الأفعال المذكورة؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً، وأن يكون المفعول به متأثراً منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر، فإن اتفقا[٧] معنىً كره اتفاقهما لفظاً؛ فلذا[٨] لا تقول[٩]: ضرب زيد زيداً[١٠]، وأنت تريد: ضرب زيد

= لقب أبيه، لقب به لأنه فاجأ أهله بعد غيبة. كنيته في الحرب: أبو نعامة، وفي السلم: أبو محمد، ونعامة: فرسه.

الطبري ٧: ٢٧٤ ـ ٢٧٥، الوفيات ٤ : ٩٣ ـ ٩٥، الخزانة ٤: ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(١) فقد، ز.

(٢) الثاني من أبيات قالها يصف موقفه يوم دولاب. أولها:

لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام

وبعد الشاهد:

حتى خضبت بما تحدّر من دمي أكناف سرجي أو عنان لجامي

ثم انصرفت ـ وقد أصبت ولم أصب ـ جذع البصيرة قارح الأقدام

الحماسة ١: ١٣٠ ـ ١٣٢، القالي ٢: ١٩٠ ـ ١٩٢، ابن يعيش ٨: ٤٠، شرح التسهيل ٨٠: أ، الرضي ٢: ٣٤٣، المغني ١: ١٦٠، ٢: ٥٨٧، ابن عقيل ٢: ٢٤، المقاصد ٣: ١٥٠ ـ ١٥٣، ٣٠٥ ـ ٣٠٦، التصريح ٢: ١٨ ـ ١٩، الأشموني ٢: ٢٢٦، السيوطي ١: ٤٣٨ ـ ٤٤٠، الهمع ١: ١٥٦، ٢: ٣٦، الخزانة ٤: ٢٥٨ ـ ٢٦٠، شواهد ابن عقيل ١٥١ ـ ١٥٢، الدرر ١: ١٣٨، ٢: ٣٦.

(٣) فكان، ز، ظ.

(٤) قدمت في، (ز، ظ) على قوله: (في المتن).

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) يجعل، ز، ظ.

(٧) اتحدا، ز، ظ.

(٨) فكذا، ز، ظ.

(٩) تقول، ظ.

(١٠) زيد، ظ.

نفسه، فلم[١] يقولوا: ضربتُني، ولا ضربتَك، ولا ضربتُنا، وإن تخالفا[٢] لفظاً لاتحادهما معنىً؛ (ولاتفاقهما)[٣] من حيث كان كل واحد منهما ضميراً متصلاً، فقصد مع اتحادهما معنىً تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان، فمن ثم قالوا: ضرب زيد نفسه، صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره؛ لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول ـ في (ضرب زيد نفسه) ـ مظهَرين متغايرين في الظاهر.

وأما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل هو مضمون الجملة كما مضى[٤]، فجاز اتفاقهما لفظاً؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فعلاً ومفعولاً به. كذا قال الرضي[٥]، ووجّه ابن الحاجب ذلك بطريقة أخرى، فقال:

إنما أبدلوا المفعول بلفظ النفس في غير أفعال القلوب نحو: ضربت نفسي، لما تقرر في المعتاد من أن فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالباً، وإنما يتعلق بغيره، فلو قال[٦]: ضربتُني[٧] وضربتك، لسبق إلى الفهم ما هو الغالب من المغايرة بينهما، ولم تقو[٨] حركة المضمر رافعة لهذا الإلباس مع قيام هذا الغالب، فأبدلوا المفعول بلفظ النفس إيذاناً بالعدول[٩] عن ذلك الغالب، بخلاف (علمت) و(ظننت[١٠])، فإنه ليس الغالب فيها المغايرة[١١]، بل علم الإنسان بصفات[١٢] نفسه وظنه إياها[١٣] أكثر، فكان [ذلك[١٤]]

(١) فلو لم، ظ.
(٢) أهملت الخاء في، د، ز.
(٣) لاتفاقهما، ز، ظ.
(٤) راجع ص ١٣١، ١٣٢.
(٥) في شرح الكافية ٢: ٢٨٥ ـ ٢٨٦، والكلام له بتصرف من قوله: (وإنما لم يجز...).
(٦) قالوا، ظ.
(٧) أهملت الضاد في، ز.
(٨) أهملت التاء في، د، يقو، ز، ظ.
(٩) أعجمت الدال في، د، بالمعدول، ز، ظ.
(١٠) أهملت الظاء في، د، ز.
(١١) التغاير، د.
(١٢) الصفات، د.
(١٣) اماها، ظ.
(١٤) ليست في، د.

الغـالب الذي غير الأصل لأجله منتفياً، فجرت هذه - يعني أفعال القلوب - على أصلها، وهو استعمال المضمرات في محالّها[١] من غير تغيير لها.

«وقد يعامل بذلك (عَدِمَ)[٢]» [كقول جران العَوْد[٣]:

لقد كان لي عن ضرتين[٤] - عدمتني - وعما ألاقي منهما متزحزح[٥]

«وفقد[٦]».] كقول الآخر[٧]:

ندمت على ما كان مني - فقدتني[٨] - كما يندم[٩] المغبون[١٠] حين يبيع[١١]

---

(١) محلها، ز، ظ.

(٢) قدم، ظ.

(٣) عامر بن الحرث.

(٤) صريقني، د، والصواب ما أثبت.

(٥) من قصيدة قالها يصف أمره مع زوجتين له، وما يلاقي منهما من العناء: أولها:

ألا لا تغرن امرأ نوفلية على الرأس - بعدي - أو ترائب وضّح

وقبل الشاهد:

عقاب عقنباة كأن وظيفها وخرطومها الأعلى بنار ملوح

وبعده:

هما الغول والسعلاة حلقي منهما مخدّش ما بين التراقي مكدّح

يروى: (.... مجرح). راجع ٢: ٢٤٠ لتقف على شرح البيت الأول جران العود ١ - ٩، الشجري ١: ٣٩، ابن يعيش ٧: ٨٨ - ٨٩، شرح التسهيل ٨٠: ب، المقاصد ١: ٤٩٢ - ٤٩٧.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.

(٧) قيس بن ذريح، أو قيس بن الملوح، مجنون ليلى أو جميل بثينة أو عمرو بن حكيم التميمي أو الضحاك بن عمارة، وليس في ديوان جميل.

(٨) فقدمي، ظ.

(٩) تندم، ز، ندم، ظ.

(١٠) المعيون، د، المغبوب، ظ.

(١١) تبيع، ز، وهو تصحيف. قصيدة ابن ذريح مطلعها:

سأصرم - لُبنى - حبل وصلك مجملا وإن كان صرم الحبل منك يروع

وقبل الشاهد:

وإنما جاز ذلك في (عدم) و(فقد) حملاً على (وجد)؛ لأنهما ضداه في أصل الوضع.

«ويمنع الاتحاد عموماً» في باب (ظن) وغيرها من سائر الأفعال.

«إن أضمر الفاعل متصلاً مفسراً بالمفعول». فلا يجوز: زيداً ظن قائماً، ولا زيداً ضرب، تريد ظن نفسه وضرب نفسه.

واحترز بقوله: (متصلاً) من أن يكون منفصلاً[1]، فلا يمنع الاتحاد نحو: ما ظن زيداً قائماً إلا هو. وما ضرب زيداً إلا هو.

«وبقوله: (مفسراً بالمفعول) من نحو: زيد ضرب عمراً[2] فلا شبهة في جوازه، وإن[3] كان الفاعل مضمراً متصلاً؛ لأنه غير مفسر بالمفعول.

٢٣٢

«فصل»: في/ الكلام على القول وما يتفرع منه من الأفعال وغير ذلك.

«يحكى بالقول» وهو مصدر معناه النطق اللساني نحو: يعجبني قولك: إن زيداً فاضل. **«وفروعه»** وهي[4] الماضي، نحو: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا[5]﴾، والمضارع نحو:

= لعمرك إني يوم جرعاء مالك لعاص لأمر المرشدين مضيع

وبعده:

إذا ما لحاني العاذلات بحبها أبت كبد - مما أجن - صديع

قصيدة قيس بن الملوح مطلعها:

أيا حدجات الحي حين تحملوا بذي سلم لاجادكن ربيع

وقبل الشاهد:

وإن انهمال الدمع بالليل كلما ذكرتك يوماً خالياً لسريع

وبعده:

لعمرك ما شيء سمعت بذكره كبينك يأتي بغتة فيروع

رواية ديوان ابن الملوح (... مني ندامة). ولا شاهد فيها.

ابن ذريح ١١٣ - ١١٤. ابن الملوح ٥٣ - ٥٤، القالي ١: ١٣٦ - ١٣٧. الأغاني ٩: ٢١٤ - ٢١٥، ابن مالك ١: ١٨٠، شرح التسهيل ٨٠: أ.

(١) مفصلا، ز، ظ.

(٢) عمروا، ظ.

(٣) وإنما، ز.

(٤) وهو، د.

(٥) ﴿... فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ ٦٠ الأنبياء (٢١)، وانظر الآيات ٩٣ البقرة (٢)، ٤٦ النساء (٤)، ٢١ الأنفال (٨).

﴿يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾[(١)]، والأمر نحو: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[(٢)]، واسم الفاعل نحو: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[(٣)]. واسم المفعول كقوله[(٤)]:

تواصوا بحكم الجود حتى عبيدهم مقول لديهم لازكا مال ذي بخل[(٥)]

واسم المصدر نحو: مقالك[(٦)]: (الله ربنا) إقرار بالربوبية. «**الجمل**» هو مفعول لم يسم فاعله، وعامله (يحكى) المتقدم. «**وينصب به المفرد المؤدّي معناها**» أي معنى الجمل كالحديث والقصة[(٧)] والشعر والخطبة والكلام، ويعتبر ذلك بأن تجعل[(٨)] مكان ذلك المفرد[(٩)] [جملة، ثم تحمل[(١٠)] عليها ذلك المفرد[(١١)]]، تقول[(١٢)] مثلاً: قلت كلاماً حقاً أو باطلاً، أو كلاماً حسناً، إذا قلت: زيد قائم ـ مثلاً ـ، [ثم[(١١)]] تقول[(١٣)] (زيد قائم) كلام حق أو باطل، أو كلام حسن. «**و**» ينصب به أيضاً المفرد «**المراد به مجرد اللفظ**».

قال المصنف[(١٤)]: كقولك: قلت كلمة، أي: هذا اللفظ.

وهذا النوع مختلف فيه: وقد ساقه سوق المجمع عليه، وإنما استنبطت إجازة

---

(١) ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ ٱلْحَقِّ . . . . . . فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ ٨٣ المائدة (٥).

(٢) ﴿. . . بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ . . . .﴾ ١٣٦ البقرة (٢).

(٣) ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ . . . وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ١٨ الأحزاب (٣٣).

(٤) لم أقف على اسمه.

(٥) من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٨٠: ب.

(٦) تعالك، ز.

(٧) والفقه، ز، ظ.

(٨) يجعل، د، ظ.

(٩) المفرد ذلك المفرد، د.

(١٠) يحمل، د.

(١١) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(١٢) كما تقول، د، لكن أهمل التاء.

(١٣) يقول، د.

(١٤) في شرح التسهيل ٨٠: ب.

الـزجاجي[١] له من قوله [في كتابه المسمى بـ(الجمل): وإنما قلنا الكل والبعض. وإجازة الزمخشري له من قوله[٢]][٣] ـ في. ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ[٤]﴾ ـ مفعول [ما[٥]] لم يسم فاعله.

قال المصنف[٦] ورجح الزمخشري هذا الإعراب على إعرابه منادًى أو خبراً، أي: هذا إبراهيم، ولم[٧] يذكر وجهه. ويمكن توجيهه[٨] بأمرين: سلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما[٩]، وأنه شامل لكل استعمال يستعمل فيه هذا اللفظ، أعني أنه يشمل استعماله في جميع التراكيب، وأما (ياإبراهيم) فخاص بالنداء، و(هذا إبراهيم) فمختص بهذا التركيب، وليس المراد، إلا أن هذا اللفظ يطلق عليه.

قال ابن هشام: إذا قيل: قلت كلمة، إن أريد بها الكلام فجائز اتفاقاً، كقلت: شعـراً، أو مسمى كلمـة: كزيد أو قام أو هل، فممتنع إجماعاً، أو لفظة[١٠] كلمة فمسألة خلاف.

قلت: وقع في شرح الحاجبية[١١] للرضـي الاستراباذي[١٢] إجازة الوجه الثاني الذي حكى الإجماع على امتناعه، وذلك أن الرضـي قال: ويقع المفرد بعد القول على أحد خمسة أوجه: فذكر الأول، وهو أن يكون مؤدياً معنى الجملة فقط، ثم قال:

---

(١) أهملت الجيم الثانية في، ز.
(٢) في الكشاف ٣: ١٢٤.
(٣) ما بين المركنين ليس في، د.
(٤) من الآية ٦٠ الأنبياء (٢١) وتقدمت في ص ١٩١.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) في شرح التسهيل ٨٠: ب، لكن ما يتعلق منه بالتوجيه جاء في الهامش، وكأنه من كلام غيره
(٧) فلم، ز، ظ.
(٨) توجهه، ز.
(٩) منها، ز، ظ.
(١٠) لفظه، ز، ظ.
(١١) كافية ابن الحاجب ٢: ٢٨٨ ـ ٢٨٩.
(١٢) الاستربادي، د، ز.

وثانيها[(١)]: أن يعبر به عن المفرد لا غير، نحو قلت[(٢)] كلمة، أو قلت لفظة عبارة[(٣)] عن زيد، ويعتبر[(٤)] ذلك بأن يقع خبراً عن اللفظ المفرد، نحو: زيد لفظة أو كلمة. ثم قال: وثالثها: أن يكون[(٥)] لفظاً يصلح لأن يعبر به عن المفرد وعن الجملة، نحو: قلت: لفظاً، فإنك تقول: زيد لفظ، وزيد قائم لفظ، تنتصب هذه الثلاثة؟ لأنها ليست أعيان الألفاظ المحكية حتى تراعى. هذا كلامه، ولا أدري من أين أخذ جواز الحكم في الصورة التي حكى فيها ابن هشام[(٦)] المنع بإجماع، فحرره. ثم قال الرضي[(٧)]:

ورابعها: مفرد غير معبر به عن جملة ولا [عن[(٨)]] مفرد، بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب[(٩)] حكايته ورعاية إعرابه، نحو: قال فلان: زيد، إذا[(١٠)] تكلم بزيد مرفوعاً.

وخامسها: مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة، ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ، فيجب أن يقدر معه ما يكون به جملة، كقوله تعالى: ﴿[قَالَ[(١١)]] سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ[(١٢)]﴾ أي [سلام[(٨)]] عليكم.

«وإلحاقه» أي: إلحاق القول «بالظن في العمل[(١٣)] مطلقاً» سواء وجدت

---

(١) وثانيهما، ز، ظ.
(٢) قولك قلت، د.
(٣) أعجمت الراء في، ز.
(٤) ويغير، ظ.
(٥) تكون، ظ، ز.
(٦) حكى ابن هشام فيها، ز، ظ.
(٧) شرح كافيه ابن الحاجب ٢: ٢٨٨ - ٢٨٩.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) فيجب، ز، ظ.
(١٠) أهملت الذال في، ز.
(١١) ليست في، د.
(١٢) ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ، إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا...﴾ ٢٤، ٢٥ الذاريات (٥١).
(١٣) في العمل بالظن، م.

الشروط الآتية أو بعضها، أو لم[1] يوجد[2] شيء منها «لغة سُليم[3]» بضم السين، حكاها سيبويه[4] عن أبي الخطاب[5]، ومنه قول الشاعر[6]:

قالت:- وكنت رجلاً فطيناً[7] - هذا - ورب البيت - إسرائينا[8]

رأت هذه المرأة عند [هذا[9]] الشاعر ضباً، فظنت أنه [من[10]] مسوخ بني إسرائيل[11].

---

(١) عطفت بالواو في، د.

(٢) أهملت الجيم في، ز.

(٣) سليم - بضم السين - ثلاث قبائل عربية:

أ - سليم بن فهم بن غنم بن دوس بن عُدثان بن عبدالله بن زهران بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبدالله بن مالك بن نصر بن الأزد. وله ولدان: ثعلبة، وطفيل. (ابن حزم ٣٨١ - ٣٨٢).

ب - سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان. وله من الولد بُهثة، ولبهثة من الولد: الحارث، وثعلبة، وامرؤ القيس، وعوف، ومعاوية. (ابن حزم ٢٦١ - ٢٦٤، ٤٦٨).

جـ - سليم بن نمرة بن سعد العشيرة بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ. دخلوا في قبيلة مراد بن مالك بن أدد. (ابن حزم ٤٠٨).

والظاهر أن إجراء القول مجرى الظن بلا شرط لغة الثاني منهم.

(٤) في كتابه ١: ٦٣.

(٥) عبدالحميد بن عبدالمجيد الأخفش الأكبر.

(٦) لم يسموه.

(٧) قطينا، ز.

(٨) اسراينا، د، ز، ظ، ويروى: (وقال أهل السوق لما جينا) (هذا لعمر الله...). القالي ٢: ٤٤، سمط اللآلى ٦٨١، شرح التسهيل ٨٠: ب، ابن الناظم ٨٠، ابن عقيل ١: ٣٨٣ - ٣٨٤، المقاصد ٢: ٤٢٥ - ٤٢٧، التصريح ١: ٢٦٤، الأشموني ٢: ٣٧، الهمع ١: ١٥٧، شواهد ابن عقيل ٩٩ - ١٠٠، الدرر ١: ١٣٩، يس ٢: ٤٢.

(٩) ليست في، ظ.

(١٠) ليست في، ز.

(١١) إسرايل، د، اسراين، ز، ظ.

قال ابن عصفور[(١)]: ولا شاهد[(٢)] في ذلك؛ لاحتمال أن يكون (هذا) مبتدأ و(اسرائين)[(٣)] على تقدير مضاف، أي مسخ اسرائيل[(٤)]، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على إعرابه[(٥)]، [وهو الجر[(٦)]] على حد: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ[(٧)]﴾ فيمن قرأه بكسر (الآخرة[(٨)]).

قلت: لا يجدي هذا التأويل شيئاً مع نقل أبي الخطاب أن نصب الجزئين بالقول مطلقاً لغة سليم. «**ويخص أكثر العرب**» من غير سليم، ولم يقل: باقي / العرب، ففهم [منه[(٩)]] أن فيه لغة ثالثة[(١٠)] لبعضهم. «**هذا الإلحاق بمضارع المخاطب**» لا بقيدي الإفراد والتذكير، بل المراد [من خوطب[(٦)]] كائناً من[(١١)] كان، وعلى هذا فلا فرق بين أن يكون الخطاب في أوله، نحو: يازيد أتقول[(١٢)]: عمراً[(١٣)] منطلقاً، أو في آخره، نحو: أتقولن[(١٤)]: زيداً ذاهباً.

٢٣٣

واحترز بالمضارع من غيره: ماضياً كان أو لا، فلا يجوز فيه إلا الحكاية. وأجاز

---

(١) أبو الحسن علي بن مؤمن.
(٢) حجة، د.
(٣) واسراين، د.
(٤) اسراين، د.
(٥) إعرا، ز.
(٦) ليست في، د.
(٧) ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا .... وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ٦٧ الأنفال (٨).
(٨) قرأ بها ابن جماز. المحتسب ١: ٢٨١ - ٢٨٢، الكشاف ٢: ٢٣٧.
(٩) سقطت من، ز، ظ.
(١٠) ثالثه، ز.
(١١) ما، ظ.
(١٢) أيقول، ز.
(١٣) عمروا، ظ.
(١٤) اتقولين، د، ايقولن، ز.

السيرافي[١] إعمال[٢] الماضي بباقي شروط المضارع وزعم الكوفيون أن الأمر للمخاطب يجري[٣] مجرى الظن في لغة غير بني سليم.

واحترز بالمخاطب من المتكلم[٤] والغائب، فليس معهما إلا الحكاية **«الحاضر»** والمراد به الحال على ما صرح [به[٥]] المصنف في الشرح[٦]. **«بعد استفهام»** بغير (هل)؛ لأنها تخصص[٧] المضارع بالاستقبال على ما ذكره البيانيون، ولكن النحويون لا يقيدون الاستفهام، بل يطلقونه[٨] بحيث يدخل [فيه[٩]] الاستفهام بـ(هل) وبغيرها، فعلم أنه لا يشترط كونه للحال.

قال أبو حيان: واشتراط كون المضارع حالياً لم يذكره غير المصنف، والظاهر أنه غير شرط بدليل عمله مستقبلاً في قوله[١٠]:

أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا[١١]

---

(١) أبو سعيد الحسن بن عبدالله.
(٢) في إعمال، ز، ظ.
(٣) جري، د.
(٤) التكلم، ز.
(٥) ليست في، د.
(٦) على التسهيل ٨٠: ب.
(٧) تختص، ظ.
(٨) يطلقون، د.
(٩) ليست في، ز.
(١٠) عمر بن أبي ربيعة.
(١١) الثاني في قصيدة مطلعها:
قال الخليط: غداً تصدّعنا أو شيعه، أفلا تشيعنا؟
وبعد الشاهد:
لِتَشُوقَنا هند وقد قتلت علماً بأن البين فاجعنا
تصدعنا: تفرقنا. شيعه: بعده. عمر ٣٩٣ - ٣٩٤، سيبويه ١: ٦٣، المقتضب ٢: ٣٤٩، التبريزي ١: ١٥٨، ابن يعيش ٧: ٧٨، ٨٠ - ٨١، المقاصد ٢: ٤٣٤ - ٤٣٦، التصريح ١: ٢٦٢ - ٢٦٣.

وتبعه الشارح[١] مقتصراً على كلامه.

ولقائل أن يقول: لا نسلم تعلق (متى)[٢] بـ(تقول)، بل هي متعلقة بقوله: (تجمعنا[٣])، فالمستقبل[٤] هو الجمع، والظن حال، وليس المراد: متى تظن في المستقبل أن الدار تجمعنا؟.

فإن قيل: المسئول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام، فالجواب: أن ذلك في الهمزة و(أم) و(هل) - على ما فيه، كما سيأتي إن شاء الله تعالى - لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب، وأما[٥] الأسماء فإنها ترتبط بعواملها أو معمولاتها، فذاك[٦] هو المسئول عنه، ثم لا فرق بين الاستفهام عن الفعل، والاستفهام عن الفاعل والاستفهام عن متعلقات الفعل، نحو: أتقول زيداً قائماً، ومن تقول[٧] أخاه قائماً، وقال الشاعر[٨]:

متى تقول القلص[٩] الرواسما يدنين[١٠] أم قاسم وقاسما؟[١١]

---

(١) ابن قاسم.

(٢) متى، ز.

(٣) يجمعنا، د، ز.

(٤) فالمستقل، ز.

(٥) فإما، ز، ظ.

(٦) فذلك، د.

(٧) يقول، د.

(٨) هدبة بن خشرم.

(٩) القلوص، ز، ظ.

(١٠) تدنين، د.

(١١) كذا ينشد النحويون هذا البيت، والبيتان ليسا متصلين في الأرجوزة، وصواب الرواية: (يبلغن أم حازم وحازما). وسبب الأرجوزة أن هدبة خرج ومعه أخته فاطمة، في ركب من قومه، وفيهم زيادة بن زيد العذري، فجعل يرتجز متغزلاً في أخت هدبة، وأخذ هدبة يرتجز بأخت زيادة، وآل الأمر بينهما إلى الشجار، فقتل هدبة زيادة، ثم قتل هدبة قوداً في خلافة معاوية. وهذا رجز هدبة على ما في المقاصد:

لقد أراني والغلام الحازما نزجي المطيّ الضمر السواهما
متى تقول القلص الرواسما والجلة الناجية العياهما
يبلغن أم حازم وحازما إذا هبطن مستحيراً قاتما

وقال الآخر[١]:

أجهّالاً[٢] تقول[٣] بني[٤] لؤيّ لعمر أبيك أم متجاهلينا[٥]

ثم نبه المصنف على أنه ليس المراد الاستفهام كيف كان: متصلاً أو منفصلاً، بل المراد أنه يقع [ذلك[٦]] بعد استفهام «**متصل**» نحو: أتقول زيداً قائماً. «**أو منفصل بظرف**» كقوله[٧]:

= ورجّع الحادي لها الهماهما أرجفن بالسوالف الجماجما

نزجي: نسوق. الضمر: ج ضامر. مهزول. السواهم: المتغيرات اللون من طول السفر. الجلة: الإبل الكبيرة. ناجية: سريعة. العياهم، جمع عيهم: الشديد أو السريع أو الحسن الخلق. مستحير: قفر يحار فيه الراكب. قاتم: به قتام وهو الغبار. أرجفن: حركن. السوالف: صفحات الأعناق. الجماجم: الرؤس.

والأرجوزة عند التبريزي أطول منها عند العيني، وفي ما روى: (متى يقود...) وبهذه الرواية ينتفي الشاهد. التبريزي ٢: ٤٦، المقرب ١: ٢٩٥، شرح التسهيل ٨٠: ب، ابن الناظم ٨٠، شذور الذهب ٣٧٩، ابن عقيل ١: ٣٨٠، المقاصد ٢: ٤٢٧ ـ ٤٢٩، الأشموني ٢: ٣٦، الهمع ١: ١٥٧، شواهد ابن عقيل ٩٨، الدرر ١: ١٣٩.

(١) الكميت بن زيد.

(٢) احبها لا، ز.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) مني، ز.

(٥) من قصيدته الطويلة التي ردّ فيها على حكيم الأعور بن عياش الكلبي حين هجا مضراً وأفحش. ويقال إن رواية الديوان:

أنواما تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متناومينا
عن الرامي الكنانة لم يردها ولكن كاد غير مكايدينا

سيبويه ١: ٦٣، المقتضب ٢: ٣٤٩، ابن يعيش ٧: ٧٨، ٨٠، شرح التسهيل ٨٠: ب، ابن مالك ١: ١٨٤، ابن الناظم ٨٠، الرضي ٢: ٢٨٩، شذور الذهب ٣٨١، ابن عقيل ١: ٣٨١ ـ ٣٨٢، المقاصد ٢: ٤٢٩ ـ ٤٣١، التصريح ١: ٢٦٣، الأشموني ٢: ٣٧، الهمع ١: ١٥٧، الخزانة ٤: ٢٣ ـ ٢٤، شواهد ابن عقيل ٩٩، الدرر ١: ١٤٠.

(٦) ليست في، د.

(٧) لقوله، د، والقائل مجهول.

أبعد بعد تقول[1] الدار جامعة شملي بهم أم دوام البعد محتوما[2]

«**أو جار ومجرور**» نحو: أفي[3] الدار تقول زيداً قائماً؟ «**أو أحد المفعولين**» كقوله[4]:

أجهّالاً تقول بني لؤيّ[5] ....

البيت.

وهل الفصل بمعمول المعمول كذلك نحو: أهنداً تقول زيداً ضارباً؟. قال الشارح[6]: مقتضى الأصول جواز الإعمال.

وزاد السهيلي شرطاً آخر لإجراء القول مجرى الظن: أن لا يتعدى باللام، نحو أتقول لزيد عمرو منطلق، لأن تعديته باللام، تقتضي[7] تعين[8] كونه قولاً مسموعاً، فيبعد عن معنى الظن الذي هو من أفعال القلوب.

وهل القول العامل عمل الظن يجري مجراه في العمل فقط، أو في العمل والمعنى معاً؟.

الثاني مذهب الجمهور، وقال بالأول بعضهم. «**فإن عُدم شرط**» من الشروط

---

(١) بقول، ز.

(٢) محترما، ز، ولم أقف له على مزيد.
شرح التسهيل ٨٠: ب، المغني ٢: ٧٧٣، شذور الذهب ٣٨٠، المقاصد ٢: ٤٣٨ - ٤٣٩، التصريح ١: ٢٦٣، الأشموني ٢: ٣٦، السيوطي ٢: ٩٦٩ - ٩٧٠، الهمع ١: ١٥٧، الدرر ١: ١٤٠.

(٣) سقط حرف الاستفهام من، ز.

(٤) الكميت بن زيد.

(٥)
.... لعمرو أبيك أم متجاهلينا
وقد مر الكلام في ص ١٩٩.

(٦) ابن قاسم.

(٧) يقتضى، د، ز.

(٨) تعيين، د، بعين، ز.

التي ذكرت في المتن «رُجع إلى الحكايـة» إلا على لغة بني سليم[١].

«وتجـوز[٢]» الحكاية[٣] «إن لم يعدم» شيء من الشروط، فعلم أن استكمال [تلك[٤]] الأمور المشترطة إنما هو شرط في الجواز لا في الوجوب، ويدل عليه قول عمرو بن معدي كرب[٥]:

علام[٦] تقول الرمح يثقل عاتقي؟ إذا أنا لم أطعُن إذا الخيل[٧] كرت[٨]

يروى برفع (الرمح) على الحكاية، وبنصبه على[٩] إلحاقه بالظن.

---

(١) عرفناك بهم في ص ١٩٥.

(٢) ويجوز، م.

(٣) أي الحكاية، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) الزبيدي.

(٦) أعجمت العين في، ز.

(٧) أهملت الخاء في، ز.

(٨) من قصيدة قالها إثر حرب وقعت بين بني زبيد وبني الحارث بن كعب، فتأخرت قبيلة جرم عن نصرة بني زبيد، وكان الجرميون حلفاء لبني زبيد، وفي هذه القصيدة لامهم الشاعر وقرعهم على ذلك أولها:

ومرد على جرد شهدت طرادها قبيل طلوع الشمس أو حين ذرت

وقبل الشاهد:

هتفت فجاءت من زبيد عصابة إذا طردت فاءت قريباً فكرت

وبعده:

عقرت جواد ابني دريد كليهما وما أخذتني في الختونة عزتي

يروى: (. . . . يثقل ساعدي). الختونة: القرابة من قبل الزوجة، مأخوذ من (الختن): قريب الزوجة أيا كان. عمرو ٥٢ ـ ٥٦، الأصمعيات ١٢١ ـ ١٢٢، الحماسة ١: ١٥٦ ـ ١٦٠، شرح التسهيل ٨٠: ب، المغني ١: ١٥٣، المقاصد ٢: ٤٣٦ ـ ٤٣٨، التصريح ١: ٢٦٣، الأشموني ٢: ٣٦، ٢٢٢، السيوطي ١: ٤١٨ ـ ٤١٩، الهمع ١: ١٥٧، الخزانة ١: ٤٢٢ ـ ٤٢٥، الدرر ١: ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٩) بها، ظ.

«ولا يلحق[1] في الحكاية بالقول ما في معناه» من الدعاء والنداء والإخبار[2] ونحوها، فإذا قلت: دعوت زيداً عجّل، وناديته[3] أقبل، وأخبرته زيد قائم، فليست الجمل المذكورة - وهي (عجل) و(أقبل) و(زيد قائم) - في محل نصب على أنها محكية بـ(دعوت) و(ناديت) و(أخبرت). **«بل يُنوى معه القول»** فتكون[4] تلك الجمل[5] محكية بقول محذوف، أي: دعوت زيداً قلت له: عجل، وناديته قلت له: أقبل، وأخبرته قلت له: زيد قائم. **«خلافاً للكوفيين»** فإنهم يجيزون الحكاية بها في معنى القول، ولا يضمرون معه قولاً.

٢٣٤ قال/ المصنف[6]: والصحيح[7] مذهب البصريين. واستدل على صحته[8] بأنه قد جاء القول مصرحاً به في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ[9]﴾، وفي قوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا، قَالَ رَبِّ [إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى[10]][11]﴾، تدل على صحة التقدير عند عدم التصريح [به[12]]. [انتهى[13]].

فإن قلت: كيف صح العطف في قوله [تعالى[10]] في الآية الأولى: ﴿.... فقال رب.....﴾.

(١) تلحق، ظ.
(٢) أو الإخبار، ظ.
(٣) وفاديته، ز.
(٤) فيكون، د، ز.
(٥) الجملة، د، ظ.
(٦) في شرح التسهيل ٨٠: ب - ٨١: أ.
(٧) الصحيح، د.
(٨) صحة، د.
(٩) ٤٥ هود (١١).
(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.
(١١) ﴿... وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا...﴾ الأيتان ٣، ٤ مريم (١٩).
(١٢) سقطت من، د، ظ.
(١٣) ليست في، ز، ولم يتضح رسمها في، ظ.

قلت: جعل الزمخشري[(١)] (نادى) بمعنى: أراد النداء؛ لأنه عطف النداء عليه حيث قال: ﴿.... فقال رب.....﴾ وهذا هو النداء، والأصل: يارب. وأما[(٢)] قوله: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا، قَالَ رَبِّ[(٣)]...﴾، فالنداء هناك حقيقة؛ لأنه أبدل منه حكاية النداء بلا توسط حرف عطف.

قال جدي[(٤)] الإمام ناصر الدين بن المنير[(٥)] رحمه الله [تعالى] وهذا الذي اعتقد[(٦)] أنه ملجيء[(٧)] [ليس[(٨)]] به؛ لجواز وجهين أقرب منه:

أحدهما: أن يكون الآخر تفسيراً، وتوسط حرف العطف في التفسير لا يضر، وقد وقع كثيراً، وقد قيل: ـ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ[(٩)] أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ[(١٠)]﴾ ـ أي: يهلك[(١١)] فإن له نار جهنم، فجعل المبرد[(١٢)] الثانية تفسيراً للأولى وتأكيداً لها، فالثانية هي الأولى، لكن الأولى مجملة لم يذكر فيها صورة الهلاك، والثانية ذكر فيها صورة الهلاك، وأنه بنار جهنم[(١٣)].

---

(١) في الكشاف ٢: ٣٩٨.

(٢) قال وأما، د، ز، وهو خطأ، ظن الكلام الآتي للزمخشري، وهو للدماميني.

(٣) ﴿.... وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا...﴾ الآيتان ٣، ٤ مريم (١٩).

(٤) أهملت الجيم في، ظ.

(٥) جده من قبل أمه.

(٦) متجيء، د.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٨) سقطت من، ظ.

(٩) تعلموا، ز.

(١٠) ﴿... خَٰلِدًا فِيهَا ذَٰلِكَ ٱلْخِزْىُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ٦٣ التوبة (٩).

(١١) هلك، د.

(١٢) كلام المبرد في المقتضب ٢: ٣٥٦ ـ ٣٥٧، غير ما زعم، فقد قال: (فالتقدير: ـ والله أعلم ـ فله نار جهنم، وردت (أن) توكيداً، وإن كسرها كاسر جعلها مبتدأة بعد الفاء؛ لأن ما بعد فاء المجازاة ابتداء، كقوله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾، فـ(إن) في هذا الموضع يجوز أن تكون الأولى التي وقعت بعد الحكاية كررت، ويجوز أن تكون وقعت مبتدأة بعد الفاء، كقولك: من يأتني فإني سأكرمه).

(١٣) وإن له نار جهنم، ز، ظ.

والوجه الآخر أن تكون الفاء عاطفة قصة[١] على قصة، والتفصيل على إجمال، فكأنه أولاً ذكر نداء مجملاً ثم عقبه بذكره مفصلاً، وهي كالفاء التي تدخل على[٢] الفذلكة[٣] من حيث إن المجمل[٤] بما هو مجمل[٤] غير[٥] المفصل فهو عطف مفصل على مجمل[٦].

ويجوز وجه ثالث لطيف المأخذ رقيق الحاشية، وهو أن يكون النداء على بابه، لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده: فليس من عطف الشيء على نفسه، بل من عطف المجموع على أحد أجزائه، وهما متغايران. هذا كلامه رحمه الله [تعالى[٧]].

«و[قد[٨]] يضاف قول وقائل إلى الكلام المحكيّ». فالأول ـ كقوله[٩]:

قول[١٠] يا للرجال ينهض[١١] منا مسرعين الكهول والشبانا[١٢]

والثاني كقوله[١٣]:

وأجبت قائل[١٤] كيف أنت بـ(صالح) حتى مللت وملني[١٥] عوادي[١٦]

(١) لقصة، د.

(٢) في، ز.

(٣) أهملت الذال في، ز.

(٤) أهملت الجيم في، د.

(٥) على غير، د.

(٦) أهملت الجيم في، ظ.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) لا يعرف.

(١٠) قل، ز.

(١١) فينهض، ز.

(١٢) والشبابا، ظ، تصحيف، والبيت من شواهد: شرح التسهيل ٨١: أ، المغني ٢: ٤٧١، السيوطي ٢: ٨٣٧، الهمع ١: ١٥٧، الدرر ١: ١٣٩.

(١٣) مجهول.

(١٤) قابل، ظ.

(١٥) ومنني، د.

(١٦) شرح التسهيل ٨١: أ، ابن الناظم ٢٩٤، المغني ٢: ٤٧١، المقاصد ٣: ٥٠٣ ـ ٥٠٤،

يروى[١] بجر (صالح) - وهو واضح - وبرفعه، فالتقدير: بقولي أنا صالح، فحذف القول والمبتدأ. قاله المصنف[٢] [رحمه الله[٣]].

«وقد يغني القول في صلة» كقوله[٤]:

لنحن الألى[٥] قلتم فأنّى ملئتم برؤيتنا[٦] قبل اهتمام بكم رعبا[٧]

أي[٨]: قلتم: نغلبهم[٩] **«و» في «غيرها»** أي: غير صلة، ولم يذكر المصنف له شاهداً، بل مثل له[١٠] بقولك: أنا قال زيد، ولو رآني لفر. أي [قال[٣]]: يغلبني[١١]، بدليل ما بعده، كما دل ما بعد القول في البيت على المقول.

«عن المحكيّ لظهوره» كلاهما يتعلق بـ(يغني). **«والعكس»** وهو الاستغناء بالمقول[١٢] عن القول **«كثير»** نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ [عَلَيْهِم[١٣]] مِّن كُلِّ بَابٍ، سَلَٰمٌ عَلَيْكُم[١٤]﴾ أي: قائلين، ونحو: ﴿فَأَمَّا[١٥] ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم

= السيوطي ٢: ٨٣٧، الهمع ١: ١٥٧، الدرر ١: ١٣٩.

(١) ترى، د، ويروى، ز، ظ.

(٢) في شرح التسهيل ٨١: أ.

(٣) ليست في، د.

(٤) لم يسموه.

(٥) الأولى، د، ز، ظ.

(٦) لرويتنا، ز، ظ.

(٧) شرح التسهيل ٨١: أ، والهمع ١: ١٥٧، الدرر ١: ١٣٩.

(٨) أن، ز.

(٩) تغلبهم، ز.

(١٠) في شرح التسهيل ٨١: أ.

(١١) أهملت الغين في، د.

(١٢) بالقول، ز.

(١٣) ليست في، ظ.

(١٤) ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ... بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ الآيتان ٢٣، ٢٤ الرعد (١٣).

(١٥) فلما، ز.

[بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ][1] ﴾[2]، أي: فيقال لهم: أكفرتم[3].

«وإن تعلق بالقول مفرد لا يؤدي معنى جملة» [كما في قولك: قلت كلاماً[1]]. «ولا يراد به مجرد اللفظ» [نحو: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾[4]][1].

«حكي مقدّراً معه ما يكون[5] به جملة» نحو: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ[6]﴾، فيقدر مع الأول فعل ناصب له، أي: سلّمنا، ويقدر[7] مع الثاني: إما خبر، فيكون مبتدأ، والتقدير: عليكم سلام، [وإما مبتدأ، فيكون خبراً، والتقدير: تحيتكم سلام][8].

والحاصل أنه لا ينصب بالقول مفرد على أنه مفعول به [إلا إذا كان على أحد الوجهين المذكورين، وإنما قلت: على أنه مفعول به][8] احترازاً من نحو: قلت حقاً، أي: قولاً حقاً، فإن هذا من باب المفعول المطلق.

قلت: وكلام المصنف مخالف لما قدمناه من كلام الرضي، فتأمله «وكذا إن تعلق» المفرد الذي هو في التقدير بعض جملة «بغير القول» فيحكى[9] مقدراً معه ما يكون به جملة، فلو كان على خاتم[10] شخص (محمد)، وعلقت به (قرأت)[11] أو (رأيت) أو (لمحت) أو نحوها، قلت: قرأت على فص خاتمه (محمد)، فترفعه[12]

---

(١) ساقط من، ز، ظ.
(٢) ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ... فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ ١٠٦ آل عمران (٣).
(٣) ما بعد الآية مكرر، ز.
(٤) ﴿قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ....﴾ ٦٠ الأنبياء (٢١).
(٥) ما هو، ز، ظ.
(٦) ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ ... فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ ٦٩ هود (١١).
(٧) وتقدر، ظ.
(٨) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.
(٩) يحكى، د.
(١٠) خاتم خاتم، د.
(١١) قراة، ز، قراته، ظ.
(١٢) فيرفع، ز، ظ.

على حسب مراد الناقش؛ لأن مراده: (صاحبه محمد) أو نحو[١] ذلك، ولو كان المنقوش[٢] (محمداً) بالنصب: قلت: قرأت (محمداً) بالنصب، وتقدر[٣] له ناصباً / ٢٣٥ ولو أدخلت على المنصوب رافعاً لم تغيره[٤]، كقوله[٥]:

وأصفر من ضرب دار المليك ... يلوح على وجهه جعفراً[٦]

فأسند الشاعر (يلوح) إلى الجملة مراعياً لقصد الناقش، وأنشده الفراء بالتاء[٧] شاهدا على لُحتُ الشيء بمعنى أبصرته. هذا[٨] منتهى ما ذكره الشارح[٩].

قلت: ومقتضى ما قدمه[١٠] المصنف من أن الحكاية لا تكون[١١] إلا بالقول، أن لا يصح كلامه هنا على ظاهره، بل لابد من تأويله على أنه أراد: ويجب في الكلام إضمار القول. ويشكل ذلك في البيت لأن الفاعل لا يحذف، على أن المصنف قد قال[١٢] وتبعه الشارح[٩]: أسند الشاعر (يلوح) إلى الجملة مراعياً مراد الناقش. وهذا التصريح منه بأن لا قول مقدر، فانظر هذا الموضوع فإنه مشكل.

---

(١) عطفت بالواو في د.
(٢) النقش، د.
(٣) ويقدر، د، ز.
(٤) يغير، د.
(٥) لم أقف على اسمه.
(٦) شرح التسهيل ٨١: أ، وفيه (يصف ديناراً نقش فيه اسم جعفر البرمكي منصوباً).
(٧) باليا، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.
(٨) وهذا، ظ.
(٩) ابن قاسم.
(١٠) ومقتضى كلام، د.
(١١) يكون، د.
(١٢) في شرح التسهيل ٨١: أ.

«**فصل**» في الكلام على ما ينصب ثلاثة مفاعيل[1] «**تدخل**[2] **همزة النقل**» وهي التي تنقل الفعل عما كان عليه من لزوم وتعدٍ إلى واحد واثنين إلى التعدي [إلى[3]] واحد و[التعدي[4]] إلى اثنين وإلى ثلاثة، فمن ثم سميت: (همزة النقل)، وتسمى أيضاً: (همزة التعدية) لذلك.

«**على (علم) ذات المفعولين**» احترازاً من[5] (علم) اللازمة، وهي التي مصدرها العلمة، أي: شق الشفة العليا، ومن (علم) ذات المفعول الواحد، وهي[6] التي بمعنى عرف. «**و(رأى) أختها**» وهي القلبية احترازاً من (رأى) البصرية[7]. «**فينصبان ثلاثة مفاعيل**».

قال الشارح[8]: الأحسن أن يضبط (ثلاثة) بالتنوين لأن؛ (مفاعيل) صفة، ولا يضاف العدد إلى الصفة إلا في الشعر أو قليل من الكلام.

قلت: يرد عليه: ﴿ثُمَّ لَمْ[9] يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾[10]، فإنه جمع شهيد، وهو صفة.

فإن قلت: استعمل في الغالب من[11] غير موصوف فأجري مجرى الأسماء.

قلت: وكذا (مفاعيل) جمع لمفعول[12]، وهو عند القوم يستعمل بغير[13]

---

(١) من المفاعيل، د.

(٢) يدخل، ز.

(٣) ليست في، د.

(٤) ليس في، ز.

(٥) من نحو، د.

(٦) فهي، د.

(٧) البصربة، ز.

(٨) ابن قاسم.

(٩) فإن لم، د، ز، ظ، وهو خطأ.

(١٠) ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ...... فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ٤ النور (٢٤).

(١١) في، د.

(١٢) المفعول، د.

(١٣) غير، د، ز، ظ، وكلامه الآتي يوجب ما صنعت.

موصوف[١])، كما تقول: ينصب[٢] المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، ولا يحتاج في شيء من ذلك إلى أن يذكر الموصوف، فتقول: ينصب[٢] اللفظ المفعول المطلق، وكذا البقية، فأجريت مجرى الأسماء، فحكمها[٣] حكم (شهداء) من غير فرق. «أولها» [أي[٤]] أول المفاعيل الثلاثة هو المفعول «الذي كان» قبل دخول همزة النقل «فاعلاً» كما إذا قلت: علم زيد عمراً[٥] فاضلاً[٦]، فـ(زيد) في هذا التركيب فاعل، فإذا[٧] أتيت بهمزة النقل قلت: أعلمت[٨] زيداً عمراً[٥] فاضلاً، فنصبت بالفعل[٩] ثلاثة أولها الذي كان فاعلاً، وهو زيد في [هذا[١٠]] المثال.

«ويجوز حذفه» أي: حذف هذا المفعول الأول، نحو: أعلمت فرسك مسرجا، ولا يذكر من أعلمته «و» يجوز أيضاً في هذا المفعول [الأول[٤]] «الاقتصار عليه» فتقول: أعلمت زيداً، ولا[١١] تذكر[١٢] ما أعلمته. «على الأصح» لأن الفائدة متحققة في الصورتين جيعاً، وهذا الأصح هو مذهب الأكثرين، وثم قولان آخران.

أحدهما: منع الحذف والاقتصار جيعاً، وإليه ذهب أبناء: طاهر[١٣] وخروف وعصفور، والشلوبين.

---

(١) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
(٢) بنصب، ز.
(٣) فحكمه، د.
(٤) ليست في، د.
(٥) عمروا، ظ.
(٦) أهملت الضاد في، ظ.
(٧) وإذا، د.
(٨) أعملت، ظ.
(٩) فنصب الفعل، د.
(١٠) ليست في، ظ.
(١١) أولاً، ز.
(١٢) يذكر، ز، ظ.
(١٣) وضع في (ز، ظ) بعد (ابن عصفور).

وثانيها: منع[1] الاقتصار عليه، ولكن يجوز الاقتصار على الآخرين، وينسب هذا القول إلى الفارسي[2].

«**وللثاني[3] وللثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقاً**» من جواز حذفهما[4] اختصاراً، ومنع حذف أحدهما اقتصاراً، ومن التقديم والتأخير، وغير ذلك من الأحكام السابقة.

قال الشارح[5]: ومن جملة ما لهما قبل النقل منع حذفهما اقتصاراً، على ما اختاره [المصنف[6]] [رحمه الله[7]]، وقد أجاز الاقتصار هنا على الأول وحذف الثاني والثالث.

قلت: كأنه يشير إلى الانتقاد[8] عليه بأنه كان حقه تخصيص هذا العموم بما ذكره، وفي الحقيقة لا اعتراض؛ لأن قوله: فيما تقدم[9] في شأن المفعول: إنه يجوز الاقتصار عليه [مخصص[6]] لهذا العموم بلا شك.

فإن قلت: ما السر في كونه[10] هناك منع حذف المفعولين اقتصاراً، وهنا أجازه؟.

قلت: لانتفاء سبب المنع هنا، وذلك لأن المانع هناك من الحذف اقتصاراً هو ما يفضي إليه من عدم الفائدة في مثل قولك[11]: علمت، وظننت[12]؛ إذ[13] [لا[6]] يخلو

---

(١) مع، د.

(٢) أبي علي.

(٣) والثاني، ز، ظ.

(٤) حذف أحدهما، ظ.

(٥) ابن قاسم.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ليست في، د.

(٨) انتقاد، د.

(٩) يقدم، د.

(١٠) إنه في كونه، ز، ظ.

(١١) قوله، د.

(١٢) وظننت، د.

(١٣) ان، ز، ظ.

الإنسان في الأغلب من علم [ما[1]] أو ظن[2] كما سبق، وأما هذا الاقتصار[3] على الأول وترك المفعولين الآخرين محصل للفائدة[4] كما سبق / فثبت الجواز. «**خلافاً لمن** ٢٣٦ **منع الإلغاء والتعليق**» والصحيح ما ذكره المصنف من الجواز، بدليل قول من يوثق بعربيته: البركة أعلمنا الله مع[5] الأكابر، فألغى (أعلم) متوسطاً، قول[6] الآخر[7]:

وكيف أبالي بالعدى ووعيدهم[8] وأخشى ملمات الزمان الصوائب
وأنت أراني الله أمنع عاصم وأرأف[9] مستكفىً[10] وأسمح واهب[11]

«**وألحق بهما**» أي: بـ(أعلم) و(أرى) «**سيبويه**[12] (**نبّأ**)» كقول النابغة[13]:

نبئت زرعة - والسفاهة كاسمها - يهدي[14] إليّ غرائب الأشعار[15]

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) عطفت بالواو في، د.
(٣) فالاقتصار، ظ.
(٤) يحصل الفائدة، ظ.
(٥) من، ز.
(٦) وقال، ز، ظ.
(٧) لا يعرف.
(٨) وعيدهم، د.
(٩) واران، ز.
(١٠) مستكف، ز.
(١١) راجع البيتين في: شرح التسهيل ٨٢: أ، المقاصد ٢: ٤٤٦ ـ ٤٤٧، التصريح ١: ٢٦٦، الأشموني ٢: ٣٩، الهمع ١: ١٥٨، الدرر ١: ١٤٠.
(١٢) لم يختصره في، د، على غير دأبه. وانظر الكتاب ١: ١٩.
(١٣) الذبياني، وأهملت الغين في، ظ.
(١٤) تهدي، د.
(١٥) أهملت الشين في، ظ، والبيت مطلع قصيدة هدد فيها زرعة بن عمرو الكلابي، وكان دعا النابغة إلى أن يشير على قومه بنقض حلفهم مع بني أسد. وبعده:
فحلفت - يازرع بن عمرو - إنني مما يشق على العدو ضراري
وهذا بناء على رواية الأصمعي وأبي عمرو الشيباني، أما أبو عبيدة فمطلعها عنده:
طال الثواء على رسوم ديار قفر أسائلها، وما استخباري
يروى: (.... أوابد الأشعار) (... على العدو غباري) (قفر) بالجر وبالنصب. الثواء:

«وزاد غيره (أنبأ)» وممن ذكرها الفارسي[١] والجرجاني[٢]، وزعم ابن هشام: أن سيبويه ذكرها أيضاً[٣]. «و(خبّر) و(أخبر) و(حدّث)» فذكر الفراء الأولين في معانيه وشاهدهما قول الشاعر[٤]:

وخُبِّرتُ سوداء[٥] الغميم مريضة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها[٦]

وقول الآخر[٧]:

وما[١١] عليك إذا أُخبرتني دنفا[٨] وغاب[٩] بعلك يوماً أن تعوديني[١٠]؟

= الإقامة. النابغة ٩٦ ـ ١٠٤، شرح التسهيل ٨١، ابن مالك ١: ١٨٥، ابن الناظم ٨١، ابن عقيل ١: ٣٨٧، المقاصد ١: ٤٠٥ ـ ٤٠٨، ٢: ٤٣٩، التصريح ١: ٢٦٥، الخزانة ٣: ٦٨ ـ ٧٠، شواهد ابن عقيل ١٠٠ ـ ١٠١.

(١) أبو علي.

(٢) أبو بكر عبدالقاهر، وما نسب إليه ذكره في الجمل ص ١٥، وقد اقتصر على أربعة: أعلمت وأريت وأنبأت ونبأت، وانظر المرتجل ص ١٥٦.

(٣) اقتصر سيبويه في ١: ١٩ (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين) على: أرى ونبأ وأعلم.

(٤) العوام بن عقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني. من أهل الحجاز. أموي العصر. المرزباني ٣٠١، المقاصد ٢: ٤٤٢.

(٥) سود، ز، ظ.

(٦) أول أبيات ذكر فيها امرأة من بني عبدالله بن غطفان اسمها ليلى، ولقبها سوداء، كانت في الغميم من بلاد غطفان، شبب بها عقبة بن كعب، ثم علقها ابنه العوام بعده. وبعده:

فياليت شعري هل تغير بعدنا ملاحة عيني أمِّ يحيى وجيدُها

يروى: (... سوداء القلوب...) (... فأقبلت من مصر إليها...) الحماسة ٣: ٣٤٤ ـ ٣٤٦، شرح التسهيل ٨١: ب، ابن مالك ١: ١٨٦ ابن الناظم ٨٢، ابن عقيل ١: ٣٩٠، المقاصد ٢: ٤٤٢ ـ ٤٤٣، التصريح ١: ٢٦٥، الأشموني ٢: ٤١، الهمع ١: ١٥٩، شواهد ابن عقيل ١٠٣، الدرر ١: ١٤١.

(٧) رجل من بني كلاب لم يسموه.

(٨) وماذا، ز، ظ.

(٩) أعجمت الدال في، د.

(١٠) وغاع، ز، ووضع تحت الغين نقطة.

(١١) الشاهد ثاني بيتين رواهما أبو تمام مع اختلاف في الرواية، وهما: =

وأما (حدّث) فزادها[١] الكوفيون، وممن ذكرها[٢] من المتأخرين الزمخشري[٣]، وشاهدها قول الحارث اليشكري[٤]:

أو منعتم ما تسألون فمن حُدِّثتموه له علينا الولاء[٥]

= ماذا عليك إذا خبرتني دنفاً رهن المنية يوماً أن تعودينا
أو تجعلي نطفة في القعب باردة وتغمسي فاك فيها ثم تسقينا

الحماسة ٣: ٣٥٣، شرح التسهيل ٨١: ب، ابن مالك ١: ١٨٦، ابن الناظم ٨٢، ابن عقيل ١: ٣٨٨، المقاصد ٢: ٤٤٣ ـ ٤٤٥، التصريح ١: ٢٦٥، الأشموني ٢: ٤١، الهمع ١: ١٥٩، شواهد ابن عقيل ١٠١، الدرر ١: ١٤١.

(١) فزادهما، ظ.

(٢) ذكرهما، ظ.

(٣) في المفصل مع ابن يعيش ٧: ٦٥.

(٤) السنكري، ز، ظ، تصحيف، والشاعر: الحارث بن حِلِّزة بن مكروه بن يزيد اليشكري الوائلي (. . . ـ حوالي ٥٠ ق هـ / . . . ـ حوالي ٥٧٠م). شاعر مفلق من بادية العراق. أكثر الفخر بقومه في معلقته، فضرب مثلاً في ذلك.
الجمحي ١: ١٥١ ـ ١٥٢، ابن قتيبة ١: ١٩٧ ـ ١٩٨، الأغاني ١١: ٤١ ـ ٤٨، الآمدي ٩٠.

(٥) من معلقته التي خاطب بها الملك عمرو بن هند.
مطلعها:

آذنتنا ببينها أسماء رب ثاوٍ يمل منه الثواء

وقبل الشاهد:

إن نبشتم ما بين ملحة فالصا قب فيه الأموات والأحياء
أو نقشتم فالنقش تجشمه النا س وفيه الصلاح والإبراء
أو سكتم عنا فكنا كمن أغـ مض عيناً في جفنها أقذاء

وبعده:

هل علمتم أيام ينتهب النا س غواراً لكل حي عواء؟
إذ رفعنا الجمال من سعف البحـ رين سيراً حتى نهاها الحساء

(له علينا الولاء): الذي في مراجع الشاهد: (. . . . العلاء).
نبشتم: أثرتم. ملحة: مكان. الصاقب: جبل، نقشتم: استقصيتم. تجشمه الناس: تكلفوه. غوارا: مصدر غاور القوم: أغار بعضهم على بعض. عواء: صياح. الأغاني ١١: ٤١ ـ ٤٨، السبع ٤٣٣ ـ ٥٠١، النحاس ٢: ٥٤١ ـ ٦١٠، ابن يعيش ٧: ٦٥، ٦٦ ـ =

واختار المصنف رحمه الله في الشرح[١] عدم إلحاق (نبّأ) وأخواتها بـ(أعلم)، [قال][٢]: وقد حمل سيبويه على حذف الحرف قول الشاعر[٣]:

وُنبّئت عبدالله بالجو[٤] أصبحت كراماً مواليها لئاماً[٥] صميمها[٦]

[أي[٧]] [نبئت عن عبدالله][٨]، مع إمكان إجرائه مجرى (أعلمت) فدل ذلك على أن تقدير الحرف راجح عنده إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله، ولا تضمن شيء معنى شيء [غيره، وأيضاً فإن النصب بحذف حرف الجر بعد (نبّأ) مقطوع بثبوته فيما حكى[٩] من قول بعض العرب: (نبئت زيداً) مقتصراً عليه، وبعد[١٠] (أنبأ) في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا﴾[١١]][٨]، ولم يثبت الإجراء مجرى (أعلم) إلا حيث يحتمل حذف الحرف، فكان الحمل عليه أولى، هذا في (نبأ) مع كثرة استعمالها بالصورة المختلف فيها[١٢]، وأما أخواتها فيندر استعمالها بتلك الصورة. انتهى[١٣].

= ٦٧، شرح التسهيل ٨١: ب، ابن مالك ١: ١٨٥، ابن الناظم ٨٣، ابن عقيل ١: ٣٨٩، المقاصد ٢: ٤٤٥ ـ ٤٤٦، التصريح ١: ٢٦٥، الأشموني ٢: ٤١، الهمع ١: ١٥٩، شواهد ابن عقيل ١٠١ ـ ١٠٢، الدرر ١: ١٤١.

(١) على التسهيل ٨١: ب.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) الفرزدق، قاله سيبويه، ولم أجده في ديوانه.

(٤) بالجر، ز، ظ.

(٥) لياء ما، د.

(٦) يروى: (.... لئيما.....). عبدالله: يريد القبيلة المنسوبة إلى عبدالله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. سيبويه ١: ١٨، شرح التسهيل ٨١: ب، المقاصد ٢: ٥٢٢ ـ ٥٢٤، التصريح ١: ٢٩٣، الأشموني ٢: ٧٠.

(٧) ما بين المركنين ساقط من، د،

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من، د، ظ، وثابت في شرح المصنف.

(٩) الضمير المستتر عائد إلى سيبويه، فقد نقل المصنف عنه هذا المثال قبل الكلام الذي نقله الدماميني، وانظر شرحه على التسهيل ٨١: ب.

(١٠) وبعض، ز، وما أثبته موافق لما في شرح المصنف.

(١١) ﴿.... فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ... قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ ٣ التحريم (٦٦).

(١٢) بالصورة المحتملة، شرح التسهيل.

(١٣) هذه الكلمة غير مقروءة في، ظ.

واعلم أن من ألحق هذه الأفعال بـ(أعلم) ليس قائلاً بأن الهمزة والتضعيف [فيها[1]] للنقل إذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه هذه الأفعال، وإنما هو عنده من باب التضمين، أي أن كلاً من تلك الأفعال ضمن [معنى[2]] (أعلم) فعومل معاملته.

«**وزاد الأخفش (أظنَّ) و(أحسبَ) و(أخالَ)[3] و(أزعمَ) و(أوجدَ[4])**». واختاره ابن السراج، ولا سماع يعتمدان عليه، وإنما استندا[5] إلى القياس، وهو ضعيف؛ لأن المتعدي[6] بالهمزة فرع المتعدي[6] بنفسه، وليس في الأفعال متعد بنفسه إلى ثلاثة [فيحمل عليه متعد بالهمزة، وكان مقتضى هذا أن لا تنقل (علم) و(رأى) إلى ثلاثة[1]]، لكن ورد[7] السماع بنقلهما فقبل[8]، ووجب الاقتصار عليه. كذا قال المصنف[9] [رحمه الله][2].

«**والحق[10] غيرهم (أرى[11]) الحلمية[12] سماعاً**» ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾[13]، لأنه ثبت أن (رأى) الحلمية[12] تتعدى[14] إلى اثنين،

---

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، د،

(٣) اهملت الخاء في، ز، ظ.

(٤) وواجد، د.

(٥) أستند، ز، ظ.

(٦) المعدى، ز، ظ.

(٧) ورع، ظ.

(٨) فقيل، ز.

(٩) في شرح التسهيل ٨١: أ.

(١٠) والحلق، ظ.

(١١) رأى، ظ، وهو خطأ.

(١٢) الحملية، ظ.

(١٣) ﴿... وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ٤٣ الأنفال (٨).

(١٤) يتعدى، ز.

فجاز تعديتها[1] إلى ثلاثة بهمزة النقل، ومن خالف في تعديها إلى اثنين جعل المنصوب الثاني هناك، والثالث هنا حالاً.

فإن قلت: قد علم حكم (رأى[2]) الحلمية من قول[3] المصنف فيما تقدم[4]: تدخل[5] همزة النقل على (علم) ذات المفعولين و(رأى) أختها)، فلم يكن لذكر ذلك ثانياً فائدة.

قلت: الظاهر أن المراد بـ(رأى أختها) إنما هو (رأى) القلبية كما أسلفناه، فهي التي عرفت بمؤاخاتها.

«وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة» كـ(أُعْلِمَ) المبنيّ للمجهول في مثل قولك: أعلمت زيداً فاضلاً **«فحكمه حكم (ظن)»** في الإلغاء وغيره؛ لأنه صار مثله. **«في الاقتصار[6] على المرفوع»**. فإنه ممتنع[7] في (ظن) وأخواتها؛ لعدم الفائدة كما مر، وهنا جائز، فتقول: أعلم زيد؟ لحصول الفائدة لما قدمناه، والله [تعالى[8]] أعلم بالصواب.

---

(١) تعديها، د.
(٢) ارى، ز، وليس صحيحاً.
(٣) في قول، د.
(٤) راجع ص ٢٠٨.
(٥) يدخل، د.
(٦) الافتصار، ز.
(٧) ممنوع، ز، ظ.
(٨) سقطت من، ز، ظ.

الباب الثامن عشر
«باب الفاعل»

«وهو المسند إليه» سواء كان ظاهراً نحو: قام زيد. أو ضميراً نحو الزيدان قاما، وسواء كان صريحاً[1] كما تقدم، أو مؤولاً نحو:

يسر المرء ما ذهب الليالي[2] ....

ثم التأويل[3] لابد أن يكون بحرف سابك كالمثال، أو بغيره في باب التسوية نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ...﴾[4]، أي: إنذارك وعدمه، إذا جعلنا (سواء) خبر (إن) وما بعده[5] فاعلاً به، هذا مذهب البصريين.

وقال هشام[6] وثعلب[7] وجماعة: يجوز أن يقع الفاعل جملة مطلقاً نحو: يعجبني[8] يقوم [زيد][9]، وظهر/ لي أقام زيد.

٢٣٧

وقال[10] الفراء[11] وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إلى الجملة قلبياً، وباقترانها بمعلق [نحو][9] ظهر لي أقام زيد؟.

---

(١) تصريحاً، ز، ظ.
(٢) عجزه: (وكان ذهابهن له ذهاباً)، وقد مر في ٢ : ٢٧٥.
(٣) ثم إن التأويل، د، ثم التا التأويل، ز.
(٤) ﴿... لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٦ البقرة ٢.
(٥) بعدها، ظ.
(٦) ابن معاوية.
(٧) أحمد بن يحيى.
(٨) تعجبني، د.
(٩) ليست في، د.
(١٠) قال، د.
(١١) يحيى بن زياد.

قال ابن هشام[١]: وفيه نظر؛ لأن أداة التعليق بأن تكون[٢] مانعة أشبه من أن تكون[٢] مجرورة، وكيف يعلق[٣] الفعل عما هو كالجزء منه!!

[وبعد[٤]] فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلّقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف إلى الجملة[٥]، ألا ترى أن المعنى: ظهر لي جواب (أقام زيد)؟، أي جواب قول القائل ذلك، وهذا لابد من تقديره دفعاً للتناقض، إذ ظهور الشيء مناف للاستفهام المقتضي للجهل به. **«فعْل»** كما مثلنا، **«أو مضمن معناه»** «كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل، وأخرج[٦] بذلك نحو: خزٌ ثوبك، وذهب خاتمك، فإن المسند [فيه][٤] ليس فعلاً ولا مضمناً[٧] معناه.

«تـام» احـترازاً من النـاقص، نحو (كان)، فليس المرفوع بها فاعلاً، وتسمية سيبويه[٨] له بذلك من باب التوسع **«مقدم»** قالوا: احترازاً من نحو: زيد قام، أو زيد قائم، فإن (زيداً) في المثالين أسند إليه فعل أو مضمن معناه، ولكن المسند غير مقدم عليه، فلا يكون فاعلاً.

قلت: وفيه نظر: أما أولاً فلا نسلم أن الفعل وما[٩] ضمن معناه مسند إلى زيد فيما مثل به، بل الفعل مسند إلى ضمير مستتر فيه، وهو وضميره جميعاً مسندان إلى زيد، إلا أنه اتفق أن الضمير هو زيد، فتوهم أنه وارد، وليس بوارد لأن هذه دلالة عقلية، والتعريف إنما هو باعتبار الدلالة اللغوية، وكذا[١٠] القول فيما ضمن معنى الفعل،

---

(١) في المغني ٢: ٤٤٩.
(٢) يكون، ز.
(٣) تعلق، ز.
(٤) ليست في، د.
(٥) جملة، د.
(٦) وخرج، ز، ظ.
(٧) متضمناً، د.
(٨) راجع الكتاب ١: ٢١.
(٩) أو ما، ز، ظ.
(١٠) فكذا، د.

فإذن لا حاجة إلى القيد، والقول بأنه ذكر لرفع[١] إيهام من يتوهم دخول مثل ذلك كلام[٢] ظاهري.

وأما ثانياً فقد نص الأعلم[٣] وابن عصفور في قول الشاعر[٤]:

صددتِ فأطولت الصدود، وقلّما وصال على طول الصدود يدوم[٥]

---

(١) لدفع، د.

(٢) خبر (والقول).

(٣) في تحصيل عين الذهب ١: ١٢، بها مش سيبويه.

(٤) المرار الفقعسي، ونسب إلى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه.

(٥) الثاني من أبيات نقلها البغدادي عن أبي محمد الأعرابي، وأولها:

عزفت ولم تصرم، وأنت صروم وكيف تصابى من يقال: حليم!!

وبعده:

وليس الغواني للجفاء ولا الذي له عن تقاضي دينهن هموم

ولكنما يستنجز الوعد تابع هواهن حلاف لهن أثيم

يروى (صرمت ولم...) (... الصدود ولا أرى).

أطولت: حقه (أطلت) بنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها.. ثم قلبها ألفاً، ثم حذفها لالتقائها ساكنة مع اللام الساكنة.

(قلما وصال....) في توجيهه أقوال:

أ ـ (ما) مصدرية، والجملة بعدها صلتها، والمصدر المؤول فاعل (قل)، ورد بأن هذا المصدر معرفة، و (قل) تطلب النكرة.

ب ـ (ما) زائدة، و (وصال) فاعل، والجملة الفعلية صفته، وضعف بأن (ما) إذا زيدت مع (قل) هيأته للدخول على الفعل.

جـ ـ أصل التركيب: قلما يدوم وصال، فقدم الفاعل على الفعل ضرورة، والكوفيون يجيزونه في السعة.

د ـ (وصال) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل بعده. و(ما) في هذين الوجهين زائدة كفت (قل) عن العمل.

هـ ـ (وصال) اسم (يكون) محذوفة. ويرد بأن هذا ليس من مواضع إضمار الكون.

و ـ (وصال) مبتدأ والجملة بعده خبر، و(ما) في هذين الوجهين زائدة كافة أيضاً.

سيبويه ١: ١٢، ٤٥٩، المقتضب ١: ٨٤، الخصائص ١: ١٤٣، ٢٥٧، المحتسب ١: ٩٦، المنصف ١: ١٩١، ٤٢٨ ـ ٤٢٩، ٢: ٦٩، ٣٦٢، الأغاني ١٠: ٣١٥ ـ ٣١٦،

على رفع (وصال) بـ(يدوم) وقدم للضرورة، وهو ظاهر كلام سيبويه[١]، فقد تحقق تقدم الفاعل على رافعه في الجملة، فيلزم من زيادة هذا القيد خروج بعض صور الفاعل، فلا يكون الحد منعكساً، ولا يجدي[٢] قولهم: (قدم للضرورة) نفعاً.

«فارغ» من ضمير.

قال المصنف[٣] [رحمه الله][٤]: خرج بذلك المبتدأ إذا قدم خبره وفيه ضمير، نحو: قائم زيد ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٥] على القول بأن (الذين) مبتدأ، و(أسرّوا) خبره.

وأنت خبير بأن هذا القيد لاغٍ؛ لأن المقدم لم يسند إلى الظاهر، وإنما أسند إلى ضميره[٦]، فخرج بقوله أولاً: (المسند إليه فعل أو مضمن معناه).

«غير[٧] مصوغ[٨] للمفعول» فخرج[٩] النائب عن الفاعل، نحو: ضُرِب اللصُّ، وأمضروبٌ العمران؟. وأكثر النحاة[١٠] لا يسميه فاعلاً، ومن يسميه فاعلاً يحذف[١١] هذا القيد كالزمخشري[١٢]، والخلاف في ذلك راجع إلى أنه هل يقال: ـ له

الشجري ٢: ١٣٩، ٢٤٤ ـ ٢٤٥، الإنصاف ١٤٤، ابن يعيش ٤: ٤٣، ٧: ١١٦، ٨: ١٣٢، ١٠: ٧٦، شرح التسهيل ٨٣: أ، الرضي ٢: ٣٤٥، المغني ١: ٣٣٩ ـ ٣٤٠، ٢: ٦٤٤، ٦٥٢ ـ ٦٥٣، التصريح ١: ٢٦٩، السيوطي ٢: ٧١٧ ـ ٧١٨ الهمع ٢: ٨٣، ٢٢٤، الخزانة ٤: ٢٨٧ ـ ٢٩٠، الدرر ٢: ١٠٧، ٢٤٠، عمر ٤٩٤ (ما نسب إليه).

(١) راجع الكتاب ١: ١٣.

(٢) أهملت الجيم في، د، ز.

(٣) في شرح التسهيل ٨٢: ب.

(٤) ليس في، د.

(٥) ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ . . هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ ٣ الأنبياء ٢١.

(٦) ضمير، ز، ظ.

(٧) أعجمت الراء في. ظ.

(٨) أهملت الغين في، د.

(٩) يخرج، ز، ظ.

(١٠) النحويين، د.

(١١) بحذف، ز.

(١٢) راجع ٣: ٧.

في اصطلاح النحاة ـ (فاعل) أو لا؟، وليس[1] خلافاً معنوياً.

«وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من (من) و(الباء) الزائدتين» نحو: قام زيد، وأقائم[2] بكر؟. **«وحكماً إن جرّ بأحدهما»** نحو: ما قام من رجل، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[3]. **«أو»** جر **«بإضافة[4] المسند»** نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ[5] ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ[6]﴾، (من قبلة الرجل امرأته الوضوء[7])[8] **«وليس رافعه الإسناد، خلافاً لخلف[9]»** ولابن جني، فإنه قال في لمعه[10]: وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه.

وقد يوجه هذا القول بأن العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، وهو هنا الفاعلية، وهي[11] تتقوم[12] بالإسناد، فليكن العامل في الفاعل عملاً بهذه القاعدة.

ويعترض بأنا لا نسلم أن مجرد الإسناد تتقوم[13] به الفاعلية، وإنما تتقوم[13] به مع الفعل المسند أو شبهه، فله مدخل في التقوم، ولا استقلال له [به][14].

---

(١) ، سقطت الواو من، ظ.

(٢) وأقام، د.

(٣) ﴿... وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا...﴾ ٧٩ ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ...﴾ ١٦٦ النساء (٤).

(٤) أهملت التاء في، ز.

(٥) دفاع، ظ، وبها قرأ المدنيان ويعقوب من العشرة؛ وقرأ باقيهم (دفع). النشر ٢: ٢٣٠.

(٦) ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ... بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ ٤٠ الحج (٢٢)، وانظر الآية ٢٥١ البقرة (٢).

(٧) أو الوضوء، ز.

(٨) من كلام ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أخرجه مالك في الموطأ، وأخرجه أيضاً عن ابن عمر موقوفاً بمعناه ١: ٦٥.

(٩) الأحمر.

(١٠) لغة، ز، ظ.

(١١) وهو، ظ.

(١٢) أهملت التاء في، د، متقوم، ز، ظ.

(١٣) يتقوم، ز، ظ.

(١٤) ليست في، د.

فإن قلت: فيلزم ـ حينئذ ـ أن لا يكون الفعل أو شبهه عاملاً؛ ضرورة أن الفاعلية لا تتقوم[(١)] به وحده؛ إذ لابد أن ينضم إلى ذلك اعتبار الإسناد.

قلت: الإسناد يعتبر شرطاً للفعل أو شبهه في تقوم الفاعلية به، فلا يضاف العمل إلى الإسناد الذي هو شرط، وإنما يضاف إلى الفعل أو شبهه الذي هو مشروط.

٢٣٨ فإن قلت: يمكن أن/ يعارض بمثله، فيقال: الإسناد تتقوم به الفاعلية بشرط وجود فعل[(٢)] أو شبهه، فليضف العمل إلى الإسناد الذي هو مشروط.

قلت الفرق ظاهر، وذلك أن الإسناد أمر معنوي اعتباري، فلا يصار إليه لضعفه إلا عند تعذر جعل اللفظ عاملاً [بما استقر في هذا الفن[(٣)]، وقد أمكن جعله[(٤)] عاملاً[(٥)]] بالطريقة التي[(٦)] ذكرناها، فوجب المصير إليه، دون الآخر.

وبقي على المصنف [رحمه الله][(٥)] أن يقول: (ولا إحداث[(٧)] الفعل، خلافاً لبعض الكوفيين)، فقد قال بذلك جماعة منهم، وأجابوا عن: تحركت الشجرة، و(أهلكنا[(٨)] الدهر) و (مرض زيد)، بأنه لما صدر من الشجرة ما يشبه حركة المتحرك بالإرادة، وجعل الدهر قائماً مقام المهلك، وتعاطى[(٩)] زيد أسباب المرض، جعلوا كأنهم فاعلون.

«وإن قدّم» المسند إليه[(١٠)] **«ولم [يل][(٥)] ما يطلب الفعل»** نحو: زيد قام،

---

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) أفعل، ظ.

(٣) نظر إلى ما هو معروف مقرر في هذا الفن، د.

(٤) جعل اللفظ، ظ.

(٥) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(٦) الذي، د.

(٧) أحداب، ز، وأهملت التاء في، ظ.

(٨) وأهلكها، ظ.

(٩) وتعالى، ظ.

(١٠) المسند إليه، ألحقنا في (د) بالمتن.

فإن (زيداً)[1] قدم ولم يل شيئاً طالباً للفعل. «**فهو مبتدأ**» وما بعده خبر عنه، كما رأيت في المثال المذكور.

«**وإن [وليه**» أي][2] ولي المسند إليه ما يطلب الفعل على جهة اللزوم كـ(إن) الشرطية، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[3] وكان هذا مراد المصنف. «**ففاعل فعل مضمر يفسره الظاهر**» والتقدير[4]: وإن استجارك [أحد][5]. وقد يلي الاسم ما يطلب بالفعل على جهة الأولوية، كهمزة الاستفهام، نحو: أزيد قام؟ فلا يتعين جعل (زيد) فاعلاً، بل يكون أولى، ويجوز جعله مبتدأ. «**خلافاً لمن خالف**». في المسألتين، والمخالف في الأولى بعض الكوفيين، فجوزوا[6]:- في (زيد قام) - أن يكون فاعلاً مقدماً. والمخالف في الثانية الأخفش فجوز:- في (إن زيد قام) رفع (زيد) بالابتداء، بعد (إن) قال: والرفع بفعل[7] [مضمر] أقيس الوجهين.

«**ويلحق**» الفعل الماضي «**المسند إلى مؤنث**» حقيقي نحو: قامت هند، أو مجازي نحو: طلعت الشمس. «**أو**» إلى «**مؤول به**» أي بمؤنث نحو قول[8] بعضهم: (..... أتته كتابي فاحتقرها[9]). ويحكى أنه أنكر على قائله، فقال: أو ليس الكتاب بصحيفة؟. وهذا قليل، والأعرف[10] في مثله التذكير. «**أو مخبر [به]**[3] **عنه**» يعني أو كان الفعل مسنداً إلى لفظ مخبر عنه بمؤنث، نحو: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾[11].

---

(١) زيد، د، حكى إعرابه في المثال.

(٢) ليست في، د.

(٣) ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ ٦ التوبة (٩).

(٤) فالتقدير، د.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) فيجوز، د، فيجوزوا، ز.

(٧) يفعل، ز.

(٨) قال، ز، ظ.

(٩) قول لبعض أهل اليمن، وأوله (فلان لغوب...) الخصائص ١: ٢٤٩، والمحتسب ١: ٢٣٨.

(١٠) والأحرف، ظ.

(١١) ﴿.... وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ ٢٣ الأنعام (٦).

قال الزمخشري[١] : إنما أنث الفعل، لأن الخبر مؤنث، فسرى التأنيث منه إلى المخبر عنه، مثل: من كانت أمك؟.

وقال[٢] أبو حيان[٣]: إنما أنث [اسم[٤]] (كان) على معنى (من) لا لتأنيث الخبر [كما ذكر][٥].

واعتراضه بذلك غير متجه؛ لأنه إنما كان معنى [من[٥]] التأنيث للإخبار عنها بمؤنث، وهو (أمك)، فتأنيث الخبر سبب [لتأنيث[٦]] من وتأنيث (من) سبب لتأنيث الضمير، فتأنيث الخبر سبب السبب. قيل[٧]: وتأنيث الفعل في هذا[٨] القسم ـ وهو[٩] ما أسند إلى مخبر عنه بمؤنث ـ مذهب كوفي، ولا يجيزه[١٠] البصريون إلا في الضرورة. «أو» إلى [اسم][٦] «**مضاف إليه**»[١١] أي إلى مؤنث. و(إليه) في محل نصب[١٢] وفي (مضاف) ضمير نائب عن الفاعل عائد إلى الموصوف المقدر، أي: إلى اسم مضاف «**مقدر الحذف**» كقوله[١٣]:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مرّ الرياح النواسم[١٤]

---

(١) في الكشاف ٢ : ١٢.
(٢) قال، د.
(٣) في البحر ٤ : ٩٥.
(٤) ليست في، ظ.
(٥) سقطت من ز، ظ.
(٦) ليست في، د.
(٧) قبل، د.
(٨) جداً، ز.
(٩) ما إذا، د.
(١٠) يجيره، د.
(١١) نضاف، ز.
(١٢) النصب، د.
(١٣) ذو الرمة: غيلان بن عقبة.
(١٤) النوايم، ز، والشاهد من قصيدة مدح فيها الملازم بن حريث الحنفي مطلعها:
خليلي عوجا اليوم حتى تسلما على طلل بين النقا والأخارم
وقبل الشاهد:
=

فـ(تسفهت) مسند إلى (مرّ). وهو مضاف إلى مؤنث، وهو (الرياح)، وهذا المضاف مقدر الحذف، فكأن[1] الفعل أسند إلى المضاف إليه المؤنث، وهو (الرياح)، فمن ثم أنث الفعل.

ومعنى تقدير الحذف أن استقامة الكلام بترك المضاف متأتية، ألا ترى إلى صحة قولك هنا: تسفهت الرياح أعاليها؟، وكذا قوله[2]:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته[3] كما شرقت[4] صدر القناة من الدم[5]

= لحفن الحصى أنياره ثم خضنه نهوض الهجان الموعثات الجواشم

وبعده:

إذا غاب عنهن الغيوران تارة وعنا وأيام النحوس الأشائم

أرين الذي استودعن سوداء قلبه هوىً مثل شك الأيزني النواجم

يروى: (.... عوجا الناعجات...) (... بين اللوى..) (رويداً كما اهتزت...) (... مرضى الرياح...).

الناعجات: إبل يصاد عليها بقر الوحش، والنعج: البياض ـ لحفن: جعلنه عليه كاللحاف. أنياره: أعلام الثوب من الخز، الواحد (نير) خضنه: يريد أن مروطهن طويلة، فهن في سيرهن كمن يخوض في الماء. الهجان: الإبل البيض. الموعثات: الواقعات في الوعث وهو الرمل اللين. الجواشم: المتكلفات. تسفهت: حركت الغيوران: يريد اثنين من ثلاثة الأب والأخ والزوج.

الأيزني: الحراب. النواجم: الطوالع. ذو الرمة ٦١٢ ـ ٦٢٥، سيبويه ١: ٢٥، ٣٣، المقتضب ٤: ١٩٧، الكامل ٥: ٨٣، المحتسب ١: ٢٣٧، السبع ٤٢٤، شرح التسهيل ٨٣: ب، ابن الناظم ١٥٠، ابن عقيل ١: ٤١ ـ ٤٢، المقاصد ٣: ٣٦٧ ـ ٣٦٨، الأشموني ٢: ٢٤٨، شواهد ابن عقيل ١٥٧ ـ ١٥٨.

(١) وكأن، د.

(٢) الأعشى.

(٣) ادعته، ظ.

(٤) أهملت الشين في، ز.

(٥) من قصيدة قالها لعمير بن عبدالله بن المنذر بن عبدان حين جمع بينه وبين جهنام ليهاجيه. مطلعها:

ألا قل لتيّا قبل نيتها: اسلمي تحية مشتاق إليها متيم

وقبل الشاهد: =

فلو قدرت حذف المضاف الذي هو (صدر) استقام[1] الكلام، فكأنك[2] قلت: كما شرقت القناة من الدم.

واحترز المصنف بهذا القيد من نحو قولك: قام غلام هند، فلا يصح أن يقال فيه: قامت؛ لأن[3] المضاف هنا غير مقدر[4] الحذف «**تاء**[5] **ساكنة**» برفع[6] (تاء)[7] على أنه فاعل للفعل المتقدم، وهو قوله: (ويلحق)[8]، و(ساكنة) صفته، وإنما فعلوا هذا الإلحاق للإيذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل.

«**ولا تحذف**[9] **غالباً إن كان**» الفاعل «**ضميراً متصلاً مطلقاً**» أي: سواء كان حقيقي التأنيث، نحو: هند قامت، أو مجازي[10] التأنيث / نحو: الشمس ٢٣٩

= لئن كنت في جب ثمانين قامة ورقيت أسباب السماء بسلم
ليستدرجنك القول حتى تهرّه وتعلم أني عنكم غير ملجم
وبعده:
فما أنت من أهل الحجون ولا الصفا ولا لك حق الشرب من ماء زمزم
لتيا: اللام حرف جر والمجرور اسم الإشارة (تا) مصغراً.
الأعشى ١٨٠ ـ ١٨٥، سيبويه ١: ٢٥، الفراء ٢: ٣٧، ٣٢٨، المقتضب ٤: ١٩٦ ـ ١٩٧، ١٩٩، الكامل ٥: ٨١، التبريزي ٤: ٣٧٥، ابن يعيش ٧: ١٥٠ ـ ١٥١، المغني ٢: ٥٦٧، المقاصد ٣: ٣٧٨ ـ ٣٨٠، الأشموني ٢: ٢٤٨، السيوطي ٢: ٨٨٢، الهمع ٢: ٤٩، الدرر ٢: ٥٩، يّس ٢: ٣١.

(١) استفهام، ز، ظ.
(٢) أهملت الفاء في، د.
(٣) فإن، د.
(٤) ليس بمقدر، د.
(٥) يا، ز.
(٦) ترفع، ز.
(٧) ما، ز.
(٨) وتلحق، د، ز، ظ، وما أثبته موافق لما مرّ في المتن.
(٩) يحذف، د، ز، ظ.
(١٠) مجاز، ز، ظ.

طلعت. واستظهر بقوله (غالباً) على حذف التاء من [نحو][1] قوله[2] :

فــلا مزنــة[3] ودقــت ودقـهــا ولا أرض أبقـــل إبقالهـــا[4]

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) عامر بن جوين بن عبد رُضاء بن قَمْران الطائي شاعر فارس، أحد الفتاك الخلعاء الذين تبرأ منهم قومهم. عاش ـ فيما قيل ـ مائتي سنة، ومات مقتولاً. الخزانة ١ : ٢٤، ٢٥، ونسب ابن الأنباري البيت إلى الأعشى، . وليس في ديوانه.

(٣) مرية، ز.

(٤) قال البغدادي: (لم يذكروا شيئاً مما قبله ولا مما بعده، وقال شارح شواهد المغني: قال الزمخشري أوله:

وجارية مـن بنـات الملـو ك قعقعت بالرمح خلخالهـا

ككرفئـة الغيـث ذات الصبيـر ترمـي السحـاب ويـرمى لها

تـواعـدتهـا بعـد مـر النجـو م كلفـاء تكثـر تهطالهـا

فـلا مـزنـة ودقـت ودقـهـا ....

البيت انتهى، وقد رأيت البيتين الأولين في شعر الخنساء من قصيدة ترثي بها أخاها صخراً). انتهى كلام البغدادي، ولم أجد ما نقله عن شارح شواهد المغني، في شرح السيوطي، فلعله يعني غيره.

يروى: (ولا روض. . .) (. . . أبقلتِ بقالها) (. . . أبقالُها) بالرفع، وهو فاسد؛ لأنه يستلزم نفي الإبقال مطلقاً، والمعنى على نفي أن تكون أرض أبقلت مثل إبقال هذه الأرض التي وصفها، إلى جانب أن القصيدة مفتوحة الروي.

(لا) الأولى: عاملة عمل ليس أو ملغاة. مزنة: اسم (لا) أو مبتدأ على الوجهين في (لا)، وسـوّغ الابتـداء بالنكرة العموم، أو وصفها. ودقت: جملة واقعة موقع خبر (لا)، أو خبر المبتدأ، أو صفة لمزنة، وعلى الأخير فالخبر محذوف. (لا) الثانية: نافية للجنس. أرض: اسمها.

أبقلت: الجملة خبر (لا)، ولا يصح أن تكون صفة لاسمها، وإلا لوجب التنوين؛ لأنه حينئذ شبيه بالمضاف. كرفئة: سحابة عظيمة. الصبير: سحاب أبيض.

الكلام على الشاهد: الاستشهاد في (أبقل)، فهو مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهي مؤنثة، ومع ذلك لم يؤنث الفعل، والقاعدة أن الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المستتر يجب تأنيثه ولو كان مجازي التأنيث وقد اختلفت الكلمة في تخريجه فقيل:

أ ـ ذكر الفعل؛ لتأويل الأرض بالمكان.

ب ـ فعل ذلك لضرورة الشعر، ورد بأنه يمكن أن يقول: أبقلت بقالها، بنقل حركة الهمزة

وقوله[1]:

فإمّا ترَيْني ولي لمة ... فإن الحوادث أودى بها[2]

وقوله[3]:

إن السماحة والمروّة[4] ضمنا ... قبراً بمرْو على الطريق الواضح[5]

ـ بعد حذفها ـ إلى التاء الساكنة، وهذا الرد ضعيف لأن الصحيح أن الضرورة: ما وقع في الشعر، لا ما ليس للشاعر عنه مندوحة.

جـ ـ التأنيث في مثل هذا ليس واجباً. نسب هذا القول إلى ابن كيسان والجوهري.

د ـ نسب إلى أبي حنيفة الدينوري: أن الأرض والسماء تذكران وتؤنثان، وأنشد البيت.

هـ ـ وأغرب من قال: إن الضمير عائد على مضاف محذوف، أي ولا مكان أرض، سيبويه ١: ٢٤٠، الخصائص ٢: ٤١١ ـ ٤١٢، المحتسب ٢: ١١٢، السبع ١٠٧، ٥٢٢، الشجري ١: ١٥٨، ١٦١، ابن يعيش ٥: ٩٤ ـ ٩٥، المقرب ١: ٣٠٢ ـ ٣٠٣، الرضي ١: ١٤، ٢: ١٧٠، ابن مالك ١: ٢٠٠، المغني ٢: ٧٣١، ٧٤٦، شرح التسهيل ٨٣: ب، ابن عقيل ١: ٤٠٦، ٤٠٧، المقاصد ٢: ٤٦٤ ـ ٤٦٦، التصريح ١: ٢٧٨. ابن الناظم ٨٦، الأشموني ٢: ٥٣، السيوطي ٢: ٩٤٣ ـ ٩٤٤، الهمع ٢: ١٧١، الخزانة ١: ٢١ ـ ٢٥، ٣: ٣٣٠، شواهد ابن عقيل ١٠٥ ـ ١٠٦، الدرر ٢: ٢٢٤ ـ ٢٢٥، يّس ٢: ٣٢.

(١) قوله، د، وهو الأعشى.

(٢) مر في ٢: ٣١.

(٣) زياد الأعجم، أو الصلتان العبدي، والصواب الأول.

(٤) والمروه، ز.

(٥) اللايح، ز، ظ.، والشاهد من قصيدة يرثي بها المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة، وهو الثالث فيها، وقبله:

يامن بمغدى الشمس أو بمراحها ... أو من يكون بقرنها المتنازح

قل للقوافل والغزيّ إذا غزوا ... والباكرين وللمجدّ الرائح

وبعده:

فإذا مررت بقبره فاعقر به ... كوم الهجان وكل طرف سابح

يروى: (... والغزاة...) (أو من يحل...) (كوم الجلاد..) (... طرف طامح).

الغزي: جماع غاز. كوم، جمع كوماء: ناقة عظيمة السنام. الجلاد، جمع جلدة: أدسم الإبل لبنا. الطرف: الكريم من الخيل. ابن قتيبة ١: ٤٣١ ـ ٤٣٢، الأغاني ١٥: ٣٨١، القالي

«أو» [إن][١] كان الفاعل «ظاهراً متصلاً» بالفعل لا يفصل بينهما شيء[٢]. «حقيقي التأنيث» نحو: قامت هند «غير» جمع «مكسّر» نحو: الجواري والهنود. «ولا اسم جمع» كقوم. «ولا» اسم «جنس».

قال المصنف[٣]: كنسوة ونعم المرأة، في لغة من لا يقول: [قال][٤] فلانة، فيجوز في جميع ذلك لحاق التاء وتركها. وتمثيله[٥] لاسم الجنس بالنسوة غير جيد؛ لأنه[٦] اسم جمع كالقوم[٧]، وأما المرأة فهو اسم جنس، بمعنى أنه يراد[٨] به الجنس، ولكن ذكره مع اسم الجمع يوهم أن المراد باب[٩] تمر ونخل[١٠]؛ لأنه الذي يذكر في صحبته في الصرف[١١]. «ولحاقها» أي: لحاق التاء «مع» المؤنث «الحقيقي المقيد[١٢]» بما تقدم من كونه ظاهراً غير مكسرّ ولا اسم جمع ولا جنس «المفصول بغير (إلا)» نحو: قامت اليوم هند. «أجود» من تركها، نحو: قام اليوم هند. «وإن[١٣] فصل بها» أي: بـ(إلا) «فبالعكس» أي: يكون تركها نحو: ما قام إلا هند، أجود[١٤] من لحاقها كقوله[١٥]:

= ٣: ٨ـ١١، الإنصاف ٧٦٣، شذور الذهب ١٦٩، المقاصد ٢: ٥٠٢ـ٥٠٤، الخزانة ٤: ١٩٢.

(١) ليست في، د.
(٢) أهملت الجيم في، ز، ظ.
(٣) في شرح التسهيل ٨٣: ب.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) وتمثيلة، ظ.
(٦) ألانه، ز، إلا أنه، ظ.
(٧) كالفوح، ز.
(٨) مراد، د.
(٩) بأن، ز، ظ.
(١٠) أهملت الخاء في، ز.
(١١) العرب، ز.
(١٢) القيد، ز.
(١٣) فإن، د.
(١٤) أعجمت الدال في، د.
(١٥) مجهول.

ما برئت من ريبة وذم في حربنا[(١)] إلا بنات العم[(٢)]

وفي كل من المسألتين خلاف: فقال المبرد[(٣)]: لا يجوز مع الفصل بغير (إلا) غير [التأنيث وقال غير الأخفش من البصريين: لا يجوز مع الفصل بـ(إلا) غير[(٤)]] التذكير.

والصحيح جواز التذكير [في الأول][(٥)] والتأنيث في الثاني قليلاً فيهما، وعبارة المصنف تقتضي الجودة فيهما، وليس [كذلك][(٦)].

واحترز بقوله: (مع الحقيقي المقيد المفصول. . .) إلى آخره مما إذا كان الظاهر غير حقيقي التأنيث نحو: طلع اليوم الشمس، فترك العلامة أحسن؛ إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره، سواء كان بـ(إلا) أو بغيرها[(٧)]، نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[(٨)].

وسئلت بـ (كتباية)[(٩)] عن قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَتۡ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ﴾[(١٠)]، كيف جاء على غير الأحسن.

فقلت: يجوز أن يكون في (كانت) ضمير القصة، والجملة الواقعة بعد ذلك مبتدأ وخبر في محل نصب على أنها خبر (كان)، فلا يرد هذا على تسليم ما قالوه من أحسنية ترك العلامة في الصورة المذكورة، والذي يظهر لي خلاف ذلك، فإن الكتاب العزيز

---

(١) جربنا، د.

(٢) راجع هذا الشاهد في: شرح التسهيل ٨٣: ب، شذور الذهب ١٧٦، المقاصد ٢: ٤٧١ - ٤٧٢، التصريح ١: ٢٧٩، الأشموني ٢: ٥٢، الهمع ٢: ١٧١، الدرر ٢: ٢٢٦.

(٣) في المقتضب ٣: ٣٤٩.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٥) ليس في، ظ.

(٦) ليست في، د.

(٧) غيرها، د.

(٨) ﴿... وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ ... فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ ٢٧٥ البقرة ٢.

(٩) بكتباته، ز، ظ، تصحيف.

(١٠) ﴿.. عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةٗ مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ ٩٤ البقرة ٢.

قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير الحقيقي كثرة فاشية، فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع كقوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا[1] عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾[2]، [وقوله][3]: ﴿وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ[4]﴾، وقوله: ﴿[ٱلَّذِينَ[5]] إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ[6]﴾، [وقوله[3]]: ﴿وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾[7] إلى غير ذلك، ووقع فيه مما تركت فيه العلامة[8] [في الصورة المذكورة[3]] نحو خمسين موضعاً، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل [على[5]] أرجحيته، فينبغي المصير إلى القول بأن الإتيان بالعلامة في ذلك أحسن، فتأمله.

«**وحكمها**» أي: حكم التاء «**مع جمع التكسير**» كالرجال، «**وشبهه**» والمراد به اسم الجمع كنسوة، «**وجمع المذكر بالألف والتاء**» العاقل وغيره كطلحات ودريهات. «**حكمها مع[9] الواحد المجازي التأنيث**» فلك إلحاق العلامة[10] وتركها مع كل واحد من هذه الثلاثة، تقول: قامت الرجال، وقام الرجال، وجاءت النسوة، وجاء النسوة، وذهبت الطلحات، وذهب الطلحات، وكسدت الدريهات، وكسد الدريهات[11]، كما تقول: طلعت الشمس، وطلع الشمس، لكن أنت هنا بالخيار[12] في الإثبات[13] والحذف على حد سواء، و[أما[3]] مع هذه الأمور الثلاثة

---

(١) اثنتي، ز، اثنتى، ظ.

(٢) ﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ.. قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ ...﴾ ٦٠ البقرة ٢.

(٣) ليست في، د.

(٤) ﴿... ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡۗ ... وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِۗ ...﴾ ٦١ البقرة ٢.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) الآية ١٥٦، البقرة ٢.

(٧) ﴿إِذۡ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ...﴾ ١٦٦ البقرة (٢).

(٨) العلامة فيه، د.

(٩) في، د.

(١٠) التاء، د.

(١١) فكسد، د.

(١٢) باختيار، د.

(١٣) الإتيان، ز، ظ.

فالحذف أحسن لكون تأنيثها [١] بالتأويل. وهو كون كل منها جماعة، ولم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد، نحو: قال النسوة؛ لأن المجاز [٢] الطارىء أزال الحكم [٣] الحقيقي في (رجال)، وإذا كان كذلك اتجهت المناقشة على المصنف فيما يقتضيه ظاهر عبارته من التساوي.

٢٤٠ «**وحكمها**» أي [حكم [٤]] التاء «**مع جمع التصحيح غير المذكور / آنفاً**» وهو ما جمع بالواو والنون نحو: الزيدون، وما جمع بالألف والتاء من المؤنث نحو: الهندات «**حكمها مع واحده**» فتقول: قام الزيدون بترك العلامة، كما تقول في واحده: قام زيد، بتركها، وتقول: قامت الهندات [٥] بإثبات العلامة، كما تقول في واحده: قامت هند، بإثباتها، وهذا الذي ذكره المصنف مذهب [٦] البصريين في المسألة، وأجاز الكوفيون تجريد الفعل مع جمع المؤنث بالألف والتاء كالتكسير [٧]، فيذكر [٨] على معنى الجمع ويؤنث على معنى الجماعة، واختاره الفارسي، واستدلوا بالآية: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [٩]، وبقول الشاعر [١٠]:

---

(١) تأنيثها، ظ.

(٢) المجازي، د، ز.

(٣) حكم، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) الهندان، ز.

(٦) من مذهب، د.

(٧) كالتكبير، د.

(٨) فتذكر، ز.

(٩) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ... مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ...﴾ ١٠ الممتحنة (٦٠).

(١٠) أبي عطاء السندي: مرزوق أو أفلح بن يسار (... ـ بعد ١٨٠ هـ / ... ـ بعد ٧٩٦م) مولى بني أسد بن خزيمة. أبوه من السند. أسود اللون في لسانه لكنة، ومع ذلك فهو الشاعر الفحل الحاضر البديهة. أهدي إليه وصيف وسماه عطاء وتبنّاه، ووكل إليه إنشاد شعره. تشيّع لبني أمية وناضل عنهم وهجا بني هاشم. مخضرم الدولتين.
ابن قتيبة ٢: ٧٦٦ ـ ٧٧٠، المرزباني ٤٨٠، الأغاني ١٧: ٣٢٧ ـ ٣٣٩، فوات الوفيات ١: ١٣٤ ـ ١٣٧، الخزانة ٤: ١٦٧ ـ ١٧٠.

عشيـة قـام النائحـات وشُقّقت جيـوب بأيدي مأتم[1] وخدود[2]

والجواب عن الآية: أن[3] حذف التاء[4] فيها للفصل بالمفعول، وعن[5] البيت بأنه على تقدير موصوف محذوف، أي النسوة النائحات، فروعي حال المحذوف.

ويرد على المصنف نحو: نزلت [الوابلون[6]]، فإن هذا من جمع التصحيح غير[7] المذكور آنفاً، مع أن[8] حكمه ليس حكم واحده؛ إذ حكمه جواز لحاق[9] العلامة، وحكم واحده امتناع لحاقها، فتأمله.

«وحكمها» أي: حكم التاء[10] **«مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء[11] والإماء»** فيجوز: قام البنون، وقامت البنون[12]، كما تقول[13]: قام الأبناء، وقامت

---

(١) ماثم، د، لم، ز، وأهملت التاء في، ظ.

(٢) أهملت الخاء في، ز، والبيت ثاني أبيات رثى فيها يزيد بن عمر بن هبيرة وقتله المنصور بواسط. أولها:

ألا إن عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود

وبعده:

فإن تمس مهجور الفناء فربما أقام به بعد الوفود وفود

فإنك لم تبعد على متعهد بلى كل من تحت التراب بعيد

الطبري ٩: ١٤٦، ابن قتيبة ٢: ٧٦٩، الحماسة ٢: ٢٩٥ ـ ٢٩٧، الصحاح ٥: ١٨٥٧ (أتم)، سمط اللآلىء ٦٠٢، الوفيات ٦: ٣١٧، الخزانة ٤: ١٧٠.

(٣) بأن، د.

(٤) اليا، ز.

(٥) عن، ظ.

(٦) ليست في، ز، و(الوابلون)، جمع وابل: المطر الشديد الضخم القطر.

(٧) أهملت الغين والياء في، ز.

(٨) أنه، ز، ظ.

(٩) إلحاق، د.

(١٠) أهملت التاء في، ز.

(١١) الأنا، د.

(١٢) البنات، د، وهو خطأ.

(١٣) يقال، ز، ظ.

الأبناء، قال الشاعر[(١)]:

قالت بنو عامر: خالوا بني أسد   يابؤس[(٢)] للجهل ضراراً[(٣)] لأقوام[(٤)]

وتقول[(٥)]: قام البنات وقامت البنات، كما تقول[(٥)]: قام الإماء وقامت الإماء، قال[(٦)]:

فبكى بناتي[(٧)] شأنهن وزوجتي   والظاعنون[(٨)] إليّ ثم تصدعوا[(٩)]

---

(١) النابغة الذبياني.

(٢) أهملت الياء والباء في ز، وقلبت الباء نوناً في، ظ.

(٣) ضرار، د.

(٤) مطلع قصيدة قالها حين دعت بنو عامر الذبيانيين إلى مقاطعة بني أسد ونقض ما بينهم من الحلف وبعده:

يأبى البلاء فلا نبغي بهم بدلا   ولا نريد خِلاء بعد إحكام

خالوا: تاركوا وقاطعوا. خِلاء: مصدر (خالوا). النابغة ٢٢٠ ـ ٢٢٢، سيبويه ١: ٣٤٦، الخصائص ٣: ١٠٦، المحتسب ١: ٢٥١، التمام ١٢٠، الشجري ٢: ٨٠ ـ ٨١، الإنصاف ٣٣٠، ابن يعيش ٣: ٦٨، شرح التسهيل ٨٣: ب، الرضي ١: ١٣٢، ٢٦٥، الهمع ١: ١٧٣، الخزانة ١: ٢٨٥ ـ ٢٨٧، ٢: ١١٩، الدرر ١: ١٤٨.

(٥) ويقول، د، ز.

(٦) عبدة بن يزيد: الطبيب بن عمرو السعدي التميمي (٠٠ ـ حوالي ٢٥ هـ / ٠٠ ـ حوالي ٦٤٥م) شاعر فحل مخضرم، وفارس شجاع. شهد بعض الفتوح. ابن قتيبة ٢: ٧٢٧ ـ ٧٢٨، الأغاني ٢١: ٢٥، ٢٧، الإصابة ٣: ١٠٠، وأخطأ من ادّعى أن القائل أبو ذؤيب الهذلي.

(٧) بلباتي، ز، ظ، وأهملت الباء الأولى والتاء في، ز، ظ، والباء الثانية في، ز، والياء في، ظ.

(٨) والطايعون، د، والطايغون، ز، ظ، وكله تحريف.

(٩) من قصيدة قالها لابنه حين أسنّ ـ مطلعها:

أبنيّ إني قد كبرت ورابني   بصري، وفيّ لمصلح مستمتع

وقبل الشاهد:

ولقد علمت بأن قصري حفرة   غبراء يحملني إليها شرجع

وبعده:

وتركت في غبراء يكره وردها   تسفي عليّ الريح حين أودّع

يروى: (... شجوهن...) (والأقربون إليّ..) (والطامعون إلي...) (يسفي علي

وذلك لأن لفظ الواحد فيها قد تغير[(١)] فألحقا[(٢)] بجمع التكسير.

وإنما ذكر المصنف حكمها دفعاً لوهم[(٣)] من يتوهم أنهما[(٤)] جمعا تصحيح فيحكم للبنين بحكم الزيدين، والبنات بحكم الهندات وإلا فحكمها قد مر[(٥)].

«**ويساويها**[(٦)]» أي: يساوي[(٧)] تاء التأنيث الساكنة «**في اللزوم وعدمه تاء**[(٨)] **مضارع الغائبة**» فحيث تقول[(٩)]: (قامت) لزوماً [تقول][(١٠)]: (تقوم) بالفوقية[(١١)] لزوماً، نحو: تقوم[(١٢)] هند، وحيث انتفى لزوم تاء التأنيث المذكورة انتفى هنا لزوم تاء[(٨)] المضارع، فتقول[(١٣)]: تطلع الشمس، ويطلع الشمس، بالفوقية والتحتية، وتقوم اليوم هند، [ويقوم اليوم هند[(١٠)]]بهما جميعاً، ونظير:

.... ولا [أرض[(١٤)]] أبقل إبقالها[(١٥)]

= الترب...). شجوهن: حزتهن. تصدعوا: تفرقوا. قصري: منتهى أمري، مثل: قصاري. شرجع: خشب يشد بعضه إلى بعض كالسرير يحمل عليه الموتى. المفضليات ١٤٥ - ١٤٩، أبو زيد ٢٣ - ٢٤، الأغاني ٢١: ٢٤، الخصائص ٣: ٢٩٥، شرح التسهيل ٨٣: ب، المقاصد ٢: ٤٧٢ - ٤٧٣، التصريح ١: ٢٨٠، الأشموني ٢: ٥٤.

(١) يغير، ز، ظ.
(٢) فالحق، ز.
(٣) توهم، ز.
(٤) انها، د.
(٥) راجع ص ٢٣١.
(٦) وتساويها، د.
(٧) تساوي، د.
(٨) يا، ز.
(٩) قلت، ز، ظ.
(١٠) ليست في، ز.
(١١) بالفوقانية، د.
(١٢) تقول، د.
(١٣) تقول، د.
(١٤) سقطت من، ز، ظ.
(١٥) صدره: (فلا مزنة ودقت ودقها). وتقدم في ص ٢٢٧.

في المضارع، قوله[١] :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي[٢] والرسوم البلاقع[٣]

فإن أحد الفعلين مسند[٤] إلى (ثلاث)[٥] والآخر إلى ضميرها، والرواية فيهما[٦] بالياء التحتية.

وكان الأولى للمصنف [أن[٧]] لو قال: (ويساويها[٨] في اللحاق وعدمه). على التفصيل المتقدم، أو (ويساويها[٩] فيما ذكر)، وإلا فعبارته لا تقتضي المساواة في رتبة الجواز.

ثم الأولى أيضاً أن لو قال: (تاء[١٠] المضارع)، فإن من جملة ما يشمله ذلك نحو:

---

(١) ذو الرمة.

(٢) الأثالي، ظ.

(٣) الثاني في قصيدة مطلعها:

أمنزلتي ميّ سلام عليكما هل الأزمن اللائي مضين رواجع؟

وبعد الشاهد:

توهمتها يوماً فقلت لصاحبي وليس بها إلا الظباء الخواضع

يروى: (... أو يدفع البكا). فقلت: المقول بيت جاء بعد ثلاثة أبيات هو:

قف العيس تنظر نظرة في ديارها فهل ذاك من داء الصبابة نافع

ذو الرمة ٣٣٢ ـ ٣٤١، المقتضب ٢: ١٧٥ ـ ١٧٦، ٤: ١٤٤، ابن يعيش ١: ١٢٢، شرح التسهيل ٨٤: أ، ٩٣: أ، ١٣٦: أ، الأشموني ١: ١٨٧، الهمع ٢: ١٥٠، الدرر ٢: ٢٠٦.

(٤) مسنداً، ز، ظ.

(٥) ثلاثة، د.

(٦) فيها، ظ.

(٧) ليس في، ز.

(٨) وتساويها، د.

(٩) سقطت الواو من، ز، ظ.

(١٠) يا، ز.

تقوم[1] الهندات، ولا تحسن[2] فيه تاء[3] مضارع الغائبة؛ لأن الفعل للغائبات، وأيضاً فإنه يقال: ما تقوم[4] إلا أنتن، [كما يقال: ما قامت إلا أنتن[5]]، وليست التاء[6] في: (ما تقوم[7]) للغيبة؛ إذ ليس ثم تاء للغيبة ألبتة، فالتاء في ذلك للتأنيث لا للخطاب، بدليل الماضي، والمخاطب لا يقال له: غائب.

«**ونون التأنيث الحرفية**» نحو: خرجن أو يخرجن الهندات، وسيأتي ذكرها، وهذه أعم من العلامتين السابقتين من جهة أنها تكون للماضي والمضارع، بخلاف تينك لاختصاص التاء المختوم[8] بها بالماضي، والمبدؤ بها بالمضارع، وأخص منها من جهة أنها تكونان[9] علامتين لتأنيث الواحد والاثنين وما فوقهما وهي خاصة بما فوق الاثنين، فعلى هذا يقال: قمن الهندات، بالنون وجوباً، وقمن الهنود، بالنون جوازاً، وقمن اليوم الهندات، كذلك، وما قام [إلا[5]] الهندات، خير[10] من: ما قمن إلا الهندات.

«**وقد تلحق[11] الفعل المسند إلى ما ليس مفرداً[12]**» وهو المثنى والمجموع[13] «**من ظاهر**» نحو: قاما أخواك، وقاموا أخوتك، وقمن الهندات. «**أو ضمير**

---

(١) يقوم ز، ظ، وأهملت التاء في، د. والصحيح ما صنعت.

(٢) تحس، د، يحسن، ز.

(٣) يا، ز.

(٤) يقوم، د، ز، ظ، والمتفق مع كلامه ما صنعت.

(٥) ليس في، ز.

(٦) اليا، ز.

(٧) يقوم، ز، ظ.

(٨) أهملت الخاء في، ز.

(٩) يكونان، ز، ظ، والوجهان صحيحان، انظر ١: ٩٦.

(١٠) خبر، ز.

(١١) يلحق، د، ز.

(١٢) واحداً، م.

(١٣) أهملت الجيم في، ظ.

منفصل» نحو: ما قاما إلا هما، وما قاموا إلا هم، وما قمن إلا هن. **«ألف التثنية وواو الجمع ونون/ التأنيث[1] الحرفية[2]»** كما مثلنا، وهذه اللغة تسميها النحاة: (لغة أكلوني البراغيث). ٢٤١

والمعول[3] عليه أن الألف والواو والنون عند أصحاب هذه اللغة حروف دالة على التثنية والجمع؛ لنقل أئمة العربية أنها لغة قوم من العرب مخصوصين.

فإن قلت: كيف[4] قال المصنف: (وقد تلحق)[5] فأشعر بالتقليل[6] والغرض أن هذا عند أرباب هذه اللغة كثير شائع، بل هو أمر ملتزم؟

قلنا[7] إنما قال ذلك بالنسبة إلى لغة الأكثرين.

ولو أسقط المصنف [لفظ[8]] الفعل وقال: (المسند) لكان أولى؛ ليدخل نحو: (أو مخرجيّ هم)[9].

وينبغي أن يكون أصحاب هذه اللغة يتركون[10] العلامة إذا قالوا: قام اليوم أخواك[11] جوازاً، وإذا قالوا: ما قام إلا أخواك[11] وجوباً، كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي، وإذا قيل: قام زيد وعمرو، فينبغي لحاقها [عندهم[12]]

---

(١) الأناث، ز.

(٢) جاء في (م) مكان هذه القطعة من الأصل: (علامة كضميره).

(٣) والمقول، ز.

(٤) فكيف، ز.

(٥) يلحق، ز، ظ.

(٦) بالتعليل، ز، ظ.

(٧) قلت، ز.

(٨) ليست في، د.

(٩) من حديث طويل عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في قصة بدء الوحي حين ذهبت خديجة بالنبي ـ ﷺ ـ إلى ورقة بن نوفل، فقال له: (ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك، فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: أو مخرجي هم، قال نعم...). البخاري ١: ٤، ٦، ١٤٣، ١٤٤، ٩: ٢٥، ٢٦، ومسلم ١: ح ١٦٠، وتكلم عليه ابن مالك في شواهد التصحيح: ٤ ـ ١٤.

(١٠) أهملت الياء في، د.

(١١) أخوك، ظ.

(١٢) ليست في، ظ.

كقوله[1]:

.... وقد أسلماه مبعد وحميم[2]

فإن عطفت بـ(أو) فقلت: قام زيد أو عمرو، فينبغي[3] امتناع إثبات العلامة؛ لأن الفاعل واحد لا اثنان، غاية ما فيه أن ذلك الواحد غير معين.

فإن قلت: قام أخواك[4] أو غلاماك، فينبغي أن تلحق لأن الفاعل اثنان قطعاً، وإنما فقد التعيين، فإن قلت: قام أخوك[5]، أو غلاماك، أو قام غلاماك[6] أو أخوكُ[5] فينبغي أن [لا[7]] تلحق[8]؛ لأنه لم يتحقق كون الفاعل اثنين، والأولى[9] أولى بالمنع؛ لأنك قدمت المفرد.

---

(١) عبيد الله بن قيس الرقيات.

(٢) تولى قتال المارقين بنفسه. ....

والبيت الثاني في قصيدة رثى فيها مصعب بن الزبير رضي الله عنهما ـ مطلعها:

لقد أورث المصرين حزناً وذلة قتيل بدير الجاثليق مقيم

وبعد الشاهد:

فما نصحت لله بكر بن وائل ولا صبرت عند اللقاء تميم

يروى: (... خزياً وذلة) (... بسيفه) (فما قاتلت في الله...) دير الجاثليق: موضع على نهر يسمى دجيل في العراق.

عبيدالله ١٩٦ ـ ١٩٧، الأغاني ١٩: ١٢٩، الشجري ١: ١٣١، شرح التسهيل ٨٤: أ، ابن مالك ١: ١٩١، ابن الناظم ٨٤، المغني ١: ٤٠٦ ـ ٤٠٧، ٤١٠، شذور الذهب ١٧٧، ابن عقيل ١: ٣٩٧، المقاصد ٢: ٤٦١ ـ ٤٦٣، التصريح ١: ٢٧٧، الأشموني ٢: ٤٧، السيوطي ٢: ٧٨٤ ـ ٧٨٥، ٧٩٠ ـ ٧٩١، الهمع ١: ١٦٠ شواهد ابن عقيل ١٠٣ ـ ١٠٤، الدرر ١: ١٤١ ـ ١٤٢.

(٣) أهملت الفاء والياء والنون في، ز.

(٤) أخوك، ظ.

(٥) أخواك، د، وليس صحيحاً.

(٦) غلامان، ز.

(٧) ليست في، ز.

(٨) يلحق، ز.

(٩) والأول، د.

وأما[(١)] قول بعضهم: إن قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَانِّ عندك الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا[(٢)]﴾، بتشديد نون (يبلغان) في قراءة حمزة والكسائي[(٣)] جاء على هذه اللغة، فقول[(٤)] مشكل، بل الظاهر أن الألف ضمير، وأن (أحدهما) بدل بعض، وأن[(٥)] (كلاهما) بتقدير: أو يبلغه كلاهما، أو التقدير: يبلغه أحدهما أو كلاهما، وعليهما فالألف عائدة على الوالدين [في][(٦)] ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا[(٧)]﴾ لا على ما بعدهما، وليس لك أن تقول[(٨)] (أحدهما) بدل بعض، و(كلاهما) بدل كل، وأنه يجوز: أعجبني زيد وجهه وأخوك؛ لأن بدل الكل تقرير[(٩)] للمبدل منه، وإيذان بأنه على ظاهره وحقيقته[(١٠)]، وبدل البعض تخصيص لبعض ما تناوله اللفظ، وإعلام بأن الأول ليس مراداً به[(١١)] ظاهره، ففي الجمع بينهما تدافع ظاهر.

وإذا قال أرباب هذه اللغة: قاما[(١٢)] وقعدا[(١٣)] أخواك، وأعملوا أحدهما، فإنهم يضمرون في الآخر ضمير اثنين، فيتصل بكل من الفعلين ألف، ولكنها في أحدهما ضمير وفي الآخر علامة.

واعلم أن المصنف رحمه الله [تعالى][(١٤)] يعبر عن هذه اللغة بـ(لغة يتعاقبون[(١٥)]) فيكم

---

(١) فاما، د.

(٢) ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ... فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾٢٣ الإسراء ١٧.

(٣) وخلف من العشرة، وقرأ الباقون (يَبْلُغَنَّ) النشر ٢: ٣٠٦، البحر ٦: ٢٦ - ٢٧.

(٤) فامر، د.

(٥) فإن، ز.

(٦) ليست في ز.

(٧) انظر ح٢.

(٨) أهملت التاء في، ز.

(٩) تقدير، ز.

(١٠) وحقيقة، د.

(١١) منه، ز، ظ.

(١٢) فاما، ز.

(١٣) وقعد، ز.

(١٤) سقطت من، ز، ظ.

(١٥) أهملت الياء والتاء في، ز.

ملائكة)، يريد ما رواه [الإمام[(١)] مالك رحمه الله تعالى[(٢)] في الموطأ، من قول النبي[(٣)] ﷺ: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[(٤)]. [الحديث[(٥)]].

وقد أكثر المصنف[(٦)] [رحمه الله تعالى[(٧)]] من الاستدلال[(٨)] بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام النحوية، وشنع أبو حيان عليه[(٩)]، وقال: إن ما[(١٠)] استند إليه من ذلك[(١١)] لا يتم له؛ لتطرق[(١٢)] احتمال الرواية بالمعنى إلى ما يستدل به من تلك الأحاديث، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم[(١٣)] به الحجة[(١٤)]، وقد أجريت ذلك لبعض شيوخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله من ذلك بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف[(١٥)] عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كافٍ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل[(١٦)]، لاسيما والتشديد في الضبط والتحرّي في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى

---

(١) ليست في، د.
(٢) رضي الله عنه، ز، ظ.
(٣) من قوله، د.
(٤) سبق الكلام عليه في ١ : ٧٨.
(٥) ليست في، ظ.
(٦) المصنفون، ظ.
(٧) سقطت من، ز، ظ.
(٨) في الاستدلال، د.
(٩) وشنع عليه أبو حيان، د.
(١٠) إنما، ز، ظ.
(١١) أهملت الذال في، ز.
(١٢) ليتطرق، ز.
(١٣) يقوم، ز.
(١٤) المحه، ز.
(١٥) تتوقف، د.
(٦) التبريل، د.

إنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه؛ فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون[1] احتمال التبديل فيها مرجوحاً[2] فيلغى، ولا يقدح في صحة/ الاستدلال [بها[3]]، ثم [إن[4]] الخلاف[5] في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن في الكتب[6]، وأما ما دُوّن وجعل[7] في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم في ذلك. ٢٤٢

قال[8] ابن الصلاح[9] بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى - إن هذا الخلاف لا نراه جارياً، ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته[10] بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت[11] فيه [بدله[12]] لفظاً آخر بمعناه،

---

(١) ولكون، ظ.

(٢) مرفوعاً، ز، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) ليست في، ز.

(٥) الاختلاف، ز.

(٦) ولا كتب، ز، ظ.

(٧) وحصل، ظ.

(٨) وقال، د.

(٩) أبو عمرو عثمان تقي الدين بن عبدالرحمن صلاح الدين بن موسى الشهرزوري الكردي (٥٧٧ - ٦٤٣هـ / ١١٨١ - ١٢٤٥م). متقدم في التفسير والحديث ورجاله والفقه تنقل في البلاد ودرس في الصلاحية ببيت المقدس ثم في دار الحديث بدمشق وهناك مات. أخذ عن كثيرين منهم والده، وعنه كثيرون منهم ابن خلكان. ألف: معرفة أنواع علم الحديث - ط، الفتاوى - ط (جمعه بعض أصحابه)، الأمالي، شرح الوسيط في (فقه الشافعية)، صلة الناسك في صفة المناسك، فوائد الرحلة، أدب المفتي والمستفتي، طبقات الفقهاء الشافعية. الوفيات ٣: ٢٤٣ - ٢٤٥، طبقات الشافعية ٥: ١٣٧، ط - مصر ١٣٢٤هـ، الشذرات ٥: ٢٢١.

(١٠) تضمنه، د.

(١١) وثبت، ز.

(١٢) سقطت من، ز، ظ.

فإن الرواية بالمعنى رخص[١] [فيها[٢]] من رخص[٣] لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والتعب، وذلك مفقود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب. انتهى كلام ابن الصلاح.

وتدوين الأحاديث والأخبار، بل وكثير المرويات[٤] وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين[٥] كان كلام أولئك المبدلين ـ على تقدير تبديلهم ـ يسوغ[٦] الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُوِّن ذلك المبدل ـ على تقدير التبديل ـ ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح، فبقي حجة في بابه صحيحة، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء [من][٧] استدلالهم المتأخر، والله تعالى أعلم بالصواب.

ويضمر جوازاً[٨] فعل[٩] الفاعل المشعر به ما قبله، كقوله[١٠]:

.... يكون[١١] مزاجها عسلاً[١٢] وماء[١٣]

فيمن رواه بنصب (عسلاً) ورفع (ماء)، فإن التقدير ـ حينئذ ـ: وخالطها ماء،

(١) رخصة، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) الرخص، د.

(٤) وأكثر الروايات، د.

(٥) وحين، د.

(٦) أهملت الغين في، ز.

(٧) ليست في، ز.

(٨) جواز، ز، ظ.

(٩) أفعل، ز، وهي أول كلمة في الورقة.

(١٠) حسان بن ثابت رضي الله عنه.

(١١) وكان، د، ز، ظ، ولم أر من رواه كذلك؛ لذلك صححته على ما صح.

(١٢) عسل، د.

(١٣) صدره: (كأن سبيئة من بيت رأس) وقد مر الكلام عليه في ٣: ٢٠٧.

وذلك مفهوم من قوله: (مزاجها)، ومثل المصنف[١] للمسألة[٢]، وتبعه الشارحون[٣] بقراءة شعبة[٤]: ﴿يُسَبَّح لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالأَصَالِ، رِجَالٌ[٥]﴾، بفتح الباء، [أي[٦]] يسبحه رجال، وبقول[٧] الشاعر[٨]:

---

(١) في شرح التسهيل ٨٤: ب.

(٢) المسيلة، ز، ظ.

(٣) الشارح، ظ.

(٤) سبعة، د، وهو تصحيف والمراد: أبو بكر شعبة بن عياش، روى هذه القراءة عن عاصم: أحد السبعة، وبها قرأ أيضاً: ابن عامر ـ من السبعة ـ والبحتري عن حفص ومحبوب عن أبي عمرو والمنهال عن يعقوب والمفضل وأبان. قال أبو حيان في توجيه هذه القراءة: (وأحد المجرورات في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله، والأولى الذي يلي الفعل؛ لأن طلب الفعل للمرفوع أقوى من طلبه للمنصوب الفضلة). البحر ٦: ٤٥٨، السبعة ٤٥٦، النشر ٢: ٣٣٢، إتحاف فضلاء البشر ٣٢٥.

(٥) ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ... لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ......﴾ ٣٦، ٣٧ النور ٢٤.

(٦) ليست في، ز.

(٧) وكقول، د.

(٨) أكثروا فيه الخلاف، فقيل:

أ ـ نهشل بن حَرّيّ بن ضمرة بن جابر النهشلي الدارمي التميمي (حوالي . . ـ ٤٥ هـ/ . . ـ ٦٦٥م) شاعر مخضرم صاحب شرف وفروسية. صحب علياً ـ رضي الله عنه ـ في معاركه ومن بينها صفين. وضعه ابن سلام في الطبقة الرابعة من الإسلاميين. الجمحي ٢: ٥٨٣ ـ ٥٨٤، ابن قتيبة ٢: ٦٣٧ ـ ٦٣٨، الإصابة ٣: ٥٨٦ ـ ٥٨٧، الخزانة ١: ١٥١ ـ ١٥٢.

ب ـ الحرث بن ضرار النهشلي.

جـ ـ ضرار النهشلي.

د ـ الحرث بن نهيك النهشلي.

هـ ـ لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه، وليس في ديوانه.

و ـ مهلهل بن ربيعة التغلبي.

ز ـ مزرّد بن ضرار: أخو الشماخ. والمختار من هذه الأقوال أولها.

لِيُبك[1] يزيد ضارع لخصومة [ومختبط[2] مما تطيح[3] الطوائح[4]

قلت[5]]: وفيه نظر؛ لأن ذلك داخل تحت قوله: ـ فيما يأتي ـ (أو استفهام)، فإن

---

(١) لبيك، ز.

(٢) أهملت الخاء تصحيفاً في، ز، ظ.

(٣) يطيح، ز.

(٤) من قصيدة رثى فيها يزيد النهشلي ـ مطلعها:

لعمري لئن أمسى يزيد بن نهشل حشا جدث تسفي عليه الروائح
لقد كان ممن يبسط الكف بالندى إذا ضن بالخير الأكف الشحائح

وقبل الشاهد:

إذا أرق أفنى من الليل ما مضى تمطّى به ثِنْيٌ من الليل راجح

وبعده:

سقى جدثاً أمسى بدومة ثاوياً من الدلو والجوزاء غادٍ روائح
عرا بعد ما جفّ الثرى عن نقابه بعصماء تدري كيف تمشي المنائح

يروى: (ليبك...) بالبناء للمعلوم، وعليها لا شاهد: (ومستمنح مما...) (... مما أطاح...).

حشا جدث: في جوف قبر. تسفي: تذري التراب، فالمفعول به محذوف. الروائح، جمع رائحة: صفة لمحذوف، أي: ريح تهب في وقت الرواح، وهو ما بعد الزوال إلى آخر النهار. الأرق: السهر. تمطى به الضمير عائد إلى (ما) في قوله: ما مضى. ثني من الليل: ساعة منه. راجح: زائد. ضارع: ذليل. مختبط: صاحب حاجة أو طالب معروف، وأصله: خبط فلان فلاناً، أي أعطاه بلا معرفة سابقة، ويقال: هو من خبطت الشجرة ليتساقط ورقها. تطيح: تهلك، أو تسقط، فعله: أطاح يطيح، ومجرده: طاح يطوح ويطيح. الطوائح: جمع مطيحة على غير قياس، مثل: لواقح، جمع ملقحة. دومة: سحابة. دومة: دومة الجندل، وهي موضع حول الشام. ثاوياً: مقيماً. الدلو والجوزاء: برجان الأول في الشتاء والثاني في الربيع، وخصهما لكثرة مطرهما. سيبويه ١: ١٤٥، ١٨٣، ١٩٩، الخصائص ٢: ٣٥٣، المحتسب ١: ٢٣٠، لبيد ٢٣٢، (ما نسب إليه)، المقتضب ٣: ٢٨٢. ابن قتيبة ١: ٩٩ ـ ١٠٠، التصحيف ٢٠٨، شرح التسهيل ٨٤: ب، ابن مالك ١: ١٩٨، ابن الناظم ٨٥، الرضي ١: ٧٥، ٧٦، ٢: ٢٠٠، المغني ٢: ٦٨٤ ـ ٦٨٥، المقاصد ٢: ٤٥٤ ـ ٤٥٦، التصريح ١: ٢٧٤، الأشموني ٢: ٤٩، الهمع ١: ١٦٠، الخزانة ١: ١٤٧ ـ ١٥٢، ٣: ٤٤٣، العباسي ١: ٧٠ ـ ٧١، الدرر ١: ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٥) مابين المعقوفتين ساقط من، د.

النحاة قسموا الاستفهام الذي يجاب إلى محقق ومقدر، وهذا من قبيل المقدر.

قال الشارح[١]: وشرط المصنف في جواز مثل ذلك، أن لا يلتبس[٢] بالنائب عن الفاعل، فلو قيل[٣]: يوعظ في المسجد رجال - [على معنى: يعظ رجال - لم يجز، ولو قيل: يوعظ في المسجد رجال][٤] زيد، جاز؛ لعدم اللبس.

قال: وما ذهب إليه المصنف من جواز القياس على ذلك مذهب الجرمي وابن جني، فيجوز عندهم[٥]: أكل الطعام زيد، وشرب الماء عمر - يعني بالبناء للمفعول فيهما - والجمهور على عدم اقتياسه.

وخرج صاحب البسيط[٦] الآية والبيت على حذف المبتدأ. أي: المسبح رجال، والباكي ضارع. وقيل: (يزيد) منادى و(ضارع) نائب الفاعل. **«و»** الفعل[٧] **«المجاب به نفي»**، نحو: بلى زيد، في جواب: لم يقم أحد. **«أو استفهام»** نحو: نعم زيد، في جواب: هل جاءك أحد؟.

قال الشارح: والمجاب به في ذلك مرفوع بفعل مقدر؛ لأنه جواب جملة قدم فيها الفعل، وحق الجواب أن يشاكل السؤال.

قال المصنف[٨]: والحكم بالابتداء على المجاب به نفي أو استفهام غير ممتنع؛ لأن

---

(١) الـش، د، وكثيراً ما يفعل ذلك، والمراد به ابن قاسم.

(٢) يلبس، ز، ظ.

(٣) قال، د.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط، من، ز.

(٥) عندهما، ز، ظ، والضمير عائد إليهما مع المصنف.

(٦) لعله يعني ابن العلج، وفي ١: ٦٨ كلام حول هذا يحسن بك أن ترجع إليه.

(٧) أعجمت العين في، ز.

(٨) شرح التسهيل ٨٥: أ، وقد تصرف في كلامه بطريقة يتعين معها نقله بنصه: (فالحكم بالابتداء على الاسم المجاب به نفي أو استفهام غير ممتنع؛ لأن مشاكلة الجواب لما هو له جواب في اللفظ غير لازمة، بل قد يكتفى فيه بمراعاة المعنى، ومنه قراءة غير أبي عمرو من السبعة: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ انتهى، وباقي ما نقله

مشاكلة الجواب للسؤال في اللفظ غير لازمة. بل قد يكتفى فيه بالمعنى، ومنه قراءة [غير[١]] أبي عمرو: ﴿سيقولون لله[٢]﴾، جواباً[٣] [لقوله[٤]]: ﴿من ربّ السّموٰت[٥]﴾، و﴿من بيده[٦] ملكوت [كلّ شيء][٧]﴾[٨]. فإن كانت جملة الاستفهام مؤخراً فيها الفعل؛ فحق الجواب - من جهة القياس - أن يؤخر[٩] فيه الفعل، لتشاكل[١٠] الجملتان، لولا أن الاستعمال بخلافه، فلا يجيء [فيه[٤]] مكملاً إلا والفعل مقدم على الاسم، نحو: ﴿ولئن سألتهم من خلق السّموٰت والأرض ليقولنّ خلقهنّ العزيز[١١] العليم[١٢]﴾، ﴿يسئلونك ماذا أحلّ لهم قل أحلّ لكم الطّيّبٰت[١٣]﴾، ﴿قال من يحي العظٰم وهي رميم، قل يحييها الّذي أنشأها أوّل مرّة[١٤]﴾، فينبغي إذا[١٥] اقتصر في الجواب على الاسم أن يقدر الفعل مقدماً[١٦]، لأن المكمل أصل،

= عنه موجود في ٨٤: ب، فاعجب لهذا التصرف، على أن ثمة احتمال وهو أن يكون النقل عن المصنف داخل في النقل عن الشارح: ابن قاسم.

(١) سقطت من، د، ز، ظ، ك، وثبتت في شرح التسهيل لابن مالك، والواقع يقتضيها؛ لأن قراءة أبي عمرو بن العلاء - من السبعة - ويعقوب - من العشرة -: ﴿سيقولون الله﴾، بإثبات ألف الوصل، ولا يتم بها استشهاد؛ لأن الجواب حينئذ جاء على مقتضى اللفظ لا مقتضى المعنى راجع النشر ٢: ٣٢٩.

(٢) ﴿... قل أفلا تتقون﴾ ٨٧ ﴿... قل فأنّى تسحرون﴾ ٨٩ المؤمنون ٢٣.

(٣) في جواب، ز، ظ.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) ﴿قل من ربّ السّموٰت السّبع وربّ العرش العظيم﴾ ٨٦ المؤمنون ٢٣.

(٦) بيدة، ظ.

(٧) ليست في، ز.

(٨) ﴿قل... وهو يجير ولا يجار عليه...﴾ ٨٨ المؤمنون ٢٣.

(٩) تؤخر، ظ.

(١٠) ليشاكل، ظ.

(١١) أهملت الزايان في، د.

(١٢) ٩ الزخرف ٤٣.

(١٣) ﴿... وما علّمتم من الجوارح مكلّبين....﴾ ٤ المائدة ٥.

(١٤) ﴿وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه... وهو بكلّ خلق عليم﴾ ٧٨، ٧٩ يس ٣٦.

(١٥) اذ، ز، ظ.

(١٦) متقدما، د.

والمختصر فرع، فيسلك بالفرع سبيل[١] الأصل؛ ولأن موافقة العرب ـ بتقدير تقديم[٢] الفعل ـ متيقنة[٣]، وموافقتهم ـ بتقدير تأخيره ـ مشكوك فيها، فلا عدول عن تقدير التقديم. انتهى.

قلت: جعل تقدير الفعلية غير مشاكل[٤] للسؤال[٥]، وقد تقدم[٦] التنبيه على أنه مشاكل من/ جهة أن الاسمية الواقعة في السؤال فعلية في المعنى، من حيث أنه في معنى: أزيد قام[٧]؛ الذي هو جملة فعلية في التأويل[٨]، وكون[٩] السؤال اسمية إنما هو بحسب الظاهر.[١٠]

٢٤٣

ثم قوله: (إن الجواب لا يجيء مكملاً إلا وهو فعلية)[١٠] منقوض[١١] بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ[١٢]...﴾، ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا[١٣]...﴾، وبذلك[١٤] يتبين[١٥] سقوط قوله[١٦]: (إن موافقة[١٧] العرب ـ بتقدير

(١) سبيله، د.

(٢) تقدم، د.

(٣) منتفية، ظ، والصحيح ما أثبته.

(٤) متشاكل، ز.

(٥) السؤال، د.

(٦) سبق، د.

(٧) قام زيد، ز.

(٨) الأول، د، ز، الأولى، ظ، ولم يستقم في نظري فتصرفت؛ لأن الاسم في السؤال مرفوع بفعل محذوف على سبيل الجواز.

(٩) فيكون، ز، ظ.

(١٠) راجع ص ٢٢٣.

(١١) إلا وهو فعلية إلا وهو فعلية، ظ.

(١٢) أهملت الضاد في، د.

(١٣) ﴿... تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ ٦٣ الأنعام ٦.

(١٤) ﴿... وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ ٦٤ الأنعام ٦.

(١٥) وبهذا، د.

(١٦) تبين، ز، ظ.

(١٧) ما قيل، د، والقول للمصنف.

(١٨) مواقعة، د.

تأخر[١] الفعل ـ مشكوك[٢] فيها).

فإن قلت: فما السر في العدول في هذه الآية عن الجملة الفعلية التي هي مطابقة لـ[جملة[٣]] السؤال في المعنى؟

قلت: قصد الاختصاص هنا اقتضى[٤] تقديم المسند إليه.

وكان ينبغي للمصنف أن يقول: (ووجوباً فعله المفسّر بها بعده) نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٥].

«**ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه**» نحو: بلى زيداً، في جواب: لا تكرم أحداً ممن أساء[٦] إليك[٧]، والكسائي يجيز حذف الفاعل لا مع الرافع[٨] له في باب التنازع وغيره، وقد أشار المصنف إلى وجه تأويل ما استدل به بقوله: «**ويرفع توهم الحذف ـ إن خفي[٩] الفاعل ـ جعله مصدراً منوياً[١٠]**» كقوله[١١] تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا[١٢] الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[١٣]، أي بدا لهم البداء[١٤]، والأولى أن يقال: (ضمير[١٥] مصدر الفعل المسند)، لأن الظاهر لا ينوى بل

(١) تأخير، ز، ظ.

(٢) أهملت الشين في، ظ.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) يقتضي، د.

(٥) ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ ٦ التوبة ٩.

(٦) أسى، د.

(٧) عليك، ز.

(٨) الرفع، ظ.

(٩) أهملت الخاء في، ز.

(١٠) منوناً، ظ.

(١١) لقوله، د.

(١٢) رأو، د، ز.

(١٣) ﴿... حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ٣٥ يوسف ١٢.

(١٤) البدء، د.

(١٥) ضمير لهم، ز، ظ.

يحذف؛ ولأن المصدر أعم من مصدر الفعل المسند وغيره، وإضمار مصدر الفعل أكثر وأقيس، فيخص أولاً بالذكر ثم يأتي قوله :ـ بعد هذا ـ **«أو نحو ذلك»** . لأعم من مصدر فعل آخر أو غير[1] ذلك مما ليس مصدراً، فهذا أحسن بلا شك، مثال ذلك: قام القوم خلا زيداً، فيجعل (خلا[2]) محتملاً لضمير عائد: أما على مصدر غير فعله[3] ، وهو مصدر الفعل المتقدم، أي: جانب قيامهم زيداً، وأما على القائم أو البعض المفهوم مما تقدم، أي: جانب القائم منهم أو بعضهم زيداً.

قال المصنف[4] : ومنه قوله ﷺ: (لا يزني الزاني حين[5] يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)[6] ، أي: لا يشرب الخمر شاربها.

---

(١) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(٢) اهملت الخاء في، ز.

(٣) فعليه، ز، فعلية، ظ.

(٤) في شرح التسهيل ٨٥: أ.

(٥) حتى، د.

(٦) من حديث أخرجه البخاري عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ ٣: ١١٨، ٧: ٩١، ٨: ١٣٢، ١٣٧، وعن ابن عباس ٨: ١٣٣، وأخرجه مسلم عن أبي هريرة ١: ح ٥٧، وبين الروايات اختلاف، لكن الشاهد قائم بها.

الباب التاسع عشر
«باب النائب عن الفاعل»

ويعضهم يترجم هذا بـ(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)، ولا مشاحّة في الاصطلاح.

«قد يترك الفاعل لغرض لفظي» كالإيجاز: نحو ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ[1] بِهِ[2]﴾. وتصحيح الوزن كقوله[3]:

وما المال والأهلون إلا وديعة ولابد يوماً أن ترد الودائع[4]

---

(١) عوقبتم، ز، ظ، اشتبهت عليهما بآية (النحل) ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ﴾. ١٢٦.

(٢) ﴿ذَٰلِكَ . . . ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ ٦٠ الحج ٢٢.

(٣) لبيد رضي الله عنه.

(٤) من قصيدة رثا فيها أخاه أربد مطلعها:

بلينا وما تبلى النجوم الطوالع وتبقى الجبال بعدنا والمصانع

وقبل الشاهد:

وما البر إلا مضمرات من التقى وما المال إلا معمرات ودائع

وبعده:

ويمضون أرسالا ونخلف بعدهم كما ضم أخرى التاليات المشايع

يروى: (. . . عاريات ودائع) (. . . . إلا وديعة) (ويغدون أرسالا. . . .) (. . . . ونلحق بعدهم) (وما الناس والأموال. . .) (كما ضم إحدى الراحتين الأصابع) (ولابد من أن تسترد. . .).

المصانع: القصور. معمرات: موضوعات ودائع، أو ما يبقى مفيداً طيلة العمر.

أرسالاً: جماعة إثر جماعة. نخلف: نبقى. التاليات: أواخر الإبل.

المشايع: الذي يزجر الإبل. لبيد ٨٨ ـ ٩٠، التبريزي ٢: ١٧٣.

فإنه لو قال: أن يرد المُودعون[1] انكسر الوزن.

وتناسب[2] القوافي كالمثال المتقدم، فإن قوافي القصيدة كلها مرفوعة، ولو بني الفعل للمعلوم في هذا البيت لكانت قافيته منصوبة[3]. وتناسب[4] الأسجاع[5] نحو: (الحمد لله الذي توالت آلاؤه، وعُرفت نعماؤه). «أو» لغرض «معنوي» كالعلم بالفاعل نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[6].

وقال المصنف[7]: وغيره: وكالجهل به نحو: ضرب زيد، إذا لم يُعرف من ضربه.

قال ابن هشام: وفيه نظر، لأن الجهل به إنما يقتضي أن لا يصرح باسم الفاعل لا أن يحذف، كيف وكل فعل يجوز لك أن تسنده إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره، مثل: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾[8]، وسام سائم، وهذا لا يعوزك[9] في وقت مّا.

قلت: حكى[10] الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص[11]: أنه رأى بخط والده الإمام تقي الدين السبكي[12] رحمه الله

---

(١) المودوعون، ظ.

(٢) ولم يناسب، ز، ولم تتناسب، ظ، حسبا أنه معطوف على قوله (انكسر الوزن) وليس كذلك.

(٣) أهملت التاء في، ز.

(٤) ولم تناسب، ظ.

(٥) أعجمت السين في، د، ز.

(٦) ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ... ﴾ ٢٨ النساء ٤.

(٧) في شرح التسهيل ٨٥: ب.

(٨) ﴿ ... بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ الآية الأولى من المعارج ٧٠.

(٩) يفوتك، د.

(١٠) قال: د.

(١١) المسمى بـ(عروس الأفراح) ٢: ٢٣١.

(١٢) أبو الحسن علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي (٦٨٣ - ٧٥٦ هـ/ ١٢٨٤ - ١٣٥٥م). علامة حافظ، مولده في (سبك) من أعمال المنوفية بمصر، وإليها ينسب. ولي قضاء الشام عام (٧٣٩هـ)، ومرض فرجع إلى القاهرة، وفيها مات. أخذ عن: تقي الدين الصائغ، وعلم الدين العراقي، وابن الرفعة، وأبي حيان، صنف كثيراً، فمن ذلك: الدر النظيم (في التفسير، لم يتم). التمهيد فيما يجب فيه التحديد - ط، السيف الصقيل - ط(رد فيه على ابن القيم في نونيته المعروفة باسم: الكافية)، شفاء السقام في زيارة =

[تعالى[1]] ما نصه: يقال: جاء شيء، ولا يقال جاء جاءٍ، وإن كان الجائي أخص من (شيء)؛ لأن (جاء) مسند، والمسند إليه الفاعل، ومعرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند، فمتى عرف المجيء فلا يبقى في الإسناد فائدة، والشيء قد لا يعرف مجيؤه.

قال: وما ذكره الوالد صحيح، ولا يرد عليه نحو: أتاني[2] آتٍ، ونحو:[3]

هريرة[4] ودّعها[5] وإن لام لائم[6] ....

فإن التنكير في ذلك لمعنىً[7] خاص، وكلامنا إنما هو في: (جاء جاءٍ) من غير إرادة

خير الأنام ـ ط، مختصر طبقات الفقهاء، إحياء النفوس في صنعة إلقاء الدروس، الابتهاج في شرح المنهاج، الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض، نيل العلا في العطف بـ(لا)، كشف القناع في إفادة (لولا) الامتناع. طبقات الشافعية ٦: ١٤٦ ـ ٢٢٦ (ط ـ مصر ١٣٢٤هـ) الغاية ١: ٥٥١، الدرر الكامنة ٣: ٦٣ (ط ـ حيدر اباد ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠م)، البغية ٢: ١٧٦ ـ ١٧٨.

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) أتاني، ظ.

(٣) قطعة من حديثين: روى أحدهما البخاري في الحج، الباب ١٦ وفي الحرث والمزارعة، الباب ١٦، ورواه أيضاً ابن ماجة في المناسك الباب ٤٠ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورواية ابن ماجة أن النبي ﷺ قال وهو بالعقيق: (أتاني آت من ربي فقال صل في هذا الوادي المبارك...) والثاني رواه الإمام أحمد عن معاذ وأبي موسى رضي الله عنهما في مسنده، ٥: ٢٣٢، والترمذي في كتاب القيامة الباب ١٣ عن عوف بن مالك الأشجعي، وروايته أن رسول الله ﷺ قال: «أتاني آت من عند ربي فخيرني بين أن يدخل نصف أمتي الجنة وبين الشفاعة، فاخترت الشفاعة...».

(٤) هريزة، ز.

(٥) ودعوها، ظ.

(٦) .... غداة غد أم أنت للبين واجم

البيت مطلع قصيدة للأعشى ميمون هجا فيها يزيد بن مسهر الشيباني وبعده:

لقد كان في حول ثواء ثويته تقضّى لبانات ويسأم سائم

واجم: متحير حزنا. ثواء: إقامة، وهو بدل من (حول). ثويته: الجملة صفة البدل، والعائد على المبدل منه محذوف، أي: فيه. الأعشى ١٧٧ ـ ١٧٩، الأغاني ٩: ٦٠، ١٠٦، ١٢٧، ١٣٧.

(٧) المعنى، ظ.

شيء خاص. انتهى. وعلى هذا يندفع النظر المذكور فتأمله[١].

قال المصنف[٢]: ومن جملة الأغراض المعنوية التي يترك الفاعل لأجلها أن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه، [نحو[٣]]: ﴿وَإِذَا / حُيِّيتُم [بِتَحِيَّةٍ[٤]]﴾[٥]. وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول، كقوله ﷺ: (من ابتلي بهذه القاذورات[٦])[٧]. وتعظيم المفعول [بصون اسمه[٨]] عن مقارنة اسم الفاعل نحو: طُعن عمر[٩]، والستر على الفاعل خوفاً منه أو عليه. وهذا في الحقيقة من وظيفة[١٠] علم المعاني لا من وظيفة علم النحو. **«فينوب عنه»** أي: عن الفاعل **«جارياً مجراه في كل ما لَهُ»** من الأحكام، كالرفع، ووجوب[١١] التأخير، وتنزله منزلة الجزء، وامتناع الحذف وغير ذلك، إلا أنه لا يجري مجراه في العامل؛ لأن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المصوغ[١٢] للمفعول واسم المفعول، وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بالفعل وحرف مصدري خلاف، وفاعل (ينوب)[١٣] قوله: **«مفعول به»** نحو[١٤]: ضرب زيد، ونيابته أمر مجمع عليه.

«أو جار ومجرور» نحو: رضي عن زيد، وغضب على بكر، وقيده في شرح الكافية[١٥] بأن[١٦] لا يلزم الجار وجهاً[١٧] واحداً، احترازاً من (مذ[١٨]) و(رب)، والكاف،

(١) فتامله فتأمله، ظ. (٢) في شرح التسهيل ٨٥: ب.
(٣) ليست في، ز. (٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ ٨٦ النساء (٤).
(٦) القاذرات، د.
(٧) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ٨٥: ب، وهو في معنى حديث أخرجه مالك ٣: ٤٣ عن زيد بن أسلم مرسلاً، وحديث عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في جامع الأصول ٤: ح ١٩٢٧، وليس في ذلك كله شاهد على قضيتنا.
(٨) ليست في، د.
(٩) يشير رحمه الله إلى أبي لؤلؤة المجوسي الذي طعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
(١٠) أهملت الظاء في، د. (١١) ووجب، ز، ظ.
(١٢) أهملت الغين في، د. (١٣) ثبوت، د.
(١٤) كما نحو، د. (١٥) ١: ٢٠٧ ـ ٢٠٨.
(١٦) سقطت الباء من، د. (١٧) أهملت الجيم في، د.
(١٨) مز، ز.

ومما خص بقسَم أو استثناء[(١)].

وظاهر كلامه أن الجار والمجرور معاً في موضع رفع، والمعروف أن المحكوم له بذلك هو المجرور فقط، سواء كان الجار زائداً نحو: ما ضُرب من أحد، أو غير زائد نحو: سير بزيد، وحكى الشارح[(٢)] عن الفراء أن حروف الجر في موضع رفع.

[قال[(٣)]]: وهو مبني على قوله: إن الباء ـ في [نحو[(٤)]]: مررت بزيد ـ في موضع نصب.

قلت: ولا يخفى أن هذا قول مرغوب عنه لا تقتضيه[(٥)] القواعد، فلا ينبغي الاشتغال بذكره. «**أو مصدر لغير مجرد**[(٩)] **التوكيد**» نحو: ضُرب عشرون ضربة، أو كل[(٦)] الضرب، ونحو ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾[(٧)]، لأن المراد: شيء مّا من العفو، كثيراً كان أو يسيراً، وليس هذا لمجرد التوكيد، وقد ترك المصنف أن يشترط[(٨)] التصرف في المصدر ليخرج نحو: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾[(٩)]، واشترطه في الظرف، ولا فرق بينهما.

وإنما اشترط أن يكون لغير مجرد التوكيد؛ لأن النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة مالم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه، فلو قلت: ضُرب ضرب، لم يجز؛ لأن (ضُرب) مستغن بدلالته على الضرب عن قولك: (ضَرْبٌ). «**ملفوظ به**» نحو: سير سير طويل. «**أو مدلول عليه بغير العامل**» فيه مع كونه

---

(١) استثار، ز.

(٢) ابن قاسم.

(٣) ليست في، د.

(٤) يقتضيه، ز.

(٥) سقطت الدال من، ظ.

(٦) عطفت بالواو في، د، وتصحفت إلى (اكمل) في ز، ظ.

(٧) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ... فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ...﴾ ١٧٨ البقرة ٢.

(٨) بشرط، ز، ظ.

(٩) ﴿... عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ١٥٩ الصافات ٣٧.

وانظر الآيات ٩١ المؤمنون ٢٣، ٦٨ القصص ٢٨، ٤٣ الطور ٥٢، ٢٣ الحشر ٥٩.

غير ملفوظ به نحو: قمت فاستُحسِن، فالنائب عن الفاعل ضمير مصدر مستكن [في استحسن[١]] دل عليه بغير العامل فيه، وهو (قمت) من حيث هو متضمن للقيام، و(قمت[٢]) غير عامل في هذا النائب[٣] [قطعاً[٤]]، وإنما العامل فيه (استحسن) «أو ظرف» زماني أو مكاني «مختص» بوصف أو غيره، تقول[٥]: سير وقت طيب، وجلس مكان بعيد، ولا يقال سير وقت، ولا جلس مكان؛ لأنه[٦] غير مختص. «متصرف» من جهة كونه غير ملازم للظرفية، واحترز بذلك من ملازم[٧] الظرفية، فيكون غير متصرف، فخرج بذلك [نحو[١]]: جلس ثَم، وقعد عندك. «وفي نيابته» أي: نيابة الظرف «غير متصرف أو غير ملفوظ به خلاف». والمخالف في المسألة الأولى هو الأخفش، أجاز نيابة الظرف غير المتصرف[٨] عن الفاعل مع بقائه على النصب، فيجوز عنده: جُلس عندك، وجلس بعيدات[٩] [بين[٤]].

فإن قلت: لم يحكوا خلافه[١٠] في المصدر غير المتصرف، وحقه أن يجيزه فيه فيقدر في: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ[١١]﴾ كون عامله المحذوف مبنياً للمجهول.

قلت: المصدر الذي لا يتصرف[١٢] لا يكون إلا محذوف العامل، ولا يكون إلا

---

(١) ليست في، د.
(٢) أو قمت، ز، ظ.
(٣) الغائب، ز، ظ.
(٤) ليست في، ظ.
(٥) أهملت التاء في، د.
(٦) قال، د.
(٧) ان يلازم، د.
(٨) المصرف، ز، ظ.
(٩) بعيدان، د، ز، وهو تصحيف.
(١٠) خلافا، ز، ظ، والضمير راجع إلى الأخفش.
(١١) تكررت في آيات من الكتاب الكريم، وتقدمت في ص ٢٥٥.
(١٢) ينصرف، ز.

إنشائياً فلا تظهر[١] فائدة لتقدير فعل المجهول، بل لا يصح ألبتة؛ لأن أفعال الإنشاء لا تكون[٢] إلا مسندة إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم.

والمخالف في المسألة الثانية ابن السراج، أجاز أن يقال: جُلس، يريد[٣] جلس هو أي مكان.

وينبغي أن يقيد[٤] محل الخلاف في نيابة الظرف المنوي بمثل هذه الصورة التي ذكرناها، فأما[٥] إذا قيل، أجلس أحد اليوم[٦] في المسجد الجامع؟ فقلت: جُلس، تريد [جلس[٧]] ذلك المكان المتقدم ذكره، فلا يتوقف في جوازه أحد، ويكون محل الخلاف أن تقول[٨]: (جلس) من غير تقدم ذكر مكان كما في مسألة المصدر المختلف فيها[٩] التي ترك المصنف ذكرها، وهي مشهورة، فإن بعض النحاة/ أجاز: (ضُرب)، على أن يكون النائب ضمير المصدر، وبعضهم يمنعه لعدم الفائدة كما مر، ومحل الخلاف فيها، فينبغي[١٠] أن يكون مقيداً بما إذا لم يأت بعد ضمير المصدر [مخصص له كقوله[١١][١٢]].

٢٤٥

وقالت: متى يبخل[١٣] عليك ويعتلل[١٤] يسؤك وإن يكشف غرامك تدزب[١٥]

---

(١) يظهر، ز.

(٢) يكون، د، ز.

(٣) تريد، د.

(٤) يفيد، ز.

(٥) وأما، ز، ظ.

(٦) اليوم أحد، ز، ظ.

(٧) ليست في، د.

(٨) يقول، ز.

(٩) منها، ظ.

(١٠) سقطت الفاء من، د.

(١١) امرؤ القيس.

(١٢) ليست في، ظ.

(١٣) تبخل، د، ينحل، ز.

(١٤) أهملت الياء في، د.

(١٥) أعجمت الدال في، د، وهي رواية، والشاهد من قصيدة: قالها يوم نزل به علقمة بن عبدة

المراد: [متى[1]] يعتلل[2] هو، [أي[3]] اعتلال، [والتقدير اعتلال[3]] عليك، فحذف (عليك) [المصححة[1]] لنيابة الضمير المستتر لوجود الدال عليها.

«ولا تمنع[4] نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل» فيجوز قولك: اختير الرجال زيداً، كما يجوز [قولك[1]]: اختير زيد الرجال. فـ(الرجال) منصوب على إسقاط الجار و(زيد) منصوب بنفس الفعل، والأصل: اخترت زيداً من الرجال، ثم حذف الجار، وقيل: اخترت زيداً الرجال[5]، فلا يمتنع أن تنيب[6] المنصوب بسقوط[7] الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل.

وكان ينبغي للمصنف أن يقول هنا: (خلافاً لأكثرهم)، فإن الجمهور على منع المسألة.

فإن قلت: لا حاجة إلى ذلك؛ لأنه سيقول: بعد المسألة الثانية الآتية ـ (وفاقاً للأخفش والكوفيين)، وهو راجع إلى المسألتين جميعاً، فيشعر ذلك بأن من عداهم

= الملقب: الفحل، فادعى كلٌّ منهما أنه أشعر من صاحبه فاحتكما إلى أم جندب: زوج امرىء القيس فطلبت أن يصفا الخيل في قصيدة، فلما أنشداها فضلت علقمة، وطلقها امرؤ القيس. مطلعها:

خليليَّ مرا بي على أم جندب ... نقضِّ لبانات الفؤاد المعذب

وقبل الشاهد:

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها ... فإنك مما أحدثت بالمجرب

وبعده:

تبَصر خليلي هل ترى من ظعائن ... سوالك نقبا بين حزمي شعبعب

امرؤ القيس ٤٠ ـ ٥٥، المغني ٢: ٥٧٠، التصريح ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٠، الأشموني ٢: ٦٥، السيوطي ١: ٩٢، ٢: ٨٨٣، المقاصد ٢: ٥٠٦ ـ ٥١٠.

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) تعتلل، ز، ظ.

(٣) ليست في، ظ.

(٤) يمنع، د، ز، ظ.

(٥) من الرجال، ظ.

(٦) يثبت، د.

(٧) بإسقاط، ظ.

من النحويين قائل بالمنع.

قلت: الظاهر أنه إنما يريد بالوفاق المسألة الثانية فقط، ولولا ذلك لقال: (في المسألتين) كما هو دأبه كثيراً على ما يشهد به استقراء طريقته في هذا الكتاب. وحينئذ فيوهم كلامه أن الأولى[(١)] ـ وهي مسألتنا التي نتكلم فيها[(٢)] عارية عن الخلاف، وليس كذلك، بل المنقول فيها الجواز عن الفراء، والمنع عن الجمهور، وهذا[(٣)] مما يقتضي التوقف في جعل الوفاق راجعاً إلى المسألتين جميعاً[(٤)]، فإنه لم يتحقق أن الكوفيين جميعاً يقولون بجواز الأولى، وإنما الجواز منقول عن الفراء [منهم[(٥)]] كما ذكرنا[(٦)].

«ولا»[(٧)] يمنع أيضاً **«نيابة غير المفعول به، وهو موجود، وفاقاً للأخفش والكوفيين»** فيجوز ـ في مثل: ضربت زيداً يوم الجمعة ـ أن تنيب الظرف فترفعه، وتترك المفعول على حاله من النصب، فتقول: ضرب يومُ الجمعة زيداً.

واختار المصنف[(٨)] هذا القول استدلالاً بالقراءة الشاذة [في[(٩)]] ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ[(١٠)]﴾، ببناء[(١١)] (يجزى[(١٢)]) للمفعول، ونصب (قوماً[(١٣)])، وفي: ﴿لَوْلَا

---

(١) للأولى، ز.

(٢) عليها، د.

(٣) فعلاً، د.

(٤) معاً، د.

(٥) ليست في، ظ.

(٦) ذكر، د.

(٧) أولاً، د.

(٨) في شرح التسهيل ٨٦: أ، وقد أسند القراءة في آية الجاثية إلى أبي جعفر، ولم يستشهد بآية الفرقان وانظر حـ ١٣.

(٩) ليست في، د.

(١٠) ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ ...﴾ ١٤ الجاثية ٤٥.

(١١) أهملت النون في، ز.

(١٢) أهملت الياء الأولى والجيم في، ز.

(١٣) قرأ بها: عاصم ـ من السبعة ـ في رواية عنه، وأبو جعفر ـ من العشرة بخلاف عنه، وشيبة، وخرّجها المعارضون على أن نائب الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من (يجزى) وقدّروا =

نُزِّلَ[1] عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ [جُمْلَةً[2]]﴾[3] بالنصب ويقول[4] الشاعر[5]:

ولو ولدت قُفيرة جروَ كلب لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا[6]

وبأبيات أخر، والكل متأول عند المانعين، ومن التأويلات ما هو قريب، ومنها ما هو بعيد.

ولم يتعرض المصنف لمسألة ما إذا عدم المفعول به، وفيها خلاف: قال[7] الجزولي[8]: يتساوى[9] مراتب البواقي في الجواز، واختار ابن عصفور إقامة المصدر، وابن معطٍ[10] إقامة المجرور، وأبو حيان إقامة ظرف المكان[11]؛ لأنه أقرب إلى المفعول به؛ لأن دلالة الفعل عليه بالالتزام، بخلاف المصدر والزمان.

«ولا تمتنع[12] نيابة غير الأول من المفعولات[13] مطلقاً» وهذا يشمل الثاني

= للمنصوب فعلاً، أي: يجزيه قوماً وبناء عليه فهذه القراءة ليست شاذة. البحر ٨: ٤٥، النشر ٢: ٣٧٢، الإتحاف ٣٩٠.

(١) انزل، ظ.

(٢) ساقط من، ز، ظ.

(٣) ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ . . وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ ٣٢ الفرقان ٢٥.
ولم أجد في مراجعي من ذكر هذه القراءة في هذه الآية.

(٤) وقول، د.

(٥) جرير.

(٦) زعم البغدادي أنه من قصيدة هجا فيها الفرزدق مطلعها:
أقلّي اللوم - عاذل - والعتابا وقولي - إن أصبت -: لقد أصابا
ولم أجد البيت في هذه القصيدة، والعلم لله.
قفيرة: أم الفرزدق، ويروى: فكيهة. جرير ٦٤: ٨٠، الخصائص ١: ٣٩٧، الشجري ٢: ٢١٥، ابن يعيش ٧: ٧٥ - ٧٦، شرح التسهيل ٨٦: أ، الرضي ١: ٨٥، الهمع ١: ١٦٢، الخزانة، ١: ١٦٣ - ١٦٤، الدرر ١: ١٤٤.

(٧) فإن، ز، ظ.

(٨) أهملت الجيم في، ز. وقوله في الجزولية: ٢٥ب.

(٩) تساوي، ز، بتساوي، ظ.

(١٠) معيط، ز، وهو تحريف.

(١١) المكاني، د.

(١٢) يمتنع، د، ظ، تمنع، م. (١٣) أهملت الفاء في، د.

من باب (ظن)، والثاني والثالث من باب (أعلم)[1]، والثاني من باب (أعطى). «**أن أمن اللَّبس**» نحو: أعطيت زيداً [درهما. فلك هنا أن تقيم الثاني لأمن اللبس[2]، بخلاف نحو: أعطيت زيداً[3]] عمراً، فهنا لا يقام الثاني لوجود اللبس[2]. «**ولم يكن**» غير الأول «**جملة**» فيما يتصور [فيه[4]] وقوعه كذلك، كثاني[5] (ظن)، وثالث (أعلم). «**أو شبهها**» والمراد به الظرف والجار والمجرور «**خلافاً لمن أطلق المنع في باب (ظن) وأعلم**[6])» فمنع إقامة الثاني من نحو: قولك ظننت زيداً قائماً، والثالث نحو: [قولك[6]]: أعلمت زيداً عمراً منطلقاً قالوا: لأنه مسند إلى المفعول الأول في باب (ظن) وإلى المفعول الثاني في باب (أعلم)، فلو أقيم مقام الفاعل - والفاعل مسند، إليه - صار في حالة واحدة مسنداً ومسنداً[7] إليه، فلا يجوز.

قال الرضي[8]: وفيما[9] قالوا نظر؛ لأن كون الشيء مسنداً إلى شيء ومسنداً إليه شيء [آخر][4] في حالة واحدة لا يضر، كما في قولنا: أعجبني ضرب زيد عمراً[10]، فـ(أعجب) مسند إلى (ضرب)، و(ضرب) مسند إلى (زيد)، ولو كان لفظ مسنداً إلى شيء أسند [أي[11]] ذلك الشيء إلى ذلك اللفظ بعينه لم[12] يجز/، وهذا كما يكون الشيء مضافاً ومضافاً إليه بالنسبة إلى شيئين، كـ(غلام) في قولك: فرس غلام زيد.

٢٤٦

على أن كلام المصنف يقتضي أن من الناس مـن خالف في إقامة الثاني من باب

---

(١) علم، د، ز، ظ، وليس صحيحاً، وإلا لم يشمل الأبواب الثلاثة.
(٢) ألبس، د.
(٣) ساقط من، ز، ظ.
(٤) ليست في، د.
(٥) كتابي، ز، كبابي، ظ.
(٦) وعلم، ز.
(٧) ومسند، ز، ظ.
(٨) في شرح الكافية ١: ٨٣ - ٨٤.
(٩) فيما، د.
(١٠) عمروا، ظ.
(١١) سقطت من، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضـي.
(١٢) ولم، ظ.

(أعلم)، ولا ضَير فيما يقتضيه من ذلك، فإن ابن عصفور والأُبّديّ والجزولي زعموا أنه في باب (أعلم) لا يجوز إقامة غير الأول؛ لأنه المفعول الصحيح، وأما الثاني والثالث فشبيهان بمفعولي[1] (أعطى)، وإذا اجتمع المفعول به(مع غيره وجب إقامة المفعول به[2]).

وأنت خبير بأن كلام المصنف يقتضي أيضاً تجريد الثاني من باب (أعطى) عن الخلاف؛ لأنه قال: (خلافاً لمن أطلق المنع في باب (ظن) و(أعلم)، فاقتضى بطريق المفهوم أن باب (أعطى) لا خلاف فيه أنه يجوز[3] إقامة الثاني إذا أمن اللبس، وقد صرح بهذا المفهوم في شرح هذا الكتاب[4] وفي غير ذلك من كتبه، وليس كما قال، فإن الخلاف في المسألة مأثور، وصرح[5] به الشارح[6] وغيره.

«ولا ينوب خبر (كان) المفرد خلافاً للفراء» حكى السيرافي عنه في شرح الكتاب أنه أجاز - في كان زيد [أخاك - كين[7]] أخوك، ويرد عليه [بثلاثة[7]] أمور:

احدهما: أنه لم يسمع.

والثاني: أنه لا فائدة فيه.

والثالث: أنه يستلزم وجود خبر عن غير مخبر عنه.

وتوهم انتفاء المحذور بأن يقال: حذف للعلم به، كما حذف الفاعل في (أنزل المطر)، يندفع بأنه لابد من تقديره؛ ضرورة أنه لابد للخبر[8] من مخبر عنه لفظاً أو تقديراً، وصيغة الفعل تأباه.

«ولا مميز[9] خلافاً للكسائي» فإنه أجاز - في (امتلأت الدار رجالاً) - أن يقال:

---

(١) بمفعول، د.

(٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٣) لا يجوز، د، وما تقدم من المتن يؤيد ما أثبتنا.

(٤) يعني شرح التسهيل ٨٦: أ.

(٥) صرح، ز، ظ.

(٦) ابن قاسم.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) للمخبر، ز.

(٩) مميزاً، ظ، مميزه، م، وهو خطأ؛ إذ لا يعود الضمير على (خبر كان).

دليل على أن الرفع عن نصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز، ويؤيد ذلك ان كون التمييز معرفة لم يثبت على الصحيح، ولمانع أن يمنع كون[5] المثال الأخير ـ وهو الموقوف [أمره[6]] ـ من[7] هذا الباب.

«ولا يجوز: كين يقام، ولا جعل يفعل، خلافاً له وللفراء».

وفي شرح المصنف[8] أنهما اختلفا في توجيه ذلك فالكسائي[9] يخرّجه على أن في (يقام) ضمير المجهول، والفراء يخرّجه على الاستغناء عن المسند إليه.

قلت: وهذا من الفراء مشكل؛ لأنه أنكر على الكسائي في باب التنازع لما قال: [إنه إذا أعملنا الثاني حذفنا فاعل الأول. فقال: إن الفاعل لا يصح الاستغناء عنه. ولا يقال[10]] [إنما يقال[11]]؛ ذلك، لأن الفعل هناك مبني للفاعل، وأما هنا فـ(هو[3]) مبني للمفعول؛ لأنا نقول: هو يقول ذلك أيضاً في [نحو[6]]: ضربا وقتل[12] غلاماك[13].

---

(١) رأسه، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.

(٢) سقطت الواو من، ظ.

(٣) السبي، ز، السبي، ظ.

(٤) إن كان مقصوده الأمثلة المسوقة هنا، فالأمر الثاني غير مسلّم بدليل (. . . مطويه به نفس).

(٥) كوين كون، ظ.

(٦) ليست في، د.

(٧) من من، د.

(٨) على التسهيل ٨٦: ب.

(٩) والكسائي، ز، ظ.

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(١١) ليس في، ظ.

(١٢) وقيل، ز.

(١٣) غلامك، ز، ظ.

«فصل»: في كيفية بناء الفعل لما[1] لم يسم فاعله، وفي[2] تذييل ذلك بمسألتين من بابي المفعول والفاعل.

«يضم مطلقاً أول فعل النائب» أي: سواء كان ماضياً نحو: ضُرِب، أو مضارعاً نحو: يُضرب. **«و»** يفعل ذلك **«مع»** ضم **«ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أولـه تاء»** نحو: تُعُلِّم وتُدُحرِج وتُصُوِّر وتُوُطِّن. **«و»** يضم أوله[3] **«مع ثالثه إن افتتح بهمزة وصل»** نحو: انْطُلِق واسْتُخرِج.

«ويحرك ما قبل الآخر لفظاً إن سلم من إعلال وإدغام، وإلا» يسلم من ذلك **«فتقديراً»** أي: فيحرك تقديراً **«بكسر»** متعلق[4] بقوله أولاً: (ويحرك[5]) **«إن كان الفعل ماضياً»** نحو: ضُرِب[6]، فيكسر ما قبل آخره لفظاً، أما لو كان ذا إعـلال نحـو: باع[7]، أو إدغـام نحـو: رُدَّ، فإنها يكسر تقديراً، فتقول[8]: بيع، وأصله[9]: بُيِع وتقول[10] رُدّ، وأصله: رُدِد، فالكسر مقدر لا ملفوظ به.

قلت: وكذا يقدر كسر ما قبل الآخر إن كان الفعل مخففاً كقوله[11]:

لـو عصـر[12] [مـنـه[13]] الـبـان[14] والمـسـك انـعـصـر[15]

---

(١) الذي، د.

(٢) سقطت الواو من، د.

(٣) ألحقت بالمتن في، ز، وليست في، م، ولم نتمكن من القطع بشيء بالنسبة للنسختين (د)، (ظ)، بسبب التصوير.

(٤) يتعلق، ز.

(٥) يحرك، ز، ظ.

(٦) يضرب، ز.

(٧) قال، د.

(٨) فنقول، ز.

(٩) أصله، د.

(١٠) أهملت التاء في، د، ونقول، ز.

(١١) أبي النجم العجلي.

(١٢) عصرنا، ظ.

(١٣) منها، د، ز، وليست في، ظ.

(١٤) لبنا، د، ز، ظ، والتصحيح عن مراجع الشاهد، والمعنى يأبى ما في النسخ.

(١٥) قبله: خود يغطي الفرع منها المؤتزر.

«و» يحرك ما قبل الآخر «بفتح إن كان» الفعل «مضارعاً» لكن يلفظ بالفتح إن كان الفعل صحيحاً نحو: يضرب، ويقدر، إن كان ذا إعلال نحو: يقال ويباع، أو [كان[1]] ذا إدغام نحو: يردّ، فما قبل الآخر ساكن في القسمين لفظاً ومفتوح[2] تقديراً.

«وإن[3] اعتلت عين[4] الماضي ثلاثياً» نحو: قال وباع[5] «أو عين[6] (انفعل)[7] » نحو: انقاد. «أو (افتعل)» نحو: اختار. «كَسِرَ ما قبلها» أي [ما[8]] قبل العين «بإخلاص» نحو: قيل وبيع وانقيد واختير، وأصل / (قيل) قُول فنقلت كسرة[9] الواو استثقالاً إلى القاف بعد سلب حركتها، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وأصل (بيع): بُيِعَ، نقلت[10] كسرة الياء استثقالاً إلى الباء[11] بعد سلب حركتها، وأصل (انقيد): انقُوِد، و (اختير): اختُيِرَ، ففعل فيهما ما فعل في قيل وبيع. «أو إشمام ضم» والمراد بالإشمام هنا أن تشاب الكسرة[12] شيئاً من صوت الضم، وقرأ بهذا الوجه من السبعة نافع وابن عامر والكسائي[13] في ﴿وغيض

٢٤٧

= يروى: (... المسك والبان...) (... البان يوما...) سيبويه ٢: ٢٥٨، المنصف ١: ٢٤، ٣٦٩، ٢: ١٢٤، ٣٨٣، الاقتضاب ٤٦٢، شرح الشافية ١: ٤٣، اللسان (عصر)، التصريح ١: ٢٩٤، شواهد الشافية ١٥ ـ ١٧.

(١) ليست في، ظ.

(٢) ومفتوحا، ظ.

(٣) تصحفت في، (ز) إلى (أو) عند التكرار.

(٤) غير، ز، عند التكرار فقط.

(٥) كرر ناسخ (ز) من قوله (وأن) إلى هذه الكلمة.

(٦) على، د، ز، م، والصواب ما اخترت.

(٧) الفعل، ز، ظ.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) كسره، د.

(١٠) فقلبت، ظ.

(١١) الياء، ز، ظ.

(١٢) الحركة، ظ.

(١٣) في السبعة ١٤١ ـ ١٤٢، أن الكسائي يضم ونافع يكسر وابن عامر يقرأ بالوجهين، ولم ينسب =

[الماء][1] ﴾[2].

«وربما أخلص» تحريك ما قبل العين «ضماً» فإن كان العين واواً سلمت، نحو: قول وإن كان ياءً انقلبت واواً لانضمام ما قبلها نحو: بوع، وعليه قول الشاعر[3]:

.... ليت شبابا بوع فاشتريت[4]

وكلام المصنف يدل على جواز اللغات الثلاث في (انقاد)، و(اختار)، وهو موافق لما نقله ابن عصفور والأبدي.

قال الشارح[5]: وزعم بعض المتأخرين أنه لا يجوز في الزائد على ثلاثة[6] إلا اللغة الأولى. «ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس». أي: لبس المفعول بالفاعل، وإنما يعرض ذلك في بعض الأفعال الماضية عند إسنادها إلى تاء الضمير أو نونه

= إلى واحد منهم الإشمام. وفي النشر ٢: ٢٠٨، نسب الإشمام إلى الكسائي والكسر إلى الآخرين.

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى.... وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٤٤ هود ١١.

(٣) رؤبة في ما قيل، وليس في أصل ديوانه.

(٤) ليت وهل ينفع شيئاً ليت ....

وقبله:

مالي إذا أجذبها صأيت أكبر قد عالني أم بيت

أجذبها: الضمير عائد على الدلو، ويروى: أنزعها. صأيت: صحت. قد عالني: يروى (... غيرني...) بيت: مرأة. هل ينفع: يروى: (... وما ينفع...). رؤبة ١٧١، الصحاح ٦: ٢٣٩٧ - (صأي)، ابن يعيش ٧: ٧٠، شرح التسهيل ٨٦: ب، ابن مالك ١: ٢٠٥، ابن الناظم ٨٩، المغني ٢: ٤٣٨، ابن عقيل ١: ٤٢٧ - ٤٢٨، المقاصد ٢: ٥٢٤ - ٥٢٦، التصريح، ١: ٢٩٤ - ٢٩٥، الأشموني ٢: ٦٣، السيوطي ٢: ٨١٩ - ٨٢٠، الهمع ٢: ١٦٥، شواهد ابن عقيل ١١١، الدرر ٢: ٢٢٢.

(٥) ابن قاسم.

(٦) الثلاث، ظ.

«**وكسر فاء فُعل**» المبني للمفعول حالة كونه «**ساكن العين لتخفيف**» نحو: ضِرْب، بكسر الضاد وإسكان الراء. «**أو إدغام**» نحو: رِدّ، بكسر الراء. «**لغة**» لبعض العرب كقوله[5]:

فما حِلّ من جهل حُبا[6] حلمائنا[7] ولا[8] قائل المعروف فينا يعنف[9]

---

(١) كقوله، ظ.

(٢) أيا، د.

(٣) عيف، د.

(٤) عفت، د.

(٥) الفرزدق.

(٦) حب، د.

(٧) حلما، د، حلما بنا، ظ.

(٨) وما، ظ.

(٩) من قصيدة مطلعها:

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

وقبل الشاهد:

نعجل للضيفان في المحل بالقرى قدوراً بمعبوط تمد وتغرف

تفرّغ في شيزى كأن جفانها حياض جبيً منها ملاء ونُصّف

ترى حولهن المعتفين كأنهم على صنم في الجاهلية عكّف

قعوداً وخلف القاعدين سطورهم جنوح وأيديهم جموس ونطف

وبعده:

وما قام منا قائم في نديّنا فينطق إلا بالتي هي أعرف

يروى: (حياض الجبى...) (جنوحاً وفوق الجانحين سطورهم. قيام...) (... وفوق القاعدين...) (قياماً وتحت القائمين شطورهم قعوداً...) (وما حل...) (... قائل بالعرف...).

عزفت: أعرضت. شيزى: جفان تصنع من خشب الشيز. جبى: ماء يجمع في الحياض للإبل. المعتفين، جمع عافٍ: طالب المعروف. جموس: جمد عليها الودك. نطف: يسيل منها

قال الأخفش: سمعنا من ينشده، كذلك. وبعضهم لا يكسر الحاء[1]. ولكن يشمها[2] الكسر[3]، كما يشم في (قيل[4]) الضم. **«وقد تشم[5] فاء المدغم»** كما حكيناه عن الأخفش نقلاً عن بعض العرب، وإليه أشار المصنف في الألفية[6] بقوله:

.... وما لـ(باع) قد يرى لنحو: (حبّ)

«وشذ في (تُفوعِل) تِفِيعل)». كما يقال في (تقوتل): (تقيتل)، وهو شاذ بلاشك.

«وما تعلق بالفعل غير فاعل» بالنصب على أنه حال من الضمير في (تعلق). **«أو مشبه به»** أي: بالفاعل، وهو اسم (كان) وأخواتها. **«أو نائب عنه»** أي عن الفاعل **«منصوب لفظاً»** كالمصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول به وله ومعه والحال والتمييز والمستثنى حيث يكون منصوباً. **«أو محلاً»** كالمجرور بحرف زائد نحو: ما رأيت من أحد، أو غير[7] ذلك نحو: مررت بزيد.

«وربما رفع مفعول به ونصب فاعل[8] لأمن[9] اللبس». نحو: كسر الزجاجُ الحجرَ، وخرق الثوبُ المسمارَ، وهذه [هي[10]] المسألة [المعروفة][11] بالقلب،

= الودك. شطورهم: مثلهم. الندي: مجلس القوم وناديهم. الفرزدق ٢: ٥٥١ - ٥٦٩، سيبويه ٢: ٢٦٠، المحتسب ١: ٣٤٦، المنصف ١: ٢٥٠. ٤٣٩، المقاصد ٤: ٣٩٠ - ٣٩٢، النقائض ٢: ٥٤٨ - ٦٠٠.

(١) الحال، ز.

(٢) شمها، د.

(٣) للكسر، ز، ظ.

(٤) قبل، ز.

(٥) يشم، د، ز، ظ.

(٦) ص ١٨.

(٧) بغير، د.

(٨) فاعلاً، ظ.

(٩) إن أمن، د.

(١٠) ليست في، د.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

وحكى النحاة فيها أقوالاً:

أحدها: أن ذلك يجوز عند أمن اللبس في الضرورة والسعة.

الثاني: أنه لا يجوز إلا للضرورة.

الثالث[١]: أنه لا يجوز إلا للضرورة وتضمن[٢] الكلام معنى يصح معه القلب.

الرابع: أنه لا يجوز في القرآن. ويجوز في غيره.

وأما البيانيون ففي التلخيص أن السكاكي قبله مطلقاً، وأن غيره رده مطلقاً.

قال صاحب التلخيص[٣]: والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً قبل، وإلا فلا، والمسألة مشهورة فلا نطوّل[٤] بذكرها.

«**فصل**» فيما يعرض للفاعل ونائبه من وجوب البقاء[٥] على الأصل والخروج[٦] عنه.

«**يجب وصل الفعل بمرفوعه**» سواء كان فاعلاً أو نائباً عنه أو اسماً لـ(كان) أو إحدى أخواتها، فيجب أن يكون المرفوع تالياً للفعل الرافع له بحيث لا يفصل بينهما فاصل، وهذا هو الأصل لتنزل[٧] المرفوع منزلة الجزء منه؛ ولذا سكن[٨] آخر الفعل [في[٩]] نحو: ضربْتُ، كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة،

---

(١) والثالث، ز، ظ.

(٢) ويضمن، ز، ظ.

(٣) المراد: أبو المعالي محمد جلال الدين بن عبدالرحمن بن عمر القزويني الشافعي العجلي (٦٦٦ ـ ٧٣٩هـ/ ١٢٦٨ ـ ١٢٣٨م). فقيه أديب موصوف بالذكاء والفصاحة وحسن الخط. ولي القضاء بدمشق وفي مصر. أخذ عن الأبكي، والعز الفاروثي. ألف: تلخيص المفتاح للسكاكي، الإيضاح: شرح التلخيص، وهما مطبوعان، السور المرجاني من شعر الأرّجاني. الدرر الكامنة ٤: ٤٠٣ (ط حيدر أباد ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠م)، البغية ١: ١٥٦ ـ ١٥٧، البدر الطالع ٢: ١٨٣.

(٤) تطويل، ز.

(٥) موجب للبقا، ز، ظ.

(٦) وللخروج، ز، ظ.

(٧) أهملت الزاي في، د.

(٨) أسكن، د.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

ويجوز[١] أن يفصل بينهما بالمنصوب ما لم يطرأ ما يوجب البقاء على [هذا[٢]] الأصل أو الخروج عنه، فيجب العمل بمقتضى هذا الأصل، وهو وصل الفعل بمرفوعه.

«إن خيف التباسه» أي: التباس المرفوع **«بالمنصوب»** مفعولاً كان أو خبراً، وذلك بأن يكونا مقصورين أو اسمي إشارة أو موصولين أو مضافين إلى [ياء[٣]] المتكلم أو نحو ذلك مما لا يظهر فيه إعراب، ولا تقوم قرينة تميّز أحدهما من الآخر، نحو: ضرب موسى عيسى / فيتعين في مثل هذه الصورة كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، ٢٤٨ كذا قال ابن السراج. و [عليه[٢]] أكثر المتأخرين، وخالف في ذلك ابن الحاج[٤]، فجوز في كل من الاسمين أن يكون فاعلاً وأن يكون مفعولاً، قال: ولا يضر الإلباس، فقد يكون المتكلم بذلك قاصداً للإبهام لغرض فيلقي الكلام مجملاً[٥]، ولا مانع منه، وكم [في العربية[٢]] من موضع وقع فيه الإلباس، ولم يبالوا به. هذا معنى كلامه فإن كان ثم ما يؤمن معه الإلباس[٦] من قرينة[٧] معنوية نحو: ولدت هذه هذه، تشير[٨] بالأولى إلى صغيرة[٩]، ونحو: أكل الكمثرى[١٠] موسى. أو قرينة لفظية نحو: ضربت موسى سعدى، وضرب موسى العاقلُ عيسى، جاز التقديم

(١) أهملت الياء في، د.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) ليست في، د.
(٤) أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي (. . ـ ٦٤٧ أو ٦٥١هـ/ . . ـ ١٢٤٩ أو ١٢٥٣م) متفوق في العربية والعروض. قرأ على الشلوبين وروى عن الدباج. وله آثار كثيرة منها: مصنف في الإمامة، وفي علوم القوافي، وفي حكم السماع، ومختصر خصائص ابن جني، وله حواش على: سر الصناعة، وعلى الإيضاح، ونقد على الصحاح والمقرب. البلغة ٣١، البغية ١: ٣٥٩ ـ ٣٦٠، الهمع ١: ١٦١.
(٥) محتملاً، ز، ظ.
(٦) الالتباس، ز، ظ.
(٧) قدينة، ز.
(٨) يشير، د، ز.
(٩) صغيره، ظ.
(١٠) الكمثري، د.

وفي كلامه مناقشة من حيث إن الضمير في مثل هذا محصور[١] فيه، والمحصور إنما هو ما بين (ما) و(إلا)، أي: الضرب الواقع على زيد محصور في المتكلم. «**وكذا الحكم عند غير الكسائي وابن الأنباري[٢] في نحو: ما ضرب عمروٌ إلا زيداً[٣]**» حيث يكون المفعول واقعاً بعد (إلا)، فيجب تقديم الفاعل، لأنك لو أخرته فإما أن تؤخره وتقدم المفعول غير مقرون بـ(إلا) أو مقروناً بها[٤]، فإن كان الأول بأن يجعل الفاعل واقعاً بعد (إلا)، والمفعول واقعاً قبلها، فتقول: ما ضرب[٥] زيداً إلا عمرو، انعكس[٦] المعنى؛ لأن الأول حصر مضروبية عمرو في زيد خاصة، أي لا مضروب لعمرو سوى زيد خاصة، فلو قدر له مضروب آخر لم يستقم. ومعنى الثاني حصر ضاربية عمرو في زيد خاصة، أي لا ضارب لزيد سوى عمرو خاصة، فلو قدر له ضارب آخر لم يستقم.

وإن كان الثاني بأن[٧] تؤخر[٨] الفاعل وتقدم المفعول مقروناً بـ(إلا)، فتقول[٩]: ما ضرب إلا زيداً عمرو، فإن أردت أن عمراً وزيداً مستثنيان معاً، والتقدير[٩]: ما ضرب أحداً[١٠] أحد إلا زيداً عمرو، اختل أيضاً؛ لأن مضروبية زيد في أصل المسألة - أعني: ما ضرب عمرو إلا زيداً - كانت على الاحتمال، وبالتقدير[٩] المذكور الآن

---

(١) محصوراً، د.
(٢) أبي بكر.
(٣) زيد، ز.
(٤) بها بها، د.
(٥) ما ضرب ما ضرب، ز.
(٦) بعكس، ظ.
(٧) سقطت النون من، د.
(٨) يوخر، د، تاخر، ظ.
(٩) أهملت التاء في، د.
(١٠) أحد، د.

صار المعنى : لا ضارب إلا عمرو، ولا مضروب إلا زيد، فصارت[١] ضاربية[٢] هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا.

ثم فيه بعد هذا محذور آخر، وذلك[٣] أن استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقاً، كما ستعرفه في باب المستثنى، وإن أردت في أصل المسألة ـ أعني: ما ضرب إلا زيداً عمرو ـ أنَّ تقدّمه معلوم معنىً[٤] وليس بمستثنى، وأن المراد[٥] : ما ضرب عمرو إلا زيداً، فالمعنى لا ينعكس، ولا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف، إلا أنه قد تقرر في [باب[٦]] ـ الاستثناء ـ كما سيأتي[٧] ـ أنه لا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إلا إن كان مستثنىً نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنىً منه نحو: ما قام إلا زيداً أحد[٨] ، أو تابعاً[٩] له نحو: ما قام أحد إلا زيداً فاضل، فلو قدمت وأخرت في[مثال[١٠]] الأصل لزم خلاف ذلك.

وأما الكسائي وابن الأنباري فجوزا[١١] تقديم المفعول في هذه المسألة[١٢] مطلقاً، ولكن[١٣] مع (إلا) استدلالاً[١٤] بقول الشاعر[١٥] :

---

(١) فصارب، ظ.
(٢) ضاربته، ظ.
(٣) وهو، د.
(٤) وان عمرا مقدم معنى، ز، ظ.
(٥) وان أردت، ز، ظ.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) يأتي، ز، ظ.
(٨) أحداً، د، بفتحتين على الدال، وهو خطأ.
(٩) عطفت بالواو في، د.
(١٠) ليست في، د.
(١١) فجوز، ز، ظ.
(١٢) الصورة، د.
(١٣) لكن، د.
(١٤) مع الاستدلال، ز.
(١٥) مجنون بني عامر: قيس بن الملوح، ولم أجده في ديوانه.

تزودت من ليلى بتكليم ساعة ... فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها[1]

وسيأتي فيه كلام باب المستثنى إن شاء الله تعالى.

«فإن كان المرفوع ظاهراً والمنصوب ضميراً لم يسبق الفعل ولم يحصر فبالعكس» أي يجب حينئذ تقديم المفعول على الفاعل، نحو: أكرمك زيد، والدرهم أعطيه عمرو.

واحترز بقوله: (لم يسبق الفعل) من نحو: إياك يكرم زيد، والدرهم إياه أعطى زيد[2] عمراً وبقوله: (ولم يحصر) من نحو: إنما يكرم زيد إياك، فلا يتصل المفعول في هاتين الصورتين بالفعل، بل يتقدم أو يتأخر. **«وكذا الحكم عند غير الكسائي في نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد»** حيث يقع الفاعل مقروناً بـ(إلا)، فيجب تقديم المفعول حذراً/ من انعكاس المعنى على ما سبق والكسائي أجاز[3] تقديم الفاعل مع (إلا) استدلالاً[4] بقوله[5]:

٢٤٩

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ... ولا جفا قط إلا جبأ بطلاً[6]

الجبأ[7]: بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفتحها وهمزة[8]، هو[9] الجبان.

---

(١) يروى: (فما زادني إلا غراما...). ولذي الرمة بيت يشبهه، وهو:

تداويت من ميّ بتكليمة لما ... فما زاد إلا ضعف دائي كلامها

وفي هامش الديوان يروى: (... بتكليم ساعة) (... ضعف ما بي...) ذو الرمة ٦٣٧، شرح التسهيل ٨٧: أ، ١١٨أ، ابن مالك ١: ١٩٧، ابن الناظم ٨٧، ابن عقيل ١: ٤١٦، المقاصد ٢: ٤٨١ ـ ٤٨٢، التصريح ١: ٢٨٢، الأشموني ٢: ٥٧، الهمع ١: ١٦١، ٢٣٠، شواهد ابن عقيل ١٠٧، الدرر ١: ١٤٣، ١٩٥.

(٢) زيدا، ز، ظ.

(٣) يجوز، د.

(٤) مع الاستدلال، ز.

(٥) مجهول.

(٦) المقاصد ٢: ٤٩٠ ـ ٤٩٢، التصريح ١: ٢٨٤، الأشموني ٢: ٥٧، الهمع ١: ١٦١، الدرر ١: ١٤٣.

(٧) والجبا، د.

(٨) أهملت الزاي والتاء في، ز.

(٩) وهو، ز، ظ.

وقد استبان لك أنه يتحصل في مسألة حصر المنصوب والمرفوع بالنسبة إلى التقديم ثلاثة أقوال: الجواز مطلقاً، وهو قول الكسائي، والمنع مطلقاً، وهو قول الجزولي، والشلوبين، واختيار[1] المصنف، وعليه مشى ابن الحاجب وجماعة، والتفصيل بين الفاعل ـ فيجب تأخيره ـ والمفعول فيجوز.

قال الشارح[2] وهو مذهب البصريين والفراء وابن الأنباري.

وأهمل المصنف ذكر الحصر بـ(إنما) في بابي اتصال المرفوع وانفصاله وقد يقال: إن قوله (إن خيف التباسه بالمنصوب) مخرج لذلك، وليس بشيء؛ لأن الذي يخاف في تلك المسألة التباس غير المحصور بالمحصور، لا التباس المرفوع بالمنصوب؛ إذ الرفع والنصب ظاهران فيهما، ثم هلا ذكر مثل ذلك في مسألة اتصال المنصوب!!. ولو أنه قال: (يجب وصل معمول الفعل به إن خيف بفصله منه التباس) لشمل[3] الجميع.

«و» كذا الحكم «**عند الأكثرين في نحو: ضرب غلامه زيدٌ**[4]» فيجب تقديم المفعول [عليه[5]] حذراً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. «**والصحيح جوازه على قلة**».

قال المصنف[6]: لوروده في كلام العرب الفصحاء. وتقدم الكلام على ذلك في أول الفصل الرابع من باب المضمر[7].

---

(١) واختاره، د.

(٢) ابن قاسم.

(٣) يشمل، د، ز، ظ، وصنيعي أولى.

(٤) زيداً، ز، ظ، والمناسب ما أثبت.

(٥) ليست في، د.

(٦) في شرح التسهيل ٨٧: أ.

(٧) في ٢: ١١٥.

الباب العشرون
«باب اشتغال العامل»

فعلاً كان نحو: زيداً ضربته، أو ما يعمل عليه عمله نحو: أزيداً أنت ضاربه؟.

قال ابن الضائع[1]: ولا يدخل هنا[2] سوى اسم الفاعل واسم المفعول، دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل؛ إذ الصحيح أنه لا يفسر هنا إلا ما يجوز[3] عمله فيما قبله. **«عن الاسم السابق بضميره[4]»** متعلق بـ(اشتغال)، والمضمر المضاف إليه عائد على الاسم السابق. **«أو ملابسه»** عطف على المضاف من قوله (بضميره)، أي اشتغال العامل بضمير الاسم السابق أو بملابس ذلك الضمير.

ثم الملابسة إما بدون واسطة نحو: زيد ضربت غلامه، أو بواسطة نحو: زيد ضربت رجلاً يحبه.

«إذا انتصب لفظاً» نحو: زيد ضربته **«أو تقديراً»** نحو: زيد مررت به. **«ضمير اسم سابق»** كما مثلنا.

وخرج ما إذا كان الضمير لاسم متأخر نحو: ضربته زيداً[5]، فإنه لا يكون من هذا الباب، بل إن نصب (زيد) فهو بدل من الهاء، وإن رفع فهو مبتدأ خبره[6] ما

---

(١) الصايع، ز، بإهمال الياء.

(٢) ها هنا، ز، ظ.

(٣) أهملت الياء في، د.

(٤) لضميره، ز.

(٥) زيد، د، والوجهان صحيحان.

(٦) خبر، د.

قبله. «**مفتقر لما بعده**» صفة ثانية لـ(اسم)[١]، أي يكون[٢] ذلك الاسم السابق مفتقراً[٣] لما بعده كما تقدم، نحو: زيد ضربته، وزيد مررت به، واحترز بذلك من نحو: في الدار زيد فأكرمه، فإن (زيداً) في هذا التركيب غير مفتقر لما بعده من قولك: (فأكرمه)؛ ولهذا قال سيبويه[٤]: في قوله [تعالى][٥]: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[٦] - إنه ليس من هذا الباب لأن التقدير عنده: وفيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة، فلا يكون - حينئذ - السابق مفتقراً لما بعده. «**أو**» انتصب لفظاً أو تقديراً «**ملابس ضميره**» أي ضمير الاسم[٧] المفتقر لما بعده نحو: زيد ضربت غلامه، وزيد مررت بغلامه.

«**بجائز العمل فيما قبله**» يتعلق بـ(انتصب)، فخرج نحو: زيد ما أحسنه، ونحو زيد عليكه[٨]، وزيد إنه فاضل، وزيد ضربكه[٩] قبيح.

«**غير صلة**» نحو: زيد أنا الضاربه، لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والظاهر أن هذا استثناء منقطع، لأن ما ذكره من هذا[١٠] وما[١١] بعده لا[١٢] يشمله قوله أولاً (بجائز العمل فيما قبله) وقول الشارح[١٣]: الأظهر أنه متصل؛ لأنه جائز العمل فيما قبله لولا المانع. ليس بأظهر، بل ولا ظاهر. «**ولا مشبه بها**» أي: بالصلة في تتميم ما قبلها، وهو الصفة، ومن ثم امتنع النصب في: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي

(١) للاسم، د.
(٢) لا يكون، ظ، هو غلط.
(٣) مفتفر، ز.
(٤) في كتابه ١: ٧١ - ٧٢
(٥) ليست في، د.
(٦) ﴿... جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٣٨ المائدة ٥.
(٧) بالاسم، ز.
(٨) عليك، ز، ظ.
(٩) أهملت الضاد في، ز.
(١٠) هذه، ز، ظ.
(١١) أوما، ز، ظ.
(١٢) لم، ز، ظ.
(١٣) ابن قاسم.

﴿الزُّبُرِ﴾.[1] «ولا شرط مفصول بأداته» نحو: زيد إن رأيته أكرمته[2]، بخلاف نحو: إن زيداً لقيته فأكرمه، فهذا واجب النصب، وذاك[3] واجب - الرفع. «ولا جواب مجزوم» نحو: زيد إن يقم أكرمه، ولو أسقط قوله: (مجزوم) لكان أولى؛ ليعلم أنه كما لا يجوز النصب في المثال الذي ذكرناه، لا يجوز نحو: زيد إذا جاء رأس الشهر فأكرمه.

٢٥٠

فإن قيل: لو أطلق لدخل تحت المنع نحو: زيد إن[4] جاء رأس الشهر أكرمه، برفع (أكرمه).

قلنا: [لا][5] فإن المرفوع ليس جواباً بل دليل الجواب، وتسميته جواباً تجوّز من قائله. «ولا مسند إلى ضمير للسابق[6] متصل» نحو: زيداً ظنه ناجياً، (بمعنى: ظن نفسه؛ إذ لا يجوز بإجماع في باب[7] من الأبواب تعدي فعل الضمير[8] المتصل إلى ظاهره، نحو: زيداً ضرب، وهذا إنما امتنع[9] إذا نصبت (زيداً) في قولك: زيداً ظنه ناجياً[10])[11]؛ لما قلنا، أما [لو[12]] رفع[13] فالتركيب صحيح؛ إذ ليس فيه إلا تعدي فعل الضمير[14] المتصل إلى ضميره المتصل، وذلك جائز في باب (ظن)، وأما (زيد ضربته) فممتنع رفعت (زيداً) أو نصبته، وهو ظاهر.

---

(١) ٥٢ سورة القمر ٥٤.

(٢) أكرمه، د.

(٣) وذلك، د.

(٤) إذا، ز.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) السابق، ز، ظ.

(٧) في باب غير، د، والصحيح ما أثبت.

(٨) المضمر، ز، ظ.

(١٠) يمتنع، ز.

(١١) ما بين الهلالين مكرر في، ز، ظ.

(١٢) ليست في، د.

(١٣) الرفع، د.

(١٤) المضمر، ز، ظ.

واحترز بقوله: (متصل) من أن ينفصل الضمير فتجوز[1] المسألة نحو: زيداً[2] لم يظنه ناجياً إلا هو.

«ولا تالي استثناء» نحو: ما زيد إلا يضربه عمرو، ومن ثم ردَّ قول من زعم: ـ في ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3]. كون (إن) نافية واللام من (لما) بمعنى (إلا) و(كلاً) منصوباً[4] بمحذوف يفسره[5] (ليوفينهم)، وفيه مانع آخر، وهو لام القسم. «أو» تالي «معلَّق» بكسر اللام، أي: شيء يعلق ما قبله عن العمل فيما بعده، نحو: زيد كيف وجدته؟ ولهذا قال سيبويه: في قوله[6]:

آلَيْتُ حَبَّ العراق الدهر أطعمه[7] ....

---

(١) فيجوز، د، ز.

(٢) زيد، ظ.

(٣) ﴿... رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ١١١ هود (١١)، وهذا مبني على إسكان النون من (إن)، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر، أما باقي العشرة فقرؤوا بتشديد النون، ومبني أيضاً على قراءة من خفف (لما)، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وقنبل ويعقوب وخلف. النشر٢: ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٤) منصوب، د، وهو خبر (كون).

(٥) تفسيره، د.

(٦) المتلمس: جرير بن عبدالمسيح أو عبدالعزى بن عبدالله (.. ـ حوالي ٥٠ هـ / .. حوالي ٥٦٩ م) من بني ضبيعة من ربيعة شاعر فحل موطنه البحرين، وضعه ابن سلام في الطبقة السابعة من الجاهليين. طبع ديوانه وترجم إلى الألمانية. الجمحي ١: ١٥٥ ـ ١٥٦، ابن قتيبة ١: ١٧٩ ـ ١٨٤، الأمدي ٧١، الخزانة ٣: ٧٣ ـ ٧٥.

(٧) .... والحب يأكله في القرية السوس

من قصيدة قالها للملك عمرو بن هند. مطلعها:

كم دون مية من مستعمل قذف ومن فلاة بها تستودع العيس

وقبل الشاهد:

آليت شآمية إذ لا عراق لنا قوماً نعدهم إذ قومنا شوس

لن تسلكي سبل البوباة منجدة ما عاش عمرو ولا ما عاش قابوس

وبعده:

لم تدر بصرى بما آليت من قسم ولا دمشق إذا ديس الكداديس

جواب القسم كان ما المصدر فتعلق[٣]، وقيل: هنا المصدر مطلقاً. وقيل: لا مطلقاً، والصواب الأول. «أو» تالي «**حرف ناسخ**» نحو: زيد كأني أحبه[٤]، أو ليتني ألقاه، أو لعلّي أصادفه. «أو» تالي «**كم الخبرية**» نحو: زيد كم نهيته، فأما الاستفهامية فداخلة في المعلق، ولو أسقط هذا القيد لكان أولى؛ لئلا يتوهم أن مفهوم الصفة قاض على مفهوم العام[٥] هناك، بل لو أسقط [قوله[٦]]: (كم الخبرية) أصلاً ورأساً لكان حسناً[٧]؛ لأن الظاهر أنها تعلق كالاستفهامية وفي الكشاف[٨] في قوله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ[٩] ﴾ أنه يجوز كون (كم) استفهامية، وكونها خبرية، وأن[١٠] معنى الاستفهامية هنا[١١] التقرير[١٢]، وإذا كان كذلك فهي داخلة في المعلق فلا حاجة إلى ذكرها ثانياً. «أو» تالي «**حرف تحضيض**» نحو: زيد هلا أكرمته، «**أو عرض**» نحو: زيد ألا تكرمه[١٣]. «**أو تمنّ بـ(ألا)**» نحو: العون على

= أمي: اقصدي ـ آليت: أقسمت، يروى بضم التاء وفتحها، والثاني أكثر وأولى بالمقام.
الكداديس: أكداس الطعام. المتلمس ٥ الشجري ١: ٣٦٥، ابن الناظم ٩٦، المغني ١: ١٠٣، ٢٧١، ٢: ٦٥٣، ٦٦٦، المقاصد ٢: ٥٤٨ ـ ٥٥٢، التصريح ١: ٣١٢-٣١٣، الأشموني ٢: ٩٠، السيوطي ١: ٢٩٤ ـ ٢٩٨، القرشي ٥٥٣ ـ ٥٦٠.

(١) يوصل، ز، ظ.
(٢) ولا، د.
(٣) فيعلق، د.
(٤) أحيد، د، أخيه، ظ.
(٥) المقام، د.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) أحسن، ظ.
(٨) ١: ٢٥٤.
(٩) ﴿ ... وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ ٢١١ البقرة ٢.
(١٠) فإن، ز، ظ.
(١١) هذا، ظ.
(١٢) التقدير، ز.
(١٣) يكرمه، د.

الخير ألا أجده، وأما التمني بغير (ألا)، فلا يليه إلا الاسم، نحو: ليت زيداً [أراه[١]]، ولا يكون الاسم فيه منصوباً على الاشتغال، بل على أنه اسم (ليت).

قال المصنف[٢] وإجراء التحضيض والعرض والتمني [بألا[٣]] مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعدها هو مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه، وقد عكس قوم الأمر فجعلوا توسط التحضيض وأخويه[٤] قرينة ترجح[٥] نصب الاسم السابق، وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولي، وهو ضد مذهب[٦] سيبويه. «**وجب نصب**» الاسم «**السابق**» على العامل الذي هو جائز العمل فيما قبله، وهذا جواب (إذا) في قوله:ـ أول الباب ـ (إذا انتصب لفظاً أو تقديراً ضمير اسم سابق....)، وقوله: «**إن تلا**» قيد في وجوب نصب السابق، أي [إن[٣]] تلا السابق «**ما يختص بالفعل**» كـ(إذا) الشرطية و(إن) وأخواتها من أدوات الشرط الجازمة و(لولا) الامتناعية والتي بمعنى (إن)[٧]، وأدوات التحضيض، تقول[٨]: إذا زيداً لقيته فأكرمه، وإن عمراً رأيته فأحسن إليه، وعلى ذلك فقس. «**أو**» تلا السابق «**استفهاماً بغير الهمزة**» نحو: هل زيداً ضربته؟ وهذا مقيد بأن يجيء بعدها اسم

---

(١) إياه، ظ، وليست في، ز.

(٢) في شرح التسهيل ٨٨: أ، ونصه: (ويعد التمني بـ(ألا) نحو: العون على الخير ألا أجده، هذا مذهب المحققين العارفين بكتاب سيبويه، أعني إجراء التحضيض والعرض والتمني بـ(ألا) مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعده، وإنما أجريت مجراه لأن معنى: هلا فعلت، وهلا تفعل، لم لم تفعل؟ ولم لا تفعل؟ ومعنى: ألا تفعل، أتفعل؟ مع أن (هلا) مركبة من (هل) و(لا)، و(ألا) مركبة من الهمزة و(لا)، فوجب مع التركيب ما وجب قبله، وقد عكس قوم الأمر فجعلوا توسيط التحضيض وإخوته قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق، وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولي، وهو ضد مذهب سيبويه). قوله: (وإخوته) كذا في الشرح، والصواب: (وأخويه)؛ لأن الضمير عائد على العرض والتمني بـ(ألا).

(٣) ليست في، د.

(٤) أهملت الياء في، د، وأخوته، ز.

(٥) يرجح، ز، ظ.

(٦) أهملت الذال والباء في، ز.

(٧) أي: الشرطية.

(٨) يقول، ز.

وفعل كما مثلنا، وأما إذا كان بعدها جملة اسمية ذات وجه واحد مثل: هل زيد أنا/ ٢٥١
ضاربه، فلا يتعين نصب الاسم الذي يليها. ولا إشعار لكلام المصنف بهذا القيد،
على أن كلامه أيضاً يقتضي[١] - بحسب الظاهر - أنه لا[٢] قبح في مثل: هل زيداً
ضربته؟. وكلام الرضي صريح في خلاف ذلك، فإنه قال[٣]:

يقبح دخول (هل) على فعلية مع الفصل بينها[٤] وبين الفعل باسم، نحو: هل
زيداً ضربت؟ وعلى فعلية مقدر[٥] فعلها مفسر[٦] بفعل ظاهر، نحو: هل زيداً
ضربته؟ والنصب[٧] هاهنا أحسن القبيحين. «**بعامل**» يتعلق بالمصدر [من[٨]]
قوله[٩]: (وجب نصب السابق) أي: يتحتم أن ينصب بعامل «**لا يظهر**» أي: يجب
عدم ظهوره، لكون المفسر المتأخر عوضاً منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه،
هذا[١٠] مذهب البصريين وعليه المعّول.

وقال المصنف[١١]: قلت: (بعامل[١٢]) لأعمّ الفعل وشبهه، نحو: أزيداً أنت
ضاربه؟، [التقدير][١٣]: [أضارب][٨] [زيداً أنت ضاربه][١٣]؟.

قلت: تمثيله بذلك غير جيد؛ لأن كلامه فيما يجب نصبه، والنصب في هذا المثال
غير واجب.

---

(١) مقتض، ز، ظ.
(٢) إن، لا، ز.
(٣) في شرح الكافية ١: ١٧٣.
(٤) بينهما، ز، ظ.
(٥) مقدر لها، ز، ظ.
(٦) مفسراً، د، ز، ولا ناصب هنا.
(٧) فالنصب، د.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) قوله له، ظ.
(١٠) هذا هذا، د.
(١١) في شرح التسهيل ٨٨: أ.
(١٢) أهملت الباء في، د.
(١٣) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

قال الشارح[١]: ولم يبين المصنف إعراب هذه المسألة، وأجاز صاحب البسيط[٢] فيها أن يكون نصب زيد بإضمار فعل، وأن يكون بتقدير اسم الفاعل، لصحة اعتماده، وهو مبتدأ، و (أنت) مرتفع به، أو يكون اسم الفاعل المقدر خبراً لـ(أنت) مقدماً، و(ضاربه) على [هذا[٣]] التقدير خبر مبتدأ آخر. «**موافق للظاهر**[٤]» لفظاً ومعنى، نحو أزيداً ضربته؟، التقدير: أضربت زيداً ضربته؟. «**أو مقارب**» نحو: زيداً مررت به، التقدير: جاوزت زيداً، ونحو: زيداً ضربت أخاه، أي: أهنت زيداً، وذلك لأنه لازم عن (ضربت) المذكور، فإن ضرب أخي زيدٍ ملزوم لإهانة زيد.

فإن قلت: أيّ لزوم بينهما مع أنا نقول: ضربت زيداً وأكرمت أخاه، وأنا قد نضرب[٥] الأخ ونغفل[٦] عن أخيه، ولا[٧] نريد[٨] بضربه إهانته ولا غير إهانته؟.

قلت: لم ندّع[٩] اللزوم العقلي فيلزمنا ما ذكرت، بل اللزوم العادي العرفي، فإنك تجد أهل العرف ينسبون[١٠] فاعل ذلك إلى الجهل[١١] فيقولون: انظر إلى صنع[١٢] فلان ما أعجبه، يضرب إنساناً[١٣] ويكرم أخاه، ويقولون: ـ لمن ضرب شخصاً له أخ ـ ما ضربه، وإنما ضرب أخاه، وعلى هذا فلو قدرت لـ(زيداً) ـ في مثال النحويين

---

(١) ابن قاسم.
(٢) لعله يعني ابن العلج، وفي الأمر احتمال أوضحته في ١: ٦٨.
(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٤) لظاهر، ز، ظ.
(٥) تضرب، ز، ظ.
(٦) وتغفل، د.
(٧) فلا، ز، ظ.
(٨) تريد، ز، ظ.
(٩) يدع، ز، ظ.
(١٠) أهملت الياء في، ظ.
(١١) جرت باللام في، د.
(١٢) انظر لوضع، د.
(١٣) انسابا، ظ.

ـ (ضربت) لم يكن بعيداً، ويكون ذلك الضرب كناية عن الإهانة، والضرب المذكور مراداً[١] به الضرب الحقيقي.

«وقد يضمر مطاوع الظاهر[٢] فيرفع السابق[٣]». ثم المطاوع المقدر على قسمين: إما لفظي كما في قوله[٤]:

لا تجزعي[٥] إن منفس أهلكته   وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي[٦]

(١) يراد، د.

(٢) للظاهر، م.

(٣) السابق به، م.

(٤) النمر بن تولب رضي الله عنه.

(٥) يجزعي، ظ.

(٦) قال البغدادي: الشاهد آخر قصيدة يخاطب فيها امرأته وقد لامته على كرمه، ويذكرها بمن مات قبله ـ مطلعها:

قالت لتعذلني من الليل اسمع   سفه تبيتك الملامة فاهجعي

وقبل الشاهد:

كانت مقدّمة الخميس وخلفها   رقص الركاب إلى الصباح بتبع

اسمع: مقول القول. سفه: خبر مقدم لـ(تبيتك)، ويروى بالنصب، فلعله خبر (كان) محذوفة. تبيتك: مصدر بمعنى التبييت. كانت: الضمير عائد إلى نظرة عين (عنز) ـ وهي زرقاء اليمامة فيما قيل ـ المفهومة من قوله:ـ

وفتاتهم عنز عشية أبصرت   من بعد مرأى في الفضاء ومسمع

قالت: أرى رجلاً يقلّب نعله   اصُلاً وجوّ آمن لم يفزع

رقص الركاب: خببها، ويروى ركض الركاب: أصُل، جمع أصيل: جو: هو جو اليمامة. منفس: يروى بالرفع، فهو فاعل لفعل محذوف، والجملة بعده صفة له، ويروى بالنصب، فهو مفعول به لفعل محذوف، والجملة بعده مفسّرة، والفعل المقدر في الحالتين من معنى الفعل المذكور. فعند ذلك فاجزعي: إحدى الفاءين زائدة، والأولى زيادة الأولى؛ لأن الثانية داخلة على جواب الشرط، أما (عند) فهو متعلق بالجواب قدم وحقه التأخير. سيبويه ١: ٦٧، المقتضب ٢: ٧٦، الكامل ٣: ١٠٤٩، الشجري ١: ٣٣، ٣٣٢، ٢: ٣٤٦، ابن يعيش ١: ٨٢، ٢: ٣٨، ابن مالك ١: ٢٢٧، ٢٢٨، ابن الناظم ٩١ ـ ٩٢، الرضي ١: ٧٧، ١٧٤، ٢: ٢٥٥، ٣٦٦، المغني ١: ١٧٩، ٢: ٤٥٠، المقاصد ٢: ٥٣٥ ـ ٥٣٨، الأشموني ٢: ٧٥، السيوطي ١: ٤٧٢ ـ ٤٧٣، ٢: ٨٢٩، الخزانة ١: ١٥٢ ـ ١٥٦، ٤٥٠، ٣: ٦٤٢، ٤: ٤١٠ ـ ٤١١، رغبة الأمل ٧: ٢٥٠.

أي: إن هلك منفس، وهو مطاوع (أهلكته)، يقال[١]: أهلكه[٢] فَهَلَكَ، فهذا مطاوع لفظي.

وإما معنوي كما في قوله[٣]:

أتجزع إن نفس أتاها حمامها[٤] ....

أي: أن هلكت نفس، فهذا مطاوع بحسب المعنى فقط؛ إذ[٥] (أتاها حمامها) في معنى (أهلكت[٦]).

---

(١) يقول، د، بإهمال الياء.

(٢) أهلكته، د.

(٣) رجل من محارب يعزّي ابن عم له على ولده. ونقل السيوطي عن الآمدي في المؤتلف والمختلف أن البيت آخر أبيات أربعة قالها زيد بن رزين بن الملوح، أخو بني مرّ بن بكر، شاعر فارس. والشاعر موجود عند الآمدي ص ١٣١، واقتصر على قوله: زيد بن رزين بن الملوح المحاربي. ولم يورد له شعراً.

(٤) رواية العجز عند القالي:

.... فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

وروايته عند السيوطي:

.... فهـل أنـت عما بين جنبيك تدفع

والشاهد آخر أبيات ثلاثة في رواية القالي، وقبله:

وإن أخاك الكاره الورد وارد وإنك مرأى من أخيـك ومسمع

وإنك لا تدري بأية بلـدة صـداك ولا عن أي جنبيـك تصـرع

وأول الأبيات عند السيوطي مماثل لما عند القالي، أما الثاني والثالث فهما:

وإنك لا تدري أبالمكث تبتغي نجاح الذي حاولـت أم تتسرع

وإنك لا تـدري أشيء تحبـه أمَ اخـر مما تكره النفس أنفع

القالي ٣: ١٠٥، المحتسب ١: ٢٨١، ٢٨٢، التبريزي ١: ٣٧٨، شرح التسهيل ٨٣: أ، ٨٨: ب، ابن مالك ١: ٩١، المغني ١: ١٦٠، التصريح ٢: ١٦، الأشموني ٢: ٢٢٤، السيوطي ١: ٤٣٦ - ٤٣٧، الهمع ٢: ٢٢، الدرر ٢: ١٥.

(٥) إذا، ظ.

(٦) هلكت، د.

«ويرجح[1] **نصبه على رفعه بالابتداء إن أجيب به استفهام بمفعول ما يليه»** نحو: زيداً ضربته، جواباً لـ(أيهم ضربت؟). ولا حاجة إلى قوله: (ما يليه)؛ لأنه لا يكون إلا كذلك، أي: لا يكون المشتغل عنه جواباً لاستفهام بمفعول إلا وذلك المفعول مفعول للفعل الذي يليه المشتغل عنه، وإلا فلا يكون المشتغل عنه جواباً لذلك الاستفهام، وقد فرضنا أنه جواب. **«أو بمضاف إليه مفعول ما يليه»** نحو: زيداً ضربت غلامه[2]، جواباً [«لـ(**غلام أيهم ضربت؟**)»].

وخرج بذكر المفعول في المسألتين ما يكون جواباً[3]] لقول القائل[4]: أيهم ضربته؟ أو غلام أيهم ضربته[5]؟ بالابتداء فيهما، فالرفع في: (زيد ضربته) المجاب به ذلك [أكثر منه[6]] في: (زيد ضربته) المقول ابتداءً؛ لأن فيه ما في ذلك من عدم مرجح التقدير وأمراً زائداً، وهو قصد تناسب الجواب والسؤال.

وهاهنا نكتة ينبغي التنبيه عليها، وهي[7] أن قولهم: (أيهم ضربته؟) دليل على بطلان قول الفارسي[8]: في قول الزبّاء[9]:

---

(١) ويترجح، د.

(٢) أهملت الغين في، د.

(٣) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(٤) الفاعل، د.

(٥) ضربت، ظ.

(٦) ساقط من، ز، ظ.

(٧) وهو، ز، ظ.

(٨) أهملت الفاء في، د.

(٩) الزباء بنت عمرو بن الظرب بن حسان (. . ـ ٣٥٨ ق هـ / . . . ـ ٢٨٥ م) أمها يونانية من ذرية كليوبطرة ملكة مصر. موصوفة بسعة المعرفة وبداعة الجمال والولع بالصيد، حكمت تدمر بعد موت أبيها أو زوجها، وكانت خاضعة للرومان، لكنها حاربتهم وقهرتهم، وشمل ملكها ما بين الفرات وبحر الروم وصحراء العرب وآسيا الصغرى، وحكمت مصر برهة. وفي نهايتها خلاف: فمؤرخو العرب يقولون: إنها قتلت جذيمة الوضاح ملك العراق فاحتال ابن أخته عمرو بن عدي حتى دخل قصرها، فابتلعت خاتماً مسموماً، ويقول مؤرخو الأفرنج إنها لما قهرت الامبراطور غاليانوس قاتلها الأمبراطور أورليانوس فأخذها أسيرة إلى رومية وهناك ماتت. الزركلي ٣: ٧١. وقال العيني: قالته الخنساء. ورجح القول بأن القائل الزباء.

مـا للجمـال مشيهـا وئيـدا[1] ....

لا يكون[2] (مشيها) ـ فيمن رفع ـ بدلاً من ضمير الظرف؛ لعدم ذكر الهمزة، لأنا نقول: لو أجري على ضمير الاستفهام ما أجري[3] على الاستفهام لامتنع[4]: (أيهم ضربته؟) رفعت (أيا) أو نصبتها[5]؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، فكذا يكون ضميره.

٢٥٢ وحل شبهته التي عرضت[6] له ـ وهي أن الظاهر عين[7] المضمر ـ أنه/ عينه في المعنى الذي هو به اسم، وهو المعنى الوضعي[8] لا التضمني[9] الذي هو به شبيه الحرف، وبه امتنع إعرابه؛ لأن الحرف يأتي بجيء الضمير، بدليل أن الحروف لا تفسر الضمائر، **«أو وليه فعل أمر»** أي: فعل يفهم منه معنى الأمر، فإضافة[10] الفعل إلى الأمر[11] بهذا الاعتبار، فخرج نحو: زيد[12] أسمع به ـ في التعجب ـ؛ لأنه ليس

---

(١) رويداً، ز، وبيدا، ظ، وبعده: عند من نسبه إلى الزباء:

(أجنـدلاً يحملـن أم حديـدا) ....

وبعده عند من نسبه إلى الخنساء:

أم صرفاناً بارداً شـديـدا أم الرجـال قمصـاً قعـودا

الأغاني ١٥: ٣٢٠، الميداني ١: ٢٤٦، شرح التسهيل ٨٢: ب، ابن مالك ١: ١١٨، المغني ٢: ٦٤٤، المقاصد ٢: ٤٤٨ ـ ٤٥١، التصريح ١: ٢٧١، الأشموني ٢: ٤٦، السيوطي ٢: ٩١٢ ـ ٩١٣، الهمع ١: ١٥٩، الدرر ١: ١٤١.

(٢) تكون، د.

(٣) جرى، ز، ظ.

(٤) لا امتنع، ز.

(٥) عطفت بالواو في، د.

(٦) عرفت، ز، ظ.

(٧) عن، ز، ظ.

(٨) أهملت الضاد في، د.

(٩) الضمنى، د، التضميني، ز، ظ، وما صنعت أولى.

(١٠) وإضافة، د.

(١١) الأمر إلى الفعل، د.

(١٢) زيدا، سمع، ز.

بمفهم[١] معنى الأمر. وشمل كلامه نحو: زيداً اضربه، ونحو: زيداً ليضربه عمرو؛ لأن لام الأمر ليست من أدوات الصدور، ونحو: الأولادَ يرضعن الوالدات، مما صورته صورة الخبر ومعناه الأمر، فالنصب راجح[٢] في الصور الثلاث. وشمل كلامه أيضاً الأمر المراد بها قبله الخصوص كبعض[٣] ما مر، أو العموم نحو: اللذين[٤] يأتيانك اضربهما، هذا مذهب سيبويه.

وزعم ابن بابشاذ[٥] وابن السِّيد[٦] أن الأمر الذي يراد بها قبله العموم يختار فيه الرفع استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾[٧] وقد مرَّ[٨] أن سيبويه لا يرى ذلك من هذا الباب، وأن الكلام جملتان. «**أو**» وليه فعل «**نهي**» نحو: زيداً لا تضربه. «**أو دعاء**» يشمل[٩] ثلاث صور كالأمر، نحو: زيداً رحمه الله[١٠]، أو ليجزه الله خيراً، أو أصلح اللهم شأنه.

وإنما رجح النصب حيث يليه فعل أمر أو نهي أو دعاء؛ لأن وقوع هذه الأشياء خبراً لمبتدأ قليل في الاستعمال، وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن لاختصاص الطلب بالفعل. «**أو ولي هو**» أي: الاسم المشتغل عنه «**همزة استفهام**» نحو: أزيداً ضربته؟ لأن الاستفهام في الحقيقة لمضمون الفعل، فيلاؤه لفظاً أو تقديراً[١١] لما يستفهم[١٢]

---

(١) بفهم، د.
(٢) أرجح، ز، ظ.
(٣) كما في بعض، ز، ظ.
(٤) الذين، ز، ظ.
(٥) أهملت الذال في، د، ظ، وثنيت الباء الثانية من تحت في، ز، وأهملت في، ظ.
(٦) أبو محمد عبدالله البطليوسي.
(٧) ﴿... جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٣٨ المائدة ٥.
(٨) في ص ٢٧٦.
(٩) ويشمل، ز، ظ.
(١٠) زاد في (د): (تعالى).
(١١) عطفت بالواو في، ز، ظ.
(١٢) يستقيم، ظ.

عن مضمونه[١] أولى، وقال[٢] الشارح[٣]: لأن الغالب فيها أن يليها الفعل.

واحترز بقوله: (أو ولي[٤] هو) [من[٥]] أن تليه الهمزة، فيجب الرفع نحو: زيد أضربته[٦] وبالهمزة عن غيرها من أدوات الاستفهام لوجوب النصب بعدها كما سبق.

«أو» ولي هو أيضاً «حرف نفي» لنظير[٧] ما قدمناه في تعليل أولوية[٨] همزة الاستفهام بالفعل. «لا يختص» صفة لـ(حرف[٩] نفي)، فشمل (ما) و(لا) و(إن)، نحو: ما زيداً لقيته، ولا زيداً ضربته ولا عمراً، وإن زيداً ضربته، واحترز بذلك عن: (لم) و(لمّا) و(لن)؛ لأن كلاً[١٠] منها[١١] حرف نفي مختص بالفعل، فلا يليها الاسم إلا في الضرورة كقوله[١٢]:

ظننت[١٣] فقيراً ذا غنى ثم نلته   فلمْ ذا رجاء ألقه[١٤] غير واهب[١٥]

«أو» ولي [هو[١٦]] أيضاً «حيث» نحو: حيث زيداً تلقه[١٧] فأكرمه[١٨]؛ لأن في

---

(١) أهملت الضاد في، ظ.
(٢) فقال، ز، ظ.
(٣) ابن قاسم.
(٤) وأولى، ظ.
(٥) ليست في، د.
(٦) أزيداً ضربته، ز، ظ، وهو وهم.
(٧) كنظير، ظ.
(٨) أولوته، د.
(٩) بحرف، ز.
(١٠) كل، د.
(١١) منهما، ظ.
(١٢) لا يعرف.
(١٣) أهملت الظاء في، د.
(١٤) كسرت الهمزة في، ظ، ولا وجه له.
(١٥) شرح التسهيل ٨٨: ب، المغني ١: ٣٠٨، السيوطي ٢: ٦٧٩.
(١٦) سقطت من، ز، ظ.
(١٧) أهملت التاء في، د.
(١٨) أكرمه، ز، ظ.

(حيث) معنى المجازاة. «أو» ولي هو أيضاً «عاطفاً على جملة فعلية تحقيقاً أو تشبيهاً [١]» وهذا التقسيم للعاطف، وكان الأولى ذكره إلى جانبه؛ لئلا يتوهم رجوعه إلى قوله: (جملة فعلية)، فمثال ما ولي العاطف على الفعلية تحقيقاً: قام [٢] زيد وعمراً كلّمته، قال تعالى: ﴿فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ، وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ﴾ [٣]، ومثال ما ولي العاطف على الفعلية تشبيهاً: أتيت القوم حتى زيداً مررت به، وضربت القوم حتى زيداً ضربت أخاه، وذلك لأن (حتى) إنما يعطف بها المفرد لا الجملة، فهي هنا حرف ابتداء، ولكن لما وليها - في اللفظ - بعض ما قبلها أشبهت العاطفة فأعطي تاليها ما أعطي تالي الواو، وليس [٤] الغرض من ترجيح نصب ما بعد العاطف إلا تعادل اللفظ ظاهراً؛ فلذلك ترجح بعد (حتى) هذه.

قال المصنف في الشرح [٥]: فإن قلت ضربت القوم حتى زيداً ضربته، فالأجود أن تنصب زيداً [٦] بمقتضى العطف، وتجعل [٧] (ضربته) تأكيداً [٨] انتهى [٩].

فإن قلت: ما هو المؤكد؟ قلت: ضرب زيد الثابت له بقضية العطف، فهو مؤكد [١٠] لبعض ما أفهمه الكلام السابق.

على أن بعضهم اعترض على المصنف [١١] في جعل الجملة تأكيداً بأنه [١٢] إذا دار

---

(١) تشبها، ز.

(٢) نحو قام، د، ووجود (مثال) يغني عن هذه الزيادة.

(٣) ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا .. وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ٣٦، ٣٧، الفرقان ٢٥.

(٤) ليس، د.

(٥) على التسهيل ٨٨: ب.

(٦) ينتصب زيد، ز، ظ.

(٧) ويجعل، ز، ظ.

(٨) تأكيد، ز.

(٩) انتهى، ز، ظ.

(١٠) تأكيد، ز، ظ.

(١١) المصـ، د، ظ، وهو دأب الأول أما الثاني فلا.

(١٢) فإنه، د.

٢٥٣ الأمر بين حملها على التأسيس أو التأكيد، كان جعلها للتأسيس أولى / وههنا[١] أمكن كونها تأسيسية[٢] بأن تجعل[٣] نصب زيد من باب الاشتغال. «[أو[٤]] **كان[٥] الرفع يوهم وصفاً مخلاً**». كما إذا أردت - مثلاً - أن تخبر[٦] أن كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين ديناراً وأنك لم تملك أحداً منهم إلا بشرائك أنت بهذا الثمن، فقلت: كل واحد من مماليكي اشتريته [بعشرين[٤]] بنصب (كل)، فهو نص في المعنى المقصود؛ لأن التقدير: اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين، فلو رفعت لفظ (كل) احتمل أن يكون (اشتريته) خبراً له، [وقولك: (بعشرين) متعلقاً به، أي كل [واحد[٧]] منهم مشترًى بعشرين، وهو [المعنى[٨]] المقصود، واحتمل أن يكون (اشتريته) صفة لكل واحد، وقولك: (بعشرين) هو الخبر، أي كل من اشتريته من مماليكي[٩] فهو بعشرين[١٠]، فرفعه - إذن - مطرق[١١] لاحتمال[١٢] الوجه الثاني الذي هو غير مقصود، ومخالف للوجه الأول؛ إذ ربما يكون لك على[١٣] الوجه الثاني من اشتراه لك غيرك بعشرين أو بأقل [منها[٧]] أو بأكثر، وربما يكون لك منهم جملة بالهبة

---

(١) وهنا، د.

(٢) تأسيسه، د، ز.

(٣) يجعل، د.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) كون، ز، ظ.

(٦) يخبر، ز.

(٧) سقطت من، ز، ظ، والرضي.

(٨) ليست في، د.

(٩) المماليك، د.

(١٠) جاء بعد هذه الكلمة في شرح الكافية ما يأتي: (فالمبتدأ - إذن على التقدير الأول - أعم، لأن قولك: (كل واحد من مماليكي) أعم ممن اشتريته، ومن (اشترى لك)، ومن حصل لك منهم بغير المشترى من وجوه التملك، والمبتدأ على الثاني لا يقع إلا على من اشتريته أنت) فرفعه. . . . الخ.

(١١) كذا في (د) والرضي، وفي (ز، ظ) مطرف.

(١٢) احتمال، د.

(١٣) على هذا، ز، ظ.

والوراثة وغير ذلك، وكل[1] هذا خلاف مقصودك، فالنصب - إذن - أولى؛ لكونه نصًا في المعنى المقصود، والرفع محتمل له ولغيره. كذا في شرح الحاجبية[2] للرضي الاستراباذي. ومثل الشارح[3] تبعاً للمصنف وابن الحاجب وغيرهما للمسألة بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَهُ بِقَدَرٍ﴾[4].

قال الرضي[5]: وهذا المثال المورد من الكتاب العزيز لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا، سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة، فلا يصح - إذن - التمثيل؛ وذلك لأن مراده تعالى بـ(كل شيء) كل مخلوق، نصبت (كل)[6] أو رفعته، سواء[7] جعلت (خلقناه) صفة مع الرفع أو خبراً عنه، وذلك أن قوله [تعالى[8]] ﴿خلقنا كل شيء بقدر[9]﴾ لا يريد به [تعالى][8]: خلقنا كل ما يقع عليه[10] اسم (شيء)؛ لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية، ويقع على[11] [كل واحد منها][8] اسم (شيء)، فـ(كل شيء) - في هذه الآية - ليس كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[12]؛ لأن معناه أنه قادر على ممكن غير متناه، فإذا تقرر هذا قلنا: إن معنى ﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَهُ بِقَدَرٍ﴾[4] - على أن (خلقناه) هو الخبر - كل مخلوق بقدر، وعلى

---

(١) كل، د.
(٢) الكافية لابن الحاجب ١: ١٧٤ - ١٧٥، من أول كلامه بعد المتن.
(٣) ابن قاسم.
(٤) ٤٩ القمر ٥٤.
(٥) في شرح الكافية ١: ١٧٥.
(٦) كلا، ز، ظ.
(٧) وسواء. الرضي.
(٨) سقطت من، ز، ظ والرضي.
(٩) أنت على علم بأن هذا ليس لفظ الآية، ففي إسناده إليه تعالى تسامح في غير محله.
(١٠) به، د.
(١١) عليها، ز، ظ.
(١٢) ﴿قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ . . . ﴾ ٢٩ آل عمران ٣، وتكررت في الآيات ٢٨٤ البقرة ٢: ١٧، ١٩، ٤٠ المائدة ٤١ الأنفال ٨، ٣٩ التوبة ٩، ٦ الحشر ٥٩.

أن (خلقناه) صفة، كل شيء مخلوق كائن بقدر، والمعنيان واحد؛ إذ لفظ (كل شيء) ـ في الآية ـ مختص بالمخلوقات، سواء كان (خلقناه) صفة له أو خبراً، وليس مع التقدير[١] الأول أعم منه مع التقدير الثاني، كما كان في مثالنا[٢] هذا كلامه.

«وإن ولي العاطف [جملة][٣] ذات وجهين ـ أي اسمية الصدر، فعلية العجز ـ استوى الرفع والنصب مطلقاً» وذلك نحو: زيد قام، فهذه جملة ذات وجهين؛ لأنها من قبل تصدرها بالمبتدأ اسمية، ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعموله فعلية. قاله[٤] في شرح الكافية.

قيل: وإنما احتاج[٥] إلى تفسير ذات الوجهين بما ذكره؛ لأنها[٦] قد يراد بها الكبرى مع الصغرى التي في ضمنها، والصغرى[٧] أعم من أن تكون[٨] اسمية: كـ(أبوه قائم) من قولك: (زيد أبوه قائم)، أو فعلية: كـ(قام أبوه) من قولك: (زيد قام أبوه). فإذا[٩] ولي العاطف جملة ذات وجهين بالتفسير الذي ذكره المصنف، ووقع بعد العاطف اسم كما في قولك: زيد قام وعمرا أكرمته، استوى [فيه[١٠]] الرفع والنصب؛ لأن هذه الجملة ـ بالنظر[١١] إلى صدرها ـ اسمية، فيترجح الرفع؛ لتشاكل

---

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) وهو: (كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين).

(٣) ليست في، د.

(٤) قال، د، ز، ظ، وهو خطأ أصلحته؛ لأن الكلام الآتي بعده ليس في شرح الكافية للرضي وابن مالك، ولكن ما قاله بصدد الجملة ذات الوجهين موجود بنصه في شرح الكافية لابن مالك (١: ٢٢١) وها هو ذا بنصه: (فإن كان الفعل الذي في الجملة الأولى خبر مبتدأ سميت ذات وجهين؛ لأنها من قبل تصديرها بالمبتدأ اسمية، ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعموله فعلية).

(٥) اشار، د.

(٦) لأنه، ز، ظ.

(٧) الصفرى، ظ.

(٨) يكون، ز، ظ.

(٩) فاذ، ز، ظ، بإهمال الذال في، ز.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) بالنسبة، د.

الجملتين في الاسمية، وبالنظر إلى عجزها فعلية، فيترجح النصب، لتشاكل الجملتين في الفعلية؛ فإن رجحت قرينة الرفع بالأصل الذي هو السلامة من التقدير و الحذف، عورض بأن النصب مرجح بقرب قرينته[١].

واعترض بأن هذه المعارضة غير مستقيمة، فإنا لا نسلم البعد على تقدير الرفع، وإنما يكون كذلك أن لو عطفت مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الأولى [فأما[٢] إذا كانت الجملة الثانية برأسها معطوفة على الجملة الأولى[٣]] فلا يتحقق بعد أصلاً.

قال نجم الدين سعيد[٤]: اللهم إلا أن يقال بتقدير النصب يتعين القرب، وبتقدير الرفع لا يتعين؛ لجواز أن يكون ـ حينئذ ـ من عطف المفردات.

قلت: وفيه نظر.

ومعنى قوله: (مطلقاً) أي: سواء كان ما بعد العاطف لا يصلح جعله خبراً، نحو: زيد قام وعمراً/ أكرمته، كما مر، فإن (أكرمته) لا يصلح أن يكون خبراً عن (زيد) لعدم الرابط ـ أو كان مما يصلح جعله خبراً، نحو: هند قامت وعمراً أكرمته في دارها. **«خلافاً للأخفش [ومن وافقه[٥]] في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبراً»** كما في المثال الأول. ٢٥٤

قلت: وهذا ظاهر كلام[٦] سيبويه، فإنه قال[٧]:ـ [في[٥]]:ـ ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ، وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾[٨] إن النصب مثله[٩] في (زيد

(١) قرينه، ز، ظ.
(٢) وأما، ظ.
(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.
(٤) مرَّ ذكره في ٣: ٧٦.
(٥) ليست في، د.
(٦) قول، ز، ظ
(٧) في كتابه ١: ٧٤، ولكن لم يقل ذلك في الآيتين اللتين ساقهما الشارح ـ رحمه الله ـ وإنما ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ ٤٩ القمر ٥٤.
(٨) ﴿... مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ ٣٨، ٣٩ يس ٣٦.
(٩) في مثله، ظ.

ضربته). وأما الفارسي فجعله محمولاً على الجملة الصغرى.

وإنما رجح الأخفش ومن وافقه الرفع؛ لأن العطف عندهم على الفعلية ممتنع، فتعين كونه على الاسمية، فلزم تخالف المتعاطفين إن نصبت[١] فضعف[٢] النصب وترجح[٣] الرفع لوجود المناسبة، وعلى هذا فالرفع [صار[٤]] هنا أرجح منه في قولك ابتداء: زيد ضربته، فإنه مطلوب للتناسب[٥]؛ ولعدم طالب الفعل. **«ولا أثر للعاطف إن وليه (أمّا)»**. لأنها من أدوات الصدر فتبطل[٦] حكم العاطف، فلا ينظر إلى ما قبلها، بل يكون للاسم[٧] بعدها [ماله[٤]] مفتتحاً به، فلا يرجح النصب بعد الفعلية، نحو: جاء زيد، وأما[٨] عمرو فأكرمته، ولا يستوي الوجهان بعد ذات الوجهين، نحو: زيد أكرمته وأما عمرو فأهنته، بل يترجح الرفع فيهما.

قال ابن هشام في المغني[٩]: ويجب[١٠] تقدير العامل بعد الفاء وقبل[١١] ما دخلت عليه، لأن (أمّا) نائبة عن الفعل، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل.

قلت: لا نسلم أنها نائبة[١٢] عن شيء[١٣] [أصلاً، ولو سلم كونها نائبة[١٢] عن شيء كما ذهب إليه بعضهم][٤]، فإنما[١٤] هي نائبة[١٢] عن جملة الشرط بأسرها لا عن

---

(١) نصب، د.

(٢) أهملت الضاد في، د، ز.

(٣) ورجح، ز، ظ.

(٤) ليست في، د.

(٥) التناسب، د.

(٦) فيبطل، ز، ظ.

(٧) الاسم، د.

(٨) فأما، ز، ظ.

(٩) ١ : ٦٠.

(١٠) يجب، ز، ظ.

(١١) قبل، د.

(١٢) ثنيت الباء من تحت في، ظ.

(١٣) الفعل، د.

(١٤) وإنما، د.

فعله فقط، فلم يجاور[1] الفعل فعلاً ولا نائباً[2] عن فعل، نعم: يمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء؛ لأنه لا يفصل بينها وبين (أما) بأكثر من جزء واحد.

«وابتداء المسبوق باستفهام أولى من نصبه إن ولي فصلاً[3] بغير ظرف أو شبهه، خلافاً للأخفش» وذلك نحو: أأنت زيد تضربه؟؛ فلو قال: (بهمزة استفهام) لكان أحسن، ولو قال: (ولي فاصلاً غير ظرف أو شبهه) لكان أقرب إلى الفهم، وأقرب إلى حقيقة الكلام.

قال في الشرح[4]: فسيبويه أبطل حكم الاستفهام لبعده عن الفعل ولم يبطله الأخفش، وعنده أن (أنت) فاعل بفعل مقدر، تقديره: أتضرب؟، و(زيداً) منصوب به. والمسألة مشكلة، وأكثر الناس جعلوها خلافية بين سيبويه والأخفش، كما هو ظاهر كلامهما، وأن سيبويه لا يجيز ما قاله الأخفش من اختيار النصب على الرفع، ثم اختلفوا في وجه الاعتراض على الأخفش:

فقال ابن ولاد: الاشتغال لا يكون بالنظر إلى الاسمين أصلاً، وكلام الأخفش يقتضي أنه بالنظر إليهما.

وقال أبو جعفر بن مضاء[5]: وجه ذلك أن العامل ـ وهو (تضرب) ـ يصير طالباً لمعمولين، وهما: (أنت) و(زيداً)، ولا يقوى المفسّر هذه القوة. وهذا هو الأول أو قريب منه.

وقال[6] ابن خروف: وإنما منع سيبويه مما ذهب إليه الأخفش مادام (أنت) مبتدأ،

---

(١) أعجمت الراء في، ز، ظ.

(٢) ثنيت الباء من تحت في، ظ.

(٣) فاصلاً، د، ز، ظ.

(٤) على التسهيل ٨٩: أ.

(٥) أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن سعيد اللخمي (٥١٣ ـ ٥٩٢ هـ/١١١٩ ـ ١١٩٥م). قاض من أهل جيان، ومولده بقرطبة. له براعة في الحديث والأصول. موصوف بالذكاء، وله حظ من العربية. أخذ عن: ابن الرماك، عبدالحق بن عطية، القاضي عياض، وعنه: ابنا حوط الله، أبو الحسن الغافقي. ألف: المشرق في إصلاح المنطق ـ نحو ـ الرد على النحويين ـ ط، تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان. البلغة ٢١ ـ ٢٢، البغية ١: ٣٢٣.

(٦) قال، ز، ظ.

وكذا يقول الأخفش لو سئل عنه، فأما إذا جعل فاعلاً بالمحذوف الذي يفسره[١] المذكور فلا يمنعه سيبويه أصلاً.

فإذا تحققت هذا علمت أن لا خلاف أصلاً، وبيانه: أن (أنت) يحتمل أن يكون مبتدأ ـ وهو الوجه الأضعف ـ ولا[٢] ينكر هذا سيبويه ولا الأخفش، فيجوز ـ حينئذ[٣] ـ فيما بعده النصب مرجوحاً والرفع راجحاً؛ إذ لا أثر في رفع ذلك لتقدم المبتدأ المتصل بهمزة الاستفهام، ويحتمل أن (أنت) فاعل بفعل مقدر يفسره المذكور، فيجب ـ حينئذ ـ نصب (زيد) بذلك الفعل المقدر؛ لأنه مفعوله[٤]، وهذا هو الذي قاله الأخفش، وكأن سيبويه أراد التنبيه على أن الاستفهام المفصول بغير ظرف أو شبهه لا أثر له في ترجيح النصب، ففرض المسألة على الوجه الأضعف، ولم يذكر الوجه الأحسن، اعتماداً على ما هو المقرر من أن الهمزة يختار معها الفعل، وكأن الأخفش إنما ذكر الوجه[٥] الآخر على جهة التتميم لا على جهة الاعتراض، فلا خلاف[٦] بينهما حينئذ.

فإن قيل: الأخفش قال: النصب أجود. وذلك يعطي أن الرفع جائز [على[٧]] جعل (أنت) فاعلاً، والفرض أنه ممتنع.

فالجواب[٨]: أن معنى قوله: النصب أجود. أن وجه النصب أجود، أي الوجه المؤدي إلى نصب (زيد) على اللزوم أجود من الوجه/ المؤدي إلى رفعه[٩] على الاختيار. ٢٥٥
كذا[١٠] أجاب الشلوبين، وهو كلام حسن، ولكنه مخالف لما في المتن.

---

(١) تفسره، د.
(٢) فلا، ز.
(٣) عنده، د.
(٤) مفعول، د.
(٥) هذا الوجه، ظ.
(٦) اختلاف، د.
(٧) سقطت من، ز، ظ.
(٨) والجواب، د.
(٩) جُرّت باللام في، ز، ظ.
(١٠) وكذا، د.

واحترز بقوله: (بغير ظرف أو شبهه) من أن يكون الفصل بأحدهما نحو: أكلّ يوم زيداً تضربه[١]؟، ونحو: أفي الدار عمراً لقيته[٢]؟، فيكون حكم الاستفهام باقياً فيترجح النصب، لتوسعهم في الظرف والجار والمجرور.

«**وكذا ابتداء المتلوّ بـ(لم) أو (لن) أو (لا)**» أولى من نصبه «**خلافاً لابن السِّيد**». البَطَلْيوسي، فإنه يقول: إن النصب في: زيداً[٣] لم أضربه، وعمراً[٤] لن أهينه، وبكراً[٥] لا أكلمه، راجح[٦] على الرفع، وهو ضعيف؛ لأن النفي المتأخر لا أثر له، وكان ينبغي لابن السيد أن يزيد (إن) و(لمّا).

«**وإن عُدِمَ المــانــع**» من النصب، لأن الكلام فيه «**والموجب**» للنصب «**والمرجح**» له «**والمسوّي**» بينه وبين الرفع «**رجح الابتداء**» نحو: زيد ضربته؛ لأنه[٧] لا إضمار فيه، بخلاف النصب. «**خلافاً للكسائي في ترجيح نصب تالي ما هو فاعل في المعنى، نحو: أنا زيد ضربته، وأنت عمرو كلمته**».

وضـابط المسألة: أن يقع الاسم بين اسمين لمسمىً واحد وثانيهما فاعل الفعل المشغول، فلعل وجه ترجيح النصب [أنه[٨]] يقول: إن المتأخر فاعل معنىً وصناعة والمتقـدم[٩] فاعـل معنى فقط، وهمـا لمسمى واحـد، فينبغي أيضاً أن يكون فاعلاً صناعة، وعلى هذا فيكون المقدر فعلاً [مثله[٨]] رافعاً له، وناصباً لما بعده، وتكون المسألة من الاشتغال عن الاسمين كما قال الأخفش في: أأنت زيداً تضربه؟ وعلى ذلك فالتقدير[١٠]: ضربت زيداً ضربته ثم حذف (ضرب) وحده فانفصل الضمير؛ لا

---

(١) تضرب، ز، ظ.
(٢) تهينه، د.
(٣) زيد، د.
(٤) وعمرو، د.
(٥) وبكر، د.
(٦) وراجح، ز، ظ.
(٧) لا أنه، ز.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) أهملت التاء في، د.
(١٠) أهملت التاء في، د.

أن[١] التقدير: أنا ضربت زيداً ضربته، فحذف الفعل والفاعل معاً وبقى المفعول، فيكون[٢] (أنا) حينئذ مبتدأ.

وقد علم أن مسائل الباب خمسة أقسام: واجب النصب وراجحه وراجح الرفع وما يستوى[٣] فيه الأمران، فهذه أربعة أقسام أشار المصنف إليها هنا إجمالاً، والقسم الخامس واجب الرفع وهو ما فصل بينه وبين فعله شيء لا يعمل ما بعده فيما قبله على ما سبق أول الباب[٤].

وذكر المصنف [رحمه الله تعالى[٥]] في غير التسهيل[٦] أن من المواضع التي يجب فيها الرفع ما يقع بعد (إذا) الفجائية، و(ليتما) كقولك: أتيت فإذا زيد يضربه عمرو، وليتما بشر زرته.

قال[٦]: فلو نصبت (زيداً) أو (بشراً) لم يجز؛ لأن (إذا) المفاجأة لا يليها فعل ظاهر ولا مضمر، وإنما يليها مبتدأ أو خبر[٧] مبتدأ، أو (أنّ)[٨] المفتوحة المؤولة[٩] بمبتدأ أو (إن) المكسورة؛ لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ وخبر، فلو نصب[١٠] الاسم بعدها لكانت الجملة التي تليها[١١] فعلية، وذلك مخالف لاستعمال العرب، وقد غفل عن هذا كثير من النحاة، فأجاز النصب في [نحو[١٢]]: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، ولا

---

(١) لأن، ز، ظ، والصواب ما اخترت.

(٢) ويكون، ز، ظ.

(٣) استوي، د.

(٤) راجع، ص ٢٧٦.

(٥) ساقط من، ز، ظ.

(٦) في شرح الكافية ١: ٢١٥ - ٢١٦.

(٧) خبراً، ز.

(٨) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(٩) الماولة، ز.

(١٠) نصبت، د.

(١١) يليها، د، ز.

(١٢) ليست في، د.

سبيل إلى جوازه، وكذلك (ليت[1]) المقرونة بـ(ما)، [لا][2] يليها فعل ولا معمول فعل؛ لأن (ما) حين قرنت بها لم تزل[3] اختصاصها بالأسماء؛ فلهذا ساغ[4] فيها وحدها الإعمال وترك[5] الإعمال، فإعمالها لبقاء اختصاصها، وترك إعمالها لإلحاقها بأخواتها، فلو نصبت[6] الاسم المذكور بعدها بفعل مضمر لكان ذلك تركا لاختصاصها بالأسماء، وهو خلاف كلام العرب انتهى.

[قلت[7]]: النصب على الاشتغال في الاسم الواقع بعد (إذا) الفجائية فيه ثلاثة أقوال.

قيل: يجوز مطلقاً، وهو ظاهر كلام سيبويه، وعليه مشىٰ ابن الحاجب، لكنه ـ مع اعترافه وتصريحه بأن (إذا) المفاجأة يلزم المبتدأ بعدها ـ مشكل.

وقيل: يمتنع[8] مطلقاً، وهو الظاهر[9]؛ لأن (إذا) الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية، وعليه مشىٰ المصنف.

وقال الأخفش: ـ وتبعه ابن عصفور ـ يجوز[10] في نحو: فإذا زيد قد ضربه عمرو، ويمتنع بدون (قد).

ووجّهه ابن هشام: بأن التزام الاسمية مع (إذا) هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا قرنت[11] بـ(قد[12]) يحصل[13] الفرق بذلك؛ إذ لا

---

(١) ليث، د.
(٢) ليست في، ظ.
(٣) أهملت الزاي في، د.
(٤) شاع، ز، ظ.
(٥) وتركت، د.
(٦) نصبت، د.
(٧) ليست في، ز.
(٨) تمتنع، د.
(٩) ظاهر، د.
(١٠) أهملت الياء والجيم في، د.
(١١) اقترنت، د.
(١٢) بعد، د.
(١٣) تحصل، ز.

تقترن[1] الشرطية بها.

«**وملابسة الضمير بنعت**» نحو: زيداً أكرمت رجلاً يحبه، أو عطف بيان نحو: زيداً ضربت عمراً أخاه، على أن يقدر[2] أخاه عطف بيان، فيجوز لك رفع (زيد) ونصبه، فإن[3] قدرته بدلاً بطلت المسألة نصبت أو رفعت، وعلى هذا فكان حق المصنف أن يقول: (أو عطف بيان). «**أو معطوف بالواو**» نحو: زيداً ضربت عمراً وأخاه. / «**غير معاد معه العامل**» كما مثلنا، واحترز من أن يكون العطف[4] بغير[5] الواو، نحو: زيد[6] أكرمت عمراً فأخاه، أو ثم أخاه، ومن أن[7] يعاد العامل مع الواو، نحو: زيد[6] ضربت [عمراً[8]] وضربت أخاه، فيمتنع[9] [في[8]] المسائل. ٢٥٦

قلت: العطف في هذه المسألة الأخيرة من [باب[10]] عطف الجمل، فلا يصدق أن الاسم ـ حينئذ ـ معطوف بالواو، فما هذا الاحتراز[11]!!. «**كملابسته**»[12] أي: كملابسة الضمير «**بدونها**» أي: بدون النعت وعطف النسق المذكورين [يعني[8]] فيجوز التركيب معها كما يجوز إذا كان الضمير ملابساً بالإضافة، نحو: زيداً ضربت أخاه.

وإنما اختصت مسألة النسق بالواو؛ لأنها لمطلق الجمع، فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير.

---

(١) يقترن، ز.
(٢) على تقدير، د.
(٣) وإن، ز، ظ.
(٤) المعطوف، ظ.
(٥) أهملت الباء في، د.
(٦) زيداً، د.
(٧) وأن من، ز.
(٨) ليست في، د.
(٩) فتمتنع، ز، ظ.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) زاد في، ز، ظ. (ملابسته).
(١٢) كملابسة، ز، ظ، م.

وإنما اشترط أن لا يعاد العامل، لأنها ليست للجمع في الجمل، بل في المفردات؛ ولهذا منعوا: الزيدان يقوم ويقعد، وأجازوا قائم وقاعد.

ووقع في القصريات[١]: أن سيبويه يمنع النصب في زيد ضربت عمراً وضربت أخاه وبعض أصحابنا يجيزه إن قدرت الجملة الثانية تأكيداً للأولى، ولم يقدرها سيبويه تأكيداً[٢]، بل معطوفة ألبتة، ولا يجوِّز سيبويه الابتداء؛ لأنه لم يعد إلى المبتدأ ضمير من الجملة المخبر بها عنه. **«وكذا الملابسة بالعطف في غير هذا[٣] الباب»**. الذي نحن فيه، وهو باب الاشتغال، والمراد بغيره [باب[٤]] الصفة[٥] والحال والخبر والصلة[٦]، تقول[٧]: مررت برجل قائم زيد وأخيه، وجاء زيد ضاحكاً عمرو وأخوه، [وزيد قائم عمرو وأخوه[٤]]، وجاء الذي قام بكر وأخوه[٨]، فلو كررت العامل أو عطفت بغير الواو لم يجز.

«ولا يمتنع نصب» الاسم **«المشتغل [عنه[٤]] بمجرور حقّق»** ذلك المجرور **«فاعلية ما علق عليه[٩]، خلافاً لابن كيسان»**. نحو: زيد ظفرت به على عمرو، فـ(زيد) قد اشتغل عنه بالضمير المجرور، وهذا المجرور محقق لفاعلية (زيد) الذي علق عليه؛ وذلك لأن الباء للسببية، والمعنى ظفرت بسببه، فـ(زيد) هو الذي أظفر، [أي: زيد أظفرني[٤]] على عمرو، فهل رعاية هذا المعنى تمنع[١٠] من نصب زيد المشتغل عنه كما يمتنع نصبه[١١] فيما هو بمعناه أوْ لا؟ فابن كيسان قال

---

(١) لأبي علي الفارسي.
(٢) توكيداً، ز، ظ.
(٣) ذات، ز.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) بالصفة، ز.
(٦) وضعت هذه الكلمة بين (الصفة) و (الحال) في، د.
(٧) يقول، ز.
(٨) وأبوه، ز، ظ.
(٩) به، ز، ظ، م، وكلامه الآتي يؤكد ما اخترنا.
(١٠) يمنع، ز، ظ.
(١١) نصب، ز، ظ.

بالأول، والجماعة قالوا بالثاني.

قيل: وهذا فرغ من أصل كبير[1] اختلف النحاة فيه، وهو أنه هل يشترط انتصاب المشتغل عنه والسببي من جهة واحدة أو لا يشترط ذلك، فيجوز أن يكون المشتغل عنه منصوباً من وجه مخالف للوجه الذي انتصب السببي منه؟ وعدم الاشتراط هو الصحيح، ويعضده نقل الأخفش عن العرب أنهم يقولون: أزيداً جلست عنده؟ فـ(زيداً)[2] منصوب على أنه مفعول به، والسببي منصوب على أنه مفعول فيه، فاختلفت[3] جهتا[4] النصب، ولم يبالوا بالاختلاف، والفرع الذي ذكره المصنف من هذا الأصل:

وبيانه أن الباء في المثال للسببية، فالمجرور بها مفعول من أجله، وانتصاب (زيد) على أنه مفعول به، فاختلفت[3] جهتا الاقتضاء.

«وإن رفع المشغول شاغله لفظاً» نحو: زيد قام، **«أو تقديراً»** نحو: زيد غضب عليه، ويشمل قوله[5]: شاغله الضمير كما مثلنا، والسببي نحو: زيد قام أبوه، وزيد غُضِبَ على أبيه. **«فحكمه في تفسير رافع الاسم [السابق[6]] حكمه في تفسير ناصبه»** وكان حقه أن يقول: حكم ناصب الضمير في تفسير ناصب الاسم السابق، وإلا[7] فكلامه[8] يقتضي أن الرافع[9] هو الناصب، وحينئذٍ فتكون[10] أقسام هذا النوع خمسة:

---

(١) كثير، ز، ظ.

(٢) فزيد، ز، ظ.

(٣) فاختلف، ظ.

(٤) جهة، د.

(٥) قول، ز.

(٦) ليست في، د.

(٧) والآن، د.

(٨) كلامه، د.

(٩) الرفع، ظ.

(١٠) يكون، د، ز.

الأول: ما يجب رفعه على الابتداء، وذلك عند وجود مانع من الموانع المذكورة [أول الباب[1]]، نحو: زيد ما قام.

الثاني: ما يجب رفعه بفعل مقدر، وذلك في كل موضع وجب فيه النصب في النوع الأول، نحو: إن زيد قام فأكرمه.

الثالث: ما يرجح[2] رفعه بفعل مقدر على رفعه بالابتداء، وذلك في كل موضع ترجح[3] فيه النصب في النوع الأول، نحو: أزيد قام؟.

الرابع: ما يستوي فيه الأمران، وذلك بعد ذات الوجهين، نحو: زيد قام وعمرو قعد.

الخامس: [ما[4]] يرجح[5] رفعه بالابتداء على رفعه بفعل مقدر، وذلك عند فقد المانع والموجب والمرجح للفاعلية والمسوّي[6]، نحو: زيد قام، كذا مثله المصنف[7].

٢٥٧ قال الشارح[8]: وفيه نظر؛ لأن المعروف أن شرط تقدير الفعل/ في هذا النوع وجود طالب للفعل[9] لزوماً أو اختياراً، وهو مفقود هنا، ولا يعلم من أجاز رفعه على

---

(١) ليست في، د.

(٢) ترجح، د.

(٣) يرجح، ز.

(٤) سقطت من، د، ز، ظ، وتناسق الأقسام يقتضيها.

(٥) ترجيح، ز، ظ.

(٦) والمستوي، د، والمسري، ز.

(٧) لم أجد هذا المثال في شرح التسهيل ٨٩: ب حيث تحدث عن هذه المسألة، بل لم يذكر هذا القسم، أعني ما يترجح رفعه بالابتداء على رفعه بالفاعلية، وإليك ما قال: (وإذا كان المشغول رافعاً لشاغله لفظاً أو تقديراً فسر رافعاً لصاحب الضمير، وينقسم ذلك الرفع إلى: واجب وراجح ومرجوح ومساو، كما انقسم النصب، فمثال الواجب: رفع (زيد) في قولك: إن زيد قام قمت، ومثال الراجح رفعه نحو قولك: أزيد قام؟، ومثال المرجوح رفعه في نحو: زيد قام، ومثال المساوي رفعه في نحو: أنا قمت وزيد قعد). هذا كلامه، ومن الواضح أنه يقارن بين الرفع على الفاعلية والابتداء، ولكنه لم يصرح.

(٨) الحسن بدر الدين المعروف بابن قاسم.

(٩) الفعل، د.

الفاعلية إلا أبو القاسم بن العريف[١].

قلت: زاد غيره: المبرد، وينبغي أن يزاد الكوفيون؛ لأنهم قائلون بجواز تقديم الفاعل على رافعه، فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم.

«**ولا يجوز - في نحو: أزيد ذُهب به؟ -**» وهو[٢] من أمثلة سيبويه، ومثله: أزيد غُضِب عليه، وأعمرو انطُلق به؟. «**الاشتغال بمصدر منوي، ونصب صاحب الضمير، خلافاً للسيرافي وابن السراج**». فإنهما أجازا[٣] ذلك فجعلا[٤] النائب عن الفاعل ضمير[٥] مصدر الفعل المذكور، أي أزيداً ذُهب الذهاب [به[٦]]، فيكون المجرور في محل النصب، فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط، وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله.

وقول المصنف: (الاشتغال) عبارة موهمة في هذا الباب أن الفعل اشتغل بضمير المصدر عن نصب الاسم السابق، وليس كذلك، فصواب العبارة أن يقول: إسناد الفعل إلى ضمير المصدر. فمراده الاشتغال عن الإسناد إلى الضمير[٧] المجرور بالإسناد إلى ضمير المصدر.

وقوله: (ونصب صاحب الضمير)، أي: الضمير المجرور.

وقوله: (بمصدر [منوي[٦]])، حق العبارة: بضمير المصدر المنوي، لأن المنوي

---

(١) الحسين بن الوليد بن نصر (... - ٣٩٠هـ / ... - ١٠٠٠م). عالم بالعربية والأدب، من أهل الأندلس. رحل إلى مصر ثم عاد ومات في طليطلة. أخذ عن: ابن القوطية، وأبي طاهر الذهلي، وابن رشيق، له: شرح على الجمل، وكتاب رد فيه على النحاس مسائل من كتابه الكافي. معجم الأدباء ١٠: ١٨٢ - ١٩١، البلغة ٧١ - ٧٢، البغية ١: ٥٤٢ - ٥٤٣.

(٢) هو، د.

(٣) أجازوا، د.

(٤) وجعلوا، د.

(٥) أهملت الياء في، ز.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ضمير، ز، ظ.

ضمير المصدر لا المصدر.

«وقد يفسّر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله إن كان من سببيه[(١)] ، وكان المشغول مسنداً إلى غير ضميريهما» وذلك نحو: أزيد أخوه تضربه، بـ[التاء[(٢)]] [المثناة[(٣)] من فوق]، وهو من أمثلة سيبويه، فـ(زيد[(٤)]) مبتدأ [أول[(٥)]] [وأخوه مبتدأ[(٦)]] ثان، و(تضربه[(٧)])خبر[المبتدأ[(٤)]] الثاني، والجملة خبر المبتدأ [الأول[(٨)]]، ويجوز نصب الأخ على الاشتغال بلا خلاف، فتقول[(٩)] : أزيد أخاه تضربه، واختلف في جواز نصب (زيد)، فأجازه سيبويه والأخفش ومن وافقهما، فتقول[(٩)] : أزيداً أخاه تضربه؟، وهذه هي المسألة التي ذكرها في المتن، فتنصب[(١٠)] (أخاه) بفعل مقدر يدل عليه العامل الظاهر بعده، ويفسر هذا العامل المقدر الذي هو عامل في (أخاه) عاملاً في (زيد) المذكور قبله، والتقدير[(١١)] : أتهين زيداً تضرب أخاه تضربه؟، فالثاني مقدر له مثل المذكور لأن الضرب واقع عليه، والأول مقدر له ما يلزم من المذكور، بل الأولى أن يقال: ما يلزم عن المقدر؛ لأنه المفسر له، والذي يقرب لك المسألة أن المحذوف الثاني مدلول عليه بالمذكور فكأنه مذكور، وكأن الدال عليه هو المذكور، والحاصل أن المفسّر بفتح السين قد يكون مفسراً بكسرها وأن المقدر قد يكون دليلاً على مقدر آخر، وذلك إذا كان في

---

(١) سببه، ز، ظ، م.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) ليست في، د.
(٤) أهملت الزاي في، د، ظ.
(٥) ليست في أصول التحقيق، ولكن السياق مفتقر إليها.
(٦) ليست في، ز.
(٧) ويضربه، ز، ظ.
(٨) سقطت من، د، ظ.
(٩) فنقول، ز.
(١٠) فينصب، ز، ظ.
(١١) فالتقدير، ز، ظ.

اللفظ شيء مغنٍ[(١)] عنه نزّل ذكره منزلة ذكره، ولا يخفى عليك أن المشغول في مثالنا ـ وهو الفعل من قولك: أزيداً أخاه تضربه؟ ـ مسند[(٢)] إلى غير ضمير (زيد)، [وأخيه[(٣)]]؛ إذ هو مسند [إلى[(٣)]] ضمير المخاطب، ومثله أزيداً أخاه أضربه أنا، أو يضربه عمرو، أو نضربه[(٤)] نحن.

واحترز بقوله: (من سببيه[(٥)]) من نحو: أزيداً عمراً تضربه؟؛ لأن الثاني أجنبي. «**فإن أسند إلى أحدهما**» أي: إلى أحد الضميرين، [نحو[(٦)]]: أزيد[(٧)] أخوه يضرب؟، بالياء آخر الحروف. «**فصاحبه**» أي: صاحب الضمير، وهو الاسم الذي يفسره[(٨)] الضمير «**مرفوع بمفسر المشغول، وصاحب**» الضمير «**الآخر منصوب به**». أي: بالمفسر المشار إليه، فتقول[(٩)]: أزيد أخاه يضربه؟، برفع زيد إن كان هو الضارب، وأزيداً أخوه يضربه؟، بالياء آخر الحروف بنصب [زيد[(٣)]] إن كان الضارب[(١٠)] الأخ، [لأن الضمير الشاغل وما يفسره لا يختلف إعرابها، والتقدير: ـ حيث يكون الضارب الأخ][(١١)] أيضرب[(١٢)] زيداً أخوه يضربه[(١٣)]؟، فالاشتغال[(١٤)] في الصورتين وقع، عن اسمين، لكن في الثانية قدم المفعول.

---

(١) يغني، د.
(٢) مسنداً، د، ظ.
(٣) ليست في، د.
(٤) عطفت بالواو في، د، ويضربه، ز.
(٥) سببه، د، ز، ظ، والمناسب ما صنعت.
(٦) ليست في، ظ.
(٧) أزيداً، د.
(٨) يفسر، د.
(٩) فيقول، ز.
(١٠) هو، ظ.
(١١) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.
(١٢) اتضرب، ز، ظ.
(١٣) تضربه، ز، ظ.
(١٤) والاشتغال، د.

وقول المصنف: (فصاحبه[1] مرفوع) يوهم اللزوم، وليس كذلك، بل يجوز رفعها[2] على ما أسلفناه بإجماع.

(١) وصاحبه، د، وما أثبتنا موافق لما في المتن.
(٢) فعهما، د.



الفهارس



ـ ١ ـ

فهرس الآيات

الآيـــــة	رقمهـا	الصفحـة

سورة المائدة

سورة الأنعام

ـ ٢ ـ
فهرس الحديث والأثر



ـ ٣ ـ

فهرسُ الأشعار

قافية الهمزة

قافية الباء

قافية التاء

قافية الحاء

قافية الدال

قافية الراء

قافية السين

قافية الطاء

قافية العين

قافية الفاء

قافية القاف

قافية الكاف

قافية اللام

قافية الميم

قافية النون

(قافية الياء)

- ٤ -

فهرس الأمثال